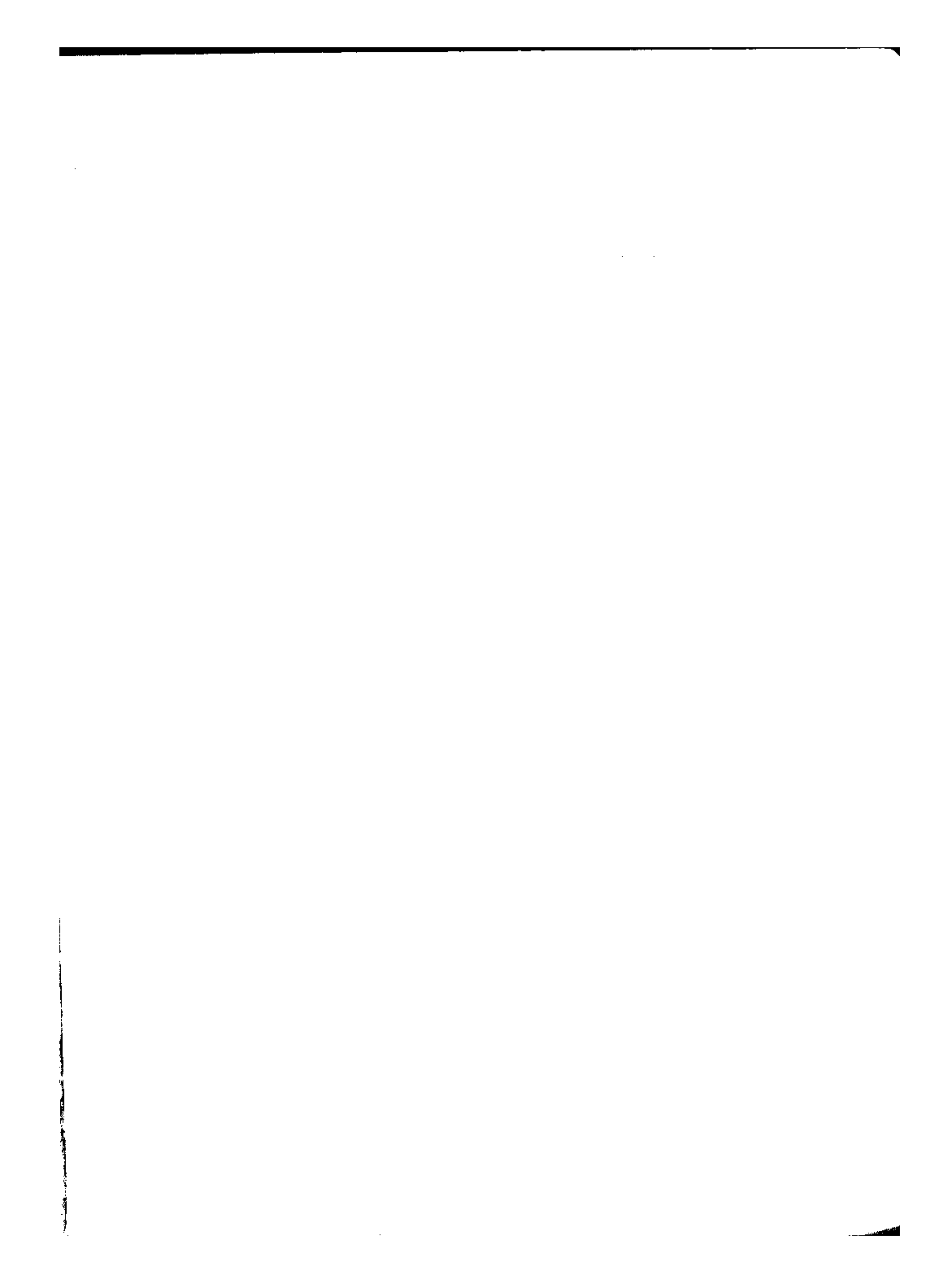
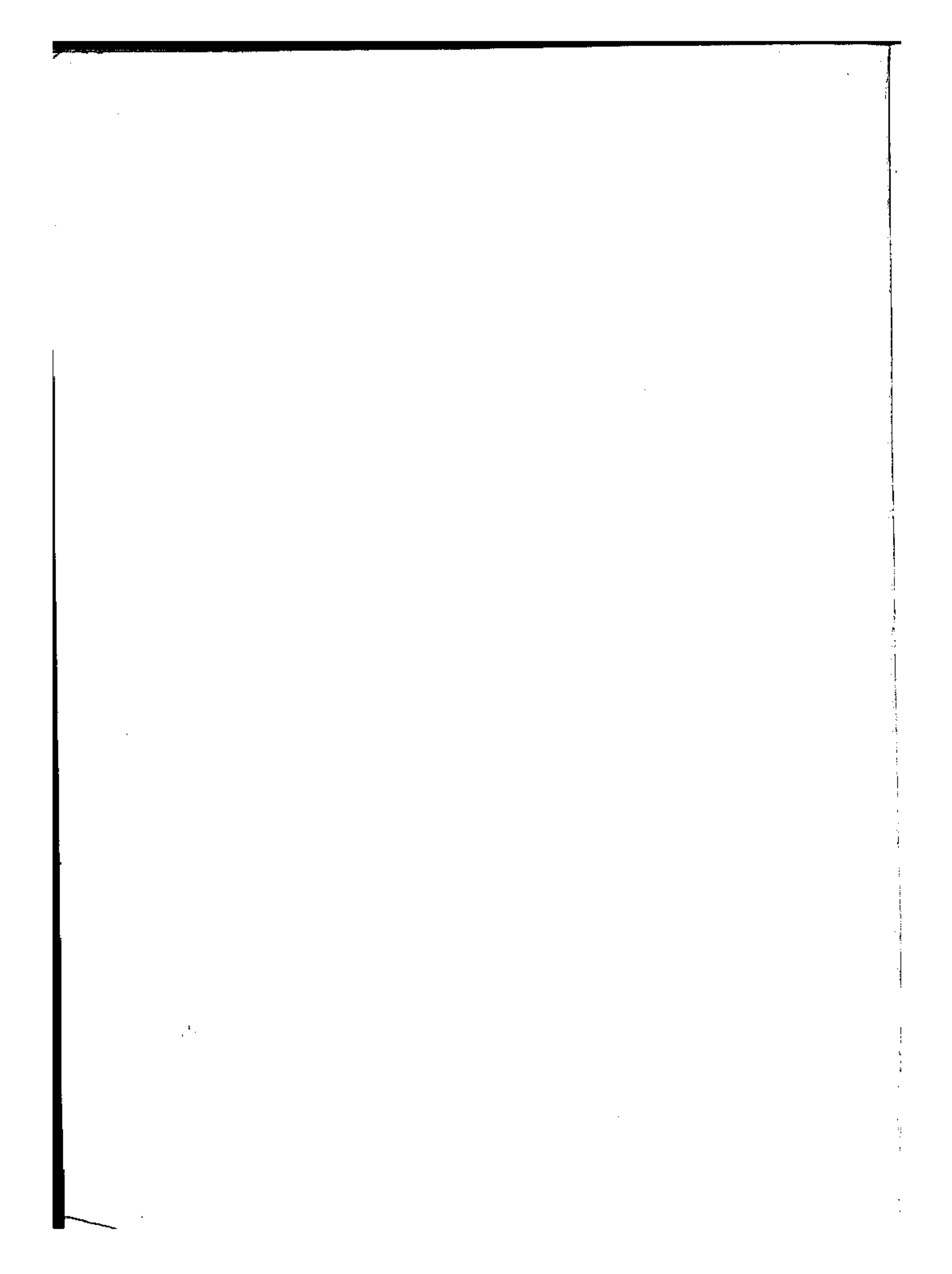




د. الشيباني بنبلغيث
أستاذ مساعد
كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة - جامعة صفاقس



الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي

(1859 - 1882)

تقديم الأستاذ
د. عبد الجليل التميمي

منشـــورات :

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (متبعم) و كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة جامعة صفاقس

زغوان- صفاقس نوفمبر 1995

كشاف الموضوعات

الصفحة

الفصل السادس : الوضع المادي للجيش

الفصل السابع : دور الجيش في عهد الصادق باي

تقديم

د. عبد الجليل التميمي

كان ذلك في اكتوبر 1970 ، حال رجوعي من فرنسا ، عندما التحقت مباشرة بإدارة الأرشيف الوطني التونسي ، لأشرف على اعادة هيكلية تنظيمه وتكشيفه وتسهيل الإطلاع على ارصدته الوثائقية الهامة من قبل المؤرخين والباحثين ، بعد ان كان هذا الأرشيف شبه مغلق وحيث استحال السماح للباحثين والمؤرخين يومئذ بالإطلاع عليه .

وانطلاقا من تجربتنا في أرشيفات فرنسا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، حرصت وبإصرار على تسهيل توظيف هذا المخزون من قبل كل الباحثين ، تونسيين وعربا وأجانب، في حدود القوانين المعمول بها والتزاما بالتخصص البحثي .

وقد اكتشفت يومئذ مدى ثراء مخزوننا الأرشيفي ، وكيف انه أهمل تماما من قبل عموم الباحثين ، الامر الذي ترجمت عنه طبيعة الدراسات التاريخية الصادرة قبل سنة 1970 والتي لم تول هذا التراث عنايتها واهتمامها ، وهذا بحكم أن المشتغلين بالتاريخ ركزوا على الوثائق الفرنسية دون غيرها . وازاء هذا الوضع ، آلينا على أنفسنا ، منذ التحاقنا بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية سنة 1972 ، على جلب اهتمام طلبتنا من خلال محاضراتنا والزيارات الميدانية لهذا التراث الوثائقي البكر والهام ، وتشجيعهم على توظيفه في مستقبل ابحاثهم وعند تخصصهم .

وكم كان ارتياحي كبيرا وعميقا عندما أثمرت تلك التوجهات الاساسية في تنويع واثراء الدراسات التاريخية ، ليس فقط بتونس ، بل كذلك ببعض البلاد العربية ، عندما اتيحت لنا الفرصة لإلقاء سلسلة من المحاضرات على طلبة جامعاتها ، حول أهمية الرجوع الى المصادر المحلية والتركية منها على الخصوص . ان المتتبع للإنتاج التاريخي بتونس سوف يلمس مدى تنوع اشكاليات الطرح والمعالجة وتنوعها وثرائها ، وهذا استنادا لمخزوننا الأرشيفي الثري وتوظيفه بشكل أساسي في العديد من الدراسات التاريخية الجامعية خلال العشرين سنة الماضية ، بل ان مجمل الدراسات الجامعية التي تمت تحت اشرافي ، قد استندت ووظفت الوثائق في ابحاثها . وكم انا مسرور اليوم ان اقدم للقارئ رسالة د. الشيباني بنبلغيث الجامعية والتي سعى فيها الى توظيف الأرشيف الوطني بشكل مباشر وأساسي حول موضوع :

الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 - 1881)

واني لأقر للباحث ان رسالته تشكل اول بحث متكامل حول الجيش التونسي ، وحيث وفق فيه كل التوفيق منهجا وبحثا ونتائج .

ذلك ان الدراسات العسكرية ، تكاد تكون منعدمة تماما ببلادنا ، وهذا على الرغم من أهمية وحيوية هذه الدراسات ، ودور الجيش في صلب هياكل الدولة ، باعتبار انه يشكل العمود الفقري لها . ان دراسة د. بنبلغيث قد كشفت عن حقائق تاريخية خطيرة جدا وشرحت لنا بوضوح ، أسباب تردي اوضاع الجيش على جميع المستويات من حيث الإنتداب العشوائي والتكوين غير المتكافئ ، والتجهيز الضعيف والتمويل السيء جدا والذي وصل الى حدّ تجويع أفراد الجيش ، بل ان جزءا هاما منهم لم يجدوا ما يلبسونه ، ووصل هذا الأمر أيضا الى حد العراء . وقد أدى كل ذلك الى تهميش الجيش تماما والقضاء عليه تدريجيا وهو ما يبرر أصلا ، كيف ان الجيش ، كان اسما دون مسمى وهو في حالة يرثى لها تماما ويجلب الشفقة، الأمر الذي برر عدم قيامه بأي دور يذكر في مقاومة غزو الجيش الفرنسي للبلاد سنة 1881 . وقد اكد عدد من الجنرالات الفرنسيين ان هذه الحملة كانت جولة سياحية .

ان المسؤولية الأولى في هذا الوضع المزري ، يتحملها النظام السياسي يومئذ ، بقياداته غير الوطنية والجاهلة والتي كانت وراء تهريه وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وحيث كان تاثيرها كبيرا جدا على كل فصائل الجيش . وعلى الرغم من المحاولات الرائدة للمصلح الكبير خير الدين التونسي ، فإن الداء المستفحل منذ اربعين سنة قد تمكن واستحال معه رأب الصدع او ادخال اي اصلاح جوهري يذكر .

لا شك لدي ان قراءة رسالة د. الشيباني بنبلغيث ، سوف تكشف وبوضوح تام ، صدى شمولية تردي الأوضاع ليس فقط العسكرية بل الإجتماعية والإقتصادية أيضا ، وهذا هو الجانب الحيوي والجديد في هذه الدراسة التاريخية الجيدة . واننا لننتظر من هذا المؤرخ ، مزيدا من الدراسات العسكرية لتاريخ تونس في العهد الحديث ، اذ هو الآن يعد اول المتخصصين في هذا الحقل من الدراسات الجديدة والهامة .

لا يسعني في هذه الكلمة التقديمية ، الا تقديم شكري للأستاذ د. فتحي التريكي ، عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة صفاقس على تفضله بفتح صفحة جديدة للتعاون العلمي بين كليته ومؤسستنا عندما تبنينا معا صيغة النشر المشترك لهذه الرسالة الجامعية ، خدمة لاشعاع المعرفة التاريخية في ربوعنا.

د. عبد الجليل التميمي

شكر وتقدير

نقدم لقراء التاريخ هذا العمل حول الجيش التونسي في عهد الصادق باي.

وبهذه المناسبة يسعدنا إعترافا بالفضل أن نتقدم بالشكر الجزيل وخالص الإمتنان لاستاذنا الدكتور عبد الجليل التميمي الذي أرشدنا لهذا الموضوع وقام مشكورا بالإشراف عليه ، والتعهد المستمر طوال فترة أعداده.

كما نتقدم بأسمى آيات العرفان لكل من الدكتور علي الزيدي ، لما قدمه لنا من عون من وقته وخبرته، والدكتور المنصف الفخفاخ مدير الأرشيف الوطني بتونس ومساعديه ، الذين أمدونا بكل ما نحتاج اليه من الأرشيف وتحملوا بروح المسؤولية ، ثقل طلباتنا في كثير من الأحيان ونخص بالشكر المشرفين على المكتبة الوطنية سواء في قسم المخطوطات أو قسم الدوريات.

ولا يفوتنا هنا أن نشكر السيد : عبد الرزاق كمون - صاحب مكتبة خاصة- على ما زودنا به من كتب في الميدان حيث فتح لنا أبواب مكتبته.

كما أشكر مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (متبعم) وكلية الآداب بصفاقس على تعاونها المثمر في اخراج وطبع رسالتنا الجامعية ، مؤملين ان يساهم ذلك في اشعاع قيم البحث العلمي في بلادنا

د. الشيباني بنبلغيث

الرموز المستعملة

أ. و. ت : الأرشيف الوطني في تونس

ص : صفحة

صن : صندوق

مل : ملف

و : وثيقة

مخ : مخطوط

تح : تحقيق

تع : تعريب

ط : طبعة

م. ع. : الموسوعة العسكرية

المقدمة

يتعلق هذا البحث بأوضاع الجيش في تونس، خلال حكم محمد الصادق باي، بين سنتي 1859 - 1882. وهي فترة تميزت على الصعيد الداخلي ، بتدهور الوضع السياسي والإقتصادي والعسكري . أما على الصعيد الخارجي ، فقد طبعت في أغلب الأوقات بانحلال الروابط، بين تونس والدولة العثمانية؛ اذ لم تبق بينهما الا صلات تقليدية باهتة ، مما فسح المجال في نفس الوقت ، أمام ظهور القوى الأروبية التي كانت تتباهى بجيوشها، وتتنافس بأساطيلها أمام سواحل الأقاليم العثمانية المفككة، ومن بينها تونس، تسعى لتوطيد علاقات منفردة مع تلك الولايات، وقد تعدى الأمر ذلك الى تهديد هذه الدول، بين الفينة والأخرى بالتدخل والنزول في أرضها؛ في غياب القوة العثمانية المتماسكة.

من هنا فإن هذه الفترة كانت هامة، ليس في تاريخ تونس فحسب ، بل في كل الأقاليم العثمانية والتي لها نفس الوضع تقريبا. فهي الفترة التي مهدت للإحتلال الأجنبي، وحيكت خلالها خيوط السيطرة الفعلية، من الداخل والخارج . لذلك كانت حياة تلك الدول الصغيرة مهددة، ووجودها متوقف على وجود الجيش فيها، ومدى قوته.اذ كانت قوة الدول في القرن التاسع عشر، تقاس بقوة جندها، حتى أن مساحة الدولة تتحدد على أساس عدد جيشها، وتواجده في هذه الأرض أو تلك.

ونعتقد أن الجيش التونسي ابان هذه الفترة، شكل ظاهرة تستحق الدراسة. لهذا قبلت بكل سرور بحث هذا الموضوع الذي اقترحه علي مشكورا أستاذنا المحترم عبد الجليل التميمي ، لعلي أساهم به ولو بشكل متواضع، في إجلاء الغموض الذي أحاط بوضع الجيش، خلال الزمن المذكور.

والموضوع – لحد علمنا – لم يظفر بأية دراسة علمية مستقلة ومتكاملة. وكل ما كتب حوله ، لا يعدو فقرات متناثرة، ضمن مواضيع أخرى ليست عسكرية بالاساس. ورغم وجود الدراسات والبحوث، المتعلقة بالفترة التاريخية ، في مجالات مختلفة، فإن نصيب الميدان العسكري من ذلك قليل جدا. وما تناوله الباحثون فيما يخص الجيش، إقتصر غالبا على إصلاحات أحمد باي العسكرية. وحتى هذا كان ضمن الإصلاحات العامة للباي،ولم يتجاوز في ذلك الإشارة أو الإشادة لا أكثر. لهذا فإن المكتبة العسكرية تكاد تكون منعدمة وبالأخص لكل ما بجيش محمد الصادق باي وهو ما فوجئنا به فعلا، منذ بداية عملنا في الموضوع.

بيد أن ما دفعنا للعمل والإستمرار فيه بثقة وأمل، هو ما وجدناه من كم هائل من الوثائق المحفوظة في الارشيف الوطني التونسي وما يخص منها : وزارة الحرب، وزارة البحر خلال الفترة.

وكانت التشجيعات الهامة، التي زودنا بها مدير الأرشيف الوطني الدكتور المنصف الفخفاخ

مشكورا ، وتوجيهاته القيمة، والتي أرشدتنا بشكل جيد وكانت أكبر حافز لاقتحام المخزون الأرشيفي الثري، من وثائق ودفاتر الجيش. وكان من حسن الحظ أن الوثائق الخاصة بوزارة الحرب وعناصر الجيش المختلفة، تزخر بها خزينة الأرشيف الوطني التونسي. حتى أن أغلبها كما فهمنا، لم يستعمل قط، أو ما استعمل منها قليل جدا . وكان ما وجد فيها من معلومات غزيرة وطريفة في نفس الوقت، أكبر دافع وراء هذا العمل. ومن هنا إعتمدنا على هذه الوثائق في هذا البحث، إعتمادا يكاد يكون كليا وذلك لأنها مصدر للمعلومات الدقيقة وهذا نظرا لحرص الجهات الرسمية على دقة هذه الوثائق، واكتمالها وحفظها بعناية ، إذ أن حروفها لم تدون في أي جزء منها إلى هدف تاريخي أو دعائي، بل هي في معظمها تقارير سرية في ذلك الحين.

ويهدف عملنا في هذه الدراسة، إلى إبراز بنية الجيش التونسي، بالحديث عن تركيبه ووضعه ودوره وذلك بعد تأسيس الجيش النظامي على يد أحمد باي. وما آل إليه ذلك الجيش في عهد محمد باي، والصادق باي. وما الدور الذي لعبه في وقت كانت فيه الدولة تتخبط في أزمات سياسية، ومالية خانقة في الداخل ، إضافة إلى الأخطار الخارجية المحدقة بها، والمتمثلة في أنظار الدول الكبرى المسلطة نحوها. ويتحدد المشكل في رأينا في : هل كان هناك جيش فعلا، يستحق هذا الإسم خلال عهد الصادق باي ؟ أم هناك قلاع وثكنات فارغة، وأسماء دون مسميات؟ ثم ما تأثير ذلك على كيان الدولة ذاتها ؟

سنحاول في بحثنا هذا، إبراز ما يتعلق بأوضاع الجيش المالية والسياسية والعسكرية. معتمدين في ذلك على ما تضمنته رسائل الضباط المباشرين للعمل، وقادة الجيش، والقوانين والأوامر الصادرة لهم في حالة الحرب والسلم. متتبعين مسيرته، منذ تأسيسه في عهد أحمد باي ؛ مرورا بما أحدثه محمد باي. ثم نركز عملنا بشكل أكثر عمقا على عهد محمد الصادق باي، إلى أن تلاشت وحداته بعد فرض الحماية.

ولإعطاء فكرة عن مضمون هذه الدراسة، نوجز ما ورد فيها فيما يلي :

لقد قسمنا البحث إلى ثمانية فصول مترابطة . يمثل كل فصل منها عنصرا متكاملا ضمن عناصر الموضوع الأخرى ، إلا أنه متصل بما قبله مؤد لما بعده. حيث خصصنا الفصل الأول لمعرفة ما قام به أحمد باي ، مستعرضين إصلاحاته في الميدان العسكري المتمثلة في تأسيس جيش نظامي حديث ومدرسة لتخريج الضباط لجيشه الجديد بتونس. وما ترتب على ذلك من مصاريف باهضة، وظهور ضائقة مالية في آخر أيامه. وهذا ما جعل خلفه محمد باي يغير من سياسته، في الإهتمام بالجيش. فكان قراره في تنقيص عدد الجند، ولكنه تبنى في نفس الوقت ، عهد الأمان، الذي إشتمل على قوانين، تخص الجيش وتنظيمه على أسس ثابتة .

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمعرفة الأوضاع السياسية والمالية في عهد الصادق باي وما كان لسياسته وسوء تصرفه وتصرف وزرائه الكبار، من دور فعال في توجيه السياسة في البلاد، خاصة وزارة مصطفى خزنه دار، ووزارة مصطفى بن إسماعيل. وأفردنا لكل وزير أكبر في عهده لمحة عن حياته السياسية، وما قام به من عمل أثناء وزارته ، وارتباط ذلك بالجيش وتأثيره فيه.

وكان الفصل الثالث يمثل البداية الحقيقية للموضوع. حيث تطرقنا فيه إلى الهياكل الإدارية التي ينضوي تحتها الجيش. وأهمها وزارة الحرب، ووزارة البحر. ومن تولى من الوزراء في فترة الصادق باي في كلا الوزارتين. وكذلك ما امتازت به هذه الفترة، من صدور القوانين العسكرية ؛ وخاصة قانون التجنيد والقرعة والإعفاء. ومدى تطبيقها ونواقصها.

وكان من الضروري قبل أن نتعرف على الوحدات العسكرية، التي يتشكل منها الجيش وفرقه المختلفة، أن نتعرف على المستوى التعليمي للجنود والضباط فيها. وهو موضوع الفصل الرابع، الذي خصصناه للإطلاع على مستوى التعليم والتدريب بين الجنود ثم إعادة العمل بالمدرسة الحربية، وما فيها من العيوب والميزات ، كيف إنتهت، وتأثير ذلك في مستوى الجيش.

كما تطرقنا إلى طريقة إسناد الرتب العسكرية ووضع الضباط وتأخر الرواتب.

أما الفصل الخامس ، فقد إختص بالبناء العسكري. وما احتوى عليه الجيش من أقسام، وأتينا على ذكر كل قسم في الجيش البري. من مشاة ومدفعية وخيالة. وتوزيع تلك الأقسام على الأبراج، والقشل وتجهيزاتها. ثم الجيش البحري وعدد جنوده والمستوى الذي عليه جند البحر، وحالة المواني الحربية. وأتبعنا هذا بالتعرف على الفرق غير النظامية، والتي كانت من عناصر الجيش. وهي فرق إعتمدت عليها الدولة، بعد إنحلال الفرق النظامية. وخاصة عند إرسال المحلة، وذلك لقلة تكاليفها، مع تحقق فاعليتها. وتدعى تلك الفرق بأسماء خاصة ؛ وهي تتمثل في الأوجاق المخزنية، وعسكر الحنفية وعسكر زواوة، ومدى انتشارها، وتوزيعها في البلاد والأبراج.

أما الفصل السادس فقد تناولنا فيه الوضع المادي للجيش، والميزانية العسكرية ومصادرها، وتوزيعها على ما يخص وزارتي الحرب والبحر، وما يتبعهما، وكيف كانت حياة الجنود والضباط المادية، من خلال فحصنا لرواتبهم ولباسهم ومؤونتهم ووضعهم الصحي، وما نتج عن ذلك من فرار الجنود من الثكنات والأبراج والمحلات ؛ وتأثيره في ضعف الجيش. وأبرزنا في نهاية الفصل تأثير القباض اليهود في وضع الجيش المادي ؛ وذلك من جراء تحكمهم في قباضات الوزارتين ، التابع لهما الجيش بقسميه. فضلا عن تحكمهم في أموال الدولة كلها عن طريق وزارة المال، وعمليات التصدير والإستيراد، وشراء الأسلحة و"اللزم" المختلفة.

ويبرز دور الجيش في البلاد بكل وضوح ، في الفصل السابع، وهو الدور الذي يتركز أساسا

في القيام بالمحلة داخل البلاد، التي تخرج في السنة مرتين، في حالة السلم، مرة نحو الشمال، وأخرى نحو الجنوب. وما كان لها من صراع مع العروش الممتنعة دوما عن دفع ما عليها من أداءات.

ثم تطرقنا لحركات الجيش ضد الدولة، ومن أهمها مشاركته في ثورة 1864 وثورة العادل باي سنة 1867. وانتهينا من ذلك إلى أن الجيش فقد أهميته ، فتخلى عن دوره العثماني، وفقد السيطرة على الأمن في الداخل وعلى الحدود، بل وحتى فيما يخص الحراسة في المؤسسات، ودوائر الحكومة في باردو. وختمنا نهاية البحث بالفصل الثامن، الذي وصلنا فيه بالجيش إلى نهايته، واستسلامه للإحتلال الفرنسي، بعد إستسلام الحكومة بالتوقيع على معاهدة باردو سنة 1881 ، وقد عالجنا في هذا الفصل ناحيتين :

أولهما : دور الجنود الفارين من جيش الدولة، في المقاومة ضد الإحتلال في المدن والقرى من خلال أشهر معارك المقاومة ضد بقية جنود الباي، وضد فرنسا على حد سواء.

والناحية الثانية : تعرضت لكيفية تلاشي أفراد الجيش وتسليم الثكنات، ثم مصير هؤلاء الجنود، بعد تغلغل الإحتلال في كامل البلاد. وكيف تسلم الفرنسيون الأبراج والقشل، وخزائن البارود بالعاصمة، وغيرها من المدن. مما أدى حتما إلى زوال ما يعرف بالجيش التونسي، بعد إعلان فرنسا عن قبول كل من يريد الدخول من التونسيين ضمن جيشها؛ ثم بداية تكوين جيش موحد من الفرنسيين والتونسيين في عهد علي باي سنة 1882.

ترتيب المصادر والمراجع المستعملة في الدراسة

تم ترتيب مصادر ومراجع هذه الدراسة وفق الأسس التالية :

أولا : المصادر الأولية:

1 - الوثائق

2 - المخطوطات وقائمة بالمخطوطات - العسكرية

3 - دفاتر وزارة الحرب

ثانيا - المصادر المطبوعة :

1 - باللغة العربية

2 - المعاجم والموسوعات

3 - باللغة الأجنبية

المراجع والمصادر

نقدم للقراء ، وصفا للمصادر والمراجع التي اطلعنا عليها واعتمدناها في هذا البحث مرتبة في الوصف، تبعا لأهميتها.

وأولها الوثائق والسجلات الخاصة بوزارتي الحرب والبحر ؛ التي قسمت بدورها ، حسب الجهة المرسلة إليها. وميزنا في ذلك، بين ثلاث جهات : رسائل الباي، رسائل الوزير الاكبر، رسائل الضباط والوزراء. ثم الدفاتر ، التي هي في الغالب، سجلات لأعمال الجهات المذكورة ورسائلها وأوامرها.

وتلونا ذلك بوصف المخطوطات، التي تعود لأعمال المدرسة الحربية زمن ازدهارها. أما بالنسبة للمصادر المطبوعة ، فقد اقتصرنا في عملية الوصف على أهم الكتب والمقالات التي لها صلة مباشرة بالموضوع أو أكثرها أهمية لدراستنا.

أ - وصف الوثائق المستعملة ، التابعة لوزارتي الحرب والبحر :

من البديهي أن الوثائق هي العمود الفقري لكل دراسة تاريخية ، علمية وموضوعية. إذ لا تاريخ بدون وثائق. ومن هنا أصبحت دور الأرشيف في العالم مركز اهتمام الباحثين والمهتمين بالتاريخ من ناحية، ومحل عناية وتبجيل من الدول من ناحية أخرى. وأتيحت لنا الفرصة أن نكون أحد رواد الأرشيف الوطني بتونس العاصمة ، خلال ما يزيد على أربع سنوات متتالية، نتردد عليه باستمرار، فتكون لدينا رأي في الاستفادة من هذه الوثائق ونتيجة لذلك برز هذا البحث للوجود. فرغم الجهود الواضحة في تنظيم الأرشيف وتأطيره في المدة الاخيرة سواء على صعيد تنظيم الإدارة أو زيادة عدد العاملين وتوزيعهم، وما يقوم به الموظفون الجدد من عمل جدي ومنظم ، نرى أن الأرشيف ما زال في حاجة إلى عناية أكبر.

ولقد تمكنا خلال أربع سنوات متوالية، من الاطلاع على ما يزيد عن 50 دفترا من دفاتر وزارتي الحرب والبحر. و تصفحنا ما يزيد عن 520 ملفا، من ملفات سلسلة الوثائق التاريخية، الخاصة بوزارتي الحرب والبحر خلال عهد الصادق باي ؛ وجزءا من عهد أحمد باي، ومحمد باي. وكل ملف يحتوي على عدد من الوثائق، تتراوح بين 50 و 200 وثيقة . وبلغ عدد الوثائق التي اطلعنا عليها في تلك الملفات ما يزيد عن ألفين وستمائة وثيقة.

ومن خلال قراءة هذه الوثائق، أدركنا أن قراءة الوثيقة الأصلية عمل يتطلب الكثير من الصبر والأناة والتأمل الطويل. فكلها مكتوبة بلسان القلم والحبر الأسود وتختلف خطوطها من

شخص لآخر. فاشتملت على أخطاء كثيرة : في الرسم والإملاء واللغة، اذ تحتوي على العديد من الالفاظ العامية التونسية، إضافة إلى الالفاظ التركية والاوروبية ؛ خاصة في مجال الالبسة، والأطعمة، والأسلحة، والمصطلحات العسكرية. وتختلف الرسائل أيضا في صيغة المخاطبة تبعا للجهة المرسلة إليها، أو الآتية منها. ويمكن ترتيب الوثائق على النحو التالي :

1 - دفاتر وزارتي الحرب والبحر :

عدد هذه الدفاتر كما يشير لذلك الدكتور المنصف الفخفاخ 830 دفتر، تمثل حوالي 1/5 رصيد الدفاتر باكمله في الارشيف الوطني التونسي (1) وهي السجلات اليومية لعمل الوزارتين، والإحصاءات السنوية ، لما يصدر عنهما من أنواع المؤونة واللباس والرواتب للجند. وكذلك أسماء العساكر النظامية في الفرق المختلفة البرية والبحرية والعساكر غير النظامية، كالمخازنية وعسكر الحنفية وعسكر زواوة سنةً بسنة. وكذلك ما يخص الأسلحة والتجنيد والقرعة. وأكثرها أهمية في المعلومات دفاتر وزارة الحرب. وذلك لتعدد الفرق البرية وتنوع طلباتها، واختلاف تسجيلاتها. إلا أنه تغلب على الدفاتر الصفة الإحصائية لما يخص الجند والتسجيلية للرسائل المرسلة من وإلى الوزارة الكبرى ووزارة الحرب أو البحر.

وقراءة الدفاتر أسهل من الرسائل ولعل ذلك راجع إلى اختيار الكتبة الأكثر خبرة لمثل هذا العمل في مقر الوزارة. وبعضها مبوب ومنظم بشكل جيد ويتضمن خلاصة في نهاية الدفتر للتسجيلات السابقة. وفائدتها كبيرة إذا سهل تداولها إداريا *.

2 - الوثائق وهي أنواع، لذلك جزأناها إلى ثلاثة أقسام كبرى، على النحو التالي :

أ - رسائل الباي إلى وزير الحرب أو البحر :

هذه المجموعة في معظمها أوامر وقرارات رسمية، صادرة من الجهة العليا في الدولة، إلى جهات التنفيذ، في وزارة الحرب أو البحر، أو أمراء الجيش، أو قواد المحلات. وتتضمن معلومات مختصرة غالبا كإيضاح لقوانين، أو إجابة على سؤال . وهي ذات صبغة رسمية ولها أهمية كبرى ؛ لانها صادرة من أعلى سلطة في الدولة. وهي قصيرة وواضحة ومؤرخة وموقعة من الجهة المرسلة وهي أصلية ومفيدة.

ب - رسائل الوزير الاكبر إلى وزيري الحرب والبحر :

هذه المجموعة من الوثائق، في درجة واحدة مع المجموعة الأولى، من حيث صبغتها الرسمية ،

(*) انظر قائمة دفاتر وزارة الحرب الواردة ادناه ص : 24 - 27

لأنها صادرة أيضا من الجهة العليا، المسؤولة على التنفيذ ولكنها أحيانا أكثر تفصيلا من رسائل الباي. وتحاول أن تعطي أوامرها صبغة التأكيد والوضوح والشمول. وتشير دائما تلميحا أو تصريحا، إلى أنها واسطة بين الباي والطرف المرسل إليه.

ج - رسائل وزراء الحرب ووزراء البحر :

وهي رسائل وزراء الحرب والبحر إلى الباي أو الوزير الاكبر أو ضباط الجيش المباشرين للعمل في مختلف فرق الجيش، أو قواد المحلات وضباط الحدود وأماكن الحراسة بالأبراج والمواني. وتشتمل عادة على مقدمات طويلة، من المدح والألقاب التعظيمية، للوزير الأكبر أو الباي. وهذه المجموعة هامة جدا. وتكمن أهميتها في كثرة المعلومات الواردة فيها والتي تهم الوضع العسكري في الداخل من الجندي إلى أعلى ضابط. وتخص شؤون الجند من المباني إلى السلاح إلى المؤونة والإحتياجات والطلبات من الرواتب والرتب. وتعلم بماهو واقع في المحلات والعسس، وفيها من دقائق الامور الشيء الكثير. حتى أنها تعلم بالسرقات والمهربات والإعتداءات. إلى جانب ما يهم الدولة من الأمن في الداخل وعلى الحدود، وغير ذلك. ونجد فيها حتى المعلومات الخارجة عن ميدانها مثل الإعلام عن الأمراض الموجودة، أو حالة الطبيعة، من رياح وأمطار وثلوج وجدب أو جراد... وفيها تقارير طويلة ومفصلة.

والوثائق زاخرة بالمعلومات المفيدة أكثر من الدفاتر، حتى أن مشكلتها الكبيرة في ازدحام تلك المعلومات، مما يجعل القارىء يضيع في التفاصيل. وكذلك نجد فيها، خطا رديئا وأسلوبا بسيطا، ومشوشا. ويختلف هذا تبعا لرتبة الضابط أو المكانة التي يحتلها. وهي ذات صبغة طلبية لما تحتاجه أو شكوى من وضع معين بالأخص الوضع المادي ومسألة هروب الجنود، وتأخر الرواتب أو نفاد المؤونة. وهي بطبيعة الحال سرية، لأنها تتناول حالة الجيش من الداخل. وهنا تكمن أهميتها العلمية لنا. وتجعلنا نأخذ ما ورد فيها أمرا مسلما به. لأنها لم تكتب لتعرف إلا للمرسل إليه غالبا. وهذا ما جعلنا نعتمد عليها في إبداء أي رأي علمي في البحث.

هذا وسوف نورد ملحقا خاصا لأهم الوثائق التي استعملناها في البحث والتي لم تنشر سابقا، ليستفيد منها من يهمه الأمر.

II - المخطوطات

توجد هذه المخطوطات كاملة في المكتبة الوطنية بتونس العاصمة ، واستعملنا منها عدة عناوين في دراستنا. وتمثلت فائدتها خاصة في فهم طرق التعليم والإنضباط والقوانين العسكرية. لانها وضعت أساسا من أجل تعليم تلاميذ مكتب الحرب ، وما يدرسونه من معلومات عسكرية بالعربية . فهي في أغلبها مترجمة وتاليفها مختصر لأن الهدف منها تعليمي وكلها ترجمت أو ألفت في زمن وجود المدرسة الحربية. وهي تعطينا صورة على مستوى التعليم العسكري، الذي إزدهر خلال وجود المدرسة . ونتج عنه بروز عدد من المؤلفات العسكرية بالعربية ترجمة أو تاليفا. وهي مفيدة ولا شك، ولكن اللغة التي كتبت بها ليست عربية خالصة فهي مزيج من المصطلحات التركية في الجيش ومن العامية التونسية. وبعضها يشتمل على صور جميلة رسمت باليد لصفوف الجنود والخيل والحركات المختلفة كطريقة للتعلم والفهم.

ونظرا لطول القائمة وعدم وجود مؤلف معروف ولا تاريخ في الغالب، فإنا رأينا أن نفصلها عن قائمة المصادر المرتبة بالطريقة المنهجية المعهودة .

فوضعنا لها جدولا منفردا يحتوي على البيانات اللازمة مع وصف قصير لكل مخطوط. وكل المخطوطات ذات طابع عسكري تعليمي وقانوني ما عدا إثنتين منها هما : رقم 18618 ، ورقم 3373.

قائمة المخطوطات العسكرية التي أمكن الإطلاع عليها
وهي متوفرة بدار الكتب الوطنية بتونس

اسم المؤلف أو المترجم	عنوان المخطوط	تاريخه	رقم المخطوط	وصف المخطوط
أحمد الموالي	اختصار قانون خدمة العسكر في السفر	1276 1856 م	18262	كتاب تعليمي بطريق السؤال والجواب. مذيل بوصف عام لمراحل المحلة عند السفر إلى الجنوب ثم الرجوع إلى تونس عن طريق الشمال مرورا بالكاف به 164 صفحة.
مجهول	طابور تعليم	لا تاريخ	18225	كتاب تعليمي في تنظيم الصفوف به الفاظ تركية ورسوم توضيحية
مجهول	ترتيب الخيالة	لا تاريخ	18041	مترجم عن التركية، به رسوم توضيحية لوضع الخيالة والطائفة من التريس والطبجية به 26 فصلا و 51 صفحة
مجهول	تعليم العسكر	لا تاريخ	18277	بالكتاب مقدمة من طرف أحمد باي توجه بها لأمراء الجيش والعساكر على إتباع ما فيها من التعاليم وهو كبير الحجم به الفاظ تركية كثيرة
سليم الشركاس بن عبد الله الحنفي يوزباشي بالالاي الاول	تعليم الصفوف	1263 1846 م	18136	عدد الصفحات 157.

اسم المؤلف أو المترجم	عنوان المخطوط	تاريخه	رقم المخطوط	وصف المخطوط
مجهول	قانون الجزاء العسكري	لا تاريخ	18005	معرب عن الفرنسية وما يقابله من التركية به 277 فصلا.
مجهول		1260 1844م	18097	تعليم للعسكر
مجهول	نفار تعليم	لا تاريخ	18273	خاص بالتعليم العسكري وتقسيم الفرق به 188 صفحة.
مجهول	في الترتيبات العسكرية	1275 1858م	18029	تعليم العسكر بطريق السؤال والجواب جميل الخط وواضح به 102 صفحة.
مجهول	كتاب تعليمي	لا تاريخ	18275	يحتوي على أشكال الصفوف للجنود والضباط وأغلب ألفاظه تركية وذات صبغة تعليمية بحتة به 30 صفحة.
مجهول	تعليم وتصرفات الطوابير	1845	18374	مترجم عن الفرنسية جزء عربي وجزء فرنسي،وهو يشتمل مضمون أمر الإمبراطور لوسي فيليب
الطيب بن سلامة	العقد المنضد في أخبار المشير أحمد	لا تاريخ	18618	يحتوي على ذكر إنجازات أحمد باي وبه مدح له
مجهول	برنامج تعليم العسكر	1260 1844	634	به رسوم بيانية في الصفوف

اسم المؤلف أو المترجم	عنوان المخطوط	تاريخه	رقم المخطوط	وصف المخطوط
مجهول	قوام ما يلزم لكل وظيف من رتب العساكر في العام من الفريق إلى النفار	لا تاريخ	18650	تفصيل الرواتب والمؤونة والمصاريف اللازمة لكل فرد في الجيش
مجهول	مايجب على كبراء عسكر الحنفية	1283 1866م	3735	عبارة على قانون به 17 فصلا وأربع صفحات ختم بأمر من الصادق باي في ذلك.
مجهول	ترتيب أهل خدمة النظام العسكري	1274 1857م	771	يؤكد على ما يلزم من الطاعة لكل فرد من الجنود والضباط به أربعة أبواب.
ترجمة أمير الأمراء رشيد	ترتيب الشروط المخصوصة للدخول للعسكر	1279 1862م	404 وأيضا 816	مترجم عن التركية يشتمل على أربعة فصول. وموضوعه : كيفية ترقية الضباط من صنف إلى صنف قانونا.
مجهول	نصب الأمحال	1262 1845م	679	معرب يوضح كيفية وضع المحلة في الإقامة.
مجهول	ترتيب حرب الخيالة	1267 1850	445	كيفية أخذ الصفوف والإصطدام
مجهول	حرب الخيل الخفيف	1265 1848م	3709	كيفية تحرك الخيل في الحرب
مجهول	تعليم الجند للفنون العسكرية	لا تاريخ	3395	كله صور للطوابير وصور الجنود والخيل وحركات الجنود والضباط

اسم المؤلف أو المترجم	عنوان المخطوط	تاريخه	رقم	وصف المخطوط
ترجمة أحمد بن عبد الرحمان	تعليم العسكر الخفيف	1257 1842م	1454	معرب عن الفرنسية به 25 فصلا في الخدمة العسكرية وكيفية الحرب والعسة
مجهول	برنامج طابور وتعليم العسكر	1260 1844م	647	تعليم ما يخص العسكر من الصفوف والسلاح وغيره به مقدمة لأحمد باي يحث الجنود على الطاعة والتعليم
ترجمة محمد بالحاج عمر	رسالة فيما يتعلق بالمدافع	1293 1876م	1370	فيه تفصيل لمدفع يسمى فتلانق، ويقول أنه احسن مدفع ظهر 1861 تمت تجربته من عدة دول في البر والبحر في هذه الفترة
محمد بالحاج عمر رئيس القسم الأول بوزارة الحرب	ترتيب العسكر وتنظيم الطوابير	1282 1865م	1779	محتواه كعنوانه
مجهول	التعليم العسكري	لا تاريخ	2119	حمل السلاح والمشي والصفوف
محمد المنقلي الناصري	التدبيرات السلطانية في الصناعة الحربية	1282 1865م	3254	وهو علوم عامة عن تدبير السلطان في الحرب
الحشائشي (محمد بن عثمان)	هيأة الحكومة التونسية قبل الإحتلال الفرنسي	لا تاريخ	3373	به معلومات مختصرة من أحمد باي إلى الإحتلال الفرنسي عدد صفحاته 14

دفاتر وزارة الحرب

رقم الدفتر	موضوعه	تاريخه
3155	تسجيل مهمات أبراج الساحل والأعراض من مدافع وحروجات. ويشتمل على أوامر صادرة في إصلاح الأبراج وتوجيه فاضل ريع الأحباس لذلك.	1276-75 1859 م 5 رجب
3160	تحرير أسماء الحاضرين والغائبين والفارين من الآلاي الثاني وطبجية الأعراض والساحل	15 - شوال 1863/1280
3163	حساب الآلاي الأول والثاني وأبراج الساحل والأعراض والآلاي الخامس والطبجية والحفصية والخيالة وقشلة باردو ومكتب الحرب وأوجاق الصبايحية السبعة.	27 ربيع الثاني 1860/1277 م
3169	تقرير نوازل عسكر الآلاي الخامس	لا تاريخ
3170	حساب مصاريف مكتب الحرب والعسة بباردو	1277 1860 م
3172	يشتمل على تفصيل ثمن كساوي العسكر	1278-77-76
3178	تفصيل مؤونة الخيالة عن أربعة أشهر	1861-1859 1278
3180	مدفوع من البارود والثقيل	1279 1862
3282	نوازل الجنايات العسكرية	23 شوال1276
3196	جملة الحاضرين والغائبين والفارين من لواء الخيالة	شوال 1276
3200	حساب مهمات وزارة الحرب	1297
3202	حساب المهمات الرسمية بالآيات الطبجية الاربعة	شوال 1280
3218	خاص بطبجية أبراج الساحل والأعراض	1277

موضوعه	رقم الدفتر	تاريخه
3237	نسخ الأحكام المضاة من الباي الصادرة من المجلس الحربي. وفي آخر صفحة نجد أسماء الضباط الذين شاركوا في ثورة 1864 ووجههم أمير الأمراء أحمد زروق إلى تونس منهم 22 ضابط سجنوا بالقشلة وصدرت أوامر الباي لوزير الحرب محمد بنزع أوسمتهم لأنهم أضاعوا شرفهم العسكري	1227 1860 1281 1864
3243	يتضمن التراتيب والقوانين المعطاة من الدولة للأجناد والأوجاق من مرتب وكسوة ومؤونة وغير ذلك.	اكتوبر 1277 1860 م
3255	كساء العسكر شتاء وصيفا وحساب الأوجاق ثم بيان ما يلزم من المؤونة في نفس العام.	1277-1276 1860-1859
3275	به أسماء البالغين السن العسكري	1278 1861 م
3280	يتضمن من صادفته القرعة العسكرية بالشمال وضواحي تونس.	1279 1862 م
3283	به أنواع المدافع	1862/1279
3287	يشتمل على أسعار المهمات والمؤونة الجارية للعسكر بالتفصيل	16 شوال 1279 1862 م
3302	يشتمل على حساب الضباط الزوايد من المرتب والمصروف لمدة ثلاثة أشهر.	1280 1863 م
3304	أسماء العسكر الجدد الذين جاؤوا عن طريق القرعة وعددهم في كل مدينة وقرية من مدن الساحل وجربة وصفاقس والقيروان	ربيع الثاني 1863-1280
3306	يحتوي على أسماء الضباط المنتخبين للخدمة في الآلاي الأول والثاني والطبجية والخيالة	1863-1280

رقم الدفتر	موضوعه	تاريخه
3307	حساب البارود وما تبعه في ساير البلاد	شوال 1280 1863 م
3338	عسكر الحنفية بالبلاد التونسية	1282 1865 م
3355	يشتمل على أسماء أولاد سيدي البشير، ثم زواوة المقندفين وزواوة البلدية في كل البلدان	لا تاريخ
3356	جملة الأسلحة	1282 1865 م
3364	الحضور والغياب اليومي للعسكر	1284 1867 م
3369	يشتمل على أسماء البالغين السن العسكري في صفاقس ويشير إلي أن القرعة ضربت في 30 ربيع الثاني 1280	شوال 1278 1861 م
3391	أسماء الضباط المرتبين في العسكر، تريس وطبجية تحت السلاح وتقييد أسماء الضباط الخارجين عن التقييد وما يلزم لكل رتبة من الضباط والعسكر في السنة من المرتب والمصروف ومقادير المؤونة والعلفة والكسوة وما يلزم لكل رتب طبجية الابراج وما يلزم لستة آلاف في العام من المصروف وما يلزم لألف مخازني من المؤونة والملف والعلف ووجق الحوانب وأوجاق الصبايحية في العام.	1288-1287 1871-1870
3369	تسجيل زمن تبديل العسة لالاي عسكر الخيالة	1288 1871 م
3400	أسماء عسكر زواوة ببلدان المملكة	1288 1871م
3401 3410	يشتمل على عدد عسكر الحنفية بالحاضرة	1297 1879 م
3412	يشتمل على عدد عسكر الحنفية ببلدان المملكة	شعبان 1291 1874م
3413	أسماء المماليك وأبناءهم بالسرايا المعمورة	شوال 1291 1874 م

رقم الدفتر	موضوعه	تاريخه
3417	بيان المقبوض من المال ومخروجه وما يلزم الوزارة الحربية للعساكر النظامية والأوجاق المخزنية	1293-1292 1876-1875
3421	العساكر الحنفية بالحاضرة تونس	دون تاريخ
3424	عدد العسكر والمدافع والأسلحة الموجودة في الخزنة	1293 1876م
3427	مقبوض وزارة الحرب ومخروجها للعساكر النظامية والأوجاق المخزنية من الميزان السنوي عن العام	شوال1295 1877 م
3429	يشتمل على عدد العساكر الحنفية بالبلاد التونسية	1297 1879م
3430	يشتمل على عدد عساكر الحنفية بالبلاد وضباطهم	1297 1879م
3432	جملة ضباط وعسكر زواوة القادرين على الخدمة	1297 1879م
3718	**دفاتر وزارة البحر** يشمل ضبط الخدمة اليومية لوزارة البحر 1276-1282 وبه نسخة أمر علي صادر لكافة بلدان الإيالة تتضمن ترتيبا وقتيا للعساكر إلى أن يصدر القانون	1276 1859م
3723	يضم أسماء الفارين من عسكر البحرية ، ومرتب عساكر البحرية وأسماء عسكر جدد وجملة عسكر البحرية 709 وكباش العيد للضباط وأمر بعدم دخول القابور المنصور والقابور البشير والمحرزية 14 ميناء عالمية في الشتاء لعدم قوة القابورات.	1865/1282 1866/1283 1867/1284 1868/1285
3725	مرتب عسكر البحرية وثمن الكساء	1869-1286م
3727	مرتب عسكر البحرية ومصروف الضباط والدواء وتولية مصطفى بن إسماعيل وزارة البحر في 30 شعبان 1290 وينص على مرتب أمير لواء البحر الذي يبلغ شهريا 1500 ريال	1290 1873 م

الحمد لله

كتاب الأدب في تعليم

تركيب هذا الكتاب وتقسيمه إجمالا

1 الطابور تعليم جميع العساكر وتقسيم الحركات التي يعملها كل الطابور واحدا في كل وقت وكيفية تنزيل العمل بها في الهدف إلى الحركة من عدة طوابير

2 فمشكل في هذه العلامة من أمر ثمانية طوابير لأجل العمليات الآتية ذكرها لتعلم مع الآلاي واللواء وعدة طوابير من غير حصر

3 وقد قسمنا الطابور تعليم خمسة أقسام وأجبناه لكل التقسيم مثال الهدف

4 كل وقت يجتمع فيه لواء واحد أو أكثر يلزم عملهم التعليم وتسمى كل الطابور باسمه متبعا الموضع المختص به في الهدف. فالطابور من اليمين يسمونه بالأول ومن اليسار بالثاني والثالث أو الرابع وهكذا إلى الطابور الأخير من جهة اليسار

موضع وقوف الآلاي

والأمراء اللواءات والأمراء الآلايات

سواء كان هناك أبطال أو فقول

5 الآمير المختص بموضع واحد إنما يقف أين يلزم حضوره في هذا

دار الكتب الوطنية بتونس ، مخطوط رقم 18277 ، تحت عنوان تعليم العسكر، وهو لمؤلف مجهول .

III - المصادر المطبوعة :

1 - إتحاف أهل الزمان، بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف هذا المؤلف يشتمل على ثمانية أجزاء. استعملنا منه في دراستنا الأجزاء التالية :3, 4, 5, 6, 8 . طبع المؤلف طبعتان ؛ الأولى : كانت دون تحقيق من طرف وزارة الإعلام سنة 1963. وأما الطبعة الثانية فهي سنة 1989 بتحقيق وتعليق عدد من الأساتذة الجامعيين بتونس. ويختص الجزء الثامن بتراجم الأعلام أضيفت إليه في الطبعة الثانية، رسائل ابن أبي الضياف إلى خير الدين. وظهرت الطبعة الثانية في حجم متوسط. وهي التي استعملناها.

هذا المؤلف الواسع والغزير، يغطي جزءا كبيرا من فترة بحثنا. وهو يزخر بمعلومات هامة، في الميدان العسكري والسياسي والإجتماعي والإقتصادي. وقد سجل المؤلف ما كان يجد في زمنه في الحياة العسكرية؛ مع إعطاء رأي واضح وصريح، نابع عن معرفة تامة وتجربة عما يجري. مثال ذلك : رأيه في قانون التجنيد أو منح الأوسمة والرتب والوظائف. فهو يذكر تعيينات الضباط وإسناد الرتب ويصف خروج المحلة وما تلاقيه في الحرب والسلم . فالمؤلف عاش جل الفترة ومارس فيها مسؤوليات : سياسية وتشريعية في الخارج والداخل. وكان قريبا جدا من المشيرين الثلاثة. وهو نفسه حمل رتبة عسكرية شرفية (فريق). وبحكم موقعه في قصر الباي، كان له اتصال وثيق بمصدر القرار السياسي والعسكري، وله صداقة وصلة مع وزراء الحرب ووزراء البحر وكتب عنهم وعن أفكارهم عن قرب، وله منهم أصدقاء خلص كخير الدين ورستم وحرر معهم القوانين العسكرية وأوامر البايات وغيرها ، في الحرب والسلم. وكان عضوا في لجنة محاسبة وزير الحرب أحمد زروق، وأعطى رأيه واضحا فيها.

لذلك فإن معلوماته تعد مصدرا هاما. وهي تتطابق مع رسائل وزراء الحرب والضباط. لهذا إعتمدناه في كثير من المجالات في الدراسة. إلا أن الحياة لم تدم به، لكامل فترة الصادق باي؛ ليشاهد وصول صديقه خير الدين للوزارة الكبرى ومحاولاته في الإصلاح ؛ ويشاهد بعد ذلك إنهيار النظام السياسي نهائيا في تونس ونهاية الصادق باي.

2 - مدرسة باردو الحربية : تحققيق محمود عبد المولى

هذا العنوان لا ينطبق على مضمون الكتاب. فمفهوم العنوان أنه يتناول المدرسة الحربية بالدراسة والتحليل. لكن الواقع أن المحتوى يختلف عن ذلك. فهو حقا يخص المدرسة الحربية. ولكنه عبارة عن وثائق حققها المحقق فقط لا غير، مع مقدمة قصيرة عن تاسيس المدرسة الحربية، وعهد أحمد باي، بصورة عامة ، وبعض ضباطها ومديريها. إلا أن الكتاب هام لدراستنا ؛ واستفدنا منه كثيرا لأنه ضم تحقيق وثيقتين هما : الأولى : مسح جغرافي لبعض قرى صفاقس، وجربة،

وقرقنة وكانت الوثيقة عملا من أعمال تلاميذ مكتب الحرب.

أما الوثيقة الثانية، فهي أكثر أهمية، لانها عبارة عن تقرير مفصل من مديرها الثالث ، العقيد دي تافارن حول المدرسة والقوانين والتلاميذ، والمواد في بداية عهد الصادق باي. ومن هذه الوثيقة بالذات، استطعنا أن نكوّن صورة صحيحة عن المدرسة الحربية ، خاصة اذا عرفنا أن الوثائق الخاصة بالمدرسة قليلة جدا في الأرشيف الوطني، ولا تفي بفهم دور المدرسة الحقيقي. لذلك تتجسم أهمية الكتاب في هذه الناحية.

ولكن المحقق يقع في عدة أخطاء من حيث ضبط الأسماء والتواريخ. فمثلا : يشير للجنرال رشيد باسم : محمد رشيد بينما الصحيح أبو محمد رشيد (ص / 22 - 26) ويشير إلى أنه مات إثر تمرد 1855 بينما الصحيح تمرد 1864 والموت إثر ثورة العادل 1867 ويقول متحدثا عن أحمد باي : أغلقت المدرسة إثر موته 1869 . والصحيح أن المدرسة أغلقت في آخر عهده وهو قد مات 1855 وأغلقت نهائيا 1869 في عهد الصادق باي.

3 - **سيرة مصطفى بن إسماعيل** (مجهول المؤلف) تحقيق : رشاد الإمام:

أفادنا هذا الكتاب في إعطاء صورة واضحة عن الوزير مصطفى بن إسماعيل ، وكيفية صعوده المتوالي للمناصب العليا والرتب. وما كان يدور في قصر الباي من دسائس ، والأدوار المختلفة التي قام بها المذكور في التأثير على الباي وتحكمه في قراره. وذلك إلى أن سلم البلاد للفرنسيين ، متآمرا مع بعض السماسرة، وقنصل فرنسا روسطان.

والكتاب مفيد في مجمله ، خاصة فيما يتعلق بالوضع ، الذي آلت إليه تونس، في النصف الثاني من القرن 19 . وما يتعلق بالوزير المذكور ومساهمته في تهيئة البلاد للإحتلال.

إلا أن الأستاذ المحقق ، أشار إلى أن ابن إسماعيل، تولى وزارة الحرب والصحيح أنه تولى وزارة البحر. وذلك في ص 2 من التوطئة.

وكذلك يذكر أن خير الدين، تولى وزارة الحرب؛ والصحيح أنه تولى وزارة البحر أيضا. وذلك في ص 10 في التعليق.

4 - **القطر التونسي في صفوة الإعتبار** لمحمد بيرم الخامس :

هذا الكتاب له أهمية فيما يخص بحثنا ، لان مؤلفه عاش في نفس الفترة. وكان معدودا من دعاة الإصلاح. وقد شاهد الأحداث بنفسه، وكانت له علاقة وطيدة مع الوزير الاكبر خير الدين ويعتبر من رجاله الذين إعتمد عليهم في تنفيذ برامجه الإصلاحية، التي لم يطل أمد تنفيذها.

ففي الكتاب إلمام بالأوضاع السياسية، والإقتصادية، في تونس داخليا وخارجيا. ولكن

الناحية العسكرية ، لم يتطرق لها إلا قليلا. من حيث عدد الجيش، والوحدات البحرية، وترجمة لبعض وزراء الجيش. وركز كثيرا علي دور الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار، ودور مصطفى بن إسماعيل، في إفساد الوضع المالي، وتهيئة البلاد للإحتلال. وهو لذلك مفيد واعتمدناه في بعض العناصر.

5 - مقدمة أقوم المسالك : تاليف خير الدين التونسي :

هذا الكتاب هام جدا لاعتبارين :أولهما :أن مؤلفه أحد الاشخاص الذين لعبوا دورا سياسيا بارزا وعسكريا أيضا ، خلال الفترة موضوع البحث ، فقد تولى وزارة البحر، وقبلها كان آمرا للخيالة، ومدرسا بالمدرسة الحربية. ثم تولى عددا من المناصب السياسية ، وأهمها منصب الوزير الاكبر، بعد تاليفه للكتاب. والإعتبار الثاني في الاهمية ، أن المؤلف كان من دعاة الإصلاح فتنبه إلى ضرورة إصلاح العالم الإسلامي ، بالإقتباس من أروبا، لدرء الخطر الاروبي الذي بدأ يلوح في الآفاق . ودعا إلى وجوب إيجاد تنظيمات سياسية، تكون دعامة للعدل، وإلغاء الحكم المطلق.

غير أن نصيب الميدان العسكري، في كتابه كان قليلا، وليس أكثر من دعوته إلى محاكاة الدول الأروبية في تقوية الجيش ؛ مستشهدا بقول أحد الأروبيين في السياسة الأروبية :"إن الممالك التي لا تنسج على منوال مجاوريها ، فيما يستحدثون من الآلات الحربية، والتراتيب العسكرية، توشك أن تكون غنيمة لهم، ولو بعد حين." ثم استشهاده بالحديث الشريف :"من قاتل فليقاتل كما يقاتل"

إلا أنه عند توليه الوزارة الكبرى ، لم يستطع أن ينجح في تطبيق نظريته الإصلاحية عامة، والناحية العسكرية بصورة خاصة ؛ وهو يدرك مدى ضعفها. ولا شك أنه لديه عذر في ذلك. لكن الكتاب مفيد بشكل عام لأن خير الدين التونسي يعد أحد رجالات البلاد الذين صدعوا برأيهم في وقت قل فيه من يتجاوز الهمس برأيه.

6 - كنز فنون الضباط الصغار تاليف أحمد الموالي :

هذا المؤلف أكاديمي لطلاب مكتب الحرب، وفائدته لا تتجاوز ذلك. واعتمدناه في بعض الحالات، التي تخص المدرسة الحربية وهو كثمرة وجود المدرسة، ودليل على مستوى التعليم العسكري فيها.

١٧ - المراجع والدراسات الحديثة :

١-الكتب العربية :

أ- خير الدين والبلاد التونسية : تاليف : فان كريكن تعريب البشير بن سلامة. هذا الكتاب، إستفدنا منه كثيرا، وإعتمدناه في كثير من الحالات. وذلك لعدة أسباب : **أهمها** أن مؤلفه استعمل الوثائق الاصلية، في الأرشيف الوطني بتونس سواء الملفات أو الدفاتر ؛ وأعطى فكرة كاملة على الوضع في تونس، خلال عهود البايات الثلاثة الذين صحبهم خير الدين وعمل معهم في المجالات السياسية، والإقتصادية والعسكرية.

والاهم من ذلك أنه أبرز بوضوح دور خير الدين في تونس، كوزير مصلح وما قام به من أعمال هامة، خلال فترة صعبة من تاريخ البلاد. وكان تحليله جيدا ومفيدا. وأعطى للوزير خير الدين مكانته الإقليمية والدولية

ب - المسالة التونسية والسياسة العثمانية : تاليف : عبد الرحمان تشايجي تعريب عبد الجليل التميمي.

تكمن أهمية هذا الكتاب في معرفة الوضع في تونس قبيل الحماية الفرنسية ويبرز الصراع السياسي، بين فرنسا والدولة العثمانية ؛ وتردد هذه الأخيرة في التدخل لإعانة تونس ضد الإحتلال.

ج - بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا من 1816 الى 1871: تاليف : عبد الجليل التميمي :

استفدنا من هذا الكتاب من خلال الدراسات المنشورة وعلى الخصوص من الوثائق التي أوردها والتعليقات الهامة حولها خاصة وكل ما يتعلق بأحداث ثورة 1864 بتونس.

د - صفحات من تاريخ تونس : تاليف : محمد بن الخوجة :

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات، نشرت في مجلات متفرقة. وجمعت أخيرا في مؤلف واحد تحت هذا العنوان. ويعطينا لمحة عن وضع تونس قبل الإحتلال خلال عهد المشيرين الثلاثة. واستفدنا منه، فيما يخص الأوسمة، والوزارات. غير أن ما كتبه في خصوص الناحية العسكرية قليل.

هـ - ثورة ابن غذاهم : تاليف : البشير بن سلامة وتعريب الدار التونسية للنشر. يبرز هذا الكتاب الصراع بين سلطة الباي والوزير الاكبر من ناحية والقبائل من ناحية أخرى وقمة ذلك الصراع في ثورة 1864 .وأوضح أسباب تلك الثورة ونتائجها وما كان يقوم به الوزير الاكبر

مصطفى خزنه دار وأعوانه ، مستعينا برجال الدين في إخماد الثورة. ويعطينا صورة واضحة على دور الجنود في الثورة خاصة جنود الساحل وما قام به أحمد زروق بعد انتصاره على الثوار من تنكيل وفرض غرامات على السكان.

2 - الكتب باللغة الفرنسية :

أ - تاليف : L'armée Tunisienne , Drevet (R)

هذا الكتاب هام جدا لدراستنا وقد استعملناه في مجالات كثيرة. وتعود أهميته لعدة عوامل :

أولا : أنه الكتاب الوحيد في المراجع ، الذي خصص موضوعه للجيش دون سواه.

ثانيا : أن مؤلفه ضابط برتبة رائد، وهو خبير بشؤون الجيش، ويعرف ما يكتب. إلا أن الكتاب، لا يخصص للجيش التونسي قبل الحماية وهو الجيش التونسي الحقيقي، إلا 30 صفحة من مجموع 438 صفحة. أما بقية الصفحات فتهم الجيش الفرنسي التونسي بعد الحماية.

ومع ذلك فإن المؤلف عالج، في 30 صفحة المذكورة ، ما يمكن أن نعتبره، خلاصة وافية وشاملة للجيش التونسي النظامي وغير النظامي وأقسامه وأوضاعه والمدرسة الحربية في عهد المشيرين الثلاثة. وتعرض لقانون الانتداب في الجيش وعجز الحكومة في تطبيقه. وأكد على أن سبب فساد الوضع المادي للجيش، لم يكن بسبب الأزمة المالية ، وإنما العامل الاساسي هو خبث الوزراء الكبار وفسادهم والفئة المتنفذة إلى جانب الباي. لذلك لم يأت الاحتلال الفرنسي إلا والجيش عبارة عن حارس للقصر أو شرطة ، ولم يكن قادرا على أي قتال.

ب - تاليف Dépendance et mutations précoloniales de la régence de Tunis , Khalifa Chater

هذا الكتاب مفيد فيما يخص الأوضاع العامة ، بتونس خلال الفترة . وتنحصر أهميته لدراستنا في معالجته لتحديث الجيش على يد أحمد باي في حوالي 10 صفحات والإصلاحات العسكرية وإقامة المدرسة الحربية واستعانته بالضباط الفرنسيين في تدريب الجيش النظامي والتعليم بالمدرسة الحربية، ونتائج ذلك الإصلاح.

ج - تاليف Les origines du protectorat français en Tunisie, Jean Ganiage

هذا الكتاب هام أيضا لدراستنا، واستفدنا منه كثيرا في ميدان الجيش والوضع العام في تونس. وتكمن أهميته في إحاطته بأوضاع البلاد، سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وأعطانا فكرة كاملة مختصرة عن الجيش التونسي، منذ أحمد باي. وتعرض لبناء الجيش الحديث والمدرسة

الحربية وإرسال المحلات وفشل أحمد باي في بناء جيش حقيقي. ثم وصف الجيش في عهد الصادق باي، والقوانين العسكرية التي بدأ تطبيقها في عهده والفوضى المالية، وانعدام التجهيزات وضعف الأجور وتأخرها ، وعدم تطبيق القوانين العسكرية. وعرض للبحرية والمواني ورداءة القطع البحرية التي بيعت في نهاية المطاف، دون أية فائدة. وبصورة عامة، فالكتاب مدعم بالوثائق الأصلية بالأرشيف الوطني التونسي.

3 - الدوريات العربية :

أ - مقال : خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية في القرن التاسع عشر للكاتب معن زيادة :

يهتم هذا المقال بالحركة الإصلاحية في تونس، خاصة زمن أحمد باي ثم بروز خير الدين كشخصية إصلاحية ؛ لذلك ركز على أفكاره، من خلال كتابة أقوم المسالك، ومحاولاته الإصلاحية، مدة توليه الوزارة الكبرى. ثم عمله صدرا أعظم في استانبول في عهد عبد الحميد الثاني.

ب - البلاد التونسية والدولة العثمانية : خليفة الشاطر:

يوضح الكاتب سير العلاقات التونسية مع السلطنة العثمانية، خلال النصف الأول من القرن 19 ، ومحاولات تونس سياسة التباعد عن الدولة العثمانية خاصة على عهد أحمد باي الذي حاول تركيز كيان سياسي أكثر حرية في التعامل مع الدول ومع السلطنة ذاتها.

ج - أضواء على شخصية العادل باي : عبد الجليل التميمي :

هذا المقال مفيد في تأثير الثورة في بعض الضباط، لأنه مرجع وحيد في الموضوع، فقد زودنا بمعلومات على شخصية كانت بعيدة كل البعد عن الأضواء السياسية والطموح. وكيف أن هذا الباي رغم ضعفه الشخصي، وانهياره النفسي بسبب تراكم الديون عليه ، حاول أن يظهر فجأة ويثور على أخيه الصادق باي ؛ في وقت كانت الدولة فيه تعاني من آثار ثورة 1864. ورغم أن الظروف الإجتماعية ، مهيأة لمثل ذلك ، وتأثير هذه الثورة في أفراد الأسرة الحاكمة، فإنها بكل الإعتبارات ، لا تعتبر حركة شعبية.

4 - الدوريات باللغة الفرنسية :

أ - مقال : La crise des finances tunisiennes et l'ascension des juifs de Tunis (1860-1880) Jean Ganiage

يحتوي المقال على حوالي 20 صفحة، توضح وضع اليهود في تونس، والمهن التي كانوا يعملون فيها ؛ وقدوم عدد كبير من يهود قرنة وفرنسا إلى تونس ليعملوا كأطباء وصيادلة ؛ وما كان

لهؤلاء و أولئك، في تخريب مالية الدولة والسيطرة على الإحتكارات المالية والتجارية أمثال القائد نسيم شمامة. ثم تدخلهم في جلب القروض للدولة. وأهم من ذلك تدخلهم في شراء السلاح للجيش بأثمان باهضة مع رداءة البضاعة. وما كان من سيطرتهم على زياتين الساحل في تونس بعد فرض أحمد زروق عليه غرامات كبيرة. وبالتالي دورهم في إغراق البلاد في الديون، التي لا مخرج منها.وازدياد أهمية وظائف اليهود في الدولة قبيل الحماية، والتقرب من القناصل الأوروبيين. وذكر أشهر تلك العائلات : آل الصباغ، وبيشي شمامة، الذين صعد نجمهم في ظل الفوضى المالية التي تتخبط فيها الدولة خلال 20 سنة وكانوا هم الخصم والحكم إن صح التعبير.

ب – مقال : La pénétration industrielle et commerciale en Tunisie et les origines du protectorat, Marcel Emerit

هذا المقال تنحصر أهميته في توضيح فساد الوضع الإقتصادي في تونس وتسرب النفوذ التجاري والبنكي والقروض إلى تونس، وما كان يتصرف فيه البايات، والإنفاق الباهض وتكاليف الجنود وهو الأمر الذي جر البلاد إلى حبائل الديون المرهقة، ثم وضع لجنة المراقبة المالية. ولم يأت الإحتلال الفرنسي إلا وكانت البلاد جثة هامدة.

المصادر المطبوعة

1 - الكتب

- ابن أبي الضياف (أحمد) :

إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، وهو 8 أجزاء. إستعملنا منه الأجزاء : 8.6.5.4.3 . طبع طبعتان : الاولى : تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس 1963. الطبعة الثانية : تحقيق : أحمد الطويلي ورياض المرزوقي، تونس 1989 وقد طبع الجزء الخاص بأحمد باي المسمى : الباب السادس في دولة الباشا المشير أبي العباس أحمد باي 1985 تحقيق : أحمد عبد السلام.

- بيرم (محمد الخامس) :

القطر التونسي في صفوة الإعتبار بمستودع الاقطار والامصار. تحقيق : علي الشنوفي وعبد الحفيظ منصور ورياض المرزوقي، بيت الحكمة، قرطاج/تونس1989.

- المورالي (أحمد) :

كنز فنون الضباط الصغار ، تونس 1282 هـ / 1865

- **سيرة مصطفى بن إسماعيل**، (مجهول المؤلف) تحقيق رشاد الإمام، تونس 1981.

- عبد المولى (محمود) :

مدرسة باردو الحربية، دراسة وتحقيق الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس 1975.

- التونسي (خير الدين) :

أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق المنصف الشنوفي، الطبعة الثانية الدار التونسية للنشر، تونس 1986.

2 - الدوريات :

- لازغلي (الحاج حسن)، **"وزارة الحرب ومتعلقاتها ووزارة البحر ومتعلقاتها."**

في مجلة النزهة الخيرية للسنوات من 1291-1299/1882 باستثناء سنة 874/ 1291 م (وهذا العنوان ثابت في المجلة في كل الأعداد).

واستعملناه أيضا في مقابلة التاريخ الهجري مع الميلادي وهو أدق من غيره لانه كان يسجل لشهور يوما بيوم في نفس الفترة التي كتبنا حولها البحث

المراجع والدراسات الحديثة (مرتبة حسب الحروف الأبجدية)

أ - باللغة العربية :

1 - الكتب :

- ابن عاشور (محمد الفاضل) :

تراجم الاعلام ، الدار التونسية للنشر، تونس 1970

- إبن الخوجة (محمد)

صفحات من تاريخ تونس، تحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحيى، دار الغرب لإسلامي، بيروت 1986.

- الإمام (رشاد):

سياسة حمودة باشا في تونس، تونس 1980

- البشير بن سلامة :

ثورة ابن غذاهم، الدار التونسية للنشر، تونس 1967.

-كريكن(فان)

خير الدين والبلاد التونسية 1850- 1881 ، تعريب البشير بن سلامة، دار سحنون ، تونس 1988.

- لوتسكي :

تاريخ الاقطار العربية الحديث، تعريب عفيفة البستاني، دار التقدم موسكو1971.

- مزالي (محمد الصالح) :

الوراثة على العرش الحسيني، الدار التونسية للنشر، تونس1969.

- مزالي (محمد الصالح) :

من رسائل ابن أبي الضياف، الدار التونسية للنشر، تونس 1969 .

- المحجوبي (علي) :

انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر، تونس 1986.

- المرزوقي (محمد) :

صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس 1973.

- عبد السلام (أحمد) :

مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986.

- الفخفاخ (المنصف) :

موجز الدفاتر الجبائية والإدارية بالارشيف الوطني، منشورات الأرشيف الوطني، تونس 1990.

- شوكت (محمود) :

التشكيلات والازياء العسكرية العثمانية، عربه عن التركية يوسف نعيسة ومحمود عامر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1988.

- التميمي (عبد الجليل) :

بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس والجزائر وليبيا 1816 - 1871، الدار التونسية للنشر، تونس1972.

- تشايجي (عبد الرحمان) :

المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 - 1913.

نقله إلى العربية الدكتور عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس 1973.

- تشايجي (عبد الرحمان) :

الصراع التركي - الفرنسي في الصحراء الكبرى.

ترجمة الدكتور علي اعزاز، طرابلس 1982.

2- الدوريات :

- ابن الخوجة، (محمد) "الوزراء الصدور" في مجلة الرزنامة التونسية 1902 ص 50.

- الجنحاني، (الحبيب) "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن 19"، في

مجلة : **حوليات الجامعة التونسية** ، عدد 6 ، تونس 1969. (المقال من ص 111 - 145)

- زيادة (معن) ، "خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية في القرن 19." في مجلة : **تاريخ العرب والعالم**، عدد :41 مارس1982 بيروت (المقال من ص (44 - 57).

- زغل (عبد القادر) ، "الإسلام والإنكشارية والدستور"، في مجلة : **المستقبل العربي** ، عدد 91 سبتمبر 1986. المقال من ص (4 - 26) .

- محفوظ (محمد) ، "الرتب العسكرية بتونس وصلتها باللغة التركية" ، في مجلة **الفكر** ، عدد : 6 مارس 1963.

- المقدم ، (المنجي) ، "تطور أشكال النقود في تونس من القرن 19 إلى الإستقلال"، في مجلة : **دراسات عربية** ، عدد : 3 كانون الثاني 1984 السنة العشرون.

- عبد السلام (أحمد) "تجاوب رجال الإصلاح في تونس مع الأحداث التركية في بداية الربع الأخير من القرن 19" ، في مجلة : **تاريخ العرب والعالم** ، عدد : 49.

- الشاطر ، (خليفة) "البلاد التونسية والدولة العثمانية" في مجلة : **تاريخ العرب والعالم** ، عدد :41 وهو خاص بتونس، مارس 1982 بيروت (المقال : من ص : 82 إلى 90)

- شبوح (ابراهيم) **شهادة معاصر لخير الدين** ، في مجلة الحياة الثقافية عدد 60، تونس 1991 ص 56 - 70.

التميمي (عبد الجليل)، **تقرير عن الاحداث السياسية بتونس خلال عشرين سنة 1858-(1838)** ، في المجلة **التاريخية المغربية** ، عدد : 2، تونس 1974 (المقال : من ص (117 - 63)

- التميمي ، (عبد الجليل) "أضواء على شخصية العادل باي "، في **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد : 6 تونس 1976 (المقال من ص 81 - 89).

المعاجم والموسوعات

- صفصافي (أحمد المرسي) :

معجم صفصافي : تركي-عربي، طبع بمصر 1979.

يوجد بمركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان.

- الأيوبي (هيثم) و آخرون :

الموسوعة العسكرية :

تضم 4 أجزاء، إستعملنا ثلاثة أجزاء :3.2.1 قام بتاليفها عدد من الضباط السوريين واللبنانيين، طبع المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981 (خاص).

كتب اطلعنا عليها ولم نشر إليها في الهامش

- إلتر سامح (عزيز) :

الاتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تعريب إسماعيل أدهم، طرابلس، 1969.

- رجا الحمود (نوفان) :

العسكر في بلاد الشام في القرنين 16 - 17 م ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1981.

- رئيف أفندي (محمود) :

التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية ، عربه وحققه خالد زيادة ، منشورات جروس - برس، طرابلس/ لبنان 1985.

- شيت خطاب (محمود) :

تعريب المصطلحات العسكرية وتوحيدها، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1985.

ب - المراجع باللغة الفرنسية

1 - الكتب :

- Chater (Khalifa), Dépendance et mutations précoloniales : la régence de Tunis de 1815 à 1857. Tunis 1984.

- Chater (Khalifa), La mehalla de Zarrouk au Sahel 1864, Tunis 1978.

- Drevet (R), L'armée Tunisienne, Tunis, 1922.

- Ganiage (Jean), Les origines du protectorat français en Tunisie 1861 - 1881, 2ème édition, 1968 Tunis.

- Dunant (H), La régence de Tunis , Tunis, 1975

- Mahjoubi (Ali), Karoui (Hachemi) : Quand le soleil s'est levé à l'ouest, CERS, Productions, Tunis, 1983.

2 - الدوريات

- Ganiage (Jean), "La crise des finances tunisiennes et l'ascension des juifs de Tunis (1860 - 1880)", in Revue Africaine 1955 153-173.

Hugon (H), "Les instructeurs français de l'armée beylicale" in Revue Tunisienne 1929 152 -160.

-Emerit (Marcel), La pénétration industrielle et commerciale en Tunisie et les origines du protectorat ", in Revue Africaine 1952, 196-219.

- Monchicourt (Ch), "La Mahalla d'Ahmed Zarrouq dans le Sahel 1864" in Revue Tunisienne 1917, 3 -11.

أهم المصطلحات العسكرية الواردة في الكتاب

الإنكشارية : اسم الجيش العثماني القديم .

كوارغلية : أبناء الأتراك في تونس .

قشلة : ثكنة عسكرية.

طبجية : مدفعية.

حوانب : فرسان من أصل تركي ومن أصل عربي يكونون فرقة الأمن في البلاد.

أوجاق : وتطلق على الأقاليم وعلى فرق الصبايحية المقيمة بالإقليم.

الصبايحية : فرقة أمن من الجند غير النظامي

المخازنية : تشكيل عسكري غير نظامي ويشمل هذا الإسم : الصبايحية والحوانب.

الفرقة العسكرية : تتكون من لوائين أو ثلاثة تريس أو خيالة.

اللواء : يتركب من آلآيين أو أكثر من الجند.

الآلاي : جزء من اللواء.

المحلة : هي جيش يضم الجنود النظاميين وغير النظاميين يقوم لتوطيد الأمن وجباية الضرائب.

الترسخانة : حوض إصلاح السفن.

الشقوف : نوع من السفن.

اليقلامة : تفقد الجنود.

ابرت : قائمة أسماء الجنود.

الثقيل : الرصاص.

عسكر التريس : المشاة.

عسكر الحنفية : هم جند من أصل تركي توارثوا الجندية بتونس وسموا كذلك لانهم على المذهب الحنفي خلافا للجند النظامي.

عسكر زواوة : هم من أصل جزائري إستعملهم البايات في الجيش وتوارث أبناءهم ذلك.

الحامية : اسم للفرقة العسكرية باعتبارها تحمي البلاد.

الآغا : تعني السيد وهي رتبة عسكرية.

أوضباشي : من رتب الجيش الإنكشاري وتعني المكلف بالغرفة.

كاهية : تعني الوكيل أو النائب .

الطابور : جزء من فرقة الجند.

الطبخانة : أو الجبخانة مستودع الأسلحة.

الهوير : خيل ودواب الجيش.

قائمة في الرتب العسكرية المستعملة في الجيش النظامي التونسي الذي أحدثه احمد باي خلال منتصف القرن التاسع عشر وحتى فرض الحماية الفرنسية.

1 - **مشير** : واختص بهذه الرتبة البايات إبتداء من أحمد باي.

2 - **أمير الامراء** : فريق وتعطى هذه الرتبة لكبار الضباط وأصحاب المناصب السياسية.

3 - **أمير لواء** : لواء.

4 - **أمير الآي** : عقيد.

5 - **قائم مقام** : مقدم.

6 - **آلاي أمين** : لم نجد لها مقابلا بالعربية حاليا أما بالفرنسية يقابلها : Le gros- major

7 - **بينباشي** : رائد.

8 - **صاغ قول آغاسي** : لم نجد لها مقابلا بالعربية حاليا وما يقابلها بالفرنسية Capitaine major

9 - **يوزباشي** : نقيب.

10 - **ملازم أول**

11 - **ملازم**

12 - **صول قول اغاسي** : مساعد Adjudant

13 - **باش شاوش** : عريف أول.

14 - **بلوك أمين أو شاوش** : عريف.

15 - **أونباشي** : رقيب.

16 - **نفار** : جندي.

ملاحظة : أدرجنا هذه الرتب للإطلاع عليها قبل قراءة البحث وللمزيد من التعرف عليها انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة.

قائمة في أسماء الوزراء الذين لهم صلة مباشرة بالجيش في عهد الصادق باي

I - وزراء الحرب

1 - مصطفى آغا : تولى الوزارة منذ عهد أحمد باي إلى 1862.

2 - محمد خزنه دار وعرف بعامل الساحل تولى : 1862 - 1865.

3 - أحمد زروق تولى : 1865 - 1869.

4 - أمير الامراء رستم تولى : 1870 - 1878.

5 - أمير الامراء سليم تولى : 1878 - 1881.

II - وزراء البحر

1 - خير الدين التونسي تولى : 1857 - 1862.

2 - إسماعيل كاهية تولى : 1862 - 1863.

3 - أبو محمد رشيد تولى : 1863 - 1865.

4 - محمد خزنه دار تولى : 1866 - 1872.

5 - مصطفى بن إسماعيل تولى : 1873 - 1876.

6 - أحمد زروق تولى : 1877 - 1881 .

III - الوزراء الكبار

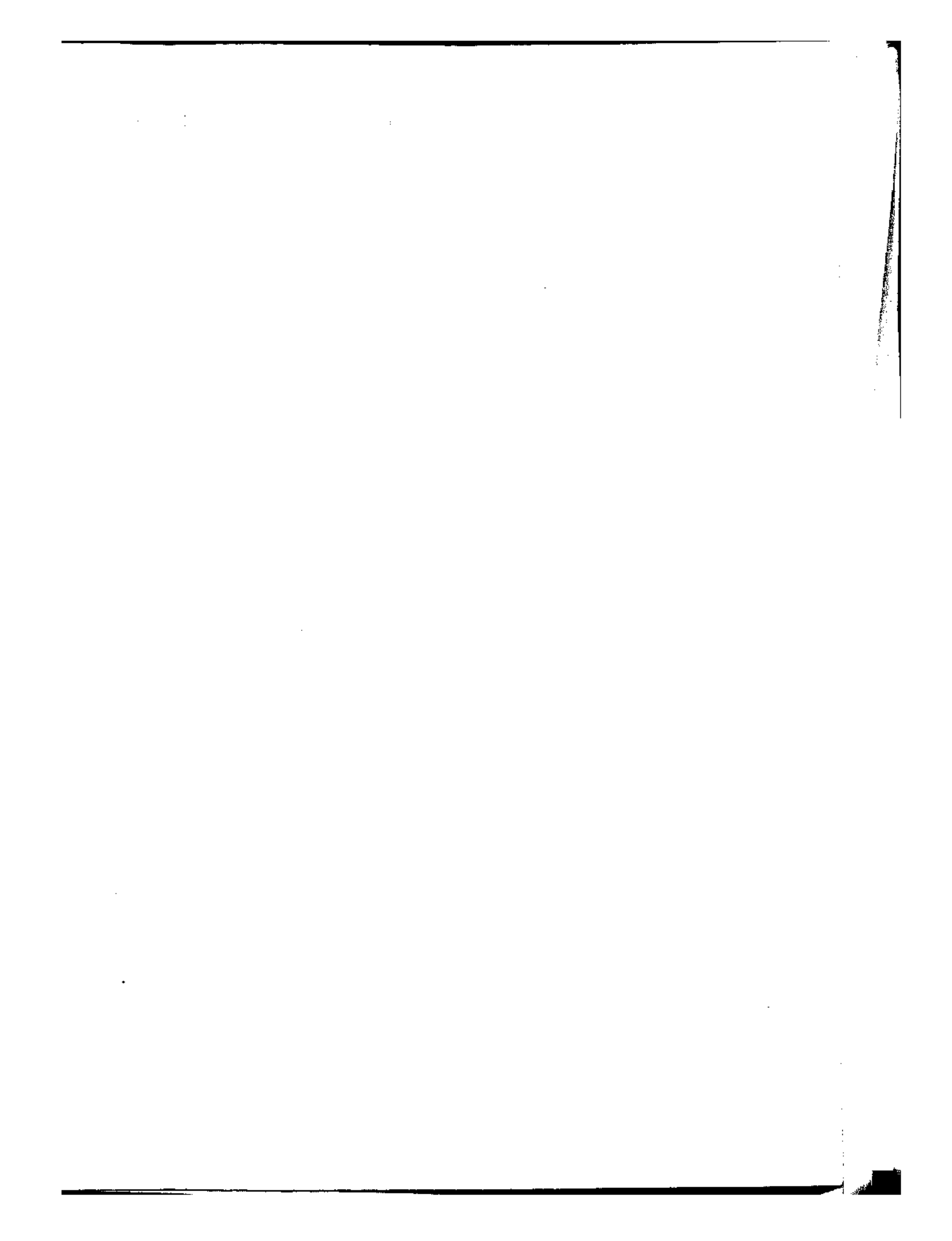
1 - مصطفى خزنه دار تولى : 1859 - 1873.

2 - خير الدين التونسي تولى : 1873 - 1877.

3 - محمد خزنه دار تولى : 1877 - 1878.

4 - مصطفى بن إسماعيل تولى : 1878 - 1881.

5 - محمد خزنه دار تولى : 1881 - 1882.



الفصل الأول
أسس الجيش النظامي في تونس

أولاً : أصل الجيش وتطوره :

عرفت تونس ، كغيرها من الولايات العثمانية ، نظام الجيش الإنكشاري ، الذي كان يتولى حماية البلاد التابعة للعثمانيين. ويدعى ذلك الجيش، بالحامية وكان يتوافد أفرادها على تونس باستمرار كلما دعت ضرورة أمن الولاية. ومع مرور الزمن، تولدت من جنود الحامية ، أسر حاكمة تداولت السلطة بأسماء مختلفة . لذلك عرف نظام الإنكشارية تطورا مستمرا نتيجة الصراعات الحاصلة بين أفراده ورغبة كل حاكم جديد في إحداث فرق تدين له بالطاعة . وقد حصل ذلك التطور، بشكل أوضح، منذ بداية القرن التاسع عشر، إذ برزت محاولات التغيير، في الفرق الإنكشارية، من أواخر عهد حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814) وتوالت بعده على يد محمود باشا باي (1814-1824) وحسين باي (1824-1835) . وكان أهم من غير ذلك النظام القديم هو أحمد باي (1837-1855) ، الذي أحدث فرقا جديدة تبعا لسياسته الإستقلالية عن الإمبراطورية العثمانية. فمتى تمت محاولات التغيير تلك ؟ وكيف ركز الجيش النظامي الجديد ؟

بدأت المحاولات الأولى لدخول أهل البلاد الجيش، منذ الفتح العثماني لتونس. ثم تجددت المحاولة، في عهد علي باشا الأول ، ولكن هذه المحاولات، كانت متواضعة ؛ إذ بقي التفوق البارز في عناصر الجيش للأصل العثماني التركي (1) .

وإثر ثورة الجند على حمودة باشا سنة 1811 ، إهتم هذا الباي ، خاصة بعسكر زواوة (2) -وهم جند غير نظاميين - ، بعد أن أزاح بعض العناصر التركية، فقلل من الإعتماد على الاتراك، حتى في الإدارة. ثم كون تشكيلات من أبناء البلاد، الذين يطلق عليهم اسم كوارغلية (3) . وأضاف إلى هؤلاء ، تشكيلات أخرى من المماليك أو من الاروبيين الذين أسلموا واستقروا بالبلاد.

---

(1) الإمام، (رشاد)، سياسة حمودة باشا الحسيني، ص 201-203، تونس ، 1980 .

(2) انظر لاحقا في موضوع الجيش غير النظامي.

(3) المستعمل حاليا هي كلمة "الكراغلة".

فاتخذ منهم فرقا في المشاة والخيالة (4) . أما محمود باي فقد أكثر من عدد جند زواوة واهتم بهم معتمدا عليهم ضد العناصر التركية العثمانية (5).

وتطور الأمر بشكل أوضح، في عهد حسين باي، عندما حل الفرق الإنكشارية 1829 إذ انتدب عوضا عنهم المماليك ؛ وتخلى عن كل إنتداب من الخارج (6). وقد شرع فعلا، في تركيب الجيش النظامي الجديد 1831 ، فبدأ بجمع الشباب، من ديوان الجند المثبتين في الديوان، وضم لهم عددا آخر من أبناء البلاد. وجعلهم بالخصوص في فرقة المدفعية. ثم أسكنهم المحمدية، وجلب لهم معلما من فرنسا. وكان أغلب الأفراد من القيروان والساحل. وجعل مقرهم سوسة، تحت قيادة الوزير شاكير (7).

ويبدو أن القلق المتزايد للبايات من الجنود الأتراك، جعلهم يسعون دوما لتركيز جيش محلي صرف ؛ أو على الأقل ، إيجاد قوة، توازن التشكيلات القديمة. فتوالت تلك المحاولات، في عهد مصطفى باي (1835-1837) حين أشار عليه الوزير المذكور شاكير – الذي إستمر في العمل معه – بإيجاد فرقة من العبيد السود المعتوقين ، تتكون من ألف جندي. فاستحسن الباي هذه الفكرة. إلا أن كيفية الحصول على ذلك العدد لم تحدد. فاستعجل بعض الضباط الأمر، وأساء طريقة جلبهم ؛ حيث أخذ من العاصمة خلال يوم واحد ، كل من له بشرة سوداء، حرا كان أم عبدا ودون سابق إعلام ، فاستاء الناس من العملية. وما إن علم الباي بالموضوع، حتى أمر بإطلاق سراحهم في الحال. وبذلك فشلت التجربة في حينها (8) .

وفي عهد هذا الباي أيضا ، وبعد فشله في تجنيد السود، طرحت فكرة التجنيد الإجباري، وذلك باحصاء من في البلاد من الصغار القادرين على حمل السلاح، ثم يؤخذ منهم قدر الحاجة بالقرعة مثلما هو جار به العمل في كل الدول . وبدأ في تطبيق فكرته في الحاضرة ؛ إلا أنه اصطدم بمعارضة أهلها على إعتبار أن العادة جرت على أخذ العسكر من أبناء الأتراك وزواوة. أما إنخراط أبناء البلاد في الجيش في رأيهم فانه يعطل عدة أعمال ضرورية، ويزيد في كثرة الإنفاق. لذلك اجتمع المعارضون من أهل العاصمة، في مقام الولي الشهير محرز بن خلف ، ثم خاطبوا أهل

---

(4) الإمام . نفس المصدر، ص 205-206.

(5) ابن أبي الضياف (احمد)، إتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان ، ج 3، ص 157 ، ط 2 تونس 1989.

(6) Ganiage Jean, Les origines du protectorat français en Tunisie , Tunis 1968, p. 98. سنشير له فيما يلي: غانياج، أصول.

(7) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ص 179 . وشاكير هو احد مماليك حسين باي.

(8) المصدر نفسه، ص 262-263.

المجلس الشرعي ليطلبوا من الباي إلغاء ما عزم عليه. وفعلا تم لهم ذلك. ورضخ الباي لأمرهم وألغى الفكرة ومزق الدفاتر التي سجلت بها الأسماء (9) . وهذا التردد في الأوامر وعدم وضوحها ، يعكس قلق البايات من تجاوزات الفرق التركية ذات الولاء الضعيف، والمتمردة دائما. مما جعل البايات يبحثون عن الطريقة المناسبة، للحد من ذلك القلق، وذاك التمرد.

يؤكد هذا إسناد مصطفى باي، قيادة الجيش لإبنه أحمد ، قبل توليه الحكم، بدلا من قيادة أحد مماليكه، المسمى شاكير. وذلك دفعا لكل إلتباس، حتى ولو كان الامر بطلب من ابنه نفسه (10). ونستطيع أن نقول : أن هذا التطور كان بطيئا وحذرا. ويرجع هذا كما هو واضح، إلى أمرين: صعوبة التخلص من العناصر القديمة، ثم عدم إقبال أهل البلاد على الجندية، كما رأينا في المثال السابق، المتمثل في معارضة أهل العاصمة، لفكرة التجنيد من غير أبناء الترك وزواوة .

ومن هنا فإن محاولات التغيير الأولى، التي اقتصرت على إضعاف الفرق التركية، وإحداث شكل آخر أقل خطرا من العناصر العسكرية الموجودة، قد فشلت. ولم يأخذ التغيير شكله الكامل والواضح إلا في الفترة التالية : فترة أحمد باي. فكيف تم ذلك يا ترى ؟

ثانيا : نتائج الإصلاحات العسكرية لأحمد باي :

تولى أحمد باي الحكم بعد وفاة أبيه سنة 1837. وقد سمحت له الظروف أن يتقلد شؤون الجيش، قبل أن يمسك مقاليد الحكم، وذلك عندما أسند إليه والده في أواخر عهده بطلب منه، مسؤولية كل ما يتعلق بالجيش في البلاد. ومن يومها لبس اللباس العسكري، وبدأ في تنظيم الجيش بنفسه. وكان لا يغيب عن ثكناته بالحاضرة، حتى أصبح كأنه واحد من جنودها (11) . ويبدو أن هذه المسؤولية جعلته يتعرف عن قرب، على مشاكل الجيش ومطالبه الملحة. ومن ثم ولدت عنده أفكار التغيير والإصلاح لذلك الجيش، وما إن آلت إليه المسؤولية في الدولة، حتى شرع في تنفيذ ما يطمح إليه، طبقا لتصوراته ومعارفه ومقدرته.

1- تكوين الجيش النظامي :

من الثابت أن أحمد باي ، قام بحركة إصلاحية، عامة في البلاد، في النصف الأول من القرن

---

(9) المصدر نفسه ، ص 264-266 .

(10) المصدر نفسه ، ص 219 .

(11) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ص : 219.

التاسع عشر، إلا أن تلك الإصلاحات مست الميدان العسكري أكثر من غيره. وقلد في ذلك الدول الكبرى، وما قام به محمد علي في مصر في ذلك (12) . وهذا النوع من الإصلاح، هو ما يعنينا في هذا البحث. فماذا قدم في هذا المجال ؟ وما ترتب من عمله ؟

بذل أحمد باي فعلا جهودا مضنية ، لإنشاء جيش نظامي حديث على الطريقة الأوروبية. لذلك توجه نحو أروبا يطلب مساعدتها على بناء جيشه، تماما كما فعل محمد علي والسلطان العثماني قبله. وقد ظفرت بهذه الحظوة فرنسا، عندما لبت طلبه، في إرسال ضباط لهذا العمل. وتم ذلك بإرسال بعثة عسكرية رسمية سنة 1843(13) . وكان أحمد باي قد بدأ سنة 1838 ، في إثبات أفراد الجيش النظامي، وتدريبه، وقد جمع عددا كبيرا منه، وجه له كل ما يملك من عناية واهتمام (14) . غير أن أحمد باي ، لم يتخذ قاعدة ثابتة لطريقة التجنيد. فكان الإنتداب يتم بصورة إعتباطية. ثم إن العمل العسكري، كان غير محدد بزمن. إذ كان يرسل الضباط إلى المناطق الحضرية، خاصة مدن الساحل وقراه فيأخذون ما يرونه صالحا للجندية **حتى الإكتفاء ولكن الإكتفاء نفسه غير معين** (15) .

فكون أحمد باي فرقة الخيالة سنة 1839 من ألف فارس؛ وأسكنهم البرج الكبير بمنوبة (16) وقد وقع انتخاب أفراد هذه الفرقة، من جوانب الترك والمماليك والعرب (17) . ووجه لهذه الفرقة عناية خاصة ، حيث كان يتفقدها بنفسه في القشلة (18) . وفي سنة 1844 أنشأ قشلة الطبجية، خارج الحاضرة في مكان كان قصر نزهة (استراحة) وجعلها تأوي فرقتين من 4000 جندي بخيلهم ولوازمهم ؛ وكون بها دارا لصناعة السلاح، وضروريات المدافع. ووجه لها عناية خاصة أيضا لتفضيله سلاح المدفعية عن غيره. ومن ثم كون فرقتين لهذا الغرض (19) .

---

(12) الجنحاني (حبيب)، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن 19"، حوليات الجامعة التونسية عدد 6 ص 118.

(13) Chater Khalifa, Dépendance et mutations précoloniales la régence de Tunis de 1815 à 1857., Tunis 1984, p. 510.

(14) ابن ابي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ص : 28.

(15) او.ت.، صن. 164 ، مل. 811، وث. 29، رسالة من حمد عامل الساحل إلى أحمد باي بتاريخ 1261/1844 م وانظر ايضا غانياج ، اصول... نفس المصدر، ص 100.

(16) منوبة : اسم مكان يقع في الضواحي الشمالية للعاصمة.

(17) انظر قائمة المصطلحات العسكرية، وانظر لاحقا موضوع الجيش غير النظامي

(18) ابن ابي الضياف، نفس المصدر، ج 4، ص 30.

(19) المصدر نفسه والصفحة وهذا القصر يعرف بقصر الوردة وقد اصبح حاليا متحفا عسكريا.

وخلال هذه الفترة، وفي سنة 1840 بالتحديد، منحه السلطان العثماني -بطلب منه - رتبة مشير. وهو اللقب العسكري الذي ظفر به قبله والي طرابلس. وهذه الرتبة من أعلى الألقاب العسكرية ولم تمنح لأسلافه من بايات تونس. ويبدو أن هذا عزز عنده الرغبة من جديد في مواصلة ما قام به، من بناء عسكري لدولة ذات سيادة، لها مؤسساتها الخاصة والمستقلة.

أما السلطان العثماني فكان هدفه من منح اللقب المذكور، هو إبقاء تونس دوما في المجال العثماني ، وذلك بربط الباي بألقاب من هذا النوع ليجعله يقبل بتنفيذ التنظيمات التي اعتمدت في السلطنة. ومن هنا فإنه أوصى رسوله للباي، بتطبيق تلك التنظيمات وغيرها من الطلبات. كإبقاء العلم موحدا مع السلطنة، وعدم عقد الإتفاقيات مع الدول الأوروبية ؛ دون أمر السلطان ؛ وكذلك ترقية الضباط الكبار إلا بإذنه وما إلى ذلك (20) . إلا أن أحمد باي إحتفل بلقب المشير ولم يعبأ بالنصائح الأخرى كثيرا. ثم استمر في تطوير جيشه حيث إتجه إلى جيش المشاة وكون منه عدة فرق ؛ وبنى له عددا من القشل، مثل قشلة باردو وقشلة غار الملح. ووزع هذه الفرق على المنستير والقيروان وغار الملح. وكانت كل فرقة مكونة من : 3000 جندي. وبذلك وصل العدد الجملي، لكل ما جند من الفرق المختلفة إلى 26000 جندي سنة 1853 . وهو ما يسمى بالجيش النظامي (21) .

وقد قسم هذا الجيش إلى :

- سبع فرق من المشاة.
- أربع فرق من المدفعية.
- فرقة واحدة من الخيالة (22) .

وقد رتبناها زيادة في الإيضاح في الجدول التالي :

---

(20) شاطر خليفة. "البلاد التونسية والدولة العثمانية" في مجلة تاريخ العرب والعالم عدد 41 . مارس 1981 ، ص 67.

(21) غانيا ج، أصول... نفس المصدر، ص 100 .

(22) انظر هذه التقسيمات للفرق واعلامها في عهد أحمد باي في المتحف العسكري بقصر الوردة بمنوبة.

أنواع الفرق العسكرية وتوزيعها في عهد أحمد باي

I - الفرق النظامية المحدثة

نوع الفرقة وعدد أفرادها	أرقام الفرق	مكان إقامة الفرقة	لون علم الفرقة
1 - المشاة عددهم : 18900 جندي	الآلاي الأول الآلاي الثاني الآلاي الثالث الآلاي الرابع الآلاي الخامس الآلاي السادس الآلاي السابع	تونس سوسة المنستير القيروان مرافقة الباي " " غار الملح	أحمر فاقع
2 - المدفعية تضم : 5800 جندي	الآلاي الأول " الثاني " الثالث " الرابع	تونس وباردو وحلق الوادي } موزعة على أبراج البلاد }	أحمر
3 - خيالة تضم : 1000	لواء واحد	منوبة	بنفسجي

II - الهياكل القديمة

نوع الفرقة	جنودها	الأوجاق القديمة	الأوجاق الجديدة
1 - المشاة		تونس	سوسة
2 - الخيالة	زواوة صبايحية : عرب وترك	القيروان الكاف باجة	المنستير قابس الجريد

هذا الجدول من وضعنا . وانظر عن الأوجاق ، ابن ابي الضياف ، ج 4، ط 2، ص 202 .

وكان الجيش تحت قيادة المشير نفسه ؛ يتولى أمره نيابة عنه وزير الحرب الذي يحمل رتبة فريق. أما عدد جنود البحر فقليل لا أهمية له (23) .

هذا بالإضافة إلى الفرق غير النظامية من المخزن وعسكر زواوة. وكلها تابعة للجيش وأولى لها الباي عنايته. وكان عدد الجند عند بداية عهده لا يتجاوز 6000 جندي (24).

وجاءت زيارة أحمد باي إلى فرنسا سنة 1846 ، في الوقت الذي كان مستمرا في تحديث جيشه ؛ لتغذي طموحه في هذا المجال ؛ خاصة بعد زيارته للإنشاءات العسكرية، وميناء طولون الحربي، وتدعم في نفس الوقت حضور فرنسا العسكري، في مؤسسات جيشه المختلفة. ومن ثم ركزت فرنسا إهتماماتها السياسية المبكرة ، في تونس، من خلال تلك العلاقات الحميمة .

وكانت البحرية أيضا مركز إهتمام أحمد باي، فحاول أن يزيد في عدد المراكب الحربية، حتى وصلت في عهده، إلى 12 مركب ووحدة حربية. وحاول إصلاح بعض الموانيء وأنشأ لهذا الغرض، مرفأ غار الملح، الذي أراد أن يجعله كمرفأ طولون الفرنسي بإفريقيا. ثم أعاد مرسى حلق الوادي للعمل كميناء حربي. إلا أن عمله في هذا المجال كان حلما جميلا أكثر منه واقعا ، إذ تخلى عنه بعد أن اصطدم بتكاليفه الباهضة. لهذا عرفت البحرية مساويء كثيرة، من حيث قلة التجهيز بالخصوص.حتى أنه لما رغب في المشاركة في إرسال بعثة عسكرية إلى الدولة العثمانية ضد روسيا ، في حرب القرم، اضطر إلى كراء مراكب لنقل جنوده، لميدان القتال (25) . وهذا يشير ولا شك ، إلى النقص الفادح في المراكب الحربية، وحتى التجارية. ويؤكد هذا الضعف في الجيش البحري تكاثر الهروب من جنود البحرية مما يدل على سوء وضعهم المالي، والتنظيمي. فقد حدث أن تخلف ما يزيد عن 200 جندي من عسكر البحرية من جزر قرقنة ، ورغم تأكيد الباي على جمعهم وإرسالهم إلى حلق الوادي، لم يتمكن النقيب محمد الفخفاخ الضابط بصفاقس ، من العثور إلا على 9 جنود فقط (26) .

أ - التجهيزات العسكرية :

تبعا لما أحدث أحمد باي من الفرق، حاول أن يوجد لها التجهيزات العسكرية اللازمة. فأنشأ مصنعا للقماش خاصا باللباس العسكري بطبربة، معتمدا في ذلك على خبرات أروبية : أنقليزية

---

(23) Drevet, L'armée tunisienne , Tunis 1922, p. 11. سنشير له فيما يلي ب : دروفي ، الجيش التونسي.

(24) Chater, Dépendance... op. cit., p. 513.

(25) ابن ابي الضياف ، نفس المصدر، ج 4، ص 174 والشاطر ، المصدرنفسه.

(26) أ.و.ت. صن. 164 ، مل. 813 ، وث. 12 ، رسالة من عصمان امير عسكر الساحل الى محمد بن الشيخ قايد صفاقس بتاريخ 1271/1854م، ودفتر 3713 بتاريخ 1258/1848 م.

فرنسية. وأقام مصنعا للجلد بقصر المحمدية ومصنعا للبارود بالقصبة، ومصنعا للمدافع بالحفصية. وكلها تحت نظر الاجانب. وأقام أيضا المطاحن والمخابز والمعاصر الخاصة لتموين الجيش. ثم بنى حيا خارج الأسوار لجنود المدفعية على طريق باردو. واندفاعا وراء التجديد والتقليد للأوروبيين، جعل لباس جنده يشبه لباس الجيش الفرنسي ولم يبق من اللباس القديم إلا القبعة التركية (27) . لكن التجهيز بصورة عامة لم يكن كافيا لا سيما في مجال التسليح الذي بقي ضعيفا. فأغلب البنادق قديمة ومستوردة من أروبا. وهذا يعني أنه لم يستفد من تلك المصانع التي أقيمت في البلاد والتي أغلق أغلبها بعد وقت قصير من عملها (28). لذلك إعتمد من جديد على شراء الأسلحة والتجهيزات من فرنسا وأنقلترا بأثمان باهضة مع أنها غير صالحة للإستعمال بالمرة (29) .

ب - طريقة التجنيد :

مما تجدر ملاحظته هنا، أن تلك الطريقة المتبعة في التجنيد، والتي أشرنا إليها آنفا، كانت مجحفة . فمهما حاول الضباط المكلفون بذلك مراعاة عدم الضرر بالمواطنين، الذين هم في حاجة إلى أبنائهم، فسوف لن يستطيعوا ذلك طالما وأن الطرق المتبعة، لا تستند إلى قانون واضح في تلك الفترة. فيكفي أنها كانت تتجه إلى منطقة دون أخرى في البلاد. فقد كلف أمير آلاي محمد أمير الآلاي الثاني بسوسة، أن يجمع من الساحل والقيروان وصفاقس ما يستطيع جمعه. وقدر هذا الضابط تقديرا، أنه سوف يجمع من سوسة والمنستير وحدهما حوالي 1200 ومن القيروان 150 ومن صفاقس 200 . واستمر الحال بهذا العمل على التجنيد من هذه المناطق دون غيرها (30) .

وهكذا يبقى الأمر إذا خاضعا للمزاج الشخصي سواء من الضباط أو حتى الباي نفسه. ويؤكد هذا ما ذكره إبن أبي الضياف، عن انتخاب أحمد باي سنة 1850 لعسكر جديد، للواء الخيالة، بعد ما تناقص عدده، من جراء مرض الوباء، الذي ألم بالبلاد، في هذه السنة، وذهب بمعظم رجال الفرقة المذكورة.

فقد أمر خير الدين، وهو يومها آمر لواء الخيالة، أن يجمع عددا حدد له من كسرى وبرقو على الخصوص. ورغم معارضة الوزراء باعتبار أن الظرف غير مناسب، إثر ما أصاب الناس من البلاء، فإن الباي أصر على تنفيذ أمره. وجمع له خير الدين عن كره كما يبدو، ما أراد. ولم

---

(27) غانياج، اصول.... نفس المصدر، ص 103.

(28) كريكن (فان)، خير الدين والبلاد التونسية، تعريب البشير بن سلامة، ص 12 تونس 1988

(29) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، تعريب عفيفة البستاني، دار التقدم ، موسكو، 1971 ص 222-223.

(30) ا.و.ت.، صن. 164 ، مل. 811 ، وث. 29 وهي رسالة من امير الاي محمد الى احمد باي بتاريخ 1844/1261 م.

يقدر على شيء، يظهر به عدم رضاه إلا قوله : "يا سيدي تركت الجهة فارغة" (31) .

وإذا إفترضنا أن هذه الطريقة نجحت نسبيا، في بداية تكوين الجيش النظامي من الساحل والقيروان سنة 1841، وروعيت فيها العوامل الإنسانية، للأيتام والارامل والشيوخ، فإنها تظل دائما دون قانون، ومصدرا للقلق والخوف والتعسف الذي لا يخدم إلا طموح الباي (32) .

وقد شعر أحمد باي بطول المدة، التي يقضيها الجنود، والملل الذي لحق بهم نتيجة عدم تحديد مدة الجندية ، فأوجد فكرة العوض للجنود الذين طالت مدة عملهم وضعفت أبدانهم، بغيرهم تخفيفا لهم من التعب الطويل. والتعويض هنا هو تعويض شخص بآخر، بالطريقة نفسها من الإختيار، حيث سلط هذا أيضا، على المناطق التي انتدب منها سابقا، وهي مدن الساحل والقيروان وصفاقس. وأصدر أمرا في 14 رجب 1848/1265 لكل المشايخ المفتيين والقضاة وأمير لواء الساحل رشيد وأمير لواء عسكر القيروان ، بأن ينتخبوا من يصلح للخدمة العسكرية من هذه الجهات ليعاوضوا الضعفاء من إخوانهم القائمين بفرض الكفاية على المجموع في حراسة الثغور. وطلب منهم التعاون على ذلك وأن لا يمتنع أحد ممن له القدرة (33) .

ويبدو أن أحمد باي إتخذ هذا الحل، بعد أن لاحظ تكاثر الهروب، من المعسكرات حيث نجد قبيل هذا التاريخ، قوائم عديدة مرسلة من الباي إلى أمراء العسكر بالساحل والقيروان للبحث عن أعداد من الجنود الفارين، والمتخلفين عن الخدمة . فأراد أن يقلل من هذه الظاهرة المتزايدة وخاصة بعد أن بدأت الرواتب تتأخر شهورا (34) . إلا أن هذا الجيش الذي شكل بطريقة أو أخرى، لم يلبث أن تخلى بانيه عن جزء كبير منه وذلك بسبب ضعف الظروف المادية المترتبة عن التوسع في البناءات ومصاريف الترف والإحداثات العسكرية. ولم يبق تحت السلاح، إلا حوالي 10000 جندي، بعد أن عجزت الدولة عن دفع المرتبات، لكامل الفرق. فاحتفظ بالفرقة الأولى للمشاة بتونس، وفرقتي المدفعية لحراسة الباي في باردو. وأما بقية الفرق لم يترك منها إلا القليل، لحماية السواحل(35) .

---

(31) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ، ص 152.

(32) المصدر نفسه ، ص 65.

(33) ا.و.ت. ، ص. 144 . مل. 563. وث. 2-6-134 وهي رسائل من أحمد باي الى المفتين والقاضي ومحمد أمير عسكر الساحل والقيروان بتاريخ 1848/1265 م.

(34) ا.و.ت.، ص. 144 ، مل. 561. وث. 29-43-82-88-107

(35) غانياج، أصول... نفس المصدر، ص 103.

2 - مكتب الحرب : (36)

إن أهم إنجاز قام به أحمد باي ، في المجال العسكري هو :إنشاء المدرسة الحربية، التي كان تأسيسها سنة 1840 في باردو بقصره. وتعود أهمية هذا العمل،بكونه الجانب العلمي الذي لا بد منه لتكوين جيش حديث. إذ لا يتم تعصيره بدونه. ثم أنه كتب له التأثير والدوام أكثر من غيره من الأعمال العسكرية الأخرى لفترة طويلة نسبيا. وكان في نفس الوقت، بداية التعرف على طرق التعليم الحربية في أروبا المتقدمة في هذا الشأن. وعن طريق المدرسة، تم أول اتصال علمي، حقيقي بين تونس وأروبا في العصر الحديث. وكان الهدف من هذه المدرسة كما هو معلوم تكوين ضباط على أسس علمية للجيش الجديد. وهي من ناحية أخرى، مظهر من مظاهر المحاكاة لمثيلاتها في استانبول والقاهرة (37) .

وقد بدأت عملها ب 50 تلميذا اختيروا من بين صغار المماليك، وبعض أبناء البلاد يتعلمون فنون الحرب نظريا وتطبيقيا إضافة إلى علوم الدين واللغات : العربية والفرنسية والإيطالية (38). وكان أول مدير لها المستشرق الإيطالي : كاليڤاريس، الذي كان يدير قبل ذلك مدرسة حربية باستانبول. وكان من أركان حرب الجيش العثماني، ضد محمد علي في الشام (39) . وقد بقي مديرا للمدرسة 13 سنة. ثم خلفه الضابط الفرنسي كمبنون. إلا أن هذا أيضا لم يدم طويلا حيث ذهب لحرب القرم، وبذلك توقفت المدرسة في أواخر عهد أحمد باي (40) . وكان للفرنسيين النصيب الاكبر في التدريس بالمدرسة كما كان في تدريب الجيش إلى جانب بعض الإيطاليين والتونسيين. وأشهرهم في العلوم العربية والدينية، الشيخ الشاعر محمود قابادو (41) .

ومن الملاحظ أن ما وجدناه من مخطوطات بالمكتبة الوطنية بتونس في التعليم العسكري الراجعة لهذه الفترة، سواء من حيث الكم أو النوع، تشير إلى الإهتمام الكبير بالعلوم العسكرية،

---

(36) عرف بهذا الإسم في وثائق الدولة من القوانين والمكاتبات ولهذا رأينا أن نتمسك بالإسم ومن الملاحظ أن وثائق الدولة في الأرشيف الوطني ، لا توجد به وثائق كثيرة وكافية عن مكتب الحرب وما هو موجود لا يعطي صورة كاملة عنه. وسنستعمل اسم المدرسة لتعود القراء على ذلك.

(37) عبد المولى (محمود) ، مدرسة باردو الحربية ، ص 18-19 تونس 1975 وكريكن، نفس المصدر، ص 13.

(38) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4، ص 37، وشاطر، Dépendance... op. cit.p. 510

(39) عبد المولى ، نفس المصدر ص 18-19 ، وكريكن ، نفس المصدر، ص 13.

(40) ابن الخوجة (محمد)، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي، والجيلاني بن الحاج يحيى ، ص 483، تونس 1986.

(41) الجنحاني، نفس المصدر، ص 117.

وتنبيء عن محاولة جادة ومتقدمة للتعليم في المدرسة. وأغلب تلك المخطوطات، كتب في عهد أحمد باي ، سواء منها المترجم عن التركية أو الفرنسية أو تلك التي الفها ضباط تونسيون، تخرجوا أو عملوا في المدرسة. وهي في مواضيع شتى قانونية وتعليمية. وكانت بطرق تطبيقية سهلة وواضحة، مع أشكال ورسوم للصفوف والحركات المختلفة للجنود والأسلحة والخيل (42) .

إلا أنه على الرغم من طول المدة، التي عملت فيها المدرسة، فإن نتائجها كانت محدودة، لأن عدد الضباط الذين اشتهروا في الميدان العسكري أو السياسي ووصلوا إلى مراكز عليا قياسا بالزمن، قليل. فلا نعرف على وجه التحديد، إلا حسين ورستم، المملوكين في الأصل والذين لعبا دورا هاما في الدولة حيث كان الأول رئيسا للمجلس البلدي والثاني أصبح وزيرا للحرب. وكلاهما كان صديقا للوزير خير الدين، وعمل معه مدة طويلة (43) . ثم بعض الضباط من أصل تونسي مثل الرائد محمد بالحاج عمر الذي أصبح ملحقا بوزارة الحرب، وكان مترجما لعدة كتب عسكرية. والعربي زروق الذي أصبح رئيسا للمجلس البلدي والمدرسة الصادقية. ثم محمد القروي الذي تولى بعض المناصب الإدارية الهامة منها إدارة المدرسة الصادقية. وكذلك عثمان هاشم ، كان مساعدا لخير الدين وقام بعدة مهام سياسية (44) .

ومع هذا فإن المدرسة كانت هي الأثر البارز لإصلاحات أحمد باي. وهي وإن توقفت في آخر أيامه، فقد كتب لها أن تعود بعد وفاته. ولم تضعف عن القيام بواجباتها التي رسمت لها إلا في عهد الصادق باي، وبعد موت مديرها دي تافارن واستقالة مديرها الذي جاء بعده الرائد كمبنون، وانسحاب الأساتذة الأوروبيين لضعف أجورهم وعدم انتظامها (45) . ولكنها تعتبر محاولة إصلاحية مبكرة كان يمكن أن تفيد أكثر لو وقع الإهتمام بها أو استمر الإهتمام بالجيش نفسه. وقد أكدت على أية حال، وجوب الإهتمام بالتعليم الحديث. بيد أنها ما لبثت أن أصبحت عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، في عهد الصادق باي. مثل ما هو الحال لأفراد الجيش، وأهملت تماما ثم أقفلت أبوابها 1869 (46) .

وهذا الإغلاق له تأثير كبير على مستوى الجنود والضباط. ما سبب ذلك وما نوع التأثير ؟ سنحاول معالجة هذا خلال عهد الصادق باي باعتبارها انتظمت من جديد في عهده ثم أغلقت.

---

(42) انظر هذه المخطوطات في قائمة المصادر ووصفها سابقا. وكذلك انظر لاحقا في الحديث عن المدرسة الحربية في عهد الصادق باي، والفصل الخاص بالتعليم العسكري.

(43) كريكن، نفس المصدر، ص 14.

(44) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 483 ، وانظر لاحقا الفصل الرابع في التعليم العسكري.

(45) غانياج، أصول... نفس المصدر، ص 110.

(46) كريكن، نفس المصدر، ص 13.

ثالثا : سياسة محمد باي العسكرية :

آلت وراثة العرش الحسيني إلى محمد باي سنة 1855 ، وذلك حسب الطريقة الوراثية، دون مشاكل. بيد أن شخصية هذا الباي وتكوينه الفكري تختلفان عن سلفه، وابن عمه أحمد باي، فهو قريب من الأمية ولم يكن له من الطموح والأعمال ما لسابقه، ولعل هذا راجع لجهله وعدم تعميره في الحكم طويلا. ومن هنا فإن سياسته، كانت مغايرة ومختلفة تماما، عن سلفه ؛ بل كانت مناقضة له في كثير من المجالات (47) . إلا أن عهده تميز بعملين بارزين يتعلقان بموضوع بحثنا وهما :

أولهما : صدور عهد الأمان الذي كانت القاعدة الخامسة منه تخص تنظيم الجيش.

وثانيهما : التنقيص من الجيش الذي بناه أحمد باي طيلة فترة حكمه. وسنتناول هذين العملين تبعا لتسلسل وقوعهما الزمني من فترة حكمه.

1 - التنقيص من الجيش :

علاوة على قلة طموح هذا الباي واختلاف تكوينه الفكري عن سلفه، فقد كان غير راض عن سياسة أحمد باي العسكرية. فهو يرى أن تكاليف الجيش باهضة، ولذلك لا فائدة من الإحتفاظ بهذا العدد المرهق للخزينة والمكلف ماليا. ومن ثم وجب تسريحه والإبقاء على ما يضمن الأمن في البلاد. وقد أقنع نفسه، وغيره تبريرا لما قام به، بأن السلم ثابت الأركان، والبلاد محتاجة إلى العمران والبناء أكثر من عدد الجند. لهذا رأى أنه من المصلحة أن يسرح بعض الفرق ولا يبقي إلا ما هو لضرورة الأمن. وكانت النتيجة، أن أصبح الجيش مكونا من ثلاث فرق فقط على النحو التالي :

- فرقة مكونة من كتيبة الخيالة والفرقة السابعة والأولى سابقا .

- فرقة مكونة من الفرقة الثانية والثالثة والرابعة سابقا.

- فرقة مكونة من الفرقة الخامسة والسادسة سابقا.

أما من بقي من الضباط زائدا على الفرق الثلاث، فانه سينظر في أمره، وأصدر أمرا في ذلك وجهه إلى وزير الحرب مصطفى آغا (48) .

----

(47) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4، ص 296.

(48) المصدر نفسه، ص 283-285.

وقد بدأت عملية تسريح الجيش الزايد عن حاجة الأمن، على فترات متوالية، ابتداء من 1854/1271 وشمل في البداية الجنود الذين طالت مدتهم أو ضعف بدنهم. وترك مرتبا كاملا لكل من أصيب في بدنه سواء كان ضابطا أو جنديا، بعد تسريحه. أما الضباط الذين زادوا عن المطلوب، فقد تمتعوا بمرتب مع علف خيلهم (49) . ويبدو أن محمد باي قد سلك في تطبيقه لعملية التسريح هذه، طريقة أخلاقية ومنظمة، فقد بدأ بالجنود القدامى والذين أصبحوا غير قادرين على العمل بالجيش أولا وفي نفس الوقت أحسن معاملة المتضررين في أبدانهم من الجنود والضباط بإبقاء المرتب لهم بعد التسريح.

وبعد انتهاء عملية التنقيص هذه بقي عدد الجنود العاملين تحت السلاح، حوالي 4000 جندي نظامي وكتيبة من الخيالة. أي حوالي 5000 جندي ووصل عدد المسرحين من المتضررين وغيرهم سنة 1858/1275 حوالي 9700 . وحتى الحراسة بباردو، سرح منها أكثر من النصف. وهذا العدد المسرح يساوي ثلثي الجيش الذي كان تحت السلاح عند توليه الحكم (50) . وكان طبيعيا أن يتخلى عن معظم أفراد البعثة العسكرية الفرنسية، التي كانت تهتم بتدريب الجيش، واستقدمها أحمد باي (51) .

ومن الملاحظ هنا أن عملية التنقيص من الجيش، كانت أولا وأخيرا ، بسبب الظروف المادية المتدهورة، التي نتجت عن مصاريف أحمد باي العسكرية الباهضة. وفي إعتقاد محمد باي أن ما يصرف على الجيش، إسرافا ليس في محله. من هنا فإنه لم يكتف بالتنقيص من أفراد الجند، بل كان يبحث عن كل مورد مالي للدولة. فقد أبطل الأوسمة المرصعة بالياقوت، وإنتزع ما كان موجودا منها عند أصحابها. وباع ذلك لفائدة الدولة. عدا الصنف الأكبر الخاص بالباي. وقد عوضها لهم بأوسمة إفتخار من الفضة (52) . وشعر محمد باي بأن العلاقة بين الجنود والضباط كان فيها إستبداد وسوء إستعمال للسلطة، فأصدر أمرا سنة 1855 ، ينص على إحترام حقوق الجنود وعدم استغلالهم في الأعمال الخاصة أو ضربهم أو سجنهم من طرف الضباط، دون وجه حق. وكل من يستحق العقوبة من الجنود، يجب أن يرفع أمره للباي وطلب قراءة الأمر وتحذيرهم من العقوبة (53) .

----

(49) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4، ص 286.

(50) أ.و.ت. صن : 157 . مل: 681. وث. 82. رسالة من وزير الحرب مصطفى إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار بتاريخ 1861/1278م وانظر ڤانياج، أصول، نفس المصدر، ص 105.

(51) كريكن، نفس المصدر، ص 27.

(52) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 94 - 101.

(53) ابن أبي الضياف نفس المصدر، ج 4، ص 222.

أما في ميدان البناءات العسكرية ، فانه لم يحدث شيئا يلفت النظر سوى أنه أمر ببناء قشلة بسوسة، طبقا لمطلب أمير الأمراء رشيد، أمير عسكر الساحل (54) . وقد ميز الضباط عن بعضهم بعضا بإصداره علامات خاصة لكل صنف وهي :

- القائم مقام : علامة كل منهما 6 نجمات صفر
- الآلاي أميني
- البينباشي : علامته 4 نجمات صفر
- الصاغ قلاسي : علامته نجمتان صفر
- اليوزباشي : علامته ست نجمات بيض
- الملازم : علامته أربع نجمات بيض (55)

2 - صدور عهد الامان

منح محمد باي في شهر سبتمبر 1857 ، ما سمي بقانون عهد الأمان لسائر سكان البلاد. وقد كان ذلك بعد إلحاح القناصل الأجانب، خاصة قنصلي أنقلترا وود وقنصل فرنسا ليون روش. وقد كان لهذا الأخير، تأثير كبير على الباي، إذ زين له طرق الكلام، وحبك براهين الإقناع. فهو الإضافة إلى حنكته بشؤون الشرق الإسلامي، وتكلمه بالعربية، فقد كون مع هذا الباي ألفة ومودة خاصة. وقد صدر قانون عهد الأمان هذا ، معلنا الحرية والمساواة بين جميع السكان، على إختلاف أجناسهم ودياناتهم في الملكية والتجارة والتنقل أمام القانون. وقد خصت القاعدة الخامسة منه، شؤون الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية بالقرعة (56) . وفي نفس الوقت، أصدر الباي أمرا بجعل قانون لإثبات العسكر بالقرعة مستمدا من القاعدة المذكورة.

وإنتدب لهذا العمل وزير البحر أمير الأمراء خير الدين وأمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع، وأمير الأمراء محمد عامل الساحل والكاتب محمد الباجي المسعودي. واستعانوا بالقانون العثماني والقانون الفرنسي، لاختيار ما يصلح منه للقانون التونسي الجديد، وقد تم عملهم وسموه : **المصباح المفسر في ترتيب ثبوت العسكر**. وكان الانتهاء منه في آخر عهد محمد باي. وتم طبعه بعد وفاته وقد تضمن البنود التالية :

تركب القانون من خمسة أبواب وخمسين فصلا ، مبني على أربعة فصول هي :

---

(54) أ.و.ت. صن: 145 ، مل: 566 ، وث: 12 وهي أمر من محمد باي إلى محمد عامل الساحل.

(55) أ.و.ت. المصدر نفسه ، وث : 72.

(56) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ط 2 ص 267-270 ، وانظر ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 139 .

1 - وجوب الخدمة العسكرية على كل رجل من أهل البلاد.

2 - لا ينزل العسكر إلا بالقرعة الشرعية.

3 -مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن ثماني سنوات.

4 - كل من خرجت عليه القرعة يمكن أن يسرح بعوض (57) .

وقد تم تنظيم قواعد العمل العسكري، وما تبعته من قوانين، في عهد الصادق باي ، إلا أن هذا القانون، أهمل أي ذكر لعدد الجنود الذين يجب أن يدخلوا الجندية عن طريق القرعة كل سنة أو البلدان المخصصة لذلك (58) . هذا ما سنوضحه في الفصول التالية في عهد الصادق باي.

نستنتج مما تقدم في هذا الفصل، أن التطور الذي شهده الجيش التونسي، خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، كان بطيئا، وأن محاولات التغيير، شهدت تعثرا. وقد بلغ تحديث الجيش قمته، في عهد أحمد باي، حيث برزت أشكال التغيير واضحة في كل المستويات العسكرية. وكان التغيير قفزة كبيرة، بالنسبة للمحاولات التي سبقته. فقد تم تركيز الجيش النظامي من أبناء البلاد من الفرق المختلفة في المشاة والمدفعية والخيالة وحتى البحرية. بصرف النظر عن مدى قوة هذا الجيش، مع الإبقاء على التشكيلات القديمة غير النظامية والإهتمام بها.

وقد كان جهد أحمد باي عملا طموحا دون شك وقابلا للتطوير، غير أن إنجازاته لم تصل إلى عمق الجيش؛ حيث إهتم بالكم أكثر من الكيف. فلم يتحقق لجيشه المستوى المطلوب، من التعليم والتجهيز والتدريب. ويرجع ذلك لعدم وضوح الهدف المقصود من الإصلاح وسوء التخطيط والتنفيذ، مع ما صاحب ذلك من إسراف في الإنفاق الذي لا مبرر له ، وفي مجالات كمالية. ولم يواكب ذلك خلق موارد ثابتة ومنتجة للإعتماد عليها. بل ولا حتى ميزانية محددة خاصة بالجيش. وقد زاد الأمر سوءا هروب محمود بن عياد بأموال الدولة إلى فرنسا. وكان لهذا تأثير كبير على الحالة المالية عموما ، ونفسية الباي ووضع الجيش خصوصا الذي يؤثره أحمد باي عن غيره.

وكان مرض الباي هو الآخر له دور في عدم الإهتمام بالجيش ومتطلباته وانهيار الطموح والآمال لديه. وقد ظهر الضعف واضحا في أفراد الجيش الذين أرسلوا لحرب القرم. ذلك الجيش الذي لاقى الباي صعوبات كبيرة في جمعه وتجهيزه. ثم نقل على مراكب بطريق الكراء. وهناك في ميدان القتال كلف بالحراسة لأن سلاحه وتدريبه غير ملائم. وبعد إنتهاء الحرب، لم يعد منه سوى نصف العدد، والباقي هلك على سواحل البحر الأسود بالأمراض وقلة الغذاء (59) .

---

(57) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ص 277 ﻫ 2.

(58) كريكن ، نفس المصدر، ص 43.

(59) فانياج ، أصول... نفس المصدر، ص 105.

وقد ترتب على لجوء أحمد باي إلى الدول الأوروبية لاعتماده عليها في تحديث الجيش النظامي فتح الباب للمزودين الأوروبيين خاصة الفرنسيين ، لبيع التجهيزات العسكرية اللازمة لتكوين الجيش. وقد تبهت أعين السماسرة والمضاربين من تجار السلاح لتشجيع هذه المغامرة الرابحة، في بلد سيطر عليه الجهل والتخلف.إن هؤلاء السماسرة إزدادوا شراهة، خلال حكم الصادق باي، دخولا من هذه الثغرة وغيرها. من ذلك أن البعثات العسكرية، الفرنسية الرسمية، توالت على تونس دون انقطاع خاصة فيما بين سنتي 1833 - 1865 (60).

إلا أنه من الآثار المحمودة لهذه الإصلاحات ، الاعتناء بعلماء جامع الزيتونة المالكية الذين وضع لهم مرتب قار، مع الجيش النظامي، مثل إخوانهم الحنفية. وكان لهذا العمل تأثير كبير، على المستوى المعنوي والمادي، إذ ساعد على إزدهار التعليم من طرف أولائك العلماء، الذين كان لهم دور في النهضة العلمية والأدبية ، والتي ستبرز في السنوات التالية. فكان الاهتمام بالجيش نعمة عليهم، استمرت تشحذ الهمم مدة من الزمن، حتى قال شاعرهم : محمد الطيب بن سلامة :

نظمت القوم في سلك انتظام فثغر المالكية في ابتسام (61)

ولكن طريقة التجديد لأجهزة الجيش كانت عقيمة ؛ لأنها انصبت على المظاهر فقط. فجاءت في معظمها شكلية وظرفية، ومن هنا لا نستغرب تصدع ذلك البناء بسرعة وفي عهد أحمد باي نفسه. وكانت النتيجة الحتمية لذلك الجهد كله التكاليف المرهقة للخزينة، دون أن تستفيد المؤسسات العسكرية، فائدة حقيقية. وفراغ الخزينة هذا ، هو ما جعل محمد باي يقوض ما بناه سلفه، خاصة في المجال العسكري.

وكان عهد محمد باي، بالرغم من قصر مدة حكمه، قد تميز بسياسة خاصة في الميدان العسكري، تلك السياسة التي ترتبت عنها نتائج ذات بال، في الحياة العسكرية. فنقص الجيش أوقف نسبيا ، نزيف الموارد المالية للدولة، لكنه لم يستطع تحقيق الرخاء المنشود، ولم ينتج عنه عمران ولا ازدهار، كما كان مأمولا منه، وكما ورد في المنشور، الذي يبرر عملية تنقيص الجيش، بدليل أن الضيق المالي، استمر في ازدياد بعد وفاته، حتى أصبح أزمة مالية، حقيقية في عهد الصادق باي. أما السلم الذي توهمه محمد باي، لم يكن له وجود حقيقي، لا داخليا ولا خارجيا. فمن الخارج كان يرى جيدا تهديد الأساطيل، التي فرضت عليه عهد الأمان.وهي تجوب السواحل التونسية، وترقب كل ما يحدث في البلاد. ثم هو نفسه، شارك مع الدولة العثمانية، في حرب

---

(60) دروفي، نفس المصدر، ص 397 وهي قائمة بأسماء الضباط المبعوثين للجيش التونسي خلال التاريخ المذكور.

(61) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ص 40 . ط 2. والشاعر هو صاحب كتاب العقد المنضد، في أخبار المشير أحمد. وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية، انظر فهرس المخطوطات.

القرم ضد روسيا، بإرساله البعثة العسكرية، التي بدأ في تجهيزها أحمد باي. وهذا ما يشير إلى أن فكرة استتباب السلم دوليا ليست من تفكيره وإنما تلقاها وقبلها من القناصل الأروبيين.

أما في الداخل فإن القبائل في صراع مستمر مع الدولة عند استخلاص الاداء والأعشار، وفي صراع مستمر مع بعضها البعض، ولم يستطع الجيش توفير الأمن الكامل . وقد حدثت في عهده مشكلة كبيرة، تمثلت في لجوء بعض القبائل الليبية بقيادة الشيخ غومة المحمودي إلى الجنوب التونسي (62) . وعلى الرغم من دخول هذه القبائل سلميا في البداية فإن الأمر تطور إلى حرب بينها وبين الدولة. وشجعت بذلك القبائل التونسية على العصيان والتمرد . فضلا عن إنحيازها في صف المحمودي، مما كلف محمد باي تجهيز فرقة كاملة من جيشه مدة من الزمن ، وهلك فيها عدد من جنده، وتضررت بعض القبائل التونسية من جراء ذلك.

أما القوانين العسكرية، التي تمخضت عن عهد الامان، فهي بالغة الأهمية لو طبقت فعلا، بالرغم مما فيها من ثغرات. وقد أصبحت على الأقل فيما بعد سندا للجنود ، في تحديد المدة الزمنية، أو دفع العوض. لكن هذا أخذ شكله النهائي الرسمي، في عهد الصادق باي، وهو ما سنراه في حينه.

---

(62) غومة المحمودي هو رئيس قبيلة المحاميد إحدى القبائل الليبية. كان ثائرا على والي طرابلس. ألقي عليه القبض ونفي إلى إستانبول ثم فر من منفاه وعاد إلى قبيلته ولجأ صحبة القبائل المؤيدة له إلى الجنوب التونسي بعد أن طلب الإذن من محمد باي، متوسطا بقنصل فرنسا ليون روش. لكن الدولة العثمانية رفضت ذلك وطلبت من محمد باي طرده ومقاومته فجهز له محلة من الجيش النظامي والمخازنية بقيادة محمد عامل الساحل وتطوع معه أمير الامراء رشيد أمير عسكر الساحل. ودخل في حرب معه مدة 6 أشهر حتى عاد إلى صحراء ليبيا حيث توفي هناك. انظر عنه ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ط 2 ص 239.

وانظر أيضا أحدث ما كتب عنه في : محمد امحمّد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في ايالة طرابلس الغرب من : 1855 الى 1858 ، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس 1988.



الفصل الثاني
الأوضاع السياسية والمالية في عهد الصادق باي

أولا : الأوضاع السياسية

نظرا لارتباط وضع الجيش بالوضع السياسي والإقتصادي في البلاد، فإنه من الضروري أن نعرف الظروف المؤثرة في ذلك المناخ ؛ الذي كان يعيش فيه الجيش ؛ ولا يكون ذلك إلا بالتعرف على عهد الصادق باي وسياسة حكومته في الداخل والخارج وما تميزت به شخصيته في شؤون الحكم وما برزت خلال عهده من أحداث، كان لها التأثير المباشر في الحياة العسكرية للجنود والضباط. ومن هنا فقد خصصنا هذا الفصل لفهم الظروف المحيطة بالجيش والأرضية التي كان يقف عليها سياسيا وماليا.

1 - وصول الصادق باي للسلطة :

ولد محمد الصادق بن حسين بن محمود باي، في 7 فيفري 1813 ورث الحكم عن أخيه بشكل طبيعي في 23 ديسمبر 1859. وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس منذ سنة 1705. وقد حصل على لقب مشير دون صعوبة، من السلطان العثماني مثل سابقيه، أخيه وابن عمه. وأصبح يدعى بالمشير الثالث، ودام حكمه 22 سنة كاملة. ولم يختلف هذا الباي عن أخيه كثيرا، سوى أنه أقل منه أمية وجهالة (1). إلا أنه كان أكثرهم ضعفا في الشخصية. ومن بين صفاته ، وامتاز بالخمول الذهني والميل إلى الترف دون حدود. وهو متهم بضعف خلقه الديني، بسبب إنقياده لهواه، ولمن يجلب له وسائل اللهو ؛ حتى وقع أسيرا لبعض وزرائه الذين وفروا له كل ما يطلب، لكي يبقى بعيدا عن الحكم. فأصبح قليل الإكتراث بشؤون البلاد، تاركا الإهتمام بالسياسة وحاجيات الناس إلى الوزير الأكبر وأعوانه (2).

2 - السياسة الخارجية لتونس في عهد الصادق باي :

لعبت الظروف العالمية، دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية لتونس ؛ لذلك إتسمت هذه السياسة، خلال الفترة، بمحاولة التوفيق بين إتجاهين متناقضين وهما : محاولة الحفاظ على الإرتباط بالدولة العثمانية ، ثم الإندفاع بقوة نحو فرنسا. فقد تميزت سياسة البايات، منذ عهد أحمد باي ، بالتباعد عن الدولة مع الإبقاء على روابط إسمية، وذلك تبعا لسياسته، في تركيز دولة لها كيانها الخاص ؛ دون الإنفصال التام عن الإطار العثماني. وكانت فرنسا تعمل جاهدة في

---

(1) مزالي (محمد الصالح)، الوراثة على العرش الحسيني، ص 34. وابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5، ص 11.

(2) كريكن، نفس المصدر، ص 55.

تخطيط التباعد، وتريد الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير (3) .

وقد حاول الصادق باي بصعوبة ، الحفاظ على نوع من التوازن، بين الإتجاهين ؛ خاصة عن طريق الوزير خير الدين ؛ سواء بواسطة سفراته لإستانبول، أو أثناء توليه الوزارة الكبرى. فقد كان هذا الوزير يمثل الإتجاه القوي نحو تمتين الروابط، مع الدولة العثمانية (4) . حتى قال فيه الشاعر محمود قبادو في إحدى سفراته، وعندما كان وزيرا للبحر :

وأمضى وزير البحر لله دره　　سفيرا لإسلانبول يستحكم الربطا (5) .

ولكن جهود خير الدين، كانت تصطدم دائما، برغبة فرنسا المتمثلة في إبعاد تونس عن الدولة العثمانية. وكان الإنجذاب نحو فرنسا واضحا، خاصة منذ إعلان الدستور سنة 1861 . إذ كان لقناصلها ابتداء من ليون روش، ومرورا بدي فال، إلى روسطان في نهاية المطاف دور كبير في ربط البلاد بعجلة فرنسا، أو على الأقل الحصول على المنزلة الأولى، في النفوذ السياسي والتجاري، وذلك عن طريق تحسين الأمور الداخلية ؛ الدستورية والعمرانية (6). وكان ذلك التصرف جهارا، بواسطة القناصل، أو تهديد الأسطول في البحر، أو عن طريق التجار وأصحاب البنوك والسماسرة، الذين تدفقوا على البلاد، منذ إعلان الدستور ؛ طبقا لما سمح به من حرية التملك والتجارة والسكن. حتى أن إزاحة خير الدين من الوزارة الكبرى، كانت بسبب تدخل قنصل فرنسا ، روسطان وتأثيره على الباي، بعد أن هيأ مصطفى بن إسماعيل لذلك المنصب (7) . ولم تكن معاهدة الحماية على تونس سنة 1881 ، إلا إقرارا لأمر واقع، وتتويجا لجهود متواصلة منذ سنين سبقت، من التدخل السياسي والمالي المشروع وغير المشروع ، فجاءت المعاهدة لتمثل إنهاء لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة لا غير.

3 - الوضع الداخلي :

حاول الصادق باي منذ بداية حكمه، أن يقوم ببعض الإصلاحات، خاصة الدستورية منها، وذلك بعد أن وجد عهد الأمان جاهزا ؛ ففتح عهده بالتوقيع عليه والقسم على العمل به. وقد برز إسم الدولة التونسية، وإسم الملك في ألفاظ القانون. واستبشر الناس بصدور ذلك العهد للوجود، لأنه من

---

(3) التميمي ، عبد الجليل ، "تقرير عن الاحداث السياسية بتونس خلال عشرين سنة 1838-1856" ، في المجلة التاريخية المغربية عدد 2 ، جويلية 1974 . ص 107 .

(4) شاطر (خليفة)، "البلاد التونسية والدولة العثمانية" في مجلة تاريخ العرب والعالم ، عدد 41، مارس 1981 ، ص 88.

(5) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 141.

(6) بيرم، نفس المصدر، ص 148.

(7) كريكن، نفس المصدر، ص 224. 275.

المفترض أن يكون قانونا يحقق الأمن والأمان، في حياة الناس، كما جاء اسمه بذلك. حتى أن بعض الشعراء المؤيدين للإصلاح إمتدحه أمثال الشيخ قابادو :

كادت مني الإسلام تكذب أهلها لو لم تمد بصادق السلطان

الصادق العزمات سيف الله ذي الحدين : رأي ثاقب وبيان (8)

وحدثت في عهده أول ميزانية للدولة في أكتوبر 1860، وهذا العمل بصرف النظر عن مدى دقته، والإلتزام به، فإن له أهمية بالغة ؛ فهو يحدد مجالات الصرف والقبض. وكان من المتوقع أن يحسن الوضع المالي للبلاد، باعتبار أن الإنفاق أصبح واضحا، وعرفت الجهات المعينة له، وعرفت كذلك المداخيل وضبطت (9) . وأعلن الباي في سنة 1861 أول دستور للبلاد. وكان مثل عهد الأمان، تحت تأثير القوى الأوروبية، خاصة فرنسا التي كان ضغطها شديدا بواسطة القنصل المستعرب، ليون روش (10) .

إلا أن نفس الصادق باي الميالة إلى إهمال شؤون الحكم وفقدانه الطموح، جعل الأحلام تتبخر، وذلك لأنه استسلم لوزيره الأكبر مصطفى خزنه دار مدة أربع عشرة سنة من حكمه، وأودع لديه كل مقاليد الأمور الرسمية وجمع في يديه المناصب الهامة في الدولة. من هنا فإن بنود الدستور بقيت حبرا على ورق، ولم ينتج عنها إلا تنظيم بعض الشؤون الإدارية، وسيطر الحكم المطلق من جديد خاصة بعد ثورة 1864 . واستسلم الصادق باي في آخر حكمه، للوزير الأخطر مصطفى بن إسماعيل. لذلك فإن العلاقة بين الدولة والمواطنين ، كانت سيئة بسبب الفساد السياسي والمالي وانعدام الإصلاح. فكيف كان ذلك التصرف وبماذا تميزت الأوضاع المالية ؟

ثانيا : الأوضاع المالية :

1 - دور الوزراء الكبار في توجيه السياسة المالية :

عرفت فترة الصادق باي عددا هاما من الوزراء في الوزارة الكبرى ؛ وكان لبعضهم التأثير المباشر في توجيه سياسة الدولة. لذلك رأينا من الضروري، أن نتعرف على تصرف هؤلاء الوزراء والدور الذي لعبه إثنان منهم بالخصوص ؛ في الحياة السياسية والمالية بتونس، ذلك أنه كان للوزراء الكبار، أهمية خاصة في هذه الفترة، نظرا إلى أن الوزارة الكبرى تشرف على بقية الوزارات، ويتبع نظرها المباشر وزارتي الحرب والبحر اللتين ترتبطان بعملنا في هذا البحث. وسنورد هنا مختصرا

---

(8) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5، ص 50-55.

(9) كريكن، نفس المصدر، ص 49.

(10) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 139.

عن كل وزير من هؤلاء، خلال عهد الصادق باي، مع التركيز على رجلين عرفتهما الوزارة الكبرى، وتصرفا بشكل غريب في شؤون الدولة. هما : مصطفى بن إسماعيل ومصطفى خزنه دار.

ولا بد أن نشير قبل كل شيء، أن هؤلاء الأشخاص الذين تولوا الوزارت، كانوا يحتكرونها فيما بينهم، ويتداولون المناصب الواحد تلو الآخر، خلال 22 سنة. ومنهم من تولى وزارتين وأكثر في وقت واحد ؛ إلى جانب بعض المناصب الأخرى غير الوزارية، كالمجالس والقيادات والإستشارة وغيرها. وهؤلاء الأشخاص ما عدا مصطفى بن إسماعيل، مماليك مولودون بالخارج، ولم تتح الفرصة لمشاركة العناصر المحلية في الميدان السياسي والعسكري، إلا نادرا، وفي مناصب ثانوية ، وهذا أمر غير عفوي.

أ - مصطفى خزنه دار :

- **أصله ونشأته** : يوناني الأصل والولادة. فقد ولد في إحدى جزر اليونان سنة 1817. وبيع صغيرا في أسواق استانبول مع أخ له ؛ ثم بيعا مرة ثانية إلى بايات تونس. فتربى في قصور الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس ؛ حيث تعلم الإسلام وعلوم الدين صحبة أحمد باي، الذي نشأ معه في قصر أبيه. وتولى شؤونه قبل أن يصل الحكم.

- **وظائفه في الدولة** : بمجرد أن تولى أحمد باي، إختاره إلى جانبه لمنصب المالية والداخلية، وزوجه أخته. ومن ثم بدأت الخطوات الأولى في سلم المسؤوليات في الدولة (11) . وبقي في منصبه في عهد محمد باي، الذي أضاف إليه الوزارة الكبرى والخارجية. إلا أن دوره الواسع والخطير، برز بشكل أكبر في عهد الصادق باي. الذي كان ضعيف الشخصية، وأسيرا لشهواته. فأتيحت الفرصة للوزير، لكي تجول يداه في كل صغيرة وكبيرة، من شؤون الدولة السياسية والمالية. ففتح البلاد لسياسة القروض الأجنبية، بعد فراغ الخزينة وإفلاسها. ولكن ذلك لم يفد شيئا ؛ فانتهى الأمر إلى تكوين لجنة المراقبة المالية، لضمان الديون الأروبية وسدادها. وقد تميزت سياسة هذا الوزير بالنفوذ المطلق في سياسة الدولة ، إذ كان يتصرف في الوزارات الهامة. ويساعد البايات على الإسراف والقسوة في جباية الضرائب. واعتبر هو الحائك لخيوط مأساة التدهور الاقتصادي والوقوع في حبائل الديون. ونتيجة لتصرفاته المريبة في شؤون الدولة، استقال خير الدين من وزارة البحر، ومصطفى آغا من وزارة الحرب، وكذلك حسين ورستم من مناصبهما (12) .

ومن أهم صفاته أنه كان شرها على المال، ولا يتورع عن جمعه بكل السبل، إلى جانب حبه

---

(11) انظر الدراسة التي قدمناها للجامعة التونسية في السنة الجامعية 1986 لنيل شهادة الكفاءة في البحث، بعنوان : سياسة الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار الدينية والتعليمية.

(12) بيزم، نفس المصدر، ص 157.

للسلطة. حتى وصلت مرتباته على أربع وظائف في عهد الصادق باي، 380 ألف ريال (13). وامتاز بالدهاء والحنكة، واللين والشدة في نفس الوقت. من ذلك ما كان يقوله في رسائله لرجال الدولة بالمحلة ، فقد أوصى الصادق باي، وهو اذ ذاك أمير محلة الجبل بقوله :"والحرب كما تكون بالضرب ، تكون بالإقامة والتطويل ، وعدم الإكتراث، فإن المتمنع يقلق، ولا طاقة له على مقاومة دولة (14) . وقوله لعلي بن خليفة خلال حوادث 1864 :"أجمع على قلوبهم الترغيب والترهيب." (15).

إلا أن الأمر انتهى به إلى العزل من منصبه والمحاسبة بعد ست وثلاثين سنة ، قضاها في قصر باردو، ينسج خيوط السياسة في البلاد كما يريد. وكانت المحاسبة على يد صهره خير الدين الذي حل محله في الوزارة الكبرى ، وغرم وصودرت أمواله (16) .

ب - الوزير الأكبر خير الدين :

- **أصله ونشأته** : هذا الوزير أيضا من المماليك ومن أصل شركسي. ولد سنة 1822، ونشأ باستانبول في بيت أحد الباشوات الذي اشتراه وقدمه إلى باي تونس، وعمره 17 سنة، وتربى في قصر أحمد باي (17).

- **رتبه العسكرية** : عندما تولى أحمد باي شؤون البلاد، أنشأ فرقة الخيالة، ضمن الجيش النظامي الذي أحدثه، فولى خير الدين قيادة الفرقة، برتبة رائد سنة 1840. ثم رقي سنة 1842 إلى رتبة الاي أميني قائد أول. وفي سنة 1846 أصبح أمير الاي (عقيد) وفي سنة 1850 أصبح أمير لواء الخيالة (18) .

- **وظائفه السياسية** : من أولى مهامه السياسية، أنه كلف بالدفاع عن أموال الدولة في قضية محمود بن عياد، الذي هرب إلى فرنسا واحتمى بها. ونجح خير الدين في هذه المهمة ؛ لذلك رقي إلى أمير أمراء (فريق) وعينه محمد باي سنة 1857 وزيرا للبحر. ثم كان من بين الأعضاء الذين شرحوا عهد الأمان (19) .

----

(13) المصدر نفسه والصفحة.

(14) أ.و.ت. صن : 175، مل : 941، وث : 123 في صفر 1273/1856 م.

(15) المصدر نفسه : 184، " : 1027، " : 33 ذي الحجة 1280/1863 م.

(16) بيرم. نفس المصدر، ص 214-215.

(17) كريكن، نفس المصدر، ص 10-11. ومن الملاحظ أنه عرف عند المؤرخين بلقب التونسي وأحيانا باشا خاصة عند المشارقة بعد توليه صدارة العظمى في استانبول.

(18) المصدر نفسه ، ص 17.

(19) ابن عاشور (محمد الفاضل)، تراجم الاعلام، ص 50-51 ، تونس ، 1970.

أما في عهد الصادق باي ، فقد قام بمهام عديدة، أهمها أنه عندما أحدثت المجالس سمي كاهية المجلس الاكبر، ثم رئيسا له سنة 1861. وكلف في هذه الفترة ، ببعثات دبلوماسية رسمية كثيرة، إلى أروبا والدولة العثمانية. إلا أنه إستقال من وزارة البحر، ولم يقبل منصب وزارة الحرب عندما عرض عليه. وبعد ثورة 1864 ، إعتزل السياسة، وتفرغ لكتابة أفكاره الإصلاحية، في مؤلفه المشهور -"أقوم المسالك"- ولم يعد إلى العمل السياسي ، إلا بعد أن وصلت مالية الدولة إلى حد الإفلاس، وكون الأروبيون اللجنة المالية أو ما يدعى الكومسيون المالي ، حيث ترأس خير الدين قسم العمل بهذه اللجنة ، وعين في نفس الوقت وزيرا مباشرا لدى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار (20).

- **خير الدين والوزارة الكبرى** : جاء خير الدين للوزارة والبلاد غارقة في الفوضى السياسية والمالية في زمن تحتاج فيه لمنقذ مما تردت فيه. لكن مجيئه كان متأخرا جدا ، حيث لم يكن يقصد منه إصلاح ما فسد، أو إنقاذ ما تبقى فعلا. وقد قبل منصب الوزير الأكبرسنة 1873، بعد أن سقط مصطفى خزنه دار، ووجهت له التهم في التلاعب بأموال الدولة واستغلال السلطة. ولذلك جاء خير الدين للمنصب في ظروف صعبة. وهو وإن لم يدم طويلا في الوزارة، إلا أنه استطاع أن يقوم ببعض الأعمال الهامة، خاصة في ميدان الإدارة وتنظيم الوزارات وشؤون التعليم والأحباس. وحاول أن يوقف تزيف الاموال في غير موضعها، فحاربه أعداء الإصلاح من الداخل والخارج، لأنه وقف ضد شهوات الباي وضد رغبات قنصل فرنسا روسطان. وقد ترك بصماته واضحة، كوزير مصلح. وكانت فترة وزارته هي الفترة الوحيدة المضيئة خلال حكم الصادق باي (21) ،حتى وصفه أحد شعراء عصره بقوله :

وزيرا بدا كالسيف أرهف حده   يبادر أعناق المطامع بالحسم

وعالج اعلال الزمان برفقه   فكان به برء الزمان من السقم (22)

إلا أنه من المدهش أن الوزير المصلح خير الدين الذي رافق أحمد باي وعاش معه تجربته الإصلاحية العسكرية ، وكان أميرا للخيالة ووزيرا للبحر، ثم وزيرا أكبر، أنه لم يلتفت إلى إصلاح الجيش، أو يعير له أدنى إهتمام. بل إنه استقال من وزارة البحر، ورفض منصب وزارة الحرب عندما عرض عليه. ولم يعرف عنه سوى أنه أشار إلى صديقه رستم وزير الحرب بالإهتمام بالجيش ، عندما علم أنه يعيش وضعا سيئا (23) . وليس لدينا تفسير لهذا، إلا أن الغالب

---

(20) كريكن، نفس المصدر، ص 162-165.

(21) ابن عاشور، نفس المصدر، ص 55-57

(22) شبوح ابراهيم "شهادة معاصر لخير الدين" في مجلة الحياة الثقافية عدد 60 سنة 1991 ص 59 هامش 3 .

(23) كريكن، نفس المصدر، ص 224.

على الظن، أنه بالنسبة لإستقالته من وزارة البحر، وعدم قبوله وزارة الحرب ؛ أنه كان غير راض عن مجرى السياسة، ولا يرغب في المواجهة مع صهره، الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار الذي يمسك حين ذاك بدفة الامور. أما بالنسبة لعدم إهتمامه بالجيش وهو على رأس الوزارة الكبرى وقام بإصلاحات عديدة في غيرها ، فالأمر كما يبدو مسألة أولويات كما أن حريته السياسية كانت محدودة. لكنه من سوء حظ البلاد ، أن نجاحه لم يطل، حيث أبعد عن الوزارة بعد أن بدأت تلمس نتائج إصلاحاته.

بيد أن الوزير خير الدين، بالرغم من وطنيته، وما عرف عنه من إخلاص وإصلاحات هامة، وبالرغم من عدم إثبات أي إنحراف أخلاقي في سيرته السياسية، فإنه كان يعيش حياة مترفة، وله مرتبات ضخمة بلغت 260 ألف ريال في السنة ، فضلا عن الأملاك العقارية المتنوعة. حيث كان يملك ثلاثة قصور ضخمة، في باردو، وتونس، وحلق الوادي، وكثيرا من الضيعات والأملاك العقارية في مرناق واريانة والنفيضة وغيرها. ومن الثابت أنه ليس لديه إرث من والديه في البلاد ؛ ولم يكن في شبابه أكثر من ضابط محبوب ومقرب. فمن أين جاءت هذه الثروة والناس في حالة بؤس (24)؟

د - الوزير الأكبر محمد خزنه دار :

- أصله ونشأته : هو مملوك من اليونان، اشتراه شاكير صاحب الطابع وأهداه إلى حسين باي (1824-1835). بدأ في تولي المناصب السياسية منذ زمن المشير أحمد باي ؛ الذي ولاه قيادة الساحل ؛ ومنذ ذلك الحين عرف بعامل الساحل. وقد تدرج في الرتب العسكرية، التي كان يمنحها البايات. فقلد رتبة أميرالاي (عقيد)، ثم أمير لواء. ومنح رتبة أمير أمراء سنة 1855/ 1272 في عهد محمد باي وهي أعلى رتبة عسكرية (25). وبرزت لديه صفات البطولة العسكرية، بعد قضائه على ثورة غومة المحمودي بالجنوب التونسي. إضافة إلى ذلك عرف بالثقة وحسن السلوك حتى لقبه إبن أبي الضياف بالرجل الكامل (26) .

- وظائفه الكبرى : تولى وزارة العمالة سنة 1861/1278، وكاهية المجلس الأكبر الذي أحدثه الصادق باي بعد إعلان الدستور، ثم ولي وزارة الحرب بعد مصطفى آغا. وولي بعدها وزارة البحر ؛ وولي خطة مستشار بالوزارة الكبرى في وزارة خير الدين، وتولى بعده مباشرة الوزارة الكبرى لمدة سنة ليتولاها مصطفى بن إسماعيل، ولقب هو بوزير شورى. وبعد إقالة مصطفى بن إسماعيل تولى محمد الوزارة الكبرى مرة ثانية في عهد الحماية وبقي فيها حتى

---

(24) المصدر نفسه، ص 179-180.

(25) أ.و.ت، صن : 9 ، مل : 93، وثا : 3723 . 3724. وابن عاشور، نفس المصدر ص 35 - 44.

(26) ابن عاشور، نفس المصدر، وانظر، الإتحاف ، الذي أشاد به في كثير من المواقف.

وفاة الصادق باي. وتوفي سنة 1889 (27) . إلا أنه بالرغم من توليه هذه المناصب العديدة، لم يكن له تأثير هام، على مجرى الأحداث السياسية، ولم يعرف عنه أي تلاعب أو سوء سلوك. ويبدو أن قلة تأثيره راجعة إلى أن مدة توليه الوزارة الكبرى في المرتين كانت قصيرة. وعرف عنه في الفترة الأولى للوزارة الكبرى، أنه لبى طلب السلطان العثماني في الإعانة العسكرية، فحاول تجهيز جيش مكون من 4000 جندي. إلا أنه لم يتم إرساله بسبب إنتهاء الحرب، وعقد الصلح. وقد كان في المرة الأولى من الوزارة الكبرى ، جسرا عبر عليه أخطر رجل عرفته الوزارة الكبرى، هو مصطفى بن إسماعيل، وفي الفترة الثانية كان وجوده إسميا ، لأن توليته كانت بعد فرض الحماية (28) .

د - الوزير الاكبر مصطفى بن إسماعيل:

- **أصله** : هذا الوزير هو الوحيد من الوزراء، الذي لم يكن من المماليك. إلا أن أصله غير معروف بدقة. فقد عرف بهذا إللقب، نسبة إلى والده، الذي يدعى إسماعيل. ولا يعرف عنه سوى أنه تربى عند أحد موظفي الحكومة، يدعى زهيرا. فكانت تربيته في كنف المماليك العاملين في القصر، وما إن دخل هناك حتى إنجذب إليه الصادق باي فقربه منه (29) .

- **رتبه ووظائفه** : ما إن دخل القصر، حتى بدأ نجمه في الصعود، في سلم الرتب السياسية، والوظائف السامية. ففي الحين حظي برتبة بينباشي (رائد)، ثم أميرالاي (عقيد). وتوالت الرتب دون توقف، فوصل إلى أمير لواء. وفي 1871 أسندت إليه أعلى رتبة عسكرية، وهي رتبة فريق (30) . وبذلك بدأ في تسلق سلم الوظائف السياسية، فأعطي أول وظيف هام سنة 1872 ، وهو عامل الوطن القبلي. ثم سمي وزيرا للبحر، في وزارة خير الدين، ثم عاملا على الساحل. ووصل في سنة 1878 إلى قمة وظائفه، وهي الوزارة الكبرى التي بقي فيها إلى أن أقيل منها بعد فرض الحماية (31) . وقد عرف هذا الوزير بالطموح وحب المال وجمعه بكل الطرق . فاستغل فرصة إنعام الباي عليه بالرتب والوظائف بسرعة مذهلة، لكي يستحوذ على ما تركه مصطفى خزنه دار، غفلة أو تعففا. فجمع ثروة طائلة، قدرت بعد معاهدة باردو ، بثلاثين مليون ريال؛ هربها إلى إيطاليا عن طريق صديقه علالة بن الزاي (32) .

وكان طيلة توليه الوزارة الكبرى، لا يتورع عن عمل شيء، في سبيل الحصول على الأموال،

---

(27) بيرم، نفس المصدر، ص 306-307.

(28) بيرم، نفس المصدر.

(29) سيرة مصطفى بن إسماعيل ، تحقيق رشاد الإمام، تونس 1981 ، ص 3، 4، 5.

(30) المصدر نفسه.

(31) كريكن، نفس المصدر، ص 177.

(32) أ.و.ت. صن : 9، مل : 90، وث : 6895 وهي تقرير عما كان لمصطفى بن إسماعيل زمن الصادق باي.

واستعمل نفوذه وسلطته لذلك الغرض. ومن شواهد ذلك أنه عندما إزداد له مولود قبيل إحتلال فرنسا لتونس بعام واحد فقط، سماه محمد العزيزأرسل رسالة إلى وزير الحرب ؛ يعلمه بزيادة المولود، وأنه صدر له الإذن من الباي بإثباته برتبة بينباشي، ومعينا لدى حضرة الباي. فيطلب من وزير الحرب، إجراء ما يجب عمله من الأمور المعنوية والمادية لهذه الرتبة (33) . ويبدو أن الباي لم يكن على علم بمضمون هذه الرسالة ؛ إذ مهما كانت طاعته لهذا الوزير، لايعتقد ان يوقع على رتبة ضابط لمولود من يومه. وهذا يشير إلى إستلام مصطفى بن إسماعيل مهام الدولة كبيرها وصغيرها ، ولم يعد للصادق باي حتى الإطلاع على بعض القرارات الهامة.

ويتضح لنا من خلال هذا العرض، أن تعدد الوزراء أثناء هذه الفترة ، وجمع الواحد منهم لأكثر من منصب وأكثر من وزارة، وتبادل فئة معينة، لهذه الوزارات والمسؤوليات، كان وراء سوء الأوضاع السياسية والمالية. من هنا فان هذا الوضع كان مناخا ملائما للإحتيال والإختلاس والمؤامرات.

2 - تدهور الوضع المالي وإنعكاسه على ميدان الجيش :

على الرغم من أن محمد باي لم يترك بالخزينة إلا خمسة ملايين ريال، فإنه لم يترك دينا على الدولة ؛ إضافة إلى أنه ترك موارد ثابتة للخزينة ؛ تتمثل في الضريبة القارة، التي تدعى الإعانة أو المجبى، والتي أحدثها بشكل رسمي، على كل فرد قادر دفع ست وثلاثين ريال في السنة . إلا أن حب الصادق باي للترف ووجود الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار معه ، جعله يتوسع في الإنفاق دون حساب. حتى فرغت الخزينة بسبب مصاريف خاصة وكمالية، يجملها إبن أبي الضياف في تعبير مختصر بقوله :"فيما لا ينفع وجوده ولا يضر عدمه من الأمور التحسينية ولا أقول الضرورية والحاجية أكثر من الكثير" (34). لذلك ضاقت به السبل، من أجل تلبية رغباته ؛ فغرق في فخ الديون من البنوك الأجنبية ، التي كان سماسرتها يترصدون مثل هذه الفرص. واقتنع خزنه دار وأقنع سيده بطريقة أخذ الديون، ثم توالت حتى تعذر خلاصها.

ونتيجة لهذا ، ولوجوه الصرف المتنوعة، والتي لا حصر لها ، لم يكتف الباي بالضريبة المفروضة؛ لأنها عجزت عن سداد مصاريفه المرهقة ؛ فضاعفها دفعة واحدة ، الأمر الذي ترتب عليه ثورة

---

(33) أ.و.ت. صن : 152 ، مل : 643، وث : 35 بتاريخ 12 رمضان 1297/1879م وتعني كلمة معينا لدى حضرة الباي أي ملحقا بحاشية الباي.

(34) ابن أبي الضياف. نفس المصدر، ج 6 ص 127 - 131.

1864 ، والتي كادت أن تنسف عرشه (35) . وتتنوع أشكال الصرف المرهقة، للخزينة، من ذلك الزيادة في التوليات، والوظائف، دون أن يكون لها لزوم أصلا ؛ وأحيانا أسماء بلا مسميات. كل ذلك أنهك الميزانية الضعيفة أصلا (36) .

ومن وجوه الصرف أيضا ما اشتهر به الصادق باي ، من ولع مفرط في منح الأوسمة، لمن هب ودب ، سواء لوزرائه أو غيرهم من الرعايا الاجانب ، أو أفراد في دول أجنبية. وكانت هذه الأوسمة تكلف الدولة أموالا طائلة. وكانت تحمل أسماء مختلفة. فعلاوة على الأوسمة الموجودة قبله، كوسام آل البيت الحسيني، ووسام الإفتخار، فقد أحدث وسام عهد الأمان سنة 1859 ، ووسام العهد المرصع 1874. وكمثال على ذلك أن الوسام الذي يلبسه الباي، بلغت قيمته خمسين ألف ريال، والوسام الذي صنع بعنوان الوزير خير الدين، عند توليه الوزارة الكبرى، بلغت قيمته ثلاثين ألف ريال. وقد قلد الصادق باي وسام العهد المرصع لستة من الوزراء هم : الوزير الاكبر خير الدين، ووزير الحرب رستم ، ووزير القلم الشيخ بوعتور، ووزير الإستشارة محمد خزنه دار ، ووزير البحر مصطفى بن إسماعيل، وحسين مستشار المعارف. وكلفت هذه الأوسمة يومها خزينة الدولة عشرين ألف ريال. وكان قلد الصادق في بداية حكمه وسام عهد الأمان للقنصل الفرنسي، ليون روش. ومن المضحك أنه قلده في آخر أيامه للقنصل الفرنسي روسطان ، إثر توقيع معاهدة الحماية سنة 1881 (37) . وحتى أثناء ثورة 1864 ، والدولة غارقة في الدين ، أصدر الصادق باي عددا من أوسمة الإفتخار، بعد القضاء على عناصر الثورة، ومنحت لعدد كبير من الضباط والجنود. وهي على ثلاثة أنواع : ذهب ، وفضة بالتاج ، وفضة بدون تاج. بلغ عدد نوع الذهب 46 وسام، وعدد نوع الفضة بالتاج 1280 ، والفضة دون تاج 4668 وسام (38) .

وقد ضرب أيضا أوسمة، إثر ثورة أخيه العادل سنة 1867. وكان الأمر في الحالتين عنوانا على انتصاره على أعدائه كما يعتقد. وقد بقي منها دون استعمال 3000 وسام فضة (39)، ومن الملفت للنظر، أن من وزعت عليهم هذه الأوسمة من الجنود بالعناوين المذكورة، كانوا في حالة سيئة من الكساء والغذاء، وكانوا أحوج إلى ما يسد رمقهم أو يستر أبدانهم.

وبالإضافة إلى إسراف الباي ، في الأمور الخاصة والعامة، فقد تعددت في هذه المرحلة،

---

(35) مزالي، نفس المصدر، ص 35.

(36) ابن ابي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 62.

(37) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 106 ، 109 ، 111 .

(38) أ.و.ت. صن : 180 ، مل : 999، وث : 37.

(39) ابن الخوجة، نفس المصدر والصفحات.

ضروب الإختلاس، وطرق الإحتيال، من التونسيين والأجانب، وعلى مستوى رفيع في مراتب الدولة ؛ وترتبت عليها، قضايا متشعبة وغامضة. من ذلك أن المدير المالي للدولة، القائد نسيم شمامة، هرب أثناء ثورة 1864 من تونس، بأكثر من عشرين مليون ريال ؛ تعقدت قضيتها فيما بعد أكثر من قضية بن عياد (40).

وكان لأحمد زروق وزير الحرب، دور كبير في تبديد الاموال، التي فرضها على الساحل، عقب إجتياح محلته لمدنه وقراه بعد ثورة 1864 ؛ وصرفها في شؤونه الخاصة، دون أن تستفيد منها الدولة ؛ وانتهى الامر إلى محاسبته (41). لكن المحاسبة لا أهمية لها مع رجال الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار. بدليل أن هذا الرجل كان بعد ذلك وزيرا للحرب، ووزيرا للبحر لعدد من السنين. أي في المكان الذي يؤثر بشكل مباشر، على الجيش فكيف يستفيد الجنود مدة وزارته، والحالة هذه ؟

ونذكر أيضا في هذا المجال، شخصية أخرى، تقلبت في عدة وظائف، كانت من صنائع خزنه دار هو : إلياس مصلي، كان مترجما بالقصر، ومستشارا بوزارة الخارجية من سنة 1860 إلى سنة 1872 ؛ إرتكب عدة مخالفات، وعزل من منصبه ؛ بسبب السرقات التي نسبت له في مالية الدولة ؛ ولكنه عاد لوظيفته سنة 1879، بواسطة قنصل فرنسا روسطان (42). ومن هذا النوع أيضا، يهودي من القرنة، يدعى : نينو فولتيرا، إشتغل بالسمسرة في تونس ؛ وكان نائبا لمصطفى بن إسماعيل ؛ تضرر على يديه الكثير من الفلاحين والتجار في تونس وكان مختصا في ترويج العملة المزيفة (43).

وهناك قضية أخرى في هذا السياق تدعى بقضية فاندوني ؛ وصورتها : أن الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار أقام وكيلا للدولة سنة 1860 بمدينة جنوة بإيطاليا، وهو : الكونت فاندوني ؛ وأعطاه لقب قنصل عام. إلا أن الحكومة الإيطالية لم تعترف به، ومع ذلك استمر في إحداث المشاكل بين تونس وإيطاليا. وكان يتلقى أموالا طائلة من الوزارة التونسية ؛ مقابل ما يقوم به من أعمال، وما يكتبه من الإطراء للوزير الاكبر. وقد طلب من الوزارة ما قيمته 67 ألف فرنك مصاريف عن السنة الأولى من عمله وهي سنة 1860. وكان يحيل سندات مطالبه على البنوك فعجزت

---

(40) Ganiage (Jean), "La crise des finances tunisiennes et l'ascension des juifs de Tunis (1860-1880)" in Revue Africaine 1955, p..170 .

سنشير له في المستقبل : غانياج - الأزمة -.

(41) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 159.

(42) بيرم، نفس المصدر، ص 199، 315.

(43) رشاد الإمام، سيرة... نفس المصدر، ص 29.

الخزينة التونسية عن دفعها. ثم دفع له مبلغ 168.138 فرنك بعنوان تصفية الحساب وإنهاء مأموريته، إلا أنه قام بقضية على الدولة التونسية، طالبا بقية أجوره، مقابل خدماته قدرت بثلاثة ملايين فرنك، وشكلت لجنة مشتركة، من إيطاليا وتونس رفضت أكثر المطالب وحكمت له بقبول بعضها (44).

ومن خلال ما تقدم من الأمثلة، نرى أن الدولة التونسية، تعرضت لمأزق كثيرة، تسبب فيها أمثال هؤلاء المغامرين والمحتالين، من الداخل والخارج. فكانت حالة البلاد، السياسية والمالية، خلال هذه الفترة أسوأ ما يكون عليه الحال على الصعيدين. وكان ذلك سببا في جعل البلاد قبل احتلال فرنسا، عبارة على جثة هامدة مكفنة على حد قول أحد الكتاب (45). ونضيف بأن الفرنسيين نسجوا لها كفنا، من بنود معاهدة باردو 1881. وبذلك ختمت حياة الصادق باي السياسية، بتوقيع المعاهدة، قبل أن تختم أنفاسه بعام واحد. وعلى هذا الأساس نتبين بسهولة، مدى التأثير الذي سيعود على الميدان العسكري والذي سيكون سلبيا على الحياة العسكرية، ماديا ومعنويا. ولا نستغرب من هذا الوضع القاتم، أن يكون الوضع العسكري أشد قتامة. فما مدى تأثير تلك الأوضاع على البنية العسكرية وتجهيزاتها وحياة الجنود والضباط؟

---

(44) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 143-144

(45) Emerit (Marcel), "Les crises des finances tunisiennes et les origines du protectorat, in Revue Africaine 1949 p.270

الفصل الثالث
الهياكل والمؤسسات العسكرية

اولا : الهياكل الإدارية :

تنضوي الوحدات العسكرية في الجيش النظامي التونسي تحت إدارة وزارتين هما : وزارة الحرب للجيش البري ووزارة البحر بالنسبة لجنود البحرية . أما الفرق غير النظامية ، فهي تحت إدارة دواوين خاصة، وتحت نظر وزارة الحرب . وكانت الوزارت قد تركزت بشكل واضح، بأسمائها الحديثة، في عهد أحمد باي، الذي رتب خطط الوزراء. وأول من لقب بذلك وزير العمالة (الداخلية) مصطفى خزنه دار. ثم أحدث منصب الوزير الأكبر ووزير الخارجية ووزير الحرب ووزير البحر. ثم أوجد الصادق باي خطة وزير إستشارة، وخطة وزير القلم. وكانت كل الوزارات تحت نظر الوزير الاكبر (1). وسنقتصر هنا على إيضاح مهمة المؤسسات التي تهتم بالجيش بشكل مباشر ؛ وهي وزارة الحرب ووزارة البحر.

أ - وزارة الحرب :

بهذا الإسم قد عرفت هذه المؤسسة التي تختص بكل ما يهم الجيش، وقد توطدت وظيفة وزير الحرب، منذ بداية عهد الصادق باي ؛ وذلك بعد صدور القوانين الخاصة بكل وزارة. ومن بينها قانون وزارة الحرب، الذي يعرف مهمة هذه الوزارة بأنها : "وزارة الحرب هي التي تتلقى سائر ما يرد من الجرنالات و"الرابورتات" وما يطلبه العسكر من المهمات وغير ذلك ، مما يرد من العسكر ليرفعه إلى الملك وكذلك يبلغ لهم ما يصدر من الملك فيما ذكر وعليها الإحتفاظ على ما ذكر وضبطه بالدفاتر"(2).

وينقسم هذا العمل إلى أربعة أقسام، وكل قسم له رئيس. فيختص القسم الأول بضبط أسماء العساكر بالدفاتر، ويختص القسم الثاني بضبط ما يلزم العسكر من المهمات. أما الثالث فهو يضبط أسماء الصبايحية بالحاضرة والأوجاق (مراكز الصبايحية في غير الحاضرة) والقسم الرابع فهو مختص بتدقيق الحسابات بالوزارة (3).

---

(1) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 120، 124، 126.

(2) أ.و.ت، صن : 143 ، مل : 524، وث : 6 وهي ترتيب قانون وزارة الحرب.

(3) المصدر نفسه.

ويتولى وزارة الحرب وزير الحرب برتبة فريق. وقد تولى هذه الوزارة زمن الصادق باي، خمسة وزراء هم على التوالي : مصطفى آغا ومحمد خزنه دار وأحمد زروق ورستم وسليم. ويوجد مقر الوزارة في باردو حيث مقر الحكم (4).

ب - وزارة البحر :

تأتي هذه الوزارة في الترتيب الثالث للوزارات، بعد وزارة الحرب والوزارة الكبرى. وهي ذات وظيفة مزدوجة : مدنية وعسكرية ؛ فهي تهتم أساسا بالدخول والخروج عبر الموانيء للمسافرين والبضائع المصدرة والموردة. ويدخل ضمن إشرافها بشكل مباشر جنود البحرية، وما تملكه الدولة من القطع البحرية : الحربية والتجارية، ومخازن السلاح في حلق الوادي، ونقاط الحراسة في الموانيء والجزر والفنارات. وهي كما ينص قانون عمل وزارة البحر بأن : "عملها يتعلق بحلق الوادي وأبراجه وحصونه وآلات دفاعه وحاميته من الطبجية والعسة والعسكرية وما يتعلق بهم من لوازم الخدمة وسكانه، وضبطيته، والشقوف وضباطها وبحريتها والترسخانة وخدمتها." (5) ويوجد مقر الوزارة بباردو ولها أقسام بحلق الوادي وميناء تونس حيث يوجد نائب الوزير في مباشرة الأمور المدنية والعسكرية (6) . ويتولى شؤون الوزارة وزير البحر برتبة فريق. وتولاها في عهد الصادق باي ستة وزراء هم على التوالي : خير الدين باشا وإسماعيل كاهية ورشيد ومحمد خزنه دار ومصطفى بن إسماعيل وأحمد زروق (7) .

2 - الدواوين والمجالس الحربية :

هذه مجالس تشرف على جزء من الجيش وهو الذي يضم العناصر غير النظامية مثل ديوان عسكر الحنفية الذي يشرف ويهتم بالعساكر التي هي من أصل تركي، وتدعى بعسكر الحنفية، ويباشر هذا الإشراف تحت نظر الوزارة الكبرى. ثم ديوان شيوخ عسكر زواوة، حيث يتولى أمور هذا النوع من الجند، تحت نظر وزارة الحرب ؛ ولكل ديوان رئيس يدعى الآغا. أما المجالس الحربية فقد أحدثت أساسا بعد إحداث القوانين وتنظيم عمل الوزارات في عهد الصادق باي ؛ ومهمتها قانونية قضائية ويتبعها كل الجنود، وأهمها :

---

(4) انظر لاحقا في ترجمة وزراء الجيش.

(5) أ.و.ت. ص ن : 187 ، مل : 1070 ، وث : 3 وهي قانون عمل وزارة البحرية به 72 فصلا.

(6) كريكن، نفس المصدر، ص 35، 36.

(7) انظر لاحقا ترجمة لكل هؤلاء الوزراء.

أ - مجلس الحرب : وهو يتركب من ستة أشخاص ورئيس ويتكون أعضاؤه طبقا لرتبة المحكوم عليه ومهمته فصل قضايا أفراد الجيش.

ب - مجلس أمحال الباي : هذا أيضا مهمته قانونية قضائية. ويتركب من ستة أشخاص ويرأسه أكبر عضو في المحلة من الضباط. ويمضي حكمه في الجنايات الخفيفة. وأما السجن الطويل أو عزل موظف أو قتله لا يمضي إلا بمجلس تونس (8) .

3 - وزراء الجيش :

نعني بوزراء الجيش، من تولى وزارة الحرب والبحر. وقد وصل عدد من تولاهما في عهد الصادق باي إلى سبعة وزراء، تداول بعضهم الوزارتين. ولذلك سنورد وزراء الحرب على التوالي ؛ ثم نلحقهم بوزراء البحر، باستثناء محمد خزنه دار ومصطفى بن إسماعيل، فقد ترجمنا لهما ضمن الوزراءالكبار.

أ - وزراء الحرب :

مصطفى آغا :

هو أحد المماليك القرج ؛ نشأ في بيت مصطفى باي، وتزوج ابنته. أصبح باش آغا وجق الحاضرة، ثم عين وزير حرب في عهد أحمد باي ؛ وقام بعدة بعثات سياسية رسمية إلى الخارج ؛ ولكنه كان لا يهتم كثيرا بالسياسة. وكان مهتما بالكتب التاريخية والفقهية. يغلب عليه الطابع العسكري : تخلى عن وزارة الحرب سنة 1862 وتوفي سنة 1867 (9) وتولى بعده وزارة الحرب محمد خزنه دار.

أحمد زروق :

هو مملوك أيضا، من أنصار الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار. إشتهر أثناء ثورة 1864 بالقضاء على الثورة في الساحل ، حيث جنب الدولة خطرا كبيرا. ولكنه في نفس الوقت دمر حياة الناس هناك لعدة سنين. تقلب في مناصب عديدة ؛ أشهرها وزارة الحرب بعد نجاحه في محلة الساحل. اتهم بتبذير الأموال التي تحصل عليها من الغرامات والإعانات، أثناء حملة الساحل المذكورة والتي قدرت ب 23 مليون ريال ، أخذها خلال ثلاثة أشهر (10) . وكان ابن أبي الضياف أحد أعضاء لجنة المحاسبة الذي قال عنه : "رأيت من فصوله العجب العجاب". وكان في المحاسبة

----

(8) أ.و.ع. صن : 144 . مل : 555، وث : 1 .

(9) أ.و.ت. صن : 23، مل : 47، وث : 3328 وانظر ابن أبي الضياف، نفس المصدر ج 8 ص 145-147.

(10) غانياج، أصول... ، نفس المصدر، الجزء الخاص بثورة ابن غذاهم (معرب) ص 58، وانظر ايضا شاطر في كتابه محلة احمد زروق بالساحل (بالفرنسية)

معه محمد خزنه دار عامل الساحل واكتشف أن كل ما أخذه لنفسه بدد أكثره في الترف، ولم يحصل منه للدولة إلا القليل. تزوج من أخت محمد الصادق باي ، وتولى وزارة البحر من سنة 1877 إلى سنة 1881 وتوفي بعد ذلك بقليل (11).

رستم :

أحد المماليك الشركس، جلب إلى تونس، وتربى في قصر البايات. ويتميز هذا الوزير بأنه الوحيد من الوزراء من خريجي المدرسة الحربية. تولى عدة مناصب، منها وزارة الخارجية سنة 1862 ووزارة العمالة سنة 1864. عين وزير حرب في وزارة خير الدين بعد أحمد زروق مباشرة سنة 1870. يعد من نخبة رجالات الإصلاح، قام بمهام سياسية عديدة ، وكان محل إعجاب من الجميع خاصة وأنه صديق حميم لخير الدين. ونجح في قيادة عدة محلات لشمال البلاد وجنوبها ؛ وقد البس وسام العهد سنة 1865. موصوف بالجد والخلق الحسن (12) . توفي سنة 1886 بالاستانة.

سليم :

هو أيضا من المماليك، تولى مناصب عديدة في الميدان العسكري. وكان ضمن الذين أعدوا القانون العسكري وأصبح عضوا للمجلس الحربي 1278/1861 عين آغا الأعراض، وقاد عدة محلات. إشتهر بعمله في سلاح المدفعية برتبة أمير لواء، ثم أصبح أمير أمراء وعين وزيرا للحرب بعد رستم ؛ وذلك في وزارة مصطفى بن إسماعيل. وعلى يديه سلمت مفاتيح خزائن الجيش وثكناته للجيش الفرنسي (13).

ب - وزراء البحر :

أما من تولى وزارة البحر، غير من ذكر في الترجمات السابقة، فهما اثنان : إسماعيل كاهية وأبو محمد رشيد.

إسماعيل كاهية :

هو مملوك من القرج كان صهرا لحسين باي، تدرج في الخطط، فسافر في الأمحال وصار آغا وجق باجة، وزاول الأعمال. تولى وزارة البحر بعد إستعفاء خير الدين منها وصار كاهية باي الأمحال. يصفه ابن أبي الضياف بالتواضع والخلق الحسن وكان حليما صبورا توفي 1864

----

(11) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 159. وانظر بيرم، نفس المصدر، ص 179 تعليق.

(12) المصدر نفسه، ص 46. وانظر الإمام في تعليق 70، سيرة... ، نفس المصدر ، ص 11 ولاحقا الفصل 7.

(13) أ.و.ت. صن : 215، مل : 300، وث : 22. وصن : 152، مل : 648، وث : 50.

موتا طبيعيا (14).

أبو محمد رشيد :

وهو مملوك من القرج، تولى أمير لواء عسكر سوسة، قام بعدة مهمات عسكرية وسياسية في الخارج. إهتم بالصناعة الحربية وقام بتعريف كتبها، حتى تكونت له في علمها ملكة واسعة. ثم أصبح أمير أمراء واختير لقيادة الجيش النظامي، الذي شارك مع الدولة العثمانية في حرب القرم على عهد أحمد باي. تولى وزارة البحر بعد إسماعيل كاهية، وكان عضوا في مجلس الشورى، والمجلس الخاص، توفي سنة 1867 (15) .

ثانيا : الاطر القانونية :

1 - إحداث القوانين العسكرية:

أحدثت في عهد الصادق باي، مجموعة من القوانين الخاصة بشؤون الجيش المختلفة. وذلك في إطار الاصلاحات السياسية والقضائية، المستمدة من عهد الأمان، ومن الدستور (16) . وهذه القوانين عديدة ويختص كل قانون بناحية معينة من الجيش، أو أحد عناصره وهي :

- قانون وزارة الحرب.
- قانون وزارة البحر
- قانون عسكر الطبجية
- قانون خدمة المخازنية في السفر والإقامة
- قانون المحلة
- قانون عسكر الرديف (هذا مشروع قانون كتبه كاليقاريس مدير مكتب الحرب في عهد أحمد باي).
- قانون خدمة العسكر في السفر.

---

(14) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ص 135 . ولكنه لم يذكر توليه وزارة البحر فاثبتنا ذلك من الوثائق بالملفات التالية : 1146، 1147 ، 1148، 1149، 1150 - ص : 191.

(15) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 8 ص 148 . 151 . وانظر لاحقا الفصل السابع من هذا البحث. ومن الملاحظ أن إبن أبي الضياف لم يذكر توليه وزارة البحر وأثبتنا ذلك من الوثائق، وانظر

ص : 192 ، ملفات : 1165 ، 1166 ، 1168 ، 1169 ، 1170 . وانظر أيضا مدرسة باردو الحربية تح : عبد المولى.

ملاحظة : اقتصرنا في ترجمتنا لوزراء الحرب والبحر على أهم النقاط الاساسية في حياة المترجم وما يهم عملنا فقط. حتى لا نبتعد عن الموضوع.

(16) غانياج - أصول... نفس المصدر، ص 106.

- قانون القضاء العسكري.

- قانون المسرحين من الخدمة العسكرية.

- قانون الجرائم والعقوبات العسكرية.

- قانون التجنيد.

ويتضح من هذا العدد الهائل من القوانين، أن الدولة في عهد الصادق باي، أوجدت أطرا لجميع هياكل الجيش الإدارية والقضائية توالت في الصدور، بعد إعلان عهد الأمان، والدستور. ويعتبر هذا الإهتمام بالقوانين، في هذه الفترة تحولا مهما في الحياة العسكرية التي كانت تفتقر لأبسط قواعد التنظيم القانوني، هذا إذا كتب لها أن تطبق وتستمر.

وأكثر هذه القوانين أهمية في رأينا ، هو قانون التجنيد الذي ترتبت عليه بقية القوانين. وهو يعرف بقانون القرعة. وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على هذا القانون، ومدى تطبيقه والعمل به، لتأثيره على النواحي العسكرية الأخرى.

2 - قانون التجنيد (القرعة) :

في سنة 1858 كلفت لجنة مكونة من أربعة أعضاء يرأسهم خير الدين ، لإعداد قانون للتجنيد في تونس وأعلن القانون فعلا سنة 1860. واستفاد من ترجمة القانون العثماني والقانون الفرنسي الخاصين بالتجنيد، وهو ما يشير إلى بداية تأثير المدرسين الفرنسيين في المدرسة الحربية والمدربين في الجيش. وصدر هذا القانون في ستة أبواب وخاتمة ، واختير له عنوان جذاب هو : **المصباح المفسر في إثبات دخول العسكر** (17) . ورغم أن التجنيد في الغالب كما تعرفه الموسوعة العسكرية هو إلزام المواطنين بالخدمة العسكرية ، فإن تونس اعتبرته فرض كفاية، واستخدمت لذلك طريقة القرعة بين البالغين السن القانونية وهي الثامنة عشر (18) . وقد عرف في ذلك التاريخ بقانون القرعة، لأن التجنيد يتم طبقا لإجراء القرعة، فكيف كانت تتم هذه القرعة ؟ وما مدى تطبيقها ؟

أ - القرعة :

لا يزال هذا الإسم جاريا على الألسن بتونس، مع أن عملية التجنيد لم تعد بتلك الطريقة . وقد نص القانون على وجوب القرعة، لمن كان عمرهم بين 18 - 30 سنة.

---

(17) أ.و.ت. ص : 144 ، مل : 544، وث : 11 ، وانظر ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ص 242

(18) الايوبي (هيثم) م.س.ع. ج 1 . ص 253 بيروت 1982.

وتتبع هذه الطريقة غالبا عندما يكون عدد المطلوبين للقرعة أكبر من العدد اللازم للجندية، أو عندما لا يسمح الوضع الإقتصادي للبلاد باستيعاب كل من بلغ سن الجندية (19) . وقد أوجب القانون مشاركة المدعوين للتجنيد ثماني سنوات في القرعة ؛ إلا أنه لم يضبط العدد المطلوب لذلك. وعليه فإن مجال التصرف من أفراد لجنة القرعة كان ممكنا (20) .

والملاحظ أن قانون القرعة في تونس، اختلف عن القانون العثماني ، حيث يعتبر العمر القانوني للقرعة من 16 إلى 25 سنة، ومدة الخدمة العسكرية خمس سنوات ، ثم يخرج الجندي رديفا لمدة سبع سنوات ؛ ولا يطالب بعد ذلك إلا وقت الحرب (21) . وتتم عملية القرعة، بعد إحصاء سائر سكان البلاد الذكور، من الرضيع إلى الشيخ المسن ؛ مع بيان سن كل واحد. بحيث تحصى سائر سكانها ودوائرها من الرحل والمقيمين. وتتعين البلدان المطلوب منها نزول العسكر في هذا العام. وقد قسمت إلى ثلاثة أقسام. ويعين رئيس لكل قسم من الأقسام الثلاثة بما يلزم معه من الضباط، والكتاب، والمخازنية، والعسكر والأطباء. وهذه الأقسام هي :

- القسم الأول : يشمل أوطان الساحل إلى صفاقس وعملها، والقيروان وعملها.

- القسم الثاني يشمل الوطن القبلي ووطن رياح، وتبرسق، والكاف، وكسرى، وبرقو وأعمالها.

- القسم الثالث : حلق الوادي، وبلدان المرسى، وسيدى أبي سعيد واريانة وغار الملح وبنزرت وطبربة وماطر وباجة وأعمالها وما تبعها من الأوطان (22) .

ويكون العدد من كل بلد حسب سكانه، مطابقا للعدد المسرح من الجندية. ولكن هذا نفسه غير معلوم، وانما يعلم في حينه. أما اللجنة المكلفة بالقرعة، فهي تتركب من : عامل البلد أو الجهة، وضابط عسكر تلك الجهة وعالم وكاتب وقاضي ومفتي والمشايخ والطبيب. والمقصود من وجود العالم في جمعية القرعة كما يفسر ذلك القانون "المصباح" هو : إختبار من يدعي العلم من المقترعين. أما المسؤول عن جمعية القرعة، فهو العامل بالبلد والضابط (23) . وبعد استثناء من شمله الإستثناء، تجرى عملية القرعة، كما أوضحها قانون "المصباح" على الشكل الآتي :

---

(19) المصدر نفسه والصفحة.

(20) دروفي، نفس المصدر، ص 28 وكريكن نفس المصدر ص 43.

(21) أ.و.ت. صن : 143 ، مل : 529 وث: دون رقم ودون تاريخ وهو كتيب من قانون الدولة العثمانية في التجنيد ورواتب العساكر.

(22) أ.و.ت. صن : 144 ، مل : 543 ، وث : 7 وهي خلاصة مجلس الوزراء في نزول العسكر شوال 1276 /1859 م.

(23) أ.و.ت. صن : 144 ، مل : 544 ، وث : 11 ، قانون" المصباح".

يكتب اسم كل مقترع في ورقة خاصة ، وتوضع داخل ظرف بمحضر جمعية القرعة، ثم توضع جميع الأوراق التي بها الاسماء في كيس. وتؤخذ على قدر الاسماء أوراق بيضاء، يكتب في بعضها على قدر ما يطلب ذلك العام من العسكر، كلمة : "ثبت عسكري" ؛ وتضاف إلى الأوراق البيضاء. وكل ورقة في ظرف. ثم توضع جملة الأوراق البيضاء، وما كتب فيه كلمة -ثبت عسكري - في كيس أيضا ، ويعطى أحد الكيسين إلى القاضي أو العامل في ذلك البلد. ويعطى الكيس الآخر إلى أحد أعضاء جمعية القرعة ؛ ثم يحرك كل كيس على حدة. ويبدأ القاضي بإخراج الأسماء، واحدا بعد آخر من الكيس الخاص بالأسماء ويقرأ الإسم جهرا. فيتقدم صاحب الإسم ؛ ويؤمر باستخراج ورقة من الكيس الثاني، الذي فيه أوراق بيضاء وأوراق "ثبت عسكري" فينشرها على الجمعية. فإن وجد فيها لفظ : ثبت عسكري، عزل إلى جهة، وكتب على اسمه بدفتر القرعة : صادفته القرعة، وإن وجد الورقة خالية ، رسم على إسمه لفظ خال، وخلي سبيله. وبالنسبة للمريض أو الغائب يحضر نائبه ؛ وإن صادفته القرعة يكتب مكان تغيبه أو عذره عن الحضور (24) . أما من خرجت عليه القرعة يكون جنديا بعد الفحص الطبي.

وبدأت عملية القرعة ، في تونس بإعلام وزير الحرب وأمراء العساكر، بنزول العسكر حسب القانون. وصدر أول أمر بذلك بتكليف أمير الأمراء رشيد، أمير عسكر الترييس في جلب من يليق بالخدمة العسكرية، من المدن والقرى على مقتضى قانونها ، وله أن يستعين بالبحرية في ذلك. ومن ثم بدأ يجمع العسكر من المدن والقرى عدا العاصمة. وتوجه رشيد إبتداء من شهر أوت سنة 1863 الى فيفري سنة 1864 إلى سوسة والمنستير وصفاقس والقيروان وملحقاتها (25). وكلف عثمان هاشم ، بالتجنيد في منطقة زغوان والوطن القبلي ومجاز الباب وتستور وتبرسق (26) . واتجه

---

(24) ا. و.ت. صن : 144 ، مل : 544 ، وث: 11 ، قانون "المصباح" .

(25) ا.و.ت. صن : 145 ، مل : 570 ، وث : 62 بتاريخ صفر 1862/1279م

(26) عثمان هاشم ضابط من أصل تونسي من سكان الحاضرة، قام بمهام عديدة عسكرية وسياسية، فسافر إلى إسطنبول وأوروبا وأمريكا. واختاره خير الدين مستشارا في وزارة البحر وأصبح أمير لواء. توفي سنة 1868 ، انظر عنه إبن ابي الضياف ، نفس المصدر، ج 8 ص 160.

عصمان أمير أمراء عسكر الساحل لجمع الجنود بالقرعة من قرقنة وصفاقس (27) .

ب - الإعفاء والعوض :

شمل الإعفاء من الجندية، بعض المدن والقبائل، وبعض الحالات الفردية. فبالنسبة للمدن ، إستثنى القانون، الخاص بالقرعة، تونس العاصمة ونفطة وبعض الزوايا وقبائل :الهمامة والاعراض والفراشيش ودريد (28). وبالنسبة للأفراد، إستثنى القانون، وحيد أبويه، والمعيل لأرملة، وصاحب العاهة، والقيم على اليتامى أو الصبيان الذين لم يكن لهم كسب . وكذلك أصحاب الخطط الشرعية والسياسية والعلمية والدينية والمخزنية والكتاب والقياد والمشايخ، وأبناء العلماء، إلا من حاد عن طريق سلفه ؛ والذي لم يحفظ القرآن حتى سن الثامنة عشر (29).

وزيادة على هذه الإعفاءات الكثيرة، فقد أوجد القانون طرقا أخرى للتخلص من التجنيد، وهو فكرة العوض. وهذا نوعان :

النوع الأول : تعويض شخص بآخر. ويشترط في العوض بالغير عدة شروط هي:

- موافقة الباي على التعويض
- سلامة الشخص المعوض من الأمراض المانعة من الخدمة العسكرية
- أن يكون المعوض معلوم الوطن والمسكن
- أن يكون من أهل المكان لا من العروش (لأن العروش معفاة من الجندية)
- غير مشهور بالرذائل
- أن من عاوض بغيره وهرب العوض، قبل الحول تطلبه الدولة ؛ ويطالب بغيره، إذا لم تجد الهارب ؛ وإذا هرب بعد الحول أو مات قبل أو بعد، لا يطالب (30).

أما النوع الثاني من العوض هو : العوض بالمال وهذا تعتبره بعض الدول بديلا عن الخدمة العسكرية الإلزامية، وذلك لمن كان قادرا على البدل النقدي، واتبعت هذه الطريقة في تونس خلال عهد الصادق باي، وهو أن يدفع من وقعت عليه القرعة، مقدارا ماليا لم يكن ثابتا، في كل

---

(27) احد ضباط المماليك كان اميرا لعسكر الساحل مدة من الزمن

(28) دروفي، نفس المصدر، ص 29. ولا نعلم بالضبط ما يشير اليه هذا الإعفاء إلا انه يبدو كان طريقا لكسب ود بعض المدن أو زعماء بعض القبائل ورؤساء الطرق الصوفية حتى لا يكون هناك إجماع حول كره عملية قانون التجنيد.

(29) أ.و.ت، صن : 144 ، مل : 544، وث : 11 ثم مل : 818، صن : 165 ، وث : 5.

(30) أ.و.ت، صن : 146 ، مل : 585، وث : 21.

المدن، ولا في كل السنوات، ويخضع لاجتهاد لجنة القرعة، أو أوامر الباي وقدر في العموم بين 2000 و 500 ريال (31).

ونظرا لانعدام الرغبة لدى التونسيين، في الخضوع لقانون الإنتداب، فقد أقبل الموسرون من الناس على عملية العوض النقدي، بالرغم مما فيها من مساوئ. وقد تمثلت المساوئ خاصة في عدم مساواتها بين المدن والقرى، وعدم تعيين مقدار ثابت من المال. مع عدم القدرة عند الكثير على ذلك. إلا أنها كانت طريقة على الأقل، أفضل من الطرق القديمة في التجنيد، ووفرت للدولة مصدرا ماليا هاما، ولكن عدم وضوح طريقة العوض جعل الناس ينفرون منها بسرعة، رغم تنازل الدولة وتساهلها في ذلك. وقد كانت الدولة، مترددة في مقدار العوض المالي المطلوب، حتى أن الفريق رشيد قسم في البداية السكان في جربة، حسب اجتهاده إلى ثلاث طبقات :

- الطبقة الأولى تدفع 2000 ريال.
- الطبقة الثانية تدفع 1500 ريال.
- الطبقة الثالثة تدفع 1000 ريال.

ويبدو أن هذا كان إختبارا لمدى قدرة المواطنين على الدفع، بدليل أنه عندما شعر رشيد بإحجام الناس على الإقدام على العوض، بالمقدار المالي المذكور، خفضه إلى 500 ريال فقط، لمن رغب في العوض، فقيرا كان أم غنيا. وهو ما يشير إلى رغبة الدولة في الحصول على أي مقدار مالي يأتي من هذا الباب. وفعلا إزداد إقبال الناس على العوض بشكل كبير خاصة في جربة (32)

وتشعر الدولة أحيانا بثقل العوض المالي أو بعدم الإقبال عليه ، ورغبة منها في مزيد من الدخل المالي يطلب الباي التخفيف في ذلك، كما حدث لأهل القيروان، فقد أذن بالتخفيف عنها رفقا بأهلها كما يقول. فمن صادفته القرعة طلب منه العوض بأقل من غيره، في المدن والأماكن الأخرى. حتى أن المكلف بالساحل والقيروان طلب من أهل القيروان التمهل في الدفع، حتى لا يسمع بذلك أهل الساحل الذين هم في ذلك الحين يدفعون بعوض أكثر وحتى يفرغ منهم (33) . وهذا ولا شك تمييز واضح لمنطقة عن أخرى؛ وهو ما يؤكد أن عملية التجنيد أصبحت عملية بيع وشراء، ومصدرا لأموال لم تكن على بال. فخضعت لعملية المساومة طبقا لأهواء منفذي أوامر الدولة.

وطبقا لإحصائيات لجنة التجنيد لسنة 1863/1280 ، فإن عدد الذين دفعوا العوض المالي،

---

(31) سلامة، نفس المصدر، ص 221

(32) أ.و.ت. صن : 165، مل : 818، وث : 35.

(33) أ.و.ت. صن : 165، مل : 819، وث : 6.

كان كبيرا، خاصة في جربة. حيث كانت النسبة على النحو التالي (34) :

إسم المنطقة الواقع بها التجنيد	المعاوضون بالمال	الباقون للتجنيد
جربة	703	141
صفاقس	68	353
قرقنة	07	166
الجملة مع قرى صفاقس	777	760
المنستير وعملها	881	2234
سوسة وعملها	1185	3603
القيروان وعملها	1373	3769
الجملة	4216	10366
نسبة المعاوضين بالمال من المقبولين بالقرعة	% 40.61	

من خلال نسبة المعاوضين في الجدول، نتبين بعملية حسابية بسيطة ما دخل من النقود لخزينة الدولة، من جراء قبول العوض من هذه المناطق المذكورة فقط ، وخلال عملية تجنيد واحدة وهي سنة 1863/1280 م . فإذا اعتبرنا متوسط مدفوع العوض بين 500 و 2000 ريال، وهو ألف ريال للفرد الواحد، يكون الناتج من هذه المناطق دون منطقة الوطن القبلي وبنزرت وباجة وأعمالها هو 4.216.000: ريال وهو ما يعادل ميزانية وزارة الحرب خلال الفترة ثلاث مرات أو تزيد.

وفي فترة لاحقة وضعت الدولة قانونا، خاصا بالعوض المالي، يعين المقدار الخاص بالعوض طبقا لأداء المواطن للجباية، ويعين كل سنة ذلك المقدار. وقد قسم الناس إلى ثلاثة أصناف : فقراء وأغنياء وأكثر غنى. فمثلا، إذا قدر للفقير أن يدفع 200 ريال، يدفع الغني ضعفه ، ويدفع الأكثر غنى ثلاثة أمثال الفقير. وقد نص القانون على أن تجمع الأموال بخزينة الجيش لتصرف في

---

(34) أ. و.ت ، دفتر عدد : 3304، بتاريخ : 1863/1280. والجدول من وضعنا.

حاجات العسكر الذي تحت السلاح (35) .

إلا أن هذا العوض بالمال، كانت له سلبيات كثيرة ، من أهمها كما يقول إبن أبي الضياف : "وتشوف من في الخدمة العسكرية إلى التسريح طبق القانون الذي تدارسوه وعملوه، وسد عليهم بهذا العوض باب الخروج، فتوغرت صدورهم وامتلأت حنقا، وضعف أمانهم وتكلموا في ذلك، وانطوت بواطنهم على شر" (36) . ذلك أن ما يؤخذ من المقترعين هو بقدر ما يسرح من الخدمة ؛ وإذا تهافت الناس على دفع العوض المالي بحكم كرههم للجندية، وقبلت الدولة ذلك لأنها في حاجة إلى المال ، سوف يقل عدد المسرحين لعدم وجود من يحل محلهم. لذلك فإن ملاحظة إبن أبي الضياف معبرة عن الحقيقة . إضافة إلى هذا فإن التعويض النقدي كان فيه شطط ؛ وشعر بذلك أمراء الجيش أنفسهم، حيث التمسوا من الدولة، الرفق بحال المعاوضين وذلك بالإعفاء من دفع 100 ريال للكتاب، لأن الأمر أضر بهم على حد قولهم (37) .

ولكن هذا العوض المالي بسلبياته وإيجابياته ، توقف منذ سنة 1869/1286 ، لهذا فإن وزير الحرب رستم طلب إعادة العمل بالعوض الشخصي سنة 1873/1290 م ، رعاية للمصلحة العامة، ورفقا بحال المواطنين، لأن العسكر يخدم دون قانون، حتى يسرح من طالت مدته (38) . فاستؤنف العمل بالعوض بالغير كما طلب وزير الحرب.

وحتى عندما طبق القانون العسكري لفترة قصيرة، كانت تحدث تجاوزات وتحيلات، سواء من اللجان المشرفة على القرعة أو من المواطنين. من ذلك أنه في سنة 1862 قبل 129 جندي جديد واكتشف أنهم سواقط ؛ مما جعل وزير الحرب محمد يعلم وزير العمالة بذلك، ويطلب إستفسار العمال والقضاة ومجالس الضبطية بمجلس جمعية القرعة، لماذا أدخل هؤلاء للجندية مع أنهم سواقط (39) ؟ وهو ما يشير إلى عدم نزاهة عملية القرعة. وكان المواطنون في سبيل الحصول على الإعفاء، يلجأون إلى مختلف الوسائل. من ذلك أن الزواج المبكر ، وإنجاب الأبناء كانت وسيلة متبعة عند الكثير من الناس. لكي يدخل من وصل قانون القرعة ، تحت بند "معيل الصبية من غير كسب". فقد وجد أمير أمراء عسكر التريس والمكلف بالقرعة بصفاقس، أن الذين بلغوا سن العسكر

---

(35) أ.و.ت. صن : 144 ، مل : 552، وث : 4 وهو قانون التسريح بعوض مالي ليس به تاريخ، ويبدو أنه متأخر عن القوانين السابقة، لانه لم يؤخذ به كما سبق أن ذكرنا فيما عمله الامير رشيد في جربة، وما وقع به العمل في التعويض في القيروان والساحل.

(36) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5 ص 115.

(37) أ.و.ت. صن : 162 ، مل : 749، وث : 52 بتاريخ شعبان 1873/1290 م.

(38) المصدر نفسه ، صن: 162، مل : 747 ، وث : 34 بتاريخ صفر 1873/1290 م.

وهذه إشارة واضحة من الضباط أنفسهم لإهمال القوانين في هذه الفترة.

متزوجين ؛ ولهم أربعة صبية أو خمسة، وعلى هذا الأساس يقول : أنه لا يمكن أن يحصل على الربع من المقدار المطلوب. فطالب بإمكانية مراعاة القانون لهذه الحالة التي توجد في صفاقس خاصة (39).

وعلى الرغم من أن أغلب المواطنين، ينفرون من قانون الإنتداب، فاننا مع ذلك نجد عددا من الناس بين الحين والآخر يطلبون الدخول طوعا إلى الجيش، وخاصة من مدن الجنوب، مثل قابس والحامة وجرجيس وتوزر، ويريدون أن يكونوا ضمن عسكر الطبجية ببلدانهم (40) ، وليس لدينا تفسير دقيق لهذه المفارقة ؛ إلا أن رغبتهم للعمل في بلدانهم، توحي لنا بأن من بين أسباب عدم الإقبال على الجندية، هو العمل بعيدا عن مواطنهم مع قلة إنتظام زيارة أهلهم. ورغبتهم في الجندية في أبراج بلدانهم، يسهل لهم مشاركتهم لذويهم في الأعمال الخاصة. والأغرب من ذلك أن جل المتطوعين كانوا من البلدان المعفاة من الجندية.

إلا أن هذا الكسب في الحياة العسكرية، سرعان ما سيطرت عليه الفوضى ؛ وبالرغم من التسامح في تطبيقه، فإنه لم يدم طويلا، وأهمل بعد صدوره بأربع سنوات كغيره من القوانين بعد ثورة 1864. وعاد الضباط إلى جلب الجنود بالطرق القديمة السائدة قبل صدور قانون القرعة. ففي سنة 1865 ، توجه أمير اللواء أيوب إلى الوطن القبلي، لإثبات من يصلح للخدمة العسكرية، بالنظر إلى ذاته، دون إعتبار قانون أو قرعة، فأخذ كل من وجده يليق بالعمل العسكري؛ حتى أنه بالغ في ذلك، ولم يبق إلا على الأطفال والعجائز. وعلى ذلك تجمع أهل المنطقة وذهبوا للحاضرة متذمرين من تلك الطريقة (41) .

وهذا يؤكد لنا، أن قانون القرعة، بالرغم من سلبياته، كان مقبولا بالنظر للطرق التعسفية المتبعة. وقد انتهى العمل بقانون القرعة، وتخلصت الدولة من كل الإرتباطات القانونية. وهنا يعطينا إبن أبي الضياف تعليقا وافيا في هذا المعنى ، إذ يقول :"إلا أن هذا القانون التذت بسماعه الآذان، وجرى العمل به في بعض البلدان، برهة من الزمان، ثم عاد الحال إلى ما كان ، وسبحان من كل يوم هو في شأن" (42) .

ج - عسكر الرديف :

تطلق كلمة رديف، في بعض الجيوش العربية، على الجندي الإحتياطي أو الوحدة الإحتياطية.

----

(39) أ.و.ت. صن : 157، مل : 686، وث : 101 بتاريخ ذي القعدة 1862/1279 م.

(40) المصدر نفسه ، ص :165 ، مل 818 ، وث : 52.

(41) المصدر نفسه ، ص : 145 ، مل :576 وثا : 53.52.51 بتاريخ 1866/1285 م.

المصدر نفسه ، ص :145 ، مل :574 ، وث :121 ، 128 ، 129 ، بتاريخ 1866/1283م.

(42) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 45.

والرديف في الأصل، هو جندي المشاة ؛ الذي كان يركب خلف الفارس خلال المراحل الأخيرة من الهجوم (43) . ويقرر قانون الخدمة العسكرية عادة، مدة الخدمة في الإحتياط ؛ وهي المدة التي يبقى فيها الفرد تحت الطلب ؛ حيث يمكن إستدعاؤه للخدمة في حالة الحرب، أو الطوارئ أو التدريب(44) .

وفي تونس، خلال حكم الصادق باي، لم يرد ذكر لعسكر الرديف في قانون التجنيد، بالرغم من وجوده في القانون العثماني. إلا أن الدولة التونسية، كانت تعتبر كل من سرح من الجيش رديفا، دون أن تضبط له قانونا (45). وفي هذا المجال لم تحاول الدولة الإستفادة من قانون لعسكر الرديف؛ وضعه كاليقاريس مدير مكتب الحرب، في عهد أحمد باي ؛ وقدمه للدولة في زمنه. ولم يطبق حتى بعد ظهور القوانين العسكرية. وقد تضمن المشروع المذكور اعتبار مدة عسكر الرديف 16 سنة وهي ضعف المدة العسكرية الإلزامية. ويشمل من تعلم من العسكر في إحدى فرقه. ويشير كاليقاريس إلى حسنات هذا القانون، لكون الرديف ليس له مرتب، ولا مؤونة إلا عندما يكون تحت السلاح. حتى أنه يرى أن حرس الشطوط مثلا، يجب أن يكون من الرديف (45). وكان يمكن أن يصلح هذا المشروع، لمثل أوضاع الجيش التونسي، في عهد الصادق باي. إلا أنه أهمل، ولم يظهر للوجود كما تبين لنا.

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل، تبرز لنا ثلاث نقاط هامة :

أولها :أن المماليك سيطروا على المناصب الوزارية والقيادات العسكرية في الجيش.

ثانيها : بروز القوانين العسكرية وتعطل تطبيقها، وكان المماليك وراء ذلك.

ثالثها : وجود ثغرات في قانون القرعة ؛ خاصة من ناحية العوض المالي، واعفاء المدن.

وهكذا فإنه بالرغم من أن عهد الصادق باي، شهد عملية تأطير الجيش، وإبراز القوانين الخاصة بالشؤون العسكرية عموما، فإن الجنود لم تتغير حالتهم كثيرا، لأن تلك القوانين، سرعان ما تعرضت للإهمال ، وأصبحت سرابا خادعا بعد مدة وجيزة ولم يتيسر لها التطبيق إلا بشكل مقتضب. ثم دخل طي النسيان. وبذلك تبخر الأمل الذي دغدغ الجنود، مدة من الزمن.

وقد تعاظم في هذه الفترة دور المماليك، في السلطة السياسية، والعسكرية في البلاد، وذلك

----

(43) المصدر نفسه، ج 5 ص 33.

(44) الايوبي ، نفس المصدر. ج 2 ص 845.

(45) المصدر نفسه، ص 58.

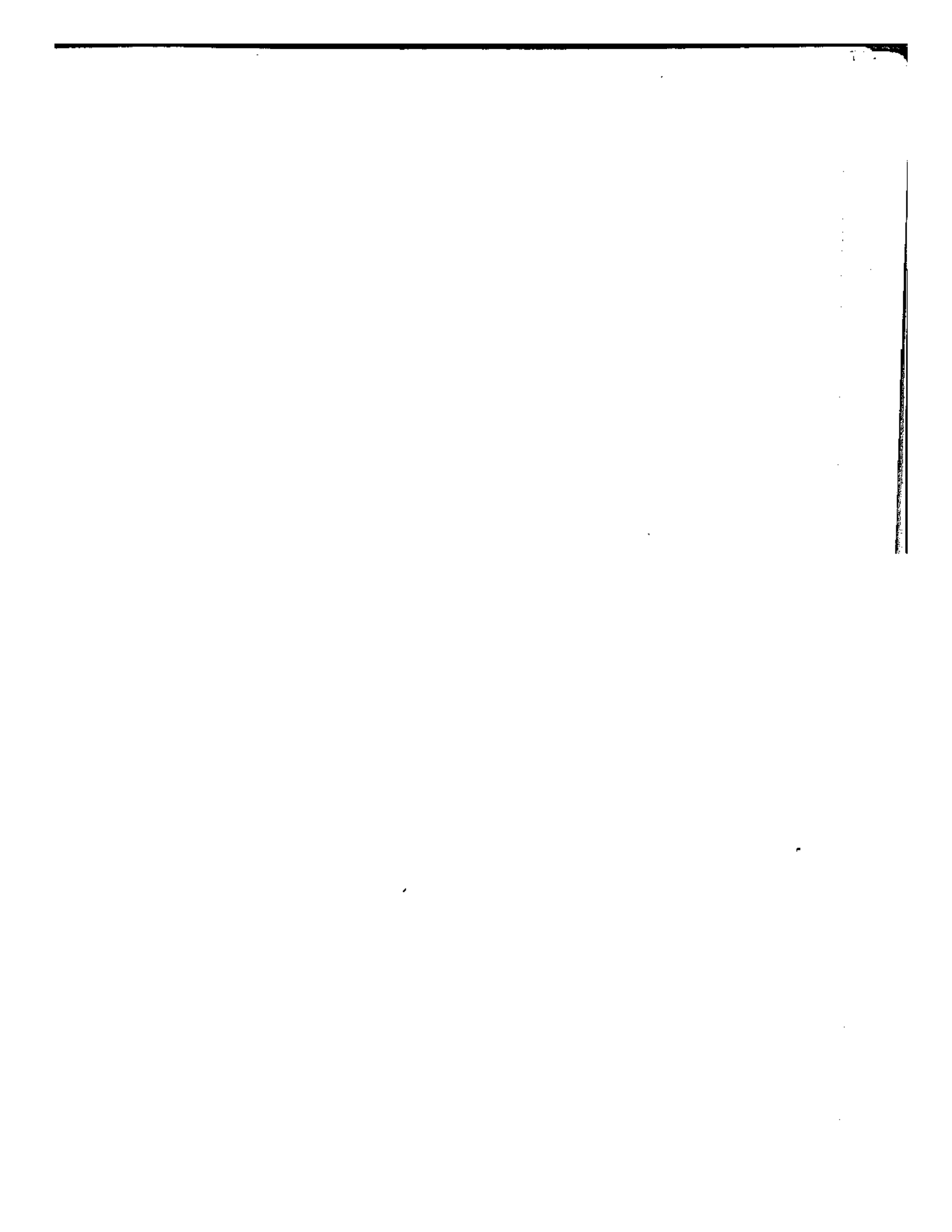
(46) أ.و.ت، ص : 145 ، مل : 574، وث : 143 بتاريخ 1283/1866 م.

(47) المصدر نفسه ، ص :144، مل : 550، وث : 1 ، وهي قانون عسكر الرديف لكاليقاريس

بسبب ضعف الصادق باي، وكان على رأسهم لفترة طويلة، مصطفى خزنه دار ؛ حتى أن الوزير منهم كان يخرج من هذه الوزارة ليدخل في الأخرى، أو من هذا المنصب ليتقلد غيره أو يجمع بينها، إلى جانب وظائف المجالس والقيادات المحتكرة لهم غالبا. وكان لهؤلاء المماليك بحكم موقعهم تأثير في كل ما يخص الجيش. من ذلك مثلا مسألة التجنيد أو القرعة، فهم الذين شاركوا في تحرير القانون، وتابعوا تطبيقه بالشكل الذي طبق به. وهم لا يتحمسون كثيرا في المضي قدما في عملية القرعة، لأنهم يخشون من تكاثر العناصر المحلية في الجيش، واحتمال بروز قيادات تقلقهم، وتنافسهم امتيازاتهم في السلطة والمناصب. ونعتقد أن هذا الإحتمال كان واردا أيضا وراء قلة ازدياد الجيش، من ناحية العدد، وكذلك هم وراء عملية التساهل بقبول العوض المالي. وبالتالي فإننا لا نستبعد أنهم وراء إنهاء مهمة المدرسة الحربية التي بدأ يتسرب إليها أبناء البلاد.

أما قانون العوض بالمال، فقد إحتوى سلبيات، لا تخدم الجيش بالمرة، وهو ما يؤكد أن الأمر كان مقصودا منذ البداية. فعملية التساهل في العوض المالي، تعني أن الدولة تريد مالا ولا تريد جنودا. إذ ليس هناك عدد محدد يقف عنده العوض بالمال، وذلك بحجة خدمة الوطن، بالبدن أو بالمال، كما جاء في قانون العوض.

ولا نستبعد والحالة هذه، التخطيط المسبق، لهذا الأمر، بجعله موردا ماليا لم يكن يخطر على بال. وهذا ما يفسر التغاضي عن بعض المدن وأهلها مثلما كان الأمر في القيروان ؛ ثم عملية إعفاء بعض المدن والقبائل دون أخرى ؛ وهو ما خلق أفضلية بين السكان لا مبرر لها. فمن الطبيعي أن يقبل إعفاء الطلبة، تشجيعا للعلم، أو يقبل إعفاء ذوي الخطط الشرعية والعلمية والسياسية. أما إعفاء مدن كاملة، فلا تفسير له في رأينا، إلا عدم الرغبة في زيادة الجند. ومن هنا كان التوسع في العوض نقدا. ولم تنته هذه العملية إلا عندما عجز المواطنون عن الدفع. فبدأت عملية العوض بالغير، بشكل محتشم وبطيء وذلك بعد توقف عملية القرعة. ومهما يكن من أمر فإن تجربة تطبيق القوانين العسكرية، كانت مفيدة، وخاصة منها القرعة. لكنها كانت قصيرة العمر، لأنها تحولت بسرعة إلى حبر على ورق. وهو ما يجعلنا نعتقد أن هناك تخطيطا مبيت لتهميش الجيش وميادينه، وجعله اسما دون مسمى.



الفصل الرابع

التعليم العسكري ونظام الرتب في الجيش

أولا : المستوى التعليمي لأفراد الجيش :

أ - مستوى التعليم العام والتدريب :

كان المستوى التعليمي العام، في تونس خلال هذه الفترة، ضعيفا وقليل الإنتشار. لذلك لم نجد ما يدل على تعليم حقيقي، بين الجنود التونسيين، إذ لم تتجاوز درجة التعلم القصوى لديهم، مستوى الكتاب؛ حيث يتلقى المسلم، مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ ما تيسر من القرآن والعلوم الدينية . ومن هنا فإننا لا نستغرب، سيطرة الأمية على عناصر الجيش المختلفة ، وحتى الذين ساعدهم الحظ للبروز في تلك المبادئ الدينية الأولية، إنتقلوا إلى التعلم في جامع الزيتونة وفروعه المتواجدة في بعض المدن. وطلبة هذه المؤسسة التعليمية الوحيدة في البلاد (1) ، هم مثل العلماء والائمة والخطباء ، أعفاهم القانون من دخول القرعة ، ولا يدخلون للعمل في الجيش إلا ككتاب ، حيث ينتدب منهم كتاب الآلايات العسكرية ، وكل من حفظ القرآن قبل 18 سنة ، كان يعفى من الجندية أيضا (2).

وحتى هؤلاء الكتاب الذن جاؤوا من جامع الزيتونة، تدل الرسائل التي يكتبونها للضباط أو ما يدونونه في دفاتر وزارة الحرب، على مستوى منخفض من التعلم ، سواء في رداءة الخط أو الأخطاء الإملائية واللغوية، حتى أن أغلب كلمات الرسائل باللغة العامية . وكان لهذا الضعف التعليمي ولا شك، تاثير كبير على المستوى الفكري للجنود، ومستوى التدريب، وإتقان العلوم العسكرية أو فهم الحياة العسكّرية بصورة عامة. أما تدريب الجنود، داخل الفرق العسكرية ، للإعداد للأعمال القتالية ، كان نادرا ومقتصرا على بعض المناورات الخفيفة للجبال وذلك لقلة من يقوم بعملية التعليم (3).

لذلك سيطر على الجنود الكسل والإشتغال فيما هو بعيد عن الحياة العسكرية كصنع السلال والجوارب والقبعات (4). وقد شعر الصادق باي بنقص التدريب فأمر بتعليم العسكر

---

(1) هذا قبل تاسيس المدرسة الصادقية في 1875.

(2) أ. و. ت. : صن : 14 ، مل :544، وث : 11 القانون العسكري، فصل الإعفاء.

(3) المصدر نفسه : مل 552، وث : 82-83.

(4) غانياج ، أصول... نفس المصدر، ص 109.

الذي نسي التدريب (5). أما المناورات العسكرية الحقيقية، فقد كانت معدومة ؛ فلا نعرف مناورة وقعت بالذخيرة الحية، إلا في عهد أحمد باي سنة 1263/1846 (6) .

أما التعليم داخل الوحدات العسكرية بالثكنات، فتشير بعض التسجيلات الأسبوعية لتلك الوحدات، التي وجدناها، أن العمل الأسبوعي، كانت تتم فيه الأعمال الخفيفة، كالتدريب على السلاح أو ركوب الخيل ومشي الصفوف وقراءة بعض القوانين. فمثلا كان عسكر المدفعية، يتعلم خلال الأسبوع، ابتداء من السبت إلى مساء الخميس. فيتدرب على حركات المدافع وفكها وتركيبها؛ ثم ركوب الخيل والضرب بالمباشرة وتوجد بعض الدروس للضباط في تعلم المدافع والسلاح وقراءة القانون. ويتعلم العسكر كل يوم مدة معينة بعد الزوال قراءة القرآن . وينتهي العمل يوم الخميس بتنظيف السلاح والحروجات. أما يوم الجمعة فهو يوم عطلة يخرج الجنود في المساء إلى حيث يريدون الخروج(7) .

وتحتوي التسجيلات الأسبوعية للعسكر الجديد، طريقة بداية تعلم الضروريات العسكرية من مشي الصفوف، والحركات المختلفة للجندي في الصف، وتعلم الموسيقى بالمباشرة. وفي كل يوم هناك فترة صباحية لقراءة القرآن، ثم دروس في العلوم العسكرية، وقراءة قانون الجزاء العسكري، إضافة إلى تعبئة السلاح وتفريغه بالطلق وينتهي العمل مساء الخميس، بغسل الحروجات وتنظيف السلاح (8) . إلا أن التعليم العسكري الحقيقي، كان يتم داخل المدرسة الوحيدة، وهي المدرسة لحربية بباردو التي تتمثل مهمتها في تخريج الضباط للجيش. فهل استطاعت القيام بهذه المهمة فعلا ؟ هذا ما سنتم معرفته في العنصر التالي.

2- وضع مكتب الحرب :

هذا هو الإسم الذي عرف به عند انشائه، وورد في القوانين والمكاتبات . وقد رأينا في الفصل الأول من البحث، إنشاء هذا المكتب وأهميته، وذكرنا أنه رغم توقفه فقد أعيد إلى العمل، في عهد محمد باي، واستمر ردحا من الزمن في عهد الصادق باي، فكيف كان وضعه خلال هذه الفترة يا ترى؟

---

(5) أ. و. ت. : صن : 145 . مل : 567 .وث : 26. وهي أمر الصادق باي بتاريخ 1276/1859 م.

(6) المصدر نفسه ، صن : 144 ، مل : 552 ، وث: 43. بتاريخ 1263/1846 م.

(7) أ. و. ت. : صن. 144 . مل. : 552. وث. : 83. توقيع أمير لواء عسكر الطبجية سليم.

(8) المصدر نفسه ، صن : 144 ، مل : 552 ، وث : 82. توقيع الرائد محمد بن صالح أمير عسكر الترييس.

أ - انتظام العمل بالمكتب زمن الصادق باي :

كان توقف المكتب عن العمل، في بداية الضعف المالي، وتراجع أحمد باي عن مشاريعه العسكرية، الطموحة. خاصة بعد ذهاب مديرها الثاني الفرنسي الرائد كمبنون لحرب القرم (9). وبالرغم من سياسة محمد باي في تنقيص عدد الجيش، فانه رأى ضرورة إعادة العمل بالمكتب سنة 1856 ، وذلك تحت نظر العقيد دي تافارن (10) الذي ساعده في شؤون إدارة المكتب نائب تونسي برتبة صاغ هو محمد بن الحاج عمر، أحد تلاميذ المدرسة الأوائل (11) .

وكان أهم ما أضافه الصادق باي لهذا المعلم العسكري والعلمي، أنه بنى له مقرا خاصا فتح أبوابه سنة 1856 ، وانتقل إليه تلاميذ المكتب ؛ وحضر الباي دخول التلاميذ إليه بنفسه، بهدف تشجيع التعلم (12) . وبذلك انتظم المكتب نسبيا بعد هذه العودة الجديدة، في قبول التلاميذ كل سنة حوالي عشرين تلميذا، ما عدا بعض السنوات. وكان أغلب تلاميذ المكتب من صغار المماليك، الإغريق، والشركس ، الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و 15 سنة ؛ وممن يحسنون القراءة والكتابة. ومن الملاحظ أن تخصيص الدخول لأبناء النخبة من الحاضرة، وأبناء المماليك خاصة، يوحي أن الدولة تتحرى في دخول التلاميذ للمدرسة. فبقيت بذلك مدرسة نخبوية، ومقصورة على سكان الحاضرة. ولعل هذا يفسر عدم توفر العدد الكافي المطلوب كل سنة. وقد انعكس ذلك على قلة إيجاد العدد اللازم للتعلم، إلا لبضع سنوات.

ب - نظام التعليم بمكتب الحرب :

يفتح المكتب أبوابه مرة واحدة، في كل عام لدخول التلاميذ الجدد، وخروج من انتهت إقامته. ويبدأ الدخول عادة بقبول عشرين تلميذا جديدا على الأقل ؛ ولا يتم دخولهم إلا بعد امتحان في القراءة والكتابة، من طرف مجلس مركب من أربع ضباط كبار، وناظر المكتب. والهدف من ذلك كما هو معروف، هو تخريج ثلثي الضباط الذين يحتاج إليهم الجيش التونسي. وهم مقدار 20 من 30؛ حيث يقبل الضباط العشرة الباقين، من وحدات الجيش عن طريق الترقية.

وتدوم مدة التعلم ست سنوات، مقسمة إلى قسمين على النحو التالي :

---

(9) كمبنون Campenon (1819 - 1891) ضابط فرنسي الحق بالبعثة الفرنسية العسكرية بتونس1852 وكلف بإدارة مكتب الحرب، ثم شارك في حرب القرم، وعاد إلى تونس 1862 برتبة عقيد حيث عين من جديد لإدارة المدرسة حتى سنة 1864 . تولى وزارة الحرب الفرنسية ثلاث مرات وتقلب في مناصب عديدة.

(10) De Taverne ضابط فرنسي كان ضمن أفراد البعثة العسكرية الفرنسية لتونس 1847 وأصبح ناظرا للمدرسة الحربية 1855 وتوفي 1861.

(11) دروفي، نفس المصدر، ص 22، 26، 27، وانظر : ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 483.

(12) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5 ص 46.

القسم الثاني والقسم الأول ؛ ولا يدخل أحد من القسم الثاني إلى الأول، أو من القسم الأول إلى الجيش، إلا بإمتحان، يشرف عليه مجلس مركب من إثنين من الأمراء، وإثنين من الضباط الكبار في الجيش بالإضافة إلى مدير المكتب (13). ويدوم التعلم في القسم الثاني أربع سنوات يتلقى فيها التلميذ تعليم المواد على النحو التالي :

السنة الأولى : القرآن واللغة الفرنسية

السنة الثانية : القرآن وعلوم النحو واللغة الفرنسية

السنة الثالثة : علم النحو واللغة الفرنسية

السنة الرابعة : اللغة الفرنسية والجغرافيا وأصول علم الجبر وعلم المساحة

أما القسم الأول يدخله التلميذ بعد النجاح في القسم الثاني، ومدة التعلم فيه سنتان يتعلم فيها التلميذ المواد التالية :

السنة الأولى : علم رسم الأماكن، وعلم التحصين الوقتي. ويتعلم التصرفات العسكرية نظريا وتطبيقيا. ويتعلم الرماية وحمل السلاح والصناعة الحربية وأصول الفنون الحربية.

السنة الثانية : الإستمرار في تعلم الفنون المذكورة، ثم يتعلم صناعة المدفعية وعلم التحصين الوقتي والقار ورسم الأماكن، والصناعة الحربية (14) .

ولذلك فإن جملة المواد التي يدرسها التلميذ، خلال ست سنوات في المكتب سبعة عشر مادة كما يلي :

1 - القرآن

2 - النحو العربي

3 - اللغة الفرنسية ونحوها

4 - علم الحساب

5 - علم الجبر والمقابلة

6 - علم المساحة

7 - علم الجغرافيا

---

(13) عبد الولى ، نفس المصدر، في المخطوطة (ب)، وهي تقرير دي تافارن للصادق باي، ص 96-97.

(14) عبد الولى، نفس المصدر، ص 111.

8 - علم الأماكن

9 - علم التحصين الوقتي

10 - أصول عمومية في علم التحصين القار

11 - الصناعة الحربية

12 - علم القوانين العسكرية

13 - صناعة الطبجية

14 - مطابقة علم رسم الأماكن بالمباشرة على الأرض

15 - مطابقة علم التحصين الوقتي بالمباشرة على الأرض كنصب الأمحال

16 - القوانين العسكرية بالمباشرة على الأرض كالتصرفات الحربية وتعليم الرماية

17 - كيفية تعمير المدافع وإطلاقها (15) .

أما إقامة التلاميذ في المكتب، فهي كإقامة الجنود في الثكنات بلباس موحد ونظام كامل. إلا أنهم يختلفون عن الجنود العاديين ، في المؤونة. وذلك باعتبار صغر سنهم وكثرة أعمالهم الدراسية. لهذا فإنهم يعاملون في نظام المؤونة مثل الضباط في الوحدات العسكرية الذين يحملون رتبة ملازم، لأنهم سيتخرجون من المكتب، حاملين لتلك الرتبة (16) .

وكان الإنضباط كما يبدو داخل المكتب، شديدا ومتسما بالطابع العسكري. إذ يستخلص من قانون العقوبات بالمكتب، الواردة في تقرير دي تافارن، أنها في منتهى الصرامة، حتى أنها لا تختص بالعقاب ضد سوء السلوك فقط، وإنما شملت أيضا التكاسل في الدراسة ؛ فكل من يتحصل على عدد ضعيف في إحدى المواد تناله العقوبة بالسجن، وقد تصل إلى حرمانه من عطلة شهر رمضان. وإذا بلغ العقاب 100 يوم للتلميذ خلال عامين، فإنه ينقل جنديا، بأحد الآيات الجيش. أما إذا تحصل على صفر في إحدى المواد، في سنة التخرج، فإنه يمكن أن يتخرج من المكتب ولكن برتبة : شاوش (عريف) بدل رتبة ملازم، التي كان من المنتظر أن ينالها عند تخرجه من المكتب(17) .

ويتكون إطار المكتب من المعلمين والضباط والطبيب والناظر. وقد بلغ عدد المعلمين بالمكتب ستة

---

(15) المصدر نفسه ، ص 111-112 . ومن الملاحظ أن اللغة الإيطالية حذفت بعد عودة المدرسة من جديد للعمل بينما كانت موجودة في الفترة الأولى وهو ما يدل على سيطرة العنصر الفرنسي على برامج المدرسة

(16) المصدر نفسه ، ص 100.

(17) المصدر نفسه ، ص 106، 107، 108.

كل له اختصاصه حسب ما يلي :

- معلم علم الحساب والمساحة

- معلم لعلم الجبر وعلم رسم الأماكن

- معلم لعلم التحصين الوقتي والقار وصناعة المدفعية والجغرافيا

- معلم للصناعة الحربية وتعليم القوانين العسكرية بالدروس والمباشرة

- معلمان للغة الفرنسية

أما عدد الضباط فهو أربعة :

- ضابط برتبة بينباشي يباشر الأمور الداخلية بالمكتب

- ضابط برتبة يوزباشي

- ضابطان برتبة ملازم

ثم الطبيب، وناظر المكتب الذي كان أجنبيا في كل الفترة التي عاشتها المدرسة . ومهمته الإشراف الكامل على المكتب ومطالب أمام الباي، ويهتم بجميع مطالب المكتب وينظر في عمل المعلمين والضباط والطبيب ويرتب جداول العمل اليومي (18) . وبعد ست سنوات من انتظام المكتب الجديد، أصبح عدد التلاميذ : 102 بينما المفروض أن يكون : 120 ، وذلك لأن البعض أطرد، لسوء سيرته وقلة إجتهاده ؛ ثم إن بعض الأعوام لم يدخل أحد من التلاميذ الجدد للمدرسة . وفي نهاية السنة السادسة للإنتظام الجديد، أعلن الصادق باي، بدأ إمتحان الدفعة الأولى لتخرج الضباط. ولكن النتيجة كانت ضعيفة، فقد نجح 8 فقط من 20 تقدموا للإمتحان، وتم منح من نجح منهم رتبة ملازم(19) .

ويبدو أن إدارة المكتب، لم تكن راضية، بنتيجة الإمتحان، وكذلك التلاميذ، الذين عبروا عن عدم رضاهم بالغضب والتشويش. وبرز ذلك بوضوح في رسالة نائب المدير بالمكتب محمد بالحاج عمر إلى وزير الحرب محمد يعلمه أن امتحان التلاميذ لم يكن بمجمل أعدادهم المتوسطة. لذلك فإن النتيجة، كانت مخيبة للآمال، مما أثر في الروح المعنوية لبقية التلاميذ، خاصة الجدد بالمكتب. وهو يقول : أنه كان يمكن قبولهم بمتوسط جملة الأعداد. وهو يعطي في نفس الوقت انطباعا طيبا على

---

(18) المصدر نفسه ، ص 114، 117.

(19) دروفي، نفس المصدر، ص 26، 27 .

التلاميذ ؛ حيث يكبر فيهم، الإجتهاد، والعمل ليلا نهارا، خلال السنوات السابقة، وأنهم تعلموا ما يزيد على أربع عشرة مادة. ويقول : أنه يستحيل على أي فرد الإجابة عن جميع جزئيات تلك الفنون بل لا بد أن يتوقف في بعضها.

وواضح من مضمون هذه الرسالة الدفاع عن المدرسة ويحاول إبعاد ما يمكن أن تتهم به من التقصير ويضيف : بأن من تخرج سابقا، كان يعرف كل الدروس بالمكتب، ولا صحة لمن يقول عكس ذلك. حتى أنه ذهب إلى أبعد من هذا، إذ طلب إمتحانهم في الوزارة، إذا كان ذلك ممكنا. ويؤكد أنهم اكتسبوا ملكة سوف تتطور بالعمل والرغبة بعد التخرج (20) . وهذه الرسالة من ضابط مسؤول في المكتب، يدرك ما يقول تشير إلى ما يمكن أن نعتبره عملا مقصودا من طرف الدولة، في صعوبة الإمتحان، للتقليل من نسبة المتخرجين من الضباط الشبان، الذين سيكلفونها رتبا جديدة، وبالتالي رواتب ليست على استعداد لمنحها وهي في حالة عسر مادي.

ج - ظهور حركة تعريب العلوم العسكرية :

نتيجة لتكوين جيش نظامي في عهد أحمد باي، إختلف في توجهاته وأسلوب تكوينه عن الجيش العثماني، معتمدا في ذلك على ضباط من فرنسا ، حيث ظهرت الحاجة إلى إيجاد كتب بالعربية في الميدان العسكري. لهذا شهدت حركة التعريب، عن اللغة التركية والفرنسية، نشاطا ملحوظا على يد ضباط في الجيش النظامي، ومكتب الحرب ووزارة الحرب. وقد غذى هذه الحركة وجود المدرسة الحربية التي تدرس العلوم العسكرية باللغة العربية، فقام بهذا العمل ضباط تونسيون نذكر منهم على وجه الخصوص :

- **محمد بن الحاج عمر** : ضابط، كان نائبا لمدير المدرسة الحربية، ثم ملحقا بوزارة الحرب، فقد كان له النصيب الأكبر في تعريب الكتب العسكرية عن اللغة الفرنسية مثل :

- كتاب ترتيب العسكر وتنظيم الطوابير.
- رسالة فيما يتعلق بالمدافع.
- تأليف في علم السلاح المحمول وكيفية المحافظة عليه.
- تأليف في تركيب الجيش وبيان أصنافه وضباط أركان الحرب.
- قانون خدمة المعاقل وترتيب المراكز بها.
- تأليف في قانون الخدمة الداخلية العسكرية .

---

(20) أ. و. ت. : صن : 159 . مل : 689. وث : 15 بتاريخ : 15 صفر 1280/1863 م.

- قانون الجزاء العسكري وكيفية تركيب المجالس الحربية.

- تآليف في الخدمة العسكرية بالمعاقل في المدن الحربية وكيفية إنتظام الايات الترييس والخيالة.

- عشرة قوانين خاصة بالعسكر (21) .

- **أمير الامراء رشيد :**

كان هذا أشهر الضباط الذين عربوا العلوم العسكرية عن اللغة التركية منها :

- أصل خدمة النظام العسكري سنة 1857/1274 م

- ترتيب الشروط المخصوصة للدخول في السلك العسكري سنة 1862/1279 م.

- **أحمد بن عبد الرحمان :** عرب كتاب :

تعليم العسكر الخفيف سنة 1842.

- **القائم مقام أحمد المورالي :** ألف كتاب :

قانون خدمة العسكر في السفر

وكتاب : كنز فنون الضباط الصغار (22) .

وهذه الحركة في العلوم العسكرية، تعريبا وتآليفا، كان باعثها رغبة الضباط وحدها، في فترة كانوا يأملون فيها إزدهار التعليم العسكري، عن طريق مكتب الحرب وكان بعضها بأمر من الدولة، لأن له صبغة قانونية باعتبار بروز القوانين. وبالإضافة إلى جهود ضباط ومعلمي مكتب الحرب البارزة في هذا الميدان ؛ هناك آثار تلاميذ المدرسة تمثلت بالخصوص في المخطوط الهام الذي يحمل رقم (أ) في كتاب مدرسة باردو الحربية الذي حققه عبد المولى وأشرنا إليه كثيرا. فقد كان هذا المخطوط ثمرة مجهود تلاميذ المكتب في عهد محمد باي. وقد إشتمل على تسعة عشر رسما لمنطقة صفاقس وقراها وقرقنة وجربة ؛ وهو يدل على عمل علمي متقدم وصل إليه تلاميذ المكتب في تلك المدة الزمنية.

فقد جاءت تلك الرسوم واضحة وجيدة يمكن إستخدامها من طرف مصالح الجيش في ذلك الوقت، والإستفادة منها في المجال التاريخي، لانها تعطي تفصيلات عن البناءات والاشجار، والمساجد، والمعالم المختلفة (23) .

---

(21) أ. و. ت. : صن : 157، مل : 682، وث : 76. بتاريخ رجب 1862/1279 م.

المصدر نفسه : صن : 161، مل : 724، وث : 38، بتاريخ جمادى الثانية 1867/1284 م.، وانظر ارقام هذه المخطوطات في فهرس المخطوطات.

(22) انظر فهرس المخطوطات اعلاه .

(23) عبد المولى، نفس المصدر، ص 36-86.

ولكن هذه الحركة العلمية، سرعان ما أصابها الخمول، بسبب إهمال المدرسة ثم إغلاقها، فانتهت الحركة لأنها نشأت معها وإرتبطت بها.

د - نهاية المدرسة الحربية :

تعرضت المدرسة في عهد الصادق باي لمصاعب عديدة أهمها : موت مديرها دي تافارن، الذي بعث فيها الروح، رغم المشاكل التي إعترضته، خاصة في مسألة دخول التلاميذ غير المنتظم، وعدم حضور الضباط المكلفين بمباشرة العمل التطبيقي (24) فقد كان لموته وقع مؤلم على نفوس التلامذة الذين بكوه، وحزنوا لفقده كثيرا (25).

وبالرغم من أن فرنسا كلفت بعده الرائد كمبنون السابق الذكر والذي حاول أن يعيد النظام للمدرسة، لكنه كان قليل المرونة، فاصطدم مع الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار، وأقيل من مهامه، وانسحب معه أيضا المعلمون الفرنسيون بسبب تأخر أجورهم. ومن ثم ضعف أمر المدرسة، وتم إلغاؤها لأنها أصبحت تكلف سنويا الميزانية 150 ألف ريال، خاصة بعد انتصاب اللجنة المالية التي ضبطت مصاريف الدولة، وأدخلت سياسة التقشف على المؤسسات سنة 1869. فكان تفاقم الأزمة المالية، وعجز الدولة عن تلبية طلبات المدرسة بالرغم من قلتها، هو السبب المباشر لإنهاء مهمتها(26). وقد ظهرت دلائل العجز في التعليم العسكري حتى قبل إغلاق المدرسة، فقد عجزت الدولة عن إرسال بعثة تعليمية عسكرية مكونة من ستة تلامذة من مكتب الحرب، كانت تعتزم إرسالهم لإتمام تعليمهم بفرنسا سنة 1862. إذ طلبت الدولة من رستم أمير لواء العسة يومذاك، أن يجهز ما يلزم لكل واحد من تلاميذ البعثة التعليمية الستة لإرسالهم إلى فرنسا ؛ غير أن الدولة عدلت عن الفكرة، بعد أن عرفت تكاليف البعثة، واختارت إثنين فقط ؛ وتم إرسالهما فعلا إلى مدرسة سان سير (27) وهما الملازمان : محمد بن أحمد المورالي، وعلي بن محمد القادري (28).

مع العلم أنه كان في نفس الفترة، للوزير الأكبر مصطفى خزنه دار في فرنسا أبناء ينفق عليهم من مال الدولة إنفاقا مترفا، في دراسة غير عسكرية، ولم تبد الدولة

---

(24) المصدر نفسه، ص 120-121.

(25) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5، ص 46، وانظر ابن الخوجة، نفس المصدر، فيما رواه عن محمد القروي، ص 479.

(26) غانياج، أصول.... نفس المصدر، ص 110 و دروفي، نفس المصدر، ص 27.

(27) سان سير Saint Syr هي المدرسة الحربية الوطنية الفرنسية واسمها الكامل : مدرسة سان سير العسكرية الخاصة، أسست سنة 1803. انظر الموسوعة العسكرية ج 3 ص 705. وكان رئيس مكتب سان سير يوجه التقارير باستمرار إلى تونس فيما يخص التلميذين المرسلين. ويستفاد من تقاريره أن سيرتهما حسنة للغاية، والقادري متفوق في حركة المشاة، والمورالي ماهر في التصوير، لكنهما ضعيفان في بقية العلوم، وتتوفر لديهما الرغبة في التعلم ويؤمل نجاحهما. (انظر : ص : 172، مل : 914، وث : 106 بتاريخ 1863).

(28) أ. و. ت : ص : 156، مل : 676، وثا : 35، 86 بتاريخ محرم 1279/1862 م.

شكوى من ذلك (29) . وعلى هذا فإننا نرى أن السبب المادي، لم يكن كافيا لإنهاء مهمة المدرسة النبيلة. ذلك أن هذا السبب، كان قائما منذ سنوات ؛ وأن التبذير من طرف الباي ووزرائه، مستمر، دون توقف ؛ ثم إن المدرسة أساسا غير باهضة التكاليف الأمر الذي يجعل الدولة تعجز عن توفيرها، فإن 150 ألف ريال التي تنفق عليها سنويا هي بالحساب أقل من نصف مرتب الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار السنوي.

لهذا نرجح أن الإهمال كان متعمدا من طرف الباي ووزرائه. فضعف إرادة الباي السياسية، وجهله بالأمور العسكرية هو السبب الحقيقي لنهاية دور المدرسة. ولم تأخذ الدولة بعين الإعتبار نصائح مدير المدرسة الأول كاليقاريس في مشروع قانون عسكر الرديف، الذي قدمه للدولة وأشرنا له سابقا إذ يقول : "لا فائدة من عسكر بلا تعليم، بل كثيرا ما يقع منه الضرر لخزينة الدولة" (30). ومن هنا لا نستغرب أن يكون الأمر متعمدا ، قصد إفراغ الجيش من محتواه كما وكيفا . فبالرغم من تنوع المواد ، واتساع برامج الدراسة، ووجود أساتذة أروبيين أكفاء كما هو مفروض أن يكون، فإن المستوى التعليمي ، بقي دون المطلوب . ويذهب جان غانياج إلى أن الإنضباط كان محدودا ، والتعليم فيها مخيبا للآمال ، مبررا ذلك بأن التلاميذ يدخلون للمدرسة ولا يعرفون إلا القراءة والكتابة(31) .

غير أن مدير المدرسة العقيد دي تافارن في تقريره للصادق باي، لا يعيب عليها هذا ، بل يرى أن عيوبها تتجسم في قلة عدد التلاميذ، فهم لا يدخلون للمدرسة بشكل منتظم كل سنة وبعدد ثابت، وهذا لا يناسب التعليم العسكري التطبيقي. بالإضافة إلى أن الضباط المكلفين بالدروس التطبيقية العسكرية لم يحضروا ولم يستفد التلاميذ إلا من الدروس النظرية. حتى أنه عندما طلب من الدولة زيادة عدد التلاميذ، أجابت بعدم الحاجة لذلك. لذلك فإن مديرها صرح للباي بأن الدولة على هذه الصورة :"تخسر على المكتب أكثر مما تربح" (32) . وهذا يؤكد لنا، أن سبب ضعف التعليم بالمدرسة هو الدولة، التي تخلت عن الإنتداب المنتظم للتلاميذ، ثم هي تتحمل المسؤولية في عدم حضور الضباط الضروريين للدروس التطبيقية التي أشار إليها مدير المدرسة.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن نتساءل ماذا يعني إنسحاب مدير المدرسة الحربية ؟ هل كان حقا بحجة عدم الإتفاق مع سياسة الوزير الأكبر ؟ وكان إنسحاب المعلمين الفرنسيين لتأخر الرواتب ؟

---

(29) انظر بحثنا : سياسة مصطفى خزنه دار... الآنف الذكر.

وكان الأبناء الذين ينفق عليهم الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار أربعة : إثنين له وإثنين لأخيه المسيحي المقيم في اليونان، هناك تفصيل من ذلك في البحث المشار إليه.

(30) أ. و. ت. : صن : 144 ، مل : 550 ، وث : 1 وهو الفصل الرابع من قانون عسكر الرديف.

(31) غانياج، أصول... نفس المصدر، ص 102.

(32) عبد المولى ، نفس المصدر، ص 119.

ألا يوحي ذلك بأن أحد الطرفين : الوزير الأكبر، أو الفرنسيين، -إن لم يكونا الإثنين معا- وراء إيقاف مهمة المدرسة ؟ خاصة إذا وضعنا في الإعتبار، أنه في هذه الفترة بالذات برزت على المسرح السياسي بعض العناصر من رعيل المدرسة الأول وكانوا من دعاة الإصلاح أمثال حسين ورستم الذين كانا في الطرف المعارض لسياسة الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار. فما فائدة المدرسة بالنسبة للطرفين المذكورين – الفرنسيون والوزير الأكبر – إذا كان المتخرجون منها على هذه الشاكلة ؟ وكيف ان كان هؤلاء المتخرجون من أهل البلاد؟

ومن المفيد أن نذكر هنا، أن مدير المدرسة الحربية كمبنون، أصبح بعد خروجه من تونس وزير حرب في بلاده لثلاث مرات. فهل كان سيسعده كفرنسي تخرج جيل من الضباط في تونس على يديه ؟ مع ما هو معروف من نية فرنسا في تونس. فكان طبيعيا إذا أن يمهد الطريق لإفراغ الجيش والمدرسة الحربية من معناها العسكري. وهكذا فقد تم إبطال المدرسة التي كانت بالرغم من ضعفها وقلة تلامذتها، المصدر الأول لتخريج الضباط المتعلمين بنسبة الثلثين إلى الثلث من ضباط الجيش (33) . وإغلاق المدرسة يعني فقدان القيادات العسكرية الجديدة والمتعلمة ؛ وبالتالي سببا مهما في ضعف الجيش ومستوى التعليم والتدريب فيه .

ثانيا : نظام الرتب العسكرية :

الرتبة كما تعرفها الموسوعة العسكرية هي : الصفة أو المنصب أو اللقب الذي يميز الوضع التنظيمي لكل فرد من أفراد الجيش ؛ ويتم على أساسها تحديد الإمتيازات والواجبات الخاصة لكل فرد. لهذا فإن الرتبة بالنسبة للجيش عامل رئيسي في تنظيم الهيكل العسكري. وتبعا للرتب، يمكن تحديد العناصر القادرة على إعطاء الأوامر والتعليمات العسكرية (34) . فكيف كان وضع الرتب في الجيش النظامي التونسي خلال هذه الفترة ؟ وعلى أي أساس كان يتم إسنادها ؟

1 – إسناد الرتب العسكرية :

إتبع الجيش التونسي، الطريقة العثمانية، في تسمية الرتب العسكرية بعد التنظيمات الخيرية. ورغم محاولة تعريب المصطلحات العسكرية التركية في الجيش التونسي، فإن الكثير منها بقي بمصطلحه التركي. وكان الطابع العام في الدولة، مثلما هو الحال في الدولة العثمانية، من حيث الأسماء عسكريا. فالقاب رجال الدولة والوزراء في عهد المشيرين الثلاثة ، ألقاب عسكرية. وحمل الباي نفسه أفخم لقب عسكري هو : لقب "مشير"، الذي منحته الدولة له ولمن جاء بعده : محمد باي

---

(33) عبد المولى ، نفس المصدر، ص 119.

(34) الايوبي ، نفس المصدر، ج 2 ص 830.

والصادق باي. وتبعا لاهتمام أحمد باي بالجيش النظامي، فقد رتب الرؤساء منهم في جيشه وهي : بينباشي، الاي أمبني، قائم مقام، أمير الاي، أمير لواء، أمير أمراء (35) . وإبتداء من عهد الصادق باي ، حدد القانون طرق الترقية في سلك الضباط، لكل أصناف الرتب ذات الطابع العسكري سواء عن طريق الاقدمية أو المدرسة الحربية .

وقد وضحها كتاب الشروط المخصوصة للدخول في السلك العسكري ، فأشار إلى أن تلاميذ مكتب الحرب، إن كانوا من صنف المهندسين في الجيش البري وتمكنوا من العلوم والفنون، وأخذوا شهادة في ذلك يكونون عند دخول الالايات برتبة ملازم، بمقتضى القانون ؛ وإن كانوا من صنف اركان حرب يكون دخولهم في رتبة يوزباشي. أما غير هؤلاء فلا يمكن دخولهم لوحدات الجيش إلا جنودا . ويمكن ترقية الضابط إلى رتبة أعلى، إذا إستحق ذلك على ما أبداه من شجاعة أثناء الحرب فلا ينتظر في ذلك القدم . ولا حق لأحد من الضباط، الموجودين في أصناف العساكر، بعد إتمام المدة المعينة، في ولاية رتبة، ولا فيما يدعيه أصلا ؛ لأن الرتبة تتوقف على وجود محل والفنون والامور المشروطة في ذلك (36) .

لكن الطرق القانونية نادرا ما اتبعت، في هذا السبيل، إلا ممن ليست لهم حيلة حيث ينتظرون الحصول على رتبة معينة، بعد سنين عديدة وشكايات متوالية. أما بالنسبة للضباط الكبار، فقد حدد القانون العسكري ترقيتهم بمقتضى نظر الباي ؛ دون التوقف على إمتحان. ولكن الضابط الكبير يمتحن من دونه، وما تحت نظره ليكون الضابط عالما بمن يسأل عنه ويصدر الباي أمرا في ترقية من ذكر (37) . وكانت الرتب العسكرية منذ أحمد باي، تعطى لبعض الموظفين المدنيين، وتطور الامر أكثر في عهد محمد باي ؛ إذ كانت تسند عن طريق الشراء أو إرضاء لاشخاص مقربين. وأعطاها الصادق باي لكل من يريدها (38) .

وعلى هذا الأساس، فإن البايات منحوا لاتباعهم من الوزراء والأعوان الرتب التي يرونها تخدم مصالحهم، حتى أنهم توسعوا في منحها، لمن ليس له علاقة بالعمل العسكري ولكنهم يعملون في الميدان السياسي مثل الشيخ أحمد بن أبي الضياف والشيخ عبد العزيز بوعتور، وحتى القائد

---

(35) بيرم، نفس المصدر، ص 111.

(36) مخ. رقم : 816، المكتبة الوطنية بتونس.

(37) ا. و. ت. : صن : 144 ، مل : 544، وث : 2 الفصل التاسع من قانون الخدمة العسكرية.

(38) دروفي، نفس المصدر، ص 25 ، 30.

نسيم شمامة ، مدير المالية التونسية كان برتبة أمير لوا. وحمل كل وزير أو من في درجة وزير لقب أمير الأمراء -فريق-.

ونظرا للتلاعب في منح الرتب، وصعود من لا يستحق الرتبة، فإن الصادق باي حاول كبح تلك الطريقة ؛ فأصدر أمرا بمنح الرتبة العسكرية عن طريق الإمتحان بوزارة الحرب بهدف تحسين مستوى من يستحق الرتبة (39). وهذا يؤكد ضعف مستوى من تحصلوا على رتب عليا وعدم أهليتهم لها. ولكننا نشك في تطبيق القانون أو حتى هذا الأمر بشكل جدي ومتواصل، بدليل إستمرار الطرق الأخرى المختلفة. فكثيرا ما كان الضباط يشتكون من عدم الترقية مع قدم رتبهم، وبقاءهم في زوايا الإهمال جعلهم يطلبون الرحمة من الباي بالإلتفات إليهم (40). من ذلك أن أحد الضباط برتبة أمير الاي بعسكر سوسة، يدعى إسماعيل يشتكي بأنه منذ أربع عشرة سنة وهو في هذه الرتبة، وله في العمل عشرون سنة (41). وعلى عكس هذا تماما، فقد أسند لقب بينباشي (راشد) لمولود الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل بمجرد ولادته.

وهذا يعكس لنا بوضوح، مدى إضطراب القواعد التنظيمية للجيش الذي شهد انحلالا على كل المستويات.

---

(39) ا. و. ت. : ص‍ن : 145، مل : 573، وث : 81، أمر بتاريخ 1865/1282 م.

(40) ا. و. ت. : ص‍ن : 162 ، 769 ، 34 ، 1878/1296.

(41) المصدر نفسه، ص‍ن : 164، مل : 814، وث : 13، بتاريخ رجب 1859/1276 م.

و ، 162. ، 747 ، 37 ، 1873/1290 م.

2 - الرتب العسكرية والعلامات التي تميز الضباط عن بعضهم البعض في الجيش النظامي

الرتب العسكرية (42)	النجوم والعلامات المميزة (43)	وضع العلامة (44)	تباع الضباط(45)
1- المشير			
2- أمير الأمراء	6 نجوم فضة	3 على اليمين و 3 على اليسار	4 تباع
3- أمير اللواء	4 نجوم فضة	2 على اليمين و 3 على اليسار	3 تباع
4- أمير الاي	2 نجوم فضة	1 على اليمين و 3 على اليسار	2 تباع
5- قائم مقام	6 نجوم صفر ورأس نحاس مذهب		1 تباع
6- الاي أميني	6 نجوم صفر ورأس نحاس مذهب		1 تباع
7- بينباشي	4 نجوم صفر ورأس نحاس مذهب		1 تباع
8- صاغ قول	2 نجوم صفر ورأس نحاس مذهب		1 تباع
اغاسي	6 نجوم بيضاء ورأس نحاس		
9 - يوزباشي	4 نجوم بيضاء ورأس نحاس		
10 - ملازم	4 نجوم بيضاء ورأس نحاس		
11 - صول قول	6 نجوم ملف أصفر ورأس نحاس		
اغاسي	4 نجوم ملف أصفر ورأس نحاس		
12 -باش شاوش	لم نجد لهما علامة		
13 - شاوش	مميزة		
14 - بلوك أمين	نيشان رأس نحاس		
15 -أونباشي			

---

(42) مخ، رقم 816، والجدول من وضعنا.

(43) ا. و. ت. : صن : 143 ، مل : 530، وثا : 3، 5.

(44) المصدر نفسه، صن : 144 ، مل : 551، وث : 7 وهو إذن من محمد باي في لباس النجوم للضباط أصدره إلى أمير الامراء رشيد أمير عساكر الساحل والقيروان للتمييز بين الضباط في 29 جمادي الثانية 1274/1856 وخاصة بالأصناف الثلاثة الكبار.

(45) ا. و. ت. : صن : 161 ، مل : 734، وث : 35 من وزير الحرب إلى أمير لواء العسة بتاريخ 1871/1288

ويقسم ضباط الجيش النظامي إلى أربع مجموعات طبقا لرتبهم على النحو التالي :



ومن الملاحظ أن هيأة الضباط المباشرين في تونس بعد الإستقلال، أبقت على تلك الرتب بأسمائها التركية، وحتى تركيبة هيأة الضباط، تشبه تركيبة الضباط في عهد الصادق باي، وهي كما جاءت في قانون التجنيد الجديد بعد الإستقلال.

---

(46) مخ. رقم 816 ويلاحظ تغيير في أسماء الضباط الصغار وكذلك إضافة جنحانجي وذلك طبقا لما ورد في المخطوط. وهي أيضا تستثني : الاونباشي بأنه ليس معتبرا في الضباط الصغار.

هياة الضباط المباشرين في تونس بعد الإستقلال (47)

1 - الأمراء :
- قائد فيلق
- قائد فرقة
- آمر لواء

2- القادة :
- أمير الاي
- قائم مقام
- بينباشي

3- الاعوان :
- يوزباشي
- ملازم أول
- ملازم

أما الفرق غير النظامية ، والأوجاق المخزنية في عهد الصادق باي ؛ فقد اختلفت عن الجيش النظامي ؛ سواء من حيث التسمية التي بقيت بلفظها التركي أو البنية الترتيبية للضباط. وهي كما يلي :

---

(47) انظر الرائد الرسمي ، عدد 7 بتاريخ 22 فيفري 1957 وهو أمر متعلق بسن قانون التجنيد وتنظيم الجيش.

رتب الفرق غير النظامية في جيش الصادق باي

رتب الأوجاق المخزنية (48)	رتب عسكر الحنفية (49)	رتب عسكر زواوة (50)
1 - باش آغا	1 - الآغا	1 - الآغا
2 - الآغا	2 - بلكباشي	2 - شاوش
3 - الكاهية	3 - اوضباشي	3 - بلكباشي
4 - خوجة وجق تونس	4 - شاوش	4 - اوضباشي
5 - خوجة سائر الاوجاق		
6 - باش شاوش		
7 - شاوش		
8 - بلكباشي		
9 - أوضباشي		
10 - صبايحي		

---

(48) أ. و. ت : دفتر رقم : 3243 والجدول من تركيبنا.

(49) مخ : رقم : 3735 وهو فصل في بعض الرتب العسكرية.

(50) أ. و. ت : صن : 170، مل : 903، وث : 6، بتاريخ 1286/1869 م.

الرتب العسكرية المستعملة في الجيش النظامي التونسي خلال القرن التاسع عشر وقبل الحماية الفرنسية وما يقابلها بالفرنسية وببعض الجيوش العربية حاليا

رتب الجيش النظامي في عهد الصادق باي (51)	ما يقابلها في بعض الجيوش العربية حاليا (52)	ما يقابلها بالفرنسية(53)
1-مشير	مشير	Maréchal
2- أمير الأمراء -فريق-	فريق	Général de division
3- أمير اللواء	لواء	Général de brigade
4- أمير الاي	عقيد	Colonel
5- قائم مقام	مقدم	Lieutenant Colonel
6- الاي أميني	لم نجد لها مقابل بالعربية	Le gros-Major
7- بينباشي	رائد	Commandant
8- صاغ قول أغاسي	لم نجد لها مقابل بالعربية	Capitaine Major
9- يوزباشي	نقيب	Le Capitaine
10 - ملازم أول	ملازم أول	Lieutenant
11 - ملازم	ملازم	Sous lieutenant
12 - صول قول أغاسي	مساعد	Adjudant
13 - باش شاوش	عريف أول	Sergent-major
14 - بلوك أمين أو شاوش	عريف	Sergent
15 - أونباشي	رقيب	Caporal
16 - نفار	جندي	Soldat

---

(51) مخ. رقم : 816. والجدول من وضعنا.

(52) الايوبي . نفس المصدر، ج 2 ص 832.

(53) دروغي، نفس المصدر، ص 62، وانظر، Henri Dunant, Notice sur la régence de Tunis, Tunis, S.T.D. 1975 2ème وانظر معجم الصفصافي : تركي - عربي، تاليف : الصفصافي أحمد المرسي ص 633، مصر 1979 ، يوجد بمؤسسة متيمم - زغوان.

الرتب العسكرية المستعملة حاليا بالجيش التونسي :

1 - المشير
2- فريق أول
3 - فريق
4 - أمير اللواء
5- العميد
6 - العقيد
7 - مقدم
8 - رائد
9- نقيب
10 - ملازم أول
11 - ملازم
12 - وكيل أعلى
13 - وكيل أول
14 - وكيل
15 - عريف أول
16 - عريف
17 - رقيب
18 - جندي متطوع
19 - جندي مدعو

ملاحظة : يلاحظ زيادة الرتب في الجيش التونسي المعاصر عن ما كانت عليه في جيش تونس قبل الحماية مع بقاء أغلب الرتب الأساسية.
وأخذنا هذا الترتيب للرتب العسكرية في جيش تونس الحالي عن بعض الضباط المباشرين.

يتضح مما جاء في هذا الفصل، مدى ضعف مستوى التعليم والتدريب العسكري زمن الصادق باي وما وصلت إليه المدرسة الحربية من الإهمال المتعمد، وتدهور التعليم العسكري بها. الأمر الذي كان له تأثير على حياة الجنود والضباط، من حيث فهم القوانين، وأنواع السلاح، والإندماج في الحياة العسكرية عموما. فعلى الرغم من عمل مديرها دي تافارن، ونشاط بعض الضباط والمدرسين فيها، فإن سياسة الدولة، كانت لا تسعى إلى إستمرارها، والمحافظة عليها. وقد برز بوضوح مدى إضطراب نظام الترقيات العسكرية، التي أصبحت سياسية خالصة. وفقدت الرتب العسكرية قيمتها الحقيقية، بعد أن حملها غير العسكريين وظفر بها من لا يستحقها من العسكريين. وصارت تمنح إمتيازا فخريا وشرفيا لكل من يرضى عليه الباي، وحملها بالوراثة أبناء الوزراء مثل ابني مصطفى خزنه دار، وأبناء خير الدين. وأشنع من ذلك كله "وليد" مصطفى بن إسماعيل المتقدم الذكر. فما مدى انعكاس هذا كله على بنية الجيش وتركيب آلياته، وتماسك البناء العسكري في التنظيمات المختلفة؟

الفصل الخامس
بنية التنظيم العسكري

استمر تشكيل الوحدات العسكرية النظامية، التي أحدثها ونظمها أحمد باي، ساري المفعول في عهد خلفه محمد باي، ثم الصادق باي، وذلك بالرغم من سياسة التنقيص ، التي اتبعت بعد ذلك، في أفراد الجيش والضباط. وقد تركبت بنية الجيش من قسمين أساسيين، هما :

- الجيش النظامي بفرعيه : البري والبحري.
- الجيش غير النظامي، المكون من فرق مختلفة.

أولا : الجيش النظامي :

نعني بالجيش النظامي، ذلك الجيش الذي بدأ تنظيمه أحمد باي، كما أسلفنا في الفصل الاول، وأصبح منذ ذلك الحين، يدعى بهذا الإسم، ويقصد به الجنود الذين انتظموا بالجندية ويعملون تحت السلاح ويسكنون الثكنات ويتقاضون رواتب قارة وتحت قيادة ضباط مباشرين ويقومون بالحراسة في الأبراج والقشل (1) . وقد تقلص عدد الجنود النظاميين، منذ عهد محمد باي، واستمر ذلك في عهد الصادق باي، الذي لم يحتفظ بأكثر من 4000 جندي، وتواصل أمر تسريح الجنود حتى أصبح سنة 1863 نصف العدد المذكور فقط ، يعمل بصفة مستمرة، ويعمل بالتناوب لمدة ثلاثة أشهر(2)، وقد تركب هذا الجيش أساسا من قسمين : **الجيش البري، والجيش البحري.**

أ - الجيش البري :

أ - تركيبه :

يضم هذا الجيش عدة فرق. وذلك حسب طبيعة عملها، ونوع سلاحها، وهي :

- **فرق المشاة** : وتدعى : (آلايات التريس)

ترتب على سياسة محمد باي في تسريح الجيش، حدوث تغيير كبير في حجم الآلايات العسكرية . فبعد أن كان عدد الآيات المشاة سبعة في عهد أحمد باي، كونت في عهد محمد باي بعد أن ضمت مع بعضها، مع آلايات الطبجية ، ثلاث آلايات فقط وكتيبة من الخيالة. ونتج عن هذا التركيب الجديد، بقاء عدد كبير من الضباط دون مباشرة، ويتقاضون رواتب(3) .

---

(1) ا. و. ت. : صن : 163 ، مل : 789 ، وث : 9 وهي تعرف العسكر الذي تحت السلاح.
(2) غانياج، أصول.... نفس المصدر، ص 106-108. وانظر دروفي، نفس المصدر، ص 30.
(3) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 4 ص 285.

إلا أنه بالرغم من نقص الجنود المستمر أعاد الصادق باي تشكيل الوحدات من جد
سواء في ذلك المشاة، أو المدفعية، فقسمت آلايات التريس إلى خمس آلايات على النحو التالي :

الآلاي الأول	مركزه	تونس العاصمة
الآلاي الثاني	"	سوسة
الآلاي الثالث	"	المنستير
الآلاي الرابع	"	القيروان
الآلاي الخامس	"	غار الملح (4)

ولكن هذا التقسيم أيضا لم يثبت طويلا، بل أصبح عدد الآلايات في فترة تالية : سبع
أربعة منها تقيم بالحاضرة، وتضم نظريا 3573 جندي، وهي :

الآلاي الأول	وعدد جنوده	860
الآلاي الثالث	"	886
الآلاي السادس	"	1014
الآلاي السابع	"	813 (5)

وبقي الآلاي الثاني بسوسة كالعادة، والرابع أصبح بالمنستير، والخامس بالقيروان. ويتو
أمر آلايات التريس هذه، ضابط برتبة فريق. وهذا التقسيم يبدو أنه لا جديد فيه، سوى أنه
قيادات جديدة في الوقت الذي كان أحوج إلى التقليل منها. خاصة وأن اعداد هذه الآلايات كا
نظريا وليس لها وجود حقيقي فعلا، لأن أغلبها مسرح (6).

- فرق الطبجية :

من الوحدات العسكرية البارزة، خلال هذه المرحلة، والتي يعتمد عليها الجيش هو س
المدفعية، الذي اهتم به أحمد باي، وكون منه فرقتان تقيمان بتونس. وأدمج هذا السلاح، من

---

(4) أ. و. ت. دفتر 3424 ودفتر 3391 ودفتر 3160.

(5) المصدر نفسه، صندوق 146، ملف 886، وث 8، ودفتر 3424.

(6) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج6، ص 101، ص 131.

التنظيم مع المشاة خلال فترة محمد باي. وتكونت في عهد الصادق باي، أربع فرق من المدفعية، ضمت نظريا 4000 جندي وانتشرت في أبراج البلاد، ضمن توزيع شامل. ويقيم معظم المدفعيين في قشلة الطبجية بالحاضرة. ويتولى قيادة هذه الفرق ضابط برتبة أمير أمراء الطبجية (7).

- كتيبة الخيالة النظامية :

هذا النوع من الجيش، لا يكون إلا كتيبة واحدة فقط، مكونة من سلاح الفرسان، يدعى بعسكر الخيالة، وكان أحمد باي قد وجه له إهتماما كبيرا، ووصل عدد أفرادها في عهده إلى ألف فارس، ومركز هذه الكتيبة القشلة الاحمدية بمنوبة. إلا أن هذا العدد تناقص كثيرا، في عهد الصادق باي حتى صار لا يتجاوز 500 جندي ولا تضم القشلة غالبا، أكثر من 70 فارس والبقية مسرحين (8).

ومما يلاحظ أن هذا العدد لا أهمية له. وقد نقص تبعا لنقص الجيش النظامي كله. ويبدو أن إهمال هذا النوع من الجند بالذات، كان متعمدا، لأن هناك ما يعوضه في مهامه العسكرية، وهم فرسان الصبايحية، الذين ينتشرون في مراكز مختلفة في البلاد، تدعى الأوجاق. وهي عبارة عن فرقة أمنية، تعتمد عليها الدولة، في تثبيت الأمن بجانب مراكز القياد (العمال). ويستدعى أفرادها عند الحاجة بخيلهم وسلاحهم. لهذا فلا ضرورة إلى الإهتمام بسلاح الخيالة النظامي، الذي يكلف الدولة مزيدا من النفقات(9).

ب - توزيع الآلايات العسكرية :

تتوزع الآلايات العسكرية البرية على المراكز الهامة، في القشل والأبراج بكامل البلاد، وهي على النحو التالي :

- القشل :

تنتشر آلايات المشاة في الثكنات التي تدعى القشل، وهي مراكز إقامة الجنود، وكذلك تتواجد في الأبراج وبعض المواني. وكان عدد القشل في هذه الفترة سبعة في كامل البلاد. خمسة منها خاصة بعسكر المشاة، وواحدة للخيالة، وأخرى للطبجية، وهي موزعة على النحو التالي :

- القشلة الحسينية بالحاضرة

- القشلة الصادقية بسوسة

---

(7) ا. و. ت. دفتر 3424 بتاريخ 1876/1293.

(8) أ. و. ت. ص : 143، مل : 538، وث : 20 بتاريخ رجب 1870/1287م.

(9) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 128.

- القشلة الأحمدية بالقيروان
- القشلة الصادقية بتوزر
- قشلة غار الملح بغار الملح
- قشلة الخيالة بمنوبة
- قشلة الطبجية بتونس

أما عدد الجنود بهذه القشل فهو ليس ثابتا، وإنما يزداد وينقص حسب الظروف (10).

- **الأبراج :**

ونعني بالأبراج تلك الحصون المتواجدة في المدن والشواطئ ومراكز جنود المراقبة والحراسة الموزعة من الشمال إلى الجنوب ، وقد بلغ عددها في هذا العهد حوالي 117 برجا. ومما يمكن ملاحظته هنا أن الأبراج تنتشر وفق إستراتيجية شاملة، وتغطي كامل البلاد تقريبا. ثم هناك بعض أبراج كان بصدد البناء عندما دخلت فرنسا لتونس. ونورد هذه الأبراج بما تحتوي عليه من المدافع. وفي حالة وجود عدد من الأبراج بالمكان الواحد سنكتفي باسم المكان وعدد أبراجه . أما عدد الجنود بهذه الأبراج فهو ليس ثابتا إضافة إلى أننا لم نتمكن من معرفة ما في كل الأبراج من الجنود.

---

(10) ا. و. ت. : صن : 171 ، مل : 909، وث : 40.
وصن : 143، مل : 538، وث : 20.

توزيع الأبراج في البلاد وما فيها من المدافع (11)

أماكن الأبراج	عدد الأبراج	عدد البنادق ببعض الأبراج	عدد المدافع بكل مكان
أبراج باردو	عددها 8		59
أبراج تونس	" 14		224
أبراج حلق الوادي	" 3		218
أبراج غار الملح	" 3		129
أبراج بنزرت	" 4		141
أبراج الكاف	" 16		61
أبراج سوسة	" 13	86	207
أبراج المهدية	" 2	33	28
أبراج المنستير	" 10	126	132
أبراج القيروان	" 7	34	18
أبراج صفاقس	" 12	127	86
أبراج جربة	" 6	140	80
أبراج طبرقة	" 2	36	56
برج الحامة	" 1	40	6
برج قابس	" 1	50	6
برج جرجيس	" 1		13
برج البيبان	" 1		6
برج باجة	" 1		8
برج قليبية	" 1		37
برج سيدي داود	" 1		11
برج الهوارية	" 1		5
برج قفصة	" 1		7
برج الحمامات	" 1		34
الجملة	110		

---

(11) أ. و. ت. حسن : 172، مل : 917، وثا : 19، 24، 45، 46، 49، 50. في تواريخ مختلفة في عهد الصادق باي.

والجدول من وضعنا.

أسماء الابراج بالمدن التي بها أكثر من برج واحد

أبراج باردو وعددها ثمانية وهي :

1 - البرج الكبير

2 - البرج المنقالجي

3 - البرج الحطب

4 - البرج العلفة

5 - البرج الرابطة

6 - البرج باب الباجية

7 - البرج الكوشة

8 - البرج الحديد

أبراج الحاضرة وعددها 14 وهي :

1 - برج القصبة

2 - برج فليفل

3 - برج الرابطة

4 - برج زواوة

5 - برج باب سعدون

6 - برج باب سيدي عبد السلام

7 - برج درب العسال

8 - برج زنقة البصيلي

9 - برج باب الخضراء

10 - برج باب علاوة

11 - برج باب الفلة

12 - برج الجلاز

13 - برج باب القرجاني

14 - برج باب سيدي قاسم

أبراج حلق الوادي وعددها : ثلاثة وهي:

1 - البرج الكبير

2 - برج سيدي بوسعيد

3 - برج شكلي

أبراج غار الملح وعددها ثلاثة وهي:

1 - البرج الكبير

2 - برج سيدي علي المكي

3 - برج تونس

أبراج بنزرت وعددها أربعة وهي :

1 - برج القصبة

2 - برج سيدي بوحديد

3 - برج القصبة

4 - برج سيدي سالم

أبراج سوسة وعددها : 13 وهي

1 - برج القصبة

2 - برج سيدي المحجوب

3 - برج دنقزلي

4 - برج باش طبجي

5 - برج الهرقلي

6 - برج المؤذن

7- برج القهوة

8 - برج باب البحر

9 - برج الشرش

10 - برج الجديد

11 - برج باب الغربي

12 - برج القصيبة البرانية

13 - برج القصيبة الدخلانية

أبراج الكاف وعددها : 16 وهي :

1 - برج القصبة للعسكر النظامي

2 - برج القصبة لعسكر زواوة

3 - برج القلال

4 - برج البهيمة

5 - برج الجديد

6 - برج باب الشرفيين

7 - برج الرابطة

8 - برج السراج

9 - برج بني حنين

10 - برج سيدي إبراهيم

11 - برج البعصوص

12 - برج النمال

13 - برج باب الحوارث

14 - برج سيدي علي بن صالح

15 - برج الرومية

16 - برج المصلا

ابراج طبرقة وعددها إثنان هما :

1 - برج الجزيرة للعسكر النظامي

2- برج زواوة لعسكر زواوة

أبراج القيروان وعددها : 7 وهي :

1 - برج الدهماني

2 - برج السيوري

3 - برج الخوجة

4 - برج القرقيبة

5 - برج الربطين

6 - برج باب تونس

7 - برج باب غدر

أبراج المهدية وعددها : إثنان وهي :

1 - البرج الكبير

2 - إلبرج الصغير

أبراج صفاقس وعددها : 12 وهي :

1 - برج التبانة

2 - برج الرصاص

3 - برج القصبة

4 - برج دريرة

5 - برج الكرنتيلية

6 - برج باب الجبلي

7 - برج الجديد

8 - برج المرابطة مسعودة

9 - برج النار

10- برج المرابط

11- برج القصر

12- برج الحجار

أبراج المنستير وعددها : 10 وهي :

1 - برج القصبة

2 - برج سيدي عمار

3 - برج باب تونس

4 - برج سيدي المازري

5 - برج باب الغربي

6 - برج سيدي منصور

7 - برج القلب

8 - برج سيدي مسعود

9 - برج الوعيد

10- برج باب بريقش

أبراج جربة وعددها : 6 وهي :

1 - البرج الكبير

2 - برج القستيل

3 - برج جليج

4 - برج أجيم

5 - برج أغير

6 - برج القنطرة

أبراج بديء ببنائها ولم تنته حتى فرض الحماية الفرنسية (12)

برج النفيضة

برج ماطر

برج حيدرة

أبراج صغيرة ولا نعرف ما فيها من السلاح

لجم

نفزاوة (انظر قائمة أبراج زواوة لاحقا)

قرقنة

فرنانة

قائمة ببعض الأبراج وما تحتوي عليه من الجنود (13)

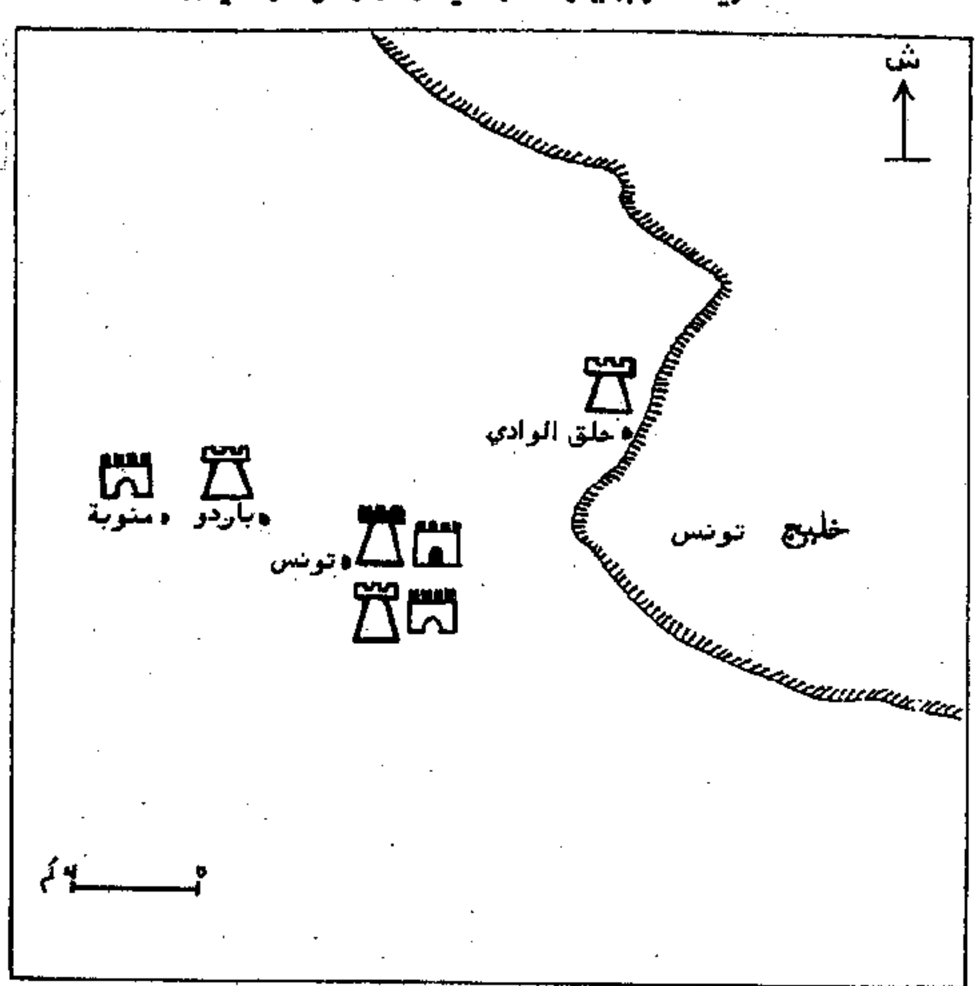
الأبراج	عدد الجنود بها	عدد الضباط (الزوايد)
أبراج جرجيس	51	12
أبراج القيروان	35	3
أبراج المهدية	35	
أبراج المنستير	133	4
أبراج سوسة	95	
أبراج صفاقس	133	2
أبراج قابس	41	
أبراج جربة	122	2
أبراج الحامة	36	

----

(12) أ. و. ت. : ص. : 171، مل : 909، وث : 40 وهي إحصاء للأبراج بتونس في بداية عهد الحماية. و ° : 172، ° :
917، ° : 45 بتاريخ 1293 هـ

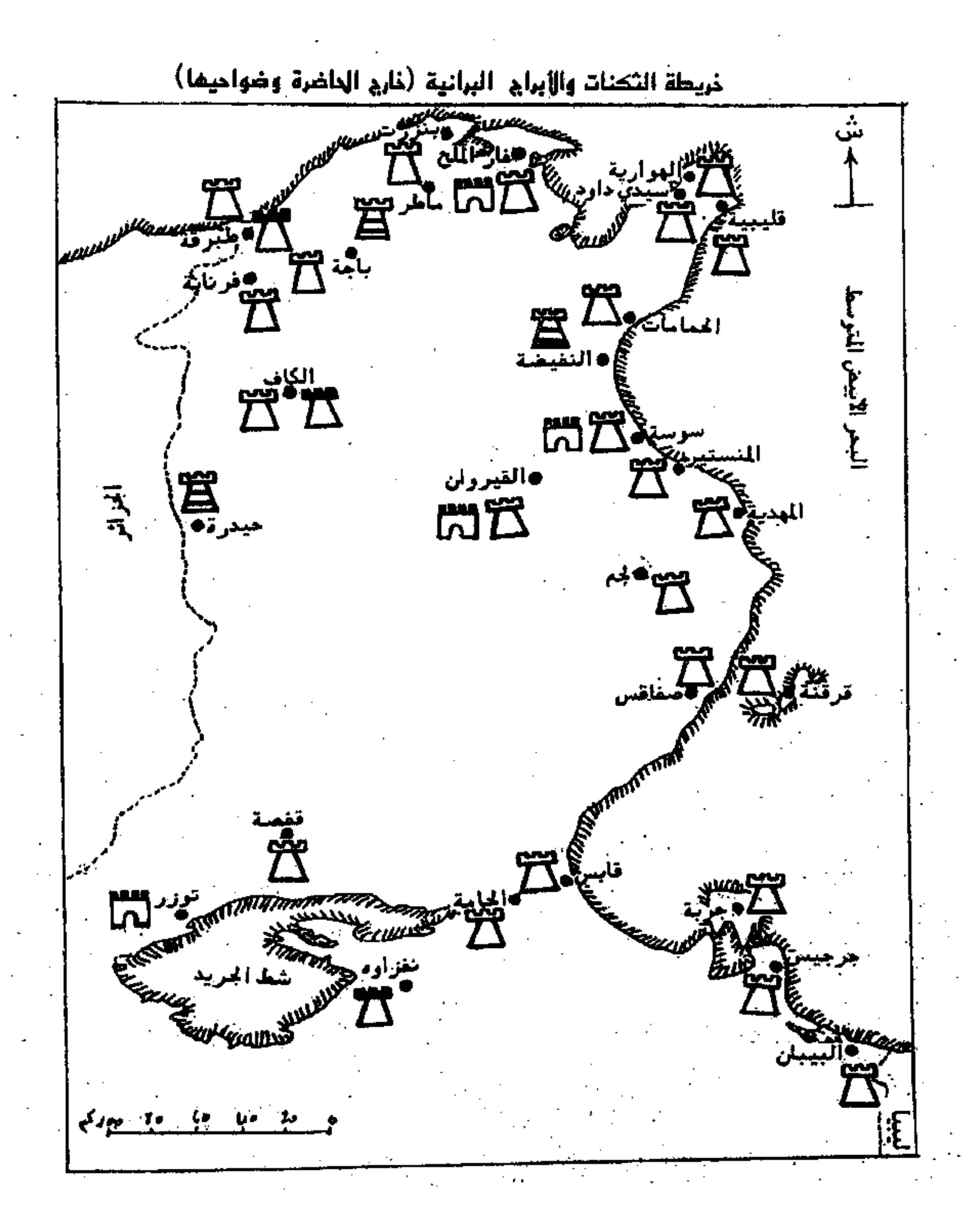
(13) المصدر نفسه، دفتر 3218 بتاريخ 1860/1277 م.

خريطة الأبراج والقشل في تونس وحلق الوادي وباردو و منوبة



مصطلح الأشكال الخريطية

- أبراج الجيش النظامي
- أبراج عسكر زواوة
- ثكنات الجيش النظامي
- ثكنات عسكر زوارة
- أبراج لم ينته بناؤها إلى دخول فرنسا لتونس



خريطة الثكنات والأبراج البرانية (خارج الحاضرة وضواحيها)

ومن الملاحظ أن عدد الجنود لم يكن دوما حاضرا بالأبراج، فهناك الغائبون والمسرحون. فمثلا، كان عدد طبجية الأبراج بالساحل والأعراض : 673 جندي فكان الحاضرون 227 والغائبون 446. وعدد المسرحين 395 ؛ ويعتبرون ضمنيا تابعين لتلك الأبراج (14).

ومن الجدول السابق تتضح لنا قلة عدد الجنود في الأبراج وذلك خاصة إثر عملية التسريح التي قام بها محمد باي . وكان عدد المدافع بكل الأبراج إضافة إلى ما في قشلة الطبجية بالحاضرة سواء من نوع النحاس أو الحديد هو : 1777 مدفعا ، مع العلم أن هناك عددا كبيرمن المدافع غير صالح للعمل بلغ عددها : 225 مدفعا (15).

وما نلاحظه أن هذا الانتشار الواسع للأبراج، في كامل أنحاء البلاد، في السواحل والمراكز الهامة، في الداخل، يدل دون شك على وجود إستراتيجية عسكرية مدروسة. ويمكن أن تكون ذات فاعلية، في توفير الأمن الداخلي مع القبائل المتمردة أو حتى الخارجي إذا توفر فيها الجند والسلاح . غير أن ما تثبته الوثائق من السلاح والجنود في الأبراج، أو حتى الأبراج وصلاحيتها للدفاع والتحصين، لا يعطي صورة مشرقة عن ذلك، بل وتثبت سوء حالة الأبراج والسلاح والإهمال الكامل.

- **حالة الأبراج والقشل :**

بنيت معظم الأبراج والقشل، في زمن سابق لهذه الفترة ، التي ندرسها وخاصة في عهد حمودة باشا أي في أواخرالقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فقد بني قشلة البشامقية، والزنايدية، والعطارين، وقشلة سيدي عامر، وقشلة الحنفية (16). ولم تقدم لهذه البناءات، العناية بصفة مستمرة. ولم يشهد عهد الصادق باي بناء أي برج كامل أو قشلة ، بل كانت الحصون والثكنات، والمؤسسات العسكرية في حالة انهيار، والتجهيزات بها منعدمة (17).

ويؤكد هذا تقرير عسكري، يفصل حالة الأبراج ، الطالبة للإصلاح، ويثبت خراب أبراج عديدة، في عهد الصادق باي، وعدم توفير الصيانة لها وهي :

- أبراج غار الملح
- أبراج بنزرت

----

(14) أ. و. ت. : دفتر 3160 بتاريخ 1862/1279 م.
(15) المصدر نفسه ، ص. : 172 ، مل. : 917، وثا : 46، 49، 50 بتاريخ 1863/1280م.
(16) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 348.
(17) دروفي، نفس المصدر، ص 31.

- أبراج الكاف
- برج الحمامات
- برج قليبية
- برج الهوارية
- برج سيدي داود

ويعطي التقرير القيمة المالية المقدرة لذلك الإصلاح : 160500 ريال وهي حسب التقريب. ويضيف التقرير بأن أبراج باردو وأبراج تونس أكثر خرابا، ويؤكد على إصلاح فروشات المدافع؛ مع ضرورة تقبيم أمين بناء خاص لأبراج باردو وتونس (18). ومن الملاحظ أن عدد أبراج تونس وباردو يبلغ : 22 برجا وحدها أي حوالي خمس الأبراج كلها. وقد استمرت عملية الإصلاح، لهذه الأبراج المذكورة وغيرها، طيلة عهد الصادق باي؛ كما بين ذلك أمير أمراء الطبجية، فيما حرره لوزير الحرب لما يلزم من التكاليف المادية للأبراج البرانية (19) سنة 1875/1292 وهو : 374724 ريال أغلبها لأبراج سوسة. هذه الأبراج هي (20):

أبراج سوسة	أبراج بنزرت	برج قليبية
أبراج المنستير	أبراج الكاف	برج الهوارية
أبراج المهدية	برج قابس	برج سيدي داود
أبراج القيروان	برج الحامة	برج الحمامات
أبراج صفاقس	برج جرجيس	القشلة الصادقية بتوزر
أبراج جربة	برج قفصة	
أبراج غار الملح	برج باجة	

ورغم أن الدولة عندما أمرت بعملية الإصلاح؛ تعهدت بإحضار ما يلزم من المهمات، ويقوم بالأعمال الأخرى أهل البلاد، من عسكر وغيرهم، ما عدا أهل الخطط الشرعية والسياسية، إلا أنها عجزت عن إحضار ما تعهدت به. لذلك بقيت مدة طويلة ولم تنجز منه إلا القليل (21).

---

(18) أ. و. ت. : صن : 171، مل : 909، وث : 15 بتاريخ شعبان 1861/1278 م.

(19) يقصد بالأبراج البرانية، كما هو مستفاد من الوثائق، غير أبراج الحاضرة وباردو وحلق الوادي ومنوبة.

(20) أ. و. ت. : صن : 164، مل : 802، وث : 17، بتاريخ 1875/1292 م.

(21) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 81، 82.

وبعد ست سنوات من ذلك التاريخ، أرسل وزير الحرب سليم، يلح على السرعة في الإصلاح لبرج جرجيس ؛ باعتباره واقعا على الحدود الطرابلسية ؛ فهو في نظره أهم من غيره، ويشير في نفس الوقت إلى تداعي أبرا ج الكاف للسقوط (22).

ويذكر وزير الحرب في رسالته إلى الوزير الأكبر، بالتراخي في اصلاح أبرا ج سوسة ، رغم صدور الإذن لجمعية الأوقاف، التي تنفق على عملية الإصلاح ؛ وقد أخرت إصلاح برج الحامة لضيق حال الوقف. لكن الوزير يطلب تأخير إصلاح برج سوسة،والتعجيل بإصلاح برج الحامة، الذي لا يقبل التأخير حسب رأيه (23). وهذا الإهتمام ببرج الحامة، يعكس تخوف الدولة، من الخطر الداخلي، الآتي من القبائل باعتبار أن هذا البرج من الأبرا ج الراصدة لتحركات القبائل المتمردة في منطقة الأعراض ؛ ومن خلاله يكون إبراز وجود الدولة بشكل فعلي مع القبائل. وتعاني الأبرا ج من الناحية الإسترا تيجية مشكلة كبيرة، تغاضت عنها الدولة، في سبيل الحصول على المال.

وتتمثل هذه المشكلة فيما يدعى بالإنزال (وهو كراء الأرض لمدة طويلة). وصورة ذلك بالتحديد، أن الدولة تمنح إنزالا لليهود والأروبيين، وهو أنها تمكن من يدفع كراء سنويا لمدة طويلة مقابل إعطائه أرضا عن طريق الإنزال ، والإنزال إيجار للأرض طويل الأمد. وقد تهافت على هذا اليهود والأروبيون من قناصل وتجار. وا شترطت الدولة على من أخذ أرضا إنزالا عدم البناء فيها لأكثر من ارتفاع ثلاثة أمتار. وطلبت الدولة مراقبة ذلك، لأن الأرض المنزلة كانت بالخصوص في باب البحر لكل من مدينتي سوسة وصفاقس أمام الأبرا ج التي تنتصب في أطراف سوري المدينتين من جهة البحر. ويتضح من رسائل الضباط في أبرا ج سوسة وصفاقس بأن شروط الدولة على الذين أعطوا إنزالا لم تطبق، لأن أصحاب الإنزال بنوا مخازن أكثر ارتفاعا من ثلاثة أمتار، وكانوا يبنون ذلك سرا ، ولم يستجيبوا لتعليمات المنع الصادرة لهم من السلطة، وهو ما يضر بوضع المدافع الموجهة من الأبرا ج للبحر حيث تتعطل مهمتها.

وهذا يشير إلى كيفية تغلغل الأروبيين في البناء بتونس متسللين تحت ستار هذه الطريقة المشروعة -الإنزال- وهو ما يوضح مدى إنسياق الدولة خلال هذه الفترة، وراء كل وسيلة يمكن أن تجلب المال، ولو كان الأمر يعطل وسائل الدفاع في الأبرا ج . فالمهم جلب المال، بغض النظر عن الوسيلة، ضاربة عرض الحائط، شكاوي الضباط من ذلك الوضع المؤلم للأبرا ج ومدافعها. وهذه

----

(22) ا. و. ت. : صن : 163، مل : 777. وث : 51 بتاريخ صفر 1298/1880 م ومل : 774، وث . 55.

(23) المصدر نفسه ، صن : 152. مل : 643. وث : 35 بتاريخ جمادي الاولى 1297/1879.

طريقة من طرق حصار الجيش وتجهيزاته من طرف الأوروبيين واليهود والدولة (24).

ج - الأسلحة المستعملة لدى الجيش :

كانت ميزانية الدولة في عهد الصادق باي، ومنذ بداية حكمه، عاجزة تماما عن تلبية حاجيات الجيش الضرورية، من لباس وغذاء فضلاً عن المتطلبات من السلاح والذخيرة الباهضة التكاليف. فلا نستغرب أن تكون مخازن السلاح فارغة، وما يوجد فيها لا يعدو أن يكون قطعا صدئت، وتجاوزها الزمن، منذ سنين وعقود خلت (25). وهذه الأسلحة المختزنة أو المستعملة، كانت خليطا من أنواع عديدة، من دول أروبا، استغنت عنها الجيوش الأروبية، وفقدت الصيانة في المستودعات، لأن الجنود المستعملين لها سرحوا أو هربوا وبقيت مهملة، حتى أصبحت ذخيرتها بمرور الزمن لا تستجيب للطلق . وهذا القدم والإهمال لم يبق لها إلا ميزتين : الأولى : أنها أصبحت مجلبا للسواح، كأنها في متحف عسكري ؛ ملقاة هنا وهناك . والثانية : أنها كانت مصدر ربح لتجارة الحديد القديم (26).

- أنواع السلاح ومصادره :

نظرا لعجز مصنع الحفصية بتونس عن توفير ما يحتاجه الجيش من سلاح وبارود، فإن تجار السلاح ، كانوا دوما يطرقون الأبواب لعرض بضاعتهم حتى صارت صفقاتهم مع الدولة طريقا للإحتيال ومصدرا للثراء سواء من الأجانب أو التونسيين، وخاصة اليهود. لهذا فإن الدولة سواء تحت ضغط الظروف الامنية الداخلية أو بإغراء السماسرة كانت تضطر بين الحين والآخر لعقد صفقات محدودة من السلاح؛ من مصادر متعددة فرنسية وأنقليزية وإيطالية وإسبانية وحتى أمريكية (27). وقد كانت الميزانية المخصصة سنويا لشراء الأسلحة والتجهيزات من خيل وبغال وتعهد الحصون غير كافية وهي لم تتجاوز 200 ألف ريال (28).

وكان أغلب المزودين للسلاح، فرنسيون ؛ فهم الذين وطدوا أقدامهم في هذا المجال، منذ عهد

---

(24) أ. و. ت. : صن : 164 . مل : 814 ، وث : 58 بتاريخ 1857/1274 م.
" : 166 . " : 841 . " : 35 " 1876/1294 م.
" : 164 . " : 805 . " : 5 " 1877/1295 م.
" : 163 . " : 776 . " : 35 " 1879/1297 م.
" : " . " : 777 . " : 71 " 1880/1298 م.

(25) غانياج، أصول، نفس المصدر، ص 107 ، 108 . وانظر لاحقا الوضع المادي للجيش.

(26) المصدر نفسه.

(27) أ. و. ت. : صن : 164 . مل : 792 ، وثا : 114 ، 115 ، مل: 793 ، وث : 131 .

أحمد باي، الذي إعتمد عليهم عند تكوينه للجيش النظامي. فاستغل التجار ذلك وروجوا ما هم في غنى عنه. وكانوا لا ينفكون عن نشر الدعاية لأسلحتهم، لدى السلطات التونسية ؛ سواء من حيث الدعاية للجودة أو سعرها المناسب، وتأثيرها الفعال. كما تصرح بذلك الرسائل التي يبعثون بها لوزراء الدولة فيما يخص المدافع البحرية والمدافع الصيادة (29) . وقد نتج عن تعدد مصادر المزودين للجيش بالسلاح تعدد عروض الأسلحة وذخيرتها ومدى فاعليتها.

وكانت الأسلحة المستعملة في هذه الفترة، لدى الجيش التونسي نوعان : ثقيلة وخفيفة. فالثقيلة تتمثل في المدافع، وهي أيضا نوعان : المدافع البحرية والمدافع البرية. وكلاهما إما من نحاس أو حديد ؛ وتوجد في كلا النوعين قياسات وأحجام مختلفة (30). وهذا الإختلاف في المصدر والقياسات والاحجام ومادة الصنع، كون للدولة مشاكل متنوعة ؛ ظهرت في عملية التبديل، من القديم إلى الجديد، أو من النحاس إلى الحديد، وفي إختلاف أنواع الذخيرة من البنادق إلى المدافع (31). هذا فضلا عن مشكلة صعوبة إستيعاب الجنود لها بسرعة ؛ إذا ما أخذنا في الإعتبار، جهلهم وقلة تدريبهم، الناتج خاصة عن التخلف الزمني، في مواكبة شراء الأسلحة الجديدة.

وكانت عملية تبديل المدافع من النحاس إلى الحديد وتغيير البنادق من الزناد إلى الكبسول، تأخذ وقتا وجهدا ماليا. ويتبع ذلك أيضا، تغيير الذخيرة، من كبسول أو بارود للبنادق ،من الكور للمدافع تبعا لاختلاف قياسات الاحجام أو المزودين. وكان يتولى ذلك صناع يهود، أو أجانب من فرنسا خاصة، مستغلين ذلك لحسابهم. وكان هذا مجالا واسعا للتحيل والثراء.

- المشاكل المترتبة على شراء السلاح :

ترتب على شراء الدولة للسلاح، من الدول الاروبية، وعن طريق سماسرة عديدين، عدة مشاكل. من ذلك قدم السلاح أو عدم صلاحيته. فكان الضباط يشتكون بصورة مستمرة من الأسلحة القديمة وعدم صلاحيتها أو الكميات التي ترد ناقصة من الخارج ، سواء في العدد أو بعض الأجزاء.

وتكثر شكوى الضباط خاصة ، من تأخر الصناع أو المزودين اليهود غالبا، أو قباض وزارة الحرب، الذين تمر على أيديهم عمليات الإصلاح أو التبديل أو شراء الذخيرة ويماطلون في توفيرها

----

(29) ا. و. ت. : صن : 187 . مل : 1080 . وثا : 29، 30.
(30) ا. و. ت. : صن : 158، " : 697، وث : 111.
ا. و. ت. : صن : 172، " : 915، " : 17 بتاريخ 1863/1280 م.
ا. و. ت. : صن : 164، " : 797، " : 60 " 1870/1287 م.
(31) ا. و. ت : " : 162، " : 767، " : 25 " 1876/1294 م.

عند الحاجة (32). ومن أمثلة ذلك، أن الدولة إشترت في سنة 1863، حوالي ألف بندقية، على يد وكيلها بباريس، إلا أن الكمية التي وصلت إلى تونس 840 فقط (33).

ثم إشترت الدولة في سنة 1283/1866م مدافع أمريكية ، وعند إستلامها إكتشفت أنها قديمة. وبرر المزود ذلك بكل بساطة، عندما سئل عن السبب، بأن الحديد القديم أفضل من الجديد (34). وقد أشار إلى ذلك أمير لواء الطبجية، في رسالة إلى الوزير الأكبر، يعلمه فيها بوصول مدافع عن طريق البحر، وبعد المعاينة ، إتضح أنها قديمة ويعود صنعها إلى أربعين سنة أو خمسين سنة، وغير صالحة وسعرها مرتفع. فالمدفع الواحد يساوي 10.000 فرنك. وقد عاين أمير الطبجية المدافع صحبة ضابط فرنسي ، وهو الذي أشار له بارتفاع ثمنها، وعدم صلاحيتها للبر. ويمكن شراؤها من فرنسا ب 7000 فرنك فقط ؛ وأبدى فيها عيوبا كثيرة (35). ولعل هذا يشير بوضوح إلى تنافس السماسرة على تونس في هذا الميدان ورغبة فرنسا في السيطرة على السوق التونسية، في السلاح كما في غيره. ومن الملفت للنظر أن أنواع البارود المصنوعة في مصنع الحفصية بتونس هي الأخرى جربت وثبت عدم صلاحيتها ؛ مما جعل الدولة تعدل عنها، وتضطر إلى الإستيراد من الخارج ، لما تحتاجه من البارود (36). ولا نستغرب أن يكون هذا الامر مدبرا من السماسرة وأعوانهم في المصنع من الفرنسيين.

ولم تكن صفقات البارود من الخارج، خالية من الغش ؛ فقد تسلمت الدولة كمية 1120 برميل من البارود، للمدافع والبنادق. وبعد التجربة إتضح أن النوع الخاص بالمدافع لا يصلح البتة (37).

أما من ناحية الكم، فإن الكميات المستوردة من السلاح، ليست كبيرة. وهذا طبيعي، نتيجة الوضع المالي للدولة، بالإضافة إلى تأخر الصفقات وعدم صلاحية بعضها، وقلة الجنود الذين تحت السلاح.

ففي سنة 1860 إشترت الدولة أكبر صفقة من البنادق الفرنسية، وهي 10.000 بندقية وكان سعر البندقية 39 فرنك عن طريق وكيلها في باريس، بثمن مقسم على دفعات. وكل شهر تصل لتونس 1000 بندقية. إلا أن الدفعات تأخرت كثيرا، بسبب عدم دفع الثمن في الاجل، رغم أن وكيل الدولة في باريس ، كان يوزع الأوسمة، من الباي على بعض الشخصيات، لتسهيل الصفقات،

---

(32) ا. و. ت. : ص: 3356، وص: 164، ملفات: 801، 802، 806. وثا بتباعا: 47، 87، 31.

(33) ا. و. ت. : ص: 172، مل: 914، وث: 88 بتاريخ 1863 م.

(34) ا. و. ت. : ص: 164، مل: 793، وث: 131 بتاريخ شوال 1283/1866 م لم تشر الوثيقة إلى إسم الدولة بوضوح سوى أنها أمريكية.

(35) ا. و. ت. : ص: 164، مل: 792، وثا: 114، 115 بتاريخ 1282/1865 م.

(36) ا. و. ت. : ص: 155، مل: 668، وث: 67 بتاريخ 1278/1861 م.

(37) ا. و. ت. : ص: 155، مل: 668. وث: 12 بتاريخ محرم 1282/1865 م.

وكسب ود المصانع حسب زعمه. ولم يثبت عندنا إلا وصول 6000 بندقية فقط (38).

وفي سنة 1865 ، وصلت تونس 8000 بندقية ، يبدو أنها أنقليزية، لأن الحساب محرر بالليرة الانقليزية. وما عدا ذلك لم نعرف خلال فترة الصادق باي، كميات ذات قيمة (39). وكانت المدافع بطبيعة الحال، أقل عددا لارتفاع أثمانها، وصعوبة الحصول عليها في كل الأوقات ؛ ثم إن الحاجة إليها أقل من الحاجة إلى البنادق، التي تستعمل بكثرة في جيش المحلات، وإخماد تمرد القبائل . فقد اتفقت الدولة على شراء 100 مدفع صالحة للبر والبحرمن فرنسا، سعر المدفع الواحد 10.000 فرنك ؛ تدفع على ثلاثة أقساط. إلا أن صانع المدافع إشتكى من عدم دفع الأقساط، من طرف الواسطة رشيد الدحدا ح (40).

وعلى هذا الأساس، فإن الجيش خلال هذه الفترة، كان يفتقر إلى الأسلحة الكافية كما وكيفا ؛ وما ثبت وجوده لديه، لا يمكنه من الدفاع عن نفسه، وتأمين حدوده، بل وحتى توفير الأمن الداخلي. فإلى جانب ضعف التجهيزات والابراج والقطع البحرية الحربية وقلة توفير الخيل والإبل، بل وحتى الخيام فضلا عن فقدان الروح العسكرية والخبرة في القتال ؛ كان للسماسرة الأجانب، واليهود الوسطاء معهم، والقباض في وزارتي الحرب والبحر، دور هام في إفساد عملية التسليح والتجهيز، إذ كانوا يمارسون عمليات الإحتيال في السلاح : في الثمن والنوع والمماطلة، بحجج واهية، أو حتى بدون حجج. والادلة على ذلك كثيرة.

ففي سنة 1875/1292 م أعطت الدولة أمثلة لشراء 20 ألف كور مدفع، بقياس مرسوم على الورق لقابض وزارة الحرب شلومو شمامة، إلا أن الكور جاءت مخالفة للقياس، وعندما طولب القابض بالامثلة التي زود بها، أجاب بأنها ألقيت في البحر. ويتضح من هذه الإجابة الصريحة والوقحة في نفس الوقت، التهرب من المسؤولية وإخفاء الحقيقة والاستخفاف بالتراتيب الادارية في ذلك الوقت (41). وفي سنة 1878/1296 م طلب من شلومو شمامة المذكور 10 آلاف كور للمدافع، وكرر الطلب ولم يدفع شيئا مماطلة منه، والحاجة ماسة لذلك، حتى إن قشلة الطبجية بالحاضرة لم يبق بها كور (42). والغريب أن شمامة لم يعط تفسيرا لذلك. فماذا يعني هذا ؟ ومن

---

(38) ا. و. ت. : صن : 172 ، مل : 914، وثا : 14.7 ، بتاريخ 1860.

(39) ا. و. ت. : صن : 172 ، مل : 914، وثا : 121 ، 195، بتاريخ 1865.

(40) ا. و. ت. : صن : 187 ، مل : 1080 ، وث : 22 ، 51.

(41) ا. و. ت. : صن : 164 ، مل : 802، وث: 87 بتاريخ جمادى الثانية 1875/1292م.

(42) ا. و. ت. : صن : 164 ، مل : 806، وث : 132 ، 31 شوال 1878/1296 م.

الأمثلة في هذا المجال ، عندما أرادت الدولة سنة 1861/1278 م إبدال حوالي 23 ألف بندقية من الزناد إلى الكبسول، على يد الزنايدي أنجلو بلانكو وأعطي أجره كاملا ؛ لم يسلم لها إلا حوالي 630 بندقية ؛ وذلك لفترة إستمرت 10 سنوات طبقا لرسالة وزير الحرب (43) . وهذا التحيل في بيع القديم، وشراء الجديد -القديم- إضافة إلى قلة موارد الدولة، كان سببا رئيسيا للحالة السيئة، التي كان عليها الجيش وعتاده (44). هذا في مجال السلاح فماذا في غيره ؟

2 - الجيش البحري :

نعني بالعسكر البحري، الجنود الذين يحرسون السواحل، في مراكب حربية بحرية تونسية. وهم يؤلفون جزءا من الجيش النظامي الذي ركزه أحمد باي. وقد أشرنا إلى أنه لم يوفق في إقامة بحرية تونسية حقيقية، بعد أن إصطدم بتكاليفها الباهضة. ولم يكن الصادق باي بأفضل منه ؛ بل إنه كان بطبعه عزوفا عن أمور الدولة، وشؤون الجيش بصورة عامة، وجيش البحر بصفة خاصة. فنفقاته المرتفعة يقصر دونها إقتصاده المنهار، ويحجم تفكيره عن الخوض فيها. فكيف كان وضع هذا الجيش ؟

أ - الأسطول الحربي :

يجب أن نعترف سلفا، بأن كلمة أسطول حربي هنا ، إستعملت في غير معناها ، لأننا نطلقها على عدد صغير من المراكب الحربية والتجارية، التي تفتقر لأبسط التجهيزات العسكرية وحتى عدد الجنود والقيادات. ذلك أن ما يمكن أن نطلق عليه كلمة أسطول حربي ، في تونس، غير موجود خلال هذه الفترة، لا من حيث العدد، ولا من حيث التجهيز. فقد تراوح عدد قطعه بين 17 و 20 قطعة حربية (اسما دون مسمى)، وهذا أيضا في أحسن الظروف (45). ذلك أنه لم تكن لهذه القطع أية قيمة حربية، لقلة تجهيزاتها وسوء حالتها. ويكاد ينحصر نشاطها في نقل المؤونة لجنود البر بصفاقس، أو الأعراض، أو نقل جنود الحراسة لبعض الجزر والحصون. وحتى هذا لم يتحقق غالبا ، فتلجأ الدولة إلى كراء مراكب بحرية من الخارج أو الداخل، لنقل المؤونة إلى جنوب البلاد. ذلك أن تلك القطع الحربية كانت تتواجد باستمرار في ترسخانة حلق الوادي، أو في أحواض السفن في مرسيليا أو مالطا للإصلاح ؛ حتى أنه في سنة 1862 كانت فرقاطة واحدة قادرة

---

(43) أ. و. ت. : صن : 161 ، مل : 737 ، وث : 22 رجب 1870/1287 م.

(44) دروفي ، نفس المصدر، ص 31.

(45) أ. و. ت. : صن : 189 ، مل : 1119 ، وث : 39.

على مغادرة الميناء (46).

وكانت أهم القطع الحربية التي تملكها الدولة هي : الباجي والمينوس والساف والبرني والمنصور وكراكة النار والفرقاطة الحسينية والمكي والحطاب والنسر (47). وهذه القطع بالإضافة لقلة عددها، لم تكن دوما في حالة تسمح لها بالإبحار وأغلبها لا يصلح للسفر بالمرة. ففي سنة 1279/ 1862م يشير نائب وزير البحر بحلق الوادي أمير اللواء حسن بأن "الفابورات" : المنصور والباجي والمينوس غير جاهزة ؛ والفرقاطة لا تصلح للسفر ما عدا تعليم العسكر بالراضة (48). وأمام هذا الوضع المحزن للقطع الحربية، بدأت الدولة تعقد إتفاقات لشراء بعض القطع منها ، بالرغم من سوء الحالة المالية. ففي سنة 1864 ، إضطرت الدولة لشراء "فابور" لنقل المهمات العسكرية بثمن قدره 61 ألف فرنك، سمي البشير (49).

ثم عقدت اتفاقا سنة 1865 لشراء "فابور" لحراسة الشواطئ ؛ واشترطت أن يكون متجريا ثم يبدل حربيا بثمن قدره 200 ألف فرنك. وكان قد وقع إتفاق آخر في صنع "فابور" في بوردو سنة 1864 ، يحمل 4 مدافع بثمن قدره 750 ألف فرنك، تدفع بتونس على أقساط (50). وفي سنة 1865 ، إشترت الدولة ثلاثة "فابورات" هي ما سميت : الشاذلي، والأسد، والمحرزية (51). ويلاحظ من هذا أنه خلال سنتي : 1864-1865، كثر عقد الإتفاقات لشراء القطع الحربية، رغم التكاليف الباهضة. وصاحب ذلك في نفس الوقت، شراء مدافع وبنادق على النحو الذي سبق ذكره. فهل هذا يشير إلى تحسن مالي في ميزانية الدولة ؟

من خلال إستقرائنا للظروف، لا نجد تفسيرا لذلك إلا بأحد أمرين :

- أولهما : أن هذا يعكس قلق الدولة من حالة الأسطول المعطل كما وصفها أمير اللواء حسن، فتحاول ترميمه.

- ثانيهما : ازدياد نشاط السماسرة خلال هذه الفترة في حبك الإتفاقات المربحة مع شركات صنع السلاح، وأحواض بناء السفن، ومحاولة الإستفادة من الوضع. ونعتقد أن التفسير الثاني

---

(46) أ. و. ت. : صن : 190 ، مل : 1037 ، وث : 7 وانظر كريكن ، نفس المصدر ص 38.
(47) أ. و. ت. : صن : 187 ، مل : 1071 ، وث : 7 بتاريخ محرم 1277/1860 م.
(48) أ. و. ت. : صن : 191 ، " : 1145 ، وث : 89. والراضة مكان التعليم لجنود البحرية في البحر.
(49) أ. و. ت. : صن : 187 ، مل : 1080 ، وث : 63.
(50) " " : " ; " ، " : " ، " : 121 ،32.
(51) " " : " ; " ،181 : " ، " : 78.
" ; 192 ، " : 1175 ، " : 64،24.

أكثر قربا من الحقيقة، بدليل أنه لم يمض زمن طويل حتى عرض للبيع ما كان اتفق على شرائه بالامس ، جملة وتفصيلا. ذلك أن الايام لم تزد هذه القطع إلا اهتراء، الصعوبة الصيانة والإصلاح، حتى أصبحت تكاليفها عبئا ثقيلا على الميزانية الضحلة ، وهذا بسبب عمليات الإصلاح، والصراع مع شركات التامين والداننين. لذلك بدأ التفكير جديا ، في بيع هذه القطع، العاطلة عن العمل، القديمة والجديدة القديمة، وذلك إبتداء من سنة 1870/1287 م.

وسرعان ما اتخذ قرار بيع ما يدعى بالأسطول، ماعدا "فابورين"، بعد أن أكد أمير اللواء حسن للوزير الأكبر، بأن المراكب لا تصلح إلا حطبا، وبيعها أفضل من بقائها ، وهو يشك حتى في وجود من يشتريها. إلا أنه سرعان ما ظهر تجار السلاح والسماسرة، الذين ينتظرون الفرصة، وأعطوا ثمنا في الفرقاطة الحسينية والنسر والشاذلية، قدره 80 الف ريال (52). وهو قدر ضئيل جدا. ولا يعلم هل وصل لفائدة الدولة أم لم يصل. ثم في آخر عهد الصادق باي، صدر الإذن ببيع كل من الفابور "الاسد" و"البشير" الذين تم شراؤهما سنة 1865 (53).

ب - الموانئ :

فشل أحمد باي في تهيئة الموانئ اللازمة لقطع الأسطول الحربي. ولم يحاول من خلفه، مواصلة ما قام به، سوى ما قام به خير الدين، في آخر عهد الصادق باي، من محاولة إحياء ترسخانة حلق الوادي، لإصلاح السفن، والرسوء بالميناء. لكنه لم ينجح في ذلك ؛ واكتفى بترميم بعض المباني والمنارات، مثل منارة سيدي أبي سعيد. واصطدمت أحلامه بالواقع المرير للوضع المادي (54). وما عدا هذا لم نجد ما يثبت إهتمام الدولة، في عهد الصادق باي بالموانئ أو التجهيزات، التي تسرب إليها الإهمال، وحتى المنارات تعرضت للنسيان، مما جعل القناصل الاجانب يشتكون للدولة، من قلة إنتشار الفنارات وعدم صلاحية الموجود منها. وكان أشدهم إلحاحا على ذلك قنصل فرنسا روسطان. فهم يطالبون بإقامة الفنارات حول الشطوط التونسية ؛ وهو ما يدل على كثرة طواف الأساطيل الحربية الأجنبية بالشواطئ التونسية، واقتناص أي فرصة تلوح، للتدخل في شؤون الدولة، حتى أن بعضهم إقترح إنشاء الفنارات على حسابه إذا رخص له بذلك (55).

---

(52) [illegible] 194، [illegible] 1214، [illegible] 61 بتاريخ 1870/1287 م.
(53) ا. و. ت. : صن : 188، مل : 1106، وث : 44 بتاريخ رجب 1299 / 1881 م.
(54) كريكن، نفس المصدر، ص 41.
(55) ا. و. ت. : صن : 187، مل : 1067، وثا : 109، 112، خلال سنوات 1878-1879-1880.

ج - جنود البحرية :

كان عدد العاملين بعسكر البحرية، في بداية عهد الصادق باي حوالي 800 جندي، ولا يتجاوز عدد الحاضرين غالبا 600 . ومركز هؤلاء الجنود قشلة البحرية بحلق الوادي. وكان أغلب المنتدبين لعسكر البحرية من الجزر والسواحل خاصة من قرقنة (56). ولم يكن وضع جنود البحر ، بالرغم من قلة عددهم، بأحسن حالا من وضع الأسطول أو الموانئ. ومع أن البحرية كان وضعها نسبيا، في فترة خير الدين، أحسن من غيرها ؛ خاصة من ناحية الوضع الإداري، كما يبدو من تنظيم الدفاتر والرسائل والحضور والغياب والتسجيل اليومي لقدوم السفن لحلق الوادي. لكن الوضع المالي للجنود كان سيئا لأنه مرتبط بالوزارة الكبرى وعلى رأسها مصطفى خزنه دار، إضافة إلى المدير المالي فيها نسيم شمامة.

ومن هنا فإن مشاكل جنود البحرية كان مصدرها أساسا، تأخر الرواتب وضعف الإمكانيات الضرورية مع صعوبة العمل بالبحر. حتى أن أغلب الجنود كانوا يطلبون الإلتحاق بجيش البر، خاصة وأنهم يشعرون بالتمايز الكبير، بين وضعهم ووضع الأجانب، الذين يقودون الفابورات وهم الأغلبية، حيث كان الربان التونسيون قلة لا يتجاوز عددهم الأربعة، وتقتصر مهمة الضباط التونسيين، على ضمان الإنضباط بين الجنود في "الفابورات" (57).

وتأخر الرواتب كان يحدث دوما للجميع، تونسيين وأجانب. إلا أن كل فريق له طريقته في ممارسة الضغط على الدولة. فالتونسيون كانت طريقتهم الوحيدة، اللجوء إلى الهروب من القشلة، كلما وجدوا فرصة للتخلص من ذلك الوضع، حتى أنه في سنة 1864/1281 ، لم يبق جندي واحد بحلق الوادي. أما الأجانب فكانت وسيلة ضغطهم أكثر فاعلية وتأثيرا، فقد كانوا يمتنعون عن السفر بالفابورات كلما دعوا إلى ذلك، إلا بعد أخذ أجورهم كاملة. ففي سنة 1860 تأخر سفر "الفابور" المنصور أسبوعين بسبب إمتناع الأجانب العاملين به عن السفر، لأن رواتبهم تأخرت أربعة شهور (58). وبالإضافة إلى هروب الجنود أو الإمتناع عن السفر، كانت الشكاوي تتوالى على وزارة الحرب، والوزارة الكبرى، سواء من إنعدام الكساء أو الصابون أو غيرهما. ففي سنة 1871/1288 ، بقي ضباط عسكر البحرية دون صابون لمدة خمسة أشهر (59) ولم تكن الشكوى صادرة فقط من الجنود أو الأجانب، فقد صدرت من أمير اللواء حسن نائب وزير البحر،

---

(56) أ. و. ت. : صن : 189 ، مل : 1119 ، وثا : 39، 78، 138 بتاريخ 1860/1277 م ويورد بيرم في صفوة الإعتبار رقم 1500 جندي بحري لكن هذا ربما كان الحد الأقصى الذي يضم المسرحين والغائبين.

(57) كريكن، نفس المصدر، ص 38-39.

(58) أ. و. ت. : صن : 192 ، مل : 1168 ، وث : 89 و صن : 191 ، مل : 1147 ، وث : 69.

(59) " " : " : 194 ، " : 1120 ، وث : 115.

ومن وزير البحر نفسه خاصة بعد إلحاح الجنود والضباط على الأجور، ومماطلة مدير المال القابض بوزارة البحر، الذي يذهب ليأتي بالرواتب ولا يأتي بشيء، حتى مل الجنود ذلك، ولم يأت إلحاحهم بنتيجة (60).

ولا أدل على ضعف هذا النوع من الجند، أنه لم تكن هناك مدرسة حربية بحرية تزود جيش البحر بالضباط والمدربين. وكان العمل في البحر شبيه بالعمل في البر. وحتى طريقة انتداب الجنود ذاتها، لسلاح البحر، لم تكن متميزة عن إنتداب أفراد جيش البر. وأقصى ما عملته الدولة، أنها تحرت في الغالب، أن يكون جنود البحرية، من أبناء المناطق الساحلية، والجزر ، لتكون لديهم على الأقل معرفة ذاتية أولية، للدخول للماء والعمل فيه . وبينما كانت توجد خلال هذه الفترة، مدارس حربية بحرية في مدن العالم ومنها استانبول والإسكندرية، لم تعرف تونس شيئا من ذلك، ولا حتى التفكير فيه. وهكذا بقي سلاح البحرية، في الجيش التونسي، عديم الأهمية، كما وكيفا.

ثانيا : الجيش غير النظامي :

هذا الجيش غيرالنظامي نوع آخر من تشكيلات الجيش التونسي ؛ غير أنه يختلف عن الوحدات العسكرية النظامية التي تعمل تحت السلاح، وتقيم في الثكنات بشكل دائم، فأفراد هذا النوع ، يعيشون وسط الناس في المدن والقرى ؛ ويقوم البعض منهم بالحراسة، وفق نظام خاص بهم، بأمر من الدولة، ولكنهم في حكم الجنود المسرحين إلا أنهم يختلفون عن هؤلاء أيضا، لأنهم تحت الطلب يشاركون في المحلات السنوية والإستثنائية. وأبناء أفراد هذا الجيش غير النظامي، جنود بالوراثة عند بلوغ سن السابعة عشر، ولا يدخلون نظام القرعة مثل غيرهم من سكان المدن والقرى ذوي الأصل التونسي (61)، وتشمل عناصر هذا الجيش غير النظامي فيما يسمى حينذاك : عسكر الحنفية وعسكر زواوة وأوجاق المخازنية.

أ - عسكر الحنفية :

هذا الإسم أطلقه الصادق باي على من بقي من أبناء جند الترك، تمييزا لهم عن أفراد الجند النظامي المكون من التونسيين ذوي المذهب المالكي والمجندين بالقرعة وفق نظامها الجديد.

ففي سنة 1864 جمع الباي محمد الصادق كل من بقي من أبناء جند الأتراك على قيد الحياة، بعد أن أبطل عملهم شقيقه محمد باي، وأغلق الدار المعدة لهم والمسماة دار الباشا في سنة

---

(60) أ. و. ت. : صن : 190، ° : 1133، وثا : 45، 66، 142.

ومل : 1134 وث : 126، بتاريخ 1278/1861 م.

(61) أ. و. ت. : صن : 169، مل : 697، وث : 82.

1857. وقد وجه لهم الصادق باي عناية خاصة من جديد وأسكنهم الحلفاوين (62)، ومن ذلك الحين أصبحوا جنودا تحت الطلب، كلما دعت الضرورة ، وخاصة عند السفر بالمحلة، أو القيام بالحراسة في المدن (63)، ويتواجدون بتونس في ثكنة سيدي المرجاني ؛ وينحصر عملهم في حماية المدينة، من خلال خمسة عشر مركزا ولا يعملون في الفلاحة (64).

وكان عدد الحنفية في سنة 1287/1870 م ، قد بلغ 5587 ؛ وعدد الجنود منهم يتراوح بين 2000 و 2700 جندي وذلك بعد طرح العجز والأطفال (65). وقد انتشروا في حوالي 25 مدينة ؛ إلا أن أغلبهم يتواجدون بالحاضرة وبنزرت والمهدية والوطن القبلي. وكان لهم في كل مدينة آغا (رئيس)، ولهم ديوان بتونس. وقد أصبح عددهم عند الإحتلال الفرنسي لتونس حوالي 7000، يوجد منهم في تونس 1000 نسمة (66).

ومنذ أن أعاد الصادق باي الإعتبار للحنفية، جعلت لهم دفاتر خاصة ، يسجل فيها الصبيان والعجز والعسكر، ويدير أمور الجميع ضابط برتبة آغا، يدعى آغا الحنفية تحت نظر وزير الحرب. وكانت لهم ميزانية خاصة ، حيث يتقاضون مرتبات وبعض الإعانات ؛ وحتى العجز منهم يظفرون بمرتب قدره 30 ريال في الشهر ؛ ولا يدفع أفراد الحنفية ضريبة المجبى، باعتبارهم عسكر (67) . ومن الملاحظ أن ضباط الحنفية إحتفظوا بنفس أسماء الرتب العسكرية القديمة، مثل الآغا والبلكباشي والأوضباشي. بينما تغير الأمر بالنسبة للضباط النظاميين، في الجيش النظامي. وكان عدد الضباط في هذه الفترة هو :

الآغوات : 21

البلكباشية : 55

الأوضباشية : 84

وزيادة في الإهتمام، بهذا التشكيل العسكري المتميز أصدر لهم قانونا في سنة 1283/1866م ، يشتمل على سبعة عشر فصلا يوضح ما يجب على كبراء عسكر الحنفية عند

---

(62) ابن ابي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 49، 62.

(63) المصدر نفسه، وانظر : صن : 169 ، مل : 896، وث : 76.

(64) دروفي، نفس المصدر، ص 16.

(65) أ. و. ت. : دفتر رقم 3396 بتاريخ 1287/1870 ودفتر 3412 بتاريخ 1291/1874 م

(66) دروفي، نفس المصدر، ص 16.

(67) أ. و. ت. : صن : 169 ، مل : 897، وث : 82.

السفر بالمحلة، وتنظيم عملهم (68).

ومع ذلك فإن وضعهم المادي كان سيئا، كما تشير بذلك شكاياتهم العديدة التي تصف رداءة الحالة المادية. من ذلك أن خوجات الحنفية اشتكوا لقادتهم بأنه لم يبق لهم سوى مد أيديهم، حتى أنهم يقولون :"عار الخديم على مخدومه". وهم يشعرون بأنهم أقل حظوة من الجيش النظامي ؛ ويطلبون المساواة معهم في المرتب، والمؤونة ؛ حتى يستقيم حالهم (69).

إلا أن هذا الجيش لا أهمية له عددا وعدة. ويبدو أن سبب إهتمام الدولة به كان ظرفيا، ومجرد مناورة سياسية، عندما ضعف الجيش النظامي، بسبب الهروب والنقصان ؛ وتمنع عسكر زواوة من الحضور، إلا بعد تلبية مطالبه المشطة في ثورة 1864. فأراد الباي إحياء ذكر الحنفية، فبعث فيهم الروح لعله يحدث شيئا من التوازن، بين الوحدات العسكرية المتعددة (70). ومن ثم بدأ إستعمال هؤلاء الجند كلما تطلب الأمر ذلك، واعتمد عليهم في حماية الحصون، خاصة في باردو والمرسى وطبرقة والبيبان (71).

2 - عسكر زواوة :

هذا تشكيل آخر، من الجيش غير النظامي ، مواز تقريبا لعسكر الحنفية ، السالف الذكر. وجاءت تسميته، من إسم قبيلة بربرية، تستوطن شرقي الجزائر، في جبل يعرف باسمهم. وقد إشتهرت هذه القبيلة بشدة البأس والشجاعة. وقد عرف أفرادها في تونس، كجنود في جيش البلاد منذ الفتح العثماني. وكون منهم حمودة باشا الحسيني، حرسا شخصيا ، وأعطاهم أجرا وامتيازات، مقابل حماية القصر والحصون (72). وعندما بدأت فكرة التخلي عن جيش الإنكشارية في أوائل القرن التاسع عشر، إزداد عددهم في الجيش في عهد محمود باي الذي إعتنى بهم، وجعل لهم مرتبا ، محاولا الإعتماد عليهم بدل الإنكشارية (73).

ومع مرور الأيام إزداد عدد الوافدين منهم إلى تونس، خاصة بعد احتلال الجزائر. ويبدو أن

---

(68) مخ : رقم 3735.

(69) أ. و. ت. : صن : 169 ، مل : 899، وث : 1، 30.

(70) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ، ص 49.

(71) دروفي، نفس المصدر، ص 14.

(72) المصدر نفسه.

(73) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 3، ص 121، 225. وانظر الإمام سياسة حمودة باشا ، نفس المصدر ، ص 230 . (تعليق).

قدومهم إلى تونس لم ينقطع ، فاستمر حتى خلال حكم الصادق باي ؛ إذ تشير رسالة من طرف وزير البحر إلى الوزير الأكبرسنة 1865/1282 ، أن مركبا بحريا إيطاليا، قدم من الجزائر يوجد على متنه 170 مسلم من زواوة، قادمين لأجل العمل في تونس (74).

لذلك فإن عددهم كان دوما في إزدياد، حتى أصبح عدد الجنود منهم سنة 1879/1297، حوالي 10939 نسمة، بين عسكر وضباط وشيوخ منتشرين في كامل البلاد التونسية، في 39 مدينة وقرية تقريبا، بينما كان عددهم سنة 1869/1282م 8816 بين جنود وضباط (75).

وقد إشتهر هؤلاء القوم بالشدة وقلة المرونة وعدم الطاعة المطلقة للأوامر خاصة منذ أن بدأ أحمد باي في تكوين الجيش النظامي، إذ شعروا بفقدان أهميتهم في البلاد، فقاموا بنوع من التمرد ؛ لذلك لم يتردد أحمد باي في إبعادهم عن الحراسة "لسوء أدبهم" كما يقول ابن أبي الضياف، ونتيجة لذلك عاد بعضهم إلى الجزائر، وقد أبعدهم من بعده محمد باي عن العمل العسكري ومن الحراسة كلية (76) . ولكن الصادق باي أولى لهم عناية خاصة، وذلك لحاجته إليهم ؛ إذ ظهرت هذه العناية إبتداء من 1864 ، عندما لم يجد جيشا كافيا، للقضاء على الثورة التي إندلعت في هذه السنة. وبعد أن يئس الباي من قدوم جيش الساحل الذي شارك معظمه في الثورة، قبل بمرارة مطالب عسكر زواوة المشطة ؛ من ذلك أنهم طلبوا مرتبهم عن أعوام مضت ، فلبى طلبهم، واشترى كل إحتياجاتهم بمال مقترض (77) . وينقسم عسكر زواوة إلى قسمين : قسم التحق بالحراسة، وسكن الثكنات مثل العسكر النظامي ويتمتعون بالأجر والمؤونة. وقسم معفى من كل عمل وقت السلم، ويستقرون بمنازلهم، ويدفعون ضريبة قدرها 15 ريال، ويستخدم المستقرون منهم في الحاضرة، في قوة أمن المدن. أما عند القيام بالمحلة، يستدعى من القسمين ما تحتاج إليه الدولة. ويقسمون إلى صناجق، كل صنجق يضم 60 رجلا يقودهم ضابط برتبة بلكباشي، وكلهم تحت إمرة آغا زواوة (78).

وكان لباس عسكر زواوة مدنيا، إلا الضباط منهم يحصلون على برنوس أسود، ولعسكر زواوة مثل الحنفية، ديوان خاص، يسهر على مطالبهم وهو يتألف من سبعة أعضاء تجدد عضويتهم كل سنة.

ولزواوة دفاتر خاصة بتسجيل أسمائهم، ولهم ميزانية خاصة كعناصر الجيش الأخرى،

----

(74) أ. و. ت. : صن : 193، مل : 1181، وث : 35.

(75) أ. و. ت. : صن : دفتر رقم 3432 ودفتر رقم 3400.

(76) دروفي، نفس المصدر ص 14 وابن أبي الضياف نفس المصدر ج 4 ص 142-143 و ج 5 ص 169

ويتمتعون بالإعفاء من ضريبة المجبى، باعتبارهم عسكر، ولهم ضباط يديرون شؤونهم، يرأسهم ضابط برتبة آغا، وأكبر قائد لهم يحمل لقب باشا خوجة، أما رئيس الديوان فهو مدني (79). وتتناسب ميزانية زواوة مع حجم الجنود القائمين بالحراسة في هذه السنة أو تلك، فقد بلغت سنة 1286/1869، 152.000 ألف ريال ولآغا زواوة وحده سنويا 8000 ريال ، بينما نقصت في سنة 1294/1876 حيث بلغت 100.000 ريال، وعلل هذا النقص بقلة تكليفهم بالحراسة (80).

ويتركز وجود زواوة في الحاضرة، في أبراج وقشل خاصة بهم وهي كما يلي :

قشل عسكر زواوة بالحاضرة في 1283/1866 م (81)	عدد الجنود بها	قشل عسكر زواوة بالحاضرة في 1286/1869 م (82)	عدد الجنود بها
قشلة الحدادين	32	قشلة الحدادين	52
" المشنقة	28	" باب سويقة	68
" السبخة	29	" باب منوبة	35
" أولاد بلاد	11	" السبخة	75
		" الحلالجة	25
		" أولاد عروش	39
المجموع	100		
		المجموع	294

---

(77) دروفي، نفس المصدر، ص 14-15.

(78) المصدر نفسه ، ص 15.

(79) المصدر نفسه، ثم صن : 170، مل : 900، وث : 102 ، 135.

(80) أ. و. ت. : صن : 170، مل : 901، وث : 65، مل : 903 ، وث : 4.

(81) أ. و. ت : صن : 170، مل : 903، وث : 165،

(82) أ. و. ت : صن : 170، مل : 903، وث :18، والجدول من تركيبنا

ويلاحظ في الجدول الثاني المؤرخ في سنة 1869/1286 ، زيادة تخصيص عدد آخر من القشل مع زيادة عدد العسكر، وكان هذا بعد اهتمام الدولة بهذا الصنف ، واستمرار ضعف الجيش النظامي، وبالإضافة إلى القشل، ينتشر أفراد عسكر زواوة، في أبراج بالحاضرة خاصة بهم وفي بعض الأبراج بأطراف البلاد ؛ وكل برج به عدد من الجنود والضباط، مكلفين بالحراسة، نوردها في الجدول التالي :

ا - أبراج عسكر زواوة بالحاضرة وعدد الجنود بها

1869/1286 م (83)

الأبراج	ضباط برتبة بلكباش	ضباط برتبة أوضباشي	العسكر	المشايخ
1 - باب الخضراء	2	2	31	7
2 - زنقة البصيلي	2	2	37	
3 - درب بن عسال	2	2	36	
4 - سيدي عبد السلام	2	2	39	
5 - باب سعدون	2	2	38	
6 - زواوة	2	2	38	
7 - فليفل	1	1	10	
8 - سيدي قاسم	2	2	39	
9 - باب الفلة	2	2	38	
10 - باب علاوة	2	2	39	
11 - الجلاز	2	2	39	
	21	21	384	426

---

(83) أ. و. ت. : ص : 170 . مل : 903 . وث : 18 . والجدول من وضعنا.

II - أبراج عسكر زواوة وعدد الجنود بها خارج الحاضرة (84)

البرج	ضباط آغا	ضباط برتبة اوضباشي	العسكر
1 - برج نفزاوة	1	2	30
2 - برج طبرقة	1	5	100
3 - أحد أبراج الكاف	غير معروف		

ويلاحظ من هذا الجدول مدى إنتشار قشل زواوة وأبراجهم بالحاضرة وأطراف البلاد وقد برز هذا الإنتشار، بعد إهتمام الدولة بهم واعتمادها عليهم. وقد ظهر هذا الإهتمام في مجالات مختلفة، من ذلك أنه جلبا لقلوبهم عينت الدولة لرئاسة نقابة الإشراف في تونس، شيخا من زواوة، وهو الشيخ العربي البشيري سنة 1867 ، الذي كان له تأثير على قومه، يحملهم على الطاعة والرضا بالقليل من المرتب. ومنحته الدولة مرتبا سنويا، بالإضافة إلى ما تخصصه نقابة الاشراف والبالغ 8000 ريال، قياسا على مرتب شيخ الإسلام. وواضح أن هدف الدولة من ذلك هو الإستعانة بنفوذ الشيخ في قومه، للإستفادة منهم في توطيد الأمن. فقد كان هذا الشيخ، يستطيع أن يرغمهم على الرضا بالقليل، مقابل العمل الكبير. حتى صار مثلا بتونس :"مثل عسكر زواوة، مقدمين في الشقا ، مؤخرين في الراتب" (85). وفعلا استطاعت الدولة أن تحقق على أيديهم أهدافها الأمنية.

ومن مظاهر تكريم الدولة لعسكر زواوة وضباطهم وديوانهم، أنهم ألحقوا مباشرة لنظر الوزارة الكبرى ، وذلك بعد أن ثبت نصحهم وكفاءتهم كما تبرر ذلك الدولة (86). إلا أن هذا التقدير والإهتمام من طرف الدولة، لم يمنع زواوة قط من المطالبة بحقوقهم وإبداء رأيهم بجرأة، كلما شعروا بضياعها ، بل تجاوزوا ذلك إلى إحداث الإضطرابات، حيث كانوا دوما مصدر قلق للدولة. فهم دائمو التمرد والمطالبة بما يحتاجون. ففي سنة 1865 وقع تمرد من حوالي 600 منهم، بعد أن عادوا من إحدى المحلات ، واشتكوا للوزير الاكبر من الآغا يوسف، مطالبين بعزله، وأن يتولى أمرهم رستم، [illegible]

----

(84) لازغلي (حسن)، "وزارة الحرب ومتعلقاتها - عساكر زواوة" في مجلة : النزهة الخيرية لكل الاعداد. تحتوي على هذا العنوان وفيه تفاصيل كبيرة لوزارتي الحرب والبحر خاصة من 1292/1875 ، إلى 1299/1881 ، والجدول من وضعنا.

(85) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 153-156.

(86) أ. و. ت. : صن : 170، مل : 900، وث : 150.

كاهيته محمد بالحاج عمر. ولم يكتفوا بهذا الطلب، بل لجأوا إلى القنصلية البريطانية بتونس. ولم تستطع الدولة إعادتهم إلا بعد محاولات وتحيلات (87). ومن مشاكلهم أن شيوخ زواوة في المدن والقرى لا يريدون الدخول تحت سلطة العمال بالجهات ويتمسكون بسلطة آغتهم فقط. وكلما منح الحنفية إمتيازا، إلا وطالبوا بتطبيقه عليهم، وطالبوا بالمعاملة بالمثل معهم (88).

وامتنع عسكر زواوة عندما كانوا في محلة الساحل مع أحمد زروق من أخذ رواتبهم، بحجة أن الباي وعدهم عندما استنفرهم للمحلة، بمرتب مثل مرتب الحنفية، ووعد كبراءهم كذلك بمساواتهم مع كبراء العساكر. حتى أنهم رفضوا تدخل أحد رجالهم الكبار الذي قال لهم: "هذا ما تعودنا عليه". لكنهم أخيرا إقتنعوا برأي كبرائهم من الضباط، لأن أحمد زروق لم يستجب لرغبتهم (89). وهذا يشير إلى أن الدولة أعطتهم وعودا مغرية، عند دعوتهم لمحلة الساحل بهدف إنقاذ الموقف الخطير في الساحل، ولم تف بذلك.

وتشكى من تصرفات عسكر زواوة كبار ضباط الدولة، من ذلك أن رستم الذي طالبوا بأن يتولى أمرهم بدل الآغا، اشتكى من سوء تصرفهم أثناء محلة سنة 1281/ 1864 وذلك بالإعتداء على الناس، وكثرة الهروب من العمل، فيقول: "أنه لا تنفع معهم المحاولات، ولا حتى السجن أو العصا" (90). واشتكى منهم أمير الامراء سليم في محلته سنة 1282/ 1866 للوزير الاكبر، بانه لقي منهم أتعابا كثيرة، فهم ينهبون أرزاق الناس وكل الطرق المستعملة معهم كانت دون جدوى (91). ولم يترددوا عند دخول فرنسا لتونس أن يرفضوا طلب أمير المحلة علي باي منهم تسليم مدافعهم إلى محلته؛ وقالوا: "لا يقع ذلك لو نموت عن آخرنا". ويعلق أمير المحلة على ذلك بأن: "أحوالهم في حقوقهم" (92).

ومن أطرف مطالبهم أنهم أثناء محلة أحمد زروق بالساحل، عندما وزعت عليهم مع العسكر النظامي بمناسبة عيد الفطر، تسعون قنطارا "زلابية" لم يرضوا بذلك وطالبوا بكباش لعيد الفطر، مثلما يقع في عيد الإضحى، ولكن زروق رفض ذلك (93). ومع هذا فإن الدولة لم تستطع الإستغناء

----

(87) ابن ابي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 48.

(88) ا. و. ت. : صن : 170. مل : 900. وثا : 9، 50.

(89) ا. و. ت. : صن : 179. مل : 983. وث : 175.

(90) ا. و. ت. : صن : 170. " : 900. " : 12.

(91) ا. و. ت. : صن : 180. " : 997. " : دون رقم بتاريخ صفر 1280/1863 م.

(92) ا. و. ت. : صن : 178. " : 968. " : 6، 36.

(93) ا. و. ت. : صن : 184. " : 1041. " : 20. شوال 1281/1864 م. و"الزلابية" نوع من الحلويات التونسية التي يكثر تناولها في شهر رمضان خاصة.

عنهم سواء في الحراسة أو المحلات، خاصة بعد إستمرار ضعف الجيش النظامي، و كثرة نفقاته وقلة فاعليته. فغضت الطرف عن كل ما يقومون به، وما يقدم ضدهم من الشكوى، وتحملت بمرارة مشاكلهم وسيئاتهم. لذلك فقد لعبوا دورا مهما في تركيب الجيش وكعنصر من عناصره التي يعتمد عليها خلال هذه الفترة.

3 - أوجاق المخازنية أو الخيالة غير النظامية :

هذا تشكيل آخر من الفرق المعتبرة عسكرية وغير النظامية (94)، ويدعى بأوجاق المخازنية، وكلمة أوجاق جمع وجق، تركية الأصل، تطلق أساسا على الاقليم، واصطلاحا تطلق على المراكز التي يقيم بها فرسان الصبايحية ، وهؤلاء عبارة على حرس من الخيالة يسمون بالمخزن. ويكون هؤلاء المخزن، تشكيلا عسكريا، يتبع في كل شؤونه وزارة الحرب، ويتراوح عدد هذا التشكيل بين 3000 و 4000 فارس، يستقر نصفهم في الحاضرة، ويتوزع الباقي على مراكز الأوجاق المختلفة، التي يزيد عددها أو ينقص حسب الظروف المادية والامنية للدولة (95). إلا أن الذين يعملون باستمرار من هؤلاء الفرسان لا يتجاوز عددهم الألف صبايحي منهم 56 ضابطا، كما تدل على ذلك الميزانية المخصصة للأوجاق (96).

ويتكون هذا النوع من الخيالة غير النظاميين من نوعين : الصبايحية والحوانب. فالصبايحية : عرب تونسيون ؛ والحوانب : عرب وأتراك. ويستقر الخيالة الحوانب في العاصمة في وجق خاص بهم. بينما استقر الصبايحية في وجق الحاضرة وفي أوجاق أخرى خارجها. ويحتل الحوانب مكانة هامة عند الدولة، لذلك لا يدخل هذه الوظيفة إلا من يوثق به. ويعد وجق الحوانب بالحاضرة حوالي : 500 رجل يلبسون لباسا أحمر اللون ويحرسون قاعة المحكمة وهم تحت قيادة الآغا (97).

وترجع تسمية الحوانب، إلى عهد الدايات ، عندما أحدثت فرقة للحراسة من الإنكشارية يقيمون بالقصر فسموا بالحانبة. ثم ازداد الإهتمام بهم ، وتوسع في عددهم بعد ذلك ، حتى أصبح عدد الأوجاق في عهد حمودة باشا ، أربعة : هي تونس والكاف وباجة والقيروان. ويقود كلا منها كاهية، وعدد أفراد الوجق الواحد 500 رجل (98). ثم أصبحت بعد ذلك في عهد أحمد باي سبعة

---

(94) يذهب الدكتور المنصف الفخفاخ أن الصبايحية جهاز أمن يتألف من أعوان نظاميين، إلا أن ما تثبته الوثائق هو أنهم غير نظاميين ، باعتبار أن اصطلاح النظاميين لا يطلق إلا على عناصر الجيش النظامي المحدث في عهد أحمد باي والذي عرفناه سابقا.

(95) كريكن . نفس المصدر، ص 218، ودروفي . نفس المصدر، ص 16.

(96) أ. و. ت. : ص : 143 ، مل : 538، وث ; 23.

(97) دروفي، نفس المصدر، ص 17.

(98) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 3 ، ص 111 .

أوجاق هي : تونس والقيروان والكاف وباجة والجريد وسوسة والأعراض (99) . أما في عهد الصادق باي فقد بلغ عدد الأوجاق سنة 1285/1868 ، إثنى عشر وجقا وزعت على الأماكن التالية : تونس، القيروان، الكاف، باجة، الجريد، الأعراض، سوسة، المحمدية، الوطن القبلي، بنزرت، ماطر، صفاقس (100).

وقد وقع التوسع في تسمية عدد الضباط والأغوات لهذه الأوجاق سنة 1865 (101). أما عدد الصبايحية في الأوجاق فيختلف من وجق لآخر. فيعد وجق تونس حوالي 600 رجل ، بينما يعد أصغر وجق وهو وجق الأعراض 200 فارس. وقد جزئت الأوجاق إلى مفارز يحمل كل منها اسم : خبا؛ وعلى رأس كل خبا ضابط برتبة بلكباشي . أما وجق تونس فيقوده الكاهية ؛ وترجع قيادة جميع المخزن إلى باش آغا (102). ويبدو أن هذا التوسع في عدد الأوجاق كان ظرفيا ، بعد ثورة 1864 لضرورات الأمن الذي اختل في تلك الأيام وكذلك بهدف التوسع في تعيين آغوات لهم دون مبرر، سوى الخطة نفسها ، لمن كان في خدمة الدولة كما يشير لذلك ابن أبي الضياف.

إلا أن الظروف المادية للدولة، سرعان ما جعلت حتى هذا التغيير غير دائم. ففي سنة 1289/1872 ضمت بعض الأوجاق المحدثة آنفا إلى بعضها البعض ، مثل وجق ماطر والوطن القبلي إلى وجق تونس تحت نظر آغا وجقها ؛ وأبطل وجق المحمدية لضعف حاله ؛ وأضيفت بقاياه إلى وجق الحوانب بالحاضرة (103). وهذا ما يؤكد عدم أهمية التقسيمات الماضية، وضعف الناحية المادية. ويتكفل المخزن سواء منهم الصبايحية أو الحوانب، بضمان الأمن واستخلاص الديون من الناس سواء التابعة للدولة أو الخواص بالإضافة إلى المشاركة في جيش المحلة، وتسند عادة لهؤلاء الخيالة، حراسة باي المحلة والخيل والقابض ويؤمنون الأمن ويحرسون السجن (104). ومن أهم أعمال المخزن ، القيام بحراسة باردو ومقر الحكومة كما جاء ذلك في قانون خدمة المخزن. وتتكون هذه الحراسة من ثمانية عشر خبا من المخازنية على النحو التالي:

- خبا واحد من حوانب الترك
- خبا واحد من مماليك السقيفة

----

(99) أ. و. ت. : ص : 143 ، مل : 533، وث : 6 ، 23.

(100) أ. و. ت. : ص : 143 ، مل : 538، وث : 13 .

(101) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6، ص 55.

(102) دروفي، نفس المصدر، ص 17 .

(103) المصدر نفسه.

(104) المصدر نفسه.

- ثمانية أخبية عرب،
- ستة أخبية من صبايحية تونس
- إثنان من الأخبية من الأوجاق البرانية
وعدد الجميع لا يتجاوز 300 رجل (105).

أما ميزانية المخزن فلم تكن هامة، باعتبارهم يحصلون على بعض المال مقابل تنفيذ ما يقومون به من الأوامر الحكومية ضد المخالفات ولم تتجاوز الميزانية سنة 1873-1874 - مائة وخمسين ألف ريال ولكنهم معفون من الضرائب، وتزودهم الدولة بالخيول وعليهم رعايتها (106)، وكانت في سنة 1869 لمجموع 12 وجقا 182854 ، وذلك للمؤونة واللباس وعلف الخيل مدة عام كامل (107).

إلا أن المخزن مثل الجيش النظامي، حالته المادية سيئة، وأوضاعه متدهورة، إذ لا يتحصل أفراده على المؤونة بانتظام وحتى خيام الحراسة كانت غير كافية (108). ومع ذلك فهذا النوع بقي يشكل قوة أمنية غير نظامية، لها دورها في توفير الامن والقيام بواجباته في الحراسة والسفر في المحلة والمشاركة في كل ما يمكن أن يدفع الخطر عن الدولة. إضافة إلى العناصر العسكرية غير النظامية، في الجيش، والتي أوضحناها سابقا ، فإن هناك بعض الاطراف الاخرى، قليلة العدد، إلا أنها كانت موجودة، وتعتبر عنصرا عسكريا، لعبت دورها ضمن الجيش النظامي، في المهام الموكلة إليه. وقد رأينا ألاّ نغفل دور هذه الأطراف . لذلك نورد هنا فكرة عنها، وعما تقوم به ضمن الجيش النظامي التونسي خلال الفترة ، ونعني بهذا تحديدا ما يدعى : المماليك وما يسمى بالمزارقية. فمن هم هؤلاء؟ وفيم تمثل دورهم بالتحديد في وحدات الجيش ؟

- المماليك :

يطلق هذا الاسم على الأشخاص الذين كان قد اشتراهم البايات، ووفدوا على تونس، قبل تطبيق منع شراء العبيد دوليا. وكان حمودة باشا الحسيني، قد ألف منهم فرقة عسكرية، تتكون من نوعين من المماليك الشراكسة والقرج فجعل منهم حرسا خاصا، وأدخلهم في المشاة والخيالة (109)، وقد نقص عدد المماليك بعد ذلك في تونس، بعد أن انقطع وفودهم إليها بسبب

---

(105) أ. و. ت. : صن : 144 ، مل : 549 ، وث : 2 بتاريخ 1297/1879 م.
(106) كريكن، نفس المصدر، ص 218.
(107) أ. و. ت. : صن : 143 ، مل : 538 ، وث : 13.
(108) دروفي، نفس المصدر والصفحة.
(109) الإمام، سياسة حمودة... ، نفس المصدر، ص 206-208.

منح الرق، والذين بقوا منهم في قصور البايات بتونس خلال عهد الصادق باي قليلون ولا يتجاوز مائة وخمسون نفرا. بيد أن هذا العدد القليل مع ذلك قد احتل مناصب هامة في الدولة، سياسية وعسكرية. وتمتع بحظوة عظيمة. ففي السلطة السياسية ، أمسكوا بجل المناصب حول الباي وعلى رأسهم خزنه دار (110). أما في الميدان العسكري، كان عدد الضباط منهم سبعون ضابطا، لكنهم منحوا الرتب السامية في الجيش، وتمتعوا بمرتبات وامتيازات هامة ومتنوعة . وحتى الذين لم يتولوا منهم مناصب سياسية أو عسكرية فقد منحوا رواتب قارة إبتداء من سنة 1860 ، وكان مقدارها 50 ريالا في الشهر، هذا علاوة على قيمة أخرى خاصة للأكل واللباس والسلاح. وكان هذا ضمن ميزانية خصصتها الدولة رسميا لهم تشمل المرتب والمؤونة والكساء بلغت سنة 1872/1289 ، ما قيمته : 78847 ريال باستثناء 10 أشخاص تابعين وزارة الحرب (111).

ثم تناقص عددهم حتى وصل قبل الحماية حوالي 75 نفرا فقط. وقد اشتهر، إضافة إلى من تولى الوزارات وذكرناه سابقا ، عدد من الضباط مثل حسين وإسماعيل وحسن أمير لواء البحر وعصمان . وكان دور هذه الفئة داخل الجيش والدولة كبيرا وخطيرا في نفس الوقت. وكانوا محل حظوة وعطف حتى وان لم يتولوا أي منصب رسمي في الدولة ، من ذلك أن خير الدين خلال وزارته دفع ثلاثين ألف ريال لأحد المماليك مصاريف لزواجه ولا وظيفة له في الدولة (112).

-المزارقية :

هؤلاء فرسان من العروش، تعتمد عليهم الدولة عند الحاجة، حيث يشاركون في المحلات عندما يدعون لذلك. يمنحون مرتبا زهيدا، لكنهم لا يدفعون المجبى. ويأتون بخيلهم وسلاحهم عند الإستدعاء (113). ويختلف المزارقية عن أفراد القبائل المزملة، الذين يستدعون أيضا عند الحاجة في الحروب ضد القبائل الأخرى الممتنعة عن دفع الضرائب. وذلك قصد الإكثار من العدد لإرهاب تلك القبائل المعارضة. وقد أصبح عدد فرسان القبائل -المزارقية- والقبائل -المزملة- كبير في عهد الصادق باي في جيش المحلة وهذه الطريقة تجنب الدولة مصاريف كثيرة تعجز عنها ، لأن القبائل أو فرسانها تأتي بخيلها ومؤونتها ؛ وفي نفس الوقت تسلط هذه القبيلة على تلك. متجنبة قدر الإمكان إقحام أفراد الجيش النظامي والفرق غير نظامية أيضا.

---

(110) كريكن، نفس المصدر، ص 60.

(111) ا. و. ت. : صن : 149 ، مل : 611، وثا : 35-36 بتاريخ 12 رمضان 1872/1289م.

(112) القروي (محمد) ، "ترجمة جديدة لخير الدين" ، في مجلة الحياة الثقافية ، عدد 60، 1961 ص 63.

(113) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 3 ص 111.

فقد بلغ عدد من شارك من العروش مثلا في محلة قادها أحمد زروق سنة 1862/1279 حوالي 20 عرشا وكان عدد الرجال : 1930وعدد الخيل 1380 ، وهو عدد لا يتوفر غالبا لدى الجيش النظامي وما يتبعه من الفرق غير النظامية (114).

على أن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الفصل ، هو أن فرق الجيش، كانت متنوعة ظاهريا، وكذلك فإن العدد الجملي لافراد الجيش، يعتبر غير قليل نسبيا، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار، الجنود المسرحين، والذين هم رديفا ضمنيا (إحتياطي) . بيد أن سوء التجهيز والتسليح، وعدم الإهتمام بالمعدات العسكرية برا وبحرا ، كانت في غاية الضعف . ثم إن التركيبات المختلفة للبنية العسكرية، تبرز تفككا وضعفا كبيرين. ويكاد ينعدم التماسك بين وحدات الجيش، المتعددة الاسماء. ولعل تعدد العناصر، واختلافها، هي إحدى عوامل الضعف داخل الجيش.

---

(114) أ. و. ت. : صن : 180 ، مل : 929، وث : 17 بتاريخ 1862/1279 م.

الفصل السادس

الوضع المادي للجيش

أولا : الميزانية العسكرية :

أ - مصادر الميزانية :

عرفت تونس أول ميزانية بشكل محدد سنة 1860، ومبدأ السنة الجبائية (المالية) لكل ميزانية هو أول شهر أكتوبر، وتنتهي بنهاية سبتمبر. وكان المصدر الهام للميزانية هو ضريبة المجبى، التي تساهم بحوالي 45 %، وتأتي البقية من العشر ومعاليم الأسواق في الجهات، وما يسمّى بالقوانين الخاصة بالزيتون والنخيل. وقد قدرت مداخيل الدولة في هذه الفترة ب : 14.338837 ريال. وكان سكان البلاد في ذلك الحين حوالي : 1.100.000 ساكن ؛ والذين يدفعون الضرائب حوالي الربع من السكان. وتشمل الضرائب المباشرة الأرياف دون المدن (1). وقد تقلصت هذه الميزانية بعد إنتصاب اللجنة المالية الأروبية، التي إختصت بجزء كبير من المداخيل، لخلاص الديون المتخلدة بذمة الدولة التونسية ؛ حتى أصبحت الميزانية لا تتلقى إلا حوالي نصف الموارد ؛ فوجدت الدولة نفسها دون مال، خاصة وأن الإنفاق على القصر وموظفيه والوزراء بقي دون تقشف ؛ فكان الجهاز الإداري والضباط وأعضاء المجلس الشرعي، وأعضاء اللجنة المالية يتقاضون مرتبات باهضة، وصلت إلى حوالي : 4.500.000 (2). فماذا بقي منها للجيش أو لغيره ؟

---

(1) كريكن، نفس المصدر، ص 49-50. وللفائدة رأينا أن نورد للقارئ توضيحا حول العملة التونسية المتداولة خلال عهد الصادق باي، وهي : الريال. 1 ريال = 16 خروبة = 52 ناصري = 104 فلس.

1 ريال = 0.60 جزء من الفرنك الفرنسي في ذلك الوقت.

ويرجع استعمال الريال في تونس إلى منتصف القرن الثامن عشر. وقد جدد ضرب القطع المختلفة من الريال سنة 1860، بعضها ضرب في تونس والبعض الآخر ضرب في باريس. وأهم قطع الريال هي :

- نصف ريال من الفضة	- 5 ريالات من الذهب
- ريال واحد من الفضة	- 10 ريالات من الذهب
- ريالان من الفضة	- 25 ريالات من الذهب
- أربع ريالات من الفضة	- 100 ريالات من الذهب

أما الفلس والناصري، فهما قطعتان حسابيتان فقط حيث لم يعد لهما وجود خلال الفترة. وأما الخروبة فهي قطعة من النحاس ضربت بانقلترا سنة 1854. 16 خروبة = 1 ريال. وكانت النقود من الريال تحمل قبل إنتصاب الحماية على إحدى وجهيها إسم السلطان العثماني وعلى الوجه الآخر اسم باي تونس وتاريخ ضربها. حول هذا الموضوع راجع : المنجي المقدم " تطور أشكال النقود في تونس" في مجلة ، دراسات عربية ، عدد 3 شهر كانون الثاني 1984 السنة العشرون.

(2) كريكن، نفس المصدر، ص : 189-190 وانظر حول مصاريف الباي وأسرته ، إبن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5 ص127.

2 - الميزانية العسكرية :

توجد ميزانية الجيش ضمن ميزانية الدولة، إذ ينوبها 1/5 الميزانية العامة. وكانت في بداية وضع الميزانية أقل من مليون ريال، ولكنها في أواخر عهد الصادق باي وصلت إلى ثلاثة ملايين ريال (3). إلا أنه زيادة على نصيب الجيش من الميزانية العامة ، خصص له ما زاد من دخل الأحباس عن أعمال البر، لذلك ولي على شؤون الأوقاف سنة 1863 ، ضابط عسكري برتبة أمير أمراء، هو رشيد ، أحد أمراء العساكر النظامية.

وتم هذا الأمر بعد استشارة أعضاء المجلس الخاص، وإفتاء الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عضو المجلس الخاص، ووكيل رئيس المجلس الاكبر بجواز ذلك، وهو أن يصرف الزايد عن الحاجة من ريع الأحباس ، لضروريات العسكر. ووافقه أعضاء المجلس الخاص ؛ منهم أحمد بن أبي الضياف الذي أكد الفتوى، مضيفا بأن لوازم العسكر من أحسن طرق البر، إذ لا تبقى حرمة للحبس إلا بقوة الجيش. وانفرد خير الدين عن المجلس بالرفض، وحجته في ذلك بأن مصروف العسكر متعين على الدولة، ولأجل ذلك كانت الجباية، والأخذ من الأحباس يؤدي إلى جولان الأيدي فيها. ويعلق ابن أبي الضياف على ذلك :"بأن رؤية خير الدين قد صدقت، لأن نواب أمير الأوقاف من العسكر ، استعملوا الشدة، في أخذ ما كلفوا به، دون نظر لوجود فاضل من الأحباس أو عدمه كأنها غنيمة حرب" (4). وزيادة على ما تقدم، فقد أمر الباي سنة 1863/1280 ، بجعل أملاك الدولة في كامل أنحاء البلاد ، لمصاريف العسكر سواء عسكر البحر أو البر والطبجية والخيالة، يصرف ذلك في ضرورياته (5). وتبعا لانضواء الجيش تحت وزارتين، هما : وزارة الحرب ووزارة البحر، فإن الميزانية أيضا تتبع الوزارتين. لذلك سنورد أمثلة لبعض الميزانيات لسنوات مختلفة للوزارتين:

أ - ميزانية وزارة الحرب :

عينت أول ميزانية لهذه الوزارة مع أول ميزانية للدولة في عهد الصادق باي سنة 1860 ، كغيرها من الوزارات. وتشمل العساكر النظامية والأوجاق المخزنية. وهي تختلف من سنة لأخرى حسب عدد الجنود العاملين . ورغم إستقرار عدد الجنود الذين تحت السلاح ، إبتداء من سنة 1869/1286 بحوالي 2500 جندي، فإن الميزانية لم تكن مستقرة وذلك تبعا للظروف المادية. حتى أن ما تطلبه وزارة الحرب عادة ، لا توافق عليه الدولة إلا بعد إزالة الثلث. ومن هنا كانت الميزانية العسكرية، في ضيق دائم ولم تستطع تلبية طلبات الجيش المختلفة.

---

(3) المصدر نفسه.

(4) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5، ص 112.

(5) أ.و.ت. صن :143، مل :528، وث:1 وهي امر موجه من الصادق باي إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار1280/1863

جدول لبعض الموازين المالية لوزارة الحرب التي أمكن الحصول عليها :

السنة الجبائية (المالية)	ميزانية وزارة الحرب	المصدر
1870-69/1286	1263185 ريال	صن : 143 ، مل : 538. وثي : 39
1872-71/1288	" 1200000	صن : 149، مل : 608 وثي : 49
1873-72/1289	" 1200000	صن : 149، مل : 611 وثي : 45
1874-73/1290	" 1500000	صن : 150 ، مل : 615 وثي : 93
1878-77/1295	" 1700000	صن : 151 مل : 636 وثي : 24
1880-79/1297	" 1839563	صن : 152 مل : 644 وثي : 2

-الجدول من اعدادنا

نلاحظ أنه رغم التذبذب بين ميزانية وأخرى فإنه منذ 1290/1873-1874 ، وقعت زيادة هامة، ولعل ذلك راجع لوصول خير الدين للوزارة ومحاولته إصلاح الأوضاع في الدولة ، ومنها تحسين وضع الجيش المالي. ولكن الثابت أن وضع الجيش إزداد سوءا بالرغم من تلك الزيادة كما سنوضح ذلك لاحقا.

ب- ميزانية وزارة البحر :

ميزانية هذه الوزارة ليست كلها لعسكر البحرية، لأن الوزارة تتبعها مصالح أخرى مختلفة ؛ وما ينوب منها الجيش البحري جزء بسيط، ذلك أنها تشمل دار الصناعة والمستشفى بحلق الوادي، ومصالح الدولة في حلق الوادي . وكانت أول ميزانية في عهد خير الدين عندما كان وزيرا للبحر سنة 1277/1860م قدرت 754218 ريال وهو نصف ما طلبه الوزير، وهذه أمثلة لميزانية وزارة البحر لبعض السنوات .

جدول لبعض ميزانيات لوزارة البحر :

السنة الجبائية (المالية	ميزانية وزارة البحر	المصدر
1861-1860/1277	754218	كريكن، نفس المصدر ص 37
1870-1869/1286	400000	ص ن : 188، مل : 1116 وث 54
1873-1872/1289	400000	مل : 1101 " 79
1875-1874/1291	724299	مل : 1102 " 64
1877-1876/1293	400000	مل : 1104 " 67
1878-1877/1295	450000	مل : 1105 " 32
1880-1879/1297	300000	مل : 1106 " 32

وما يمكن ملاحظته من هذا الجدول، هو التذبذب صعودا ونزولا. وقد بلغت الميزانية أدنى مستوى لها في السنة السابقة للحماية، ويبدو أن سبب ضعفها بالإضافة إلى نقص الموارد المالية بصورة عامة، هو نتيجة لبيع حطام القطع البحرية، التي كانت تكلف الدولة كثيرا في إصلاحها ومصاريف الفنيين الاجانب وكذلك ما على ظهرها من جنود وحتى قبل هذا التاريخ ، كانت وزارة البحر كثيرا ما تتوقف عن العمل من فقدان المال اللازم فكثرت الشكوى من وزراء البحر أنفسهم. وتشير رسالة من أمير لواء البحر حسن إلى الوزير الاكبر يعلمه بتوقف الوزارة عن العمل لقلة الدراهم ، حتى أن عمال الترسخانة هددوا بالتوقف عن العمل إلا إذا قبضوا مرتباتهم (6). وهذا يجعلنا نعتقد أن ميزانية وزارة البحر أيضا ، لم تكن كافية أو حتى قريبة من الكفاية وبرز ذلك جليا في المستوى المادي والصحي للجنود في الجيش.

ثانيا : المستوى المادي للجيش :

من خلال تفحص مقدار المرتبات الشهرية وما يخصص للجنود من المؤونة واللباس سنويا يتضح لنا الوضع المادي للجنود والضباط .

أ - الرواتب :

نعني بالرواتب ما يقبضه الجنود والضباط، من المرتبات شهريا، أو سنويا من الدولة. وقد كانت

---

(6) أ. و. ت. : ص ن : 191 . مل : 1150 . وث : 70. بتاريخ 1279/1862 م وكذلك ص ن : 192، مل : 1166 . وث : 66.

المرتبات تصرف طبقا للأشهر الشمسية، وجعل أول أكتوبر من كل سنة مبدأ السنة المالية ؛ التي تصرف بمقتضاها ميزانية الوزارات ؛ وبالتالي ، فإن الرواتب وكل مستحقات الجنود، من كساء وعلف للحيوانات المستعملة في الجيش تصرف طبقا لذلك، والواقع أننا لا نعرف بالضبط، ما سبب إختيار هذا التاريخ لانطلاق كل ميزانية جديدة وهو الربع الأخير من السنة الشمسية. إلا أننا نعتقد أن هذه الفترة تكون قد إكتمل فيها جني المحاصيل الفلاحية والتي هي مصدر من مصادر الميزانية، كالعشر على الحبوب مثلا، وتكون المحلة الصيفية قد عادت أو تكاد، من الشمال بعوائدها من الأموال والحيوانات والحبوب . وكانت الرواتب تتراوح بين 15000 ريال في السنة للضابط في أعلى رتبة و 60 ريال للجندي البسيط، وذلك دون مقدرات المؤونة والملابس، ومنحة شهر رمضان التي تبلغ عادة 10 ريالات (7).

وفيما يلي جدول يوضح ما لكل رتبة عسكرية في العام كما جاءت بذلك قوانين الدولة إبتداء من أكتوبر 1860.

مرتبات العساكر النظامية (8) :

الرتبة	المرتب السنوي بالريال	الرتبة	المرتب السنوي بالريال
1 - أمير الأمراء	12000	8 - يوزباشي	450
2 - أمير اللواء	6000	9 - ملازم	300
3 - أمير آلاي	3000	10 - صول قول أغاسي	240
4 - قائم مقام	1500	11 - باش شاوش	150
5 - آلاي أميني	1350	12 - شاوش	120
6 - بينباشي	1050	13 - أونباشي	90
7 - صاغ قول أغاسي	600	14 - الجندي وتلميذ مكتب الحرب	60

---

(7) كريكن، نفس المصدر، ص 223. مع الملاحظ أن مرتب أعلى رتبة لم يبلغ هذا المقدار إلا سنة 1863، وانظر لاحقا.

(8) أ. و. ت : دفتر رقم 3243.

مرتب الأوجاق المخزنية في السنة (9) :

الرتبة	المرتب بالريال	الرتبة	المرتب بالريال
باش آغا	1000	بلوكباشي	71
آغا	8000	أوضه باشي	71
كاهية	3000	باش شاوش	80
خوجة وجق تونس	2000	شاوش	60
خوجة سائر الأوجاق	1500	صبايحي	27

يلاحظ أن مرتب أفراد الأوجاق المخزنية خاصة ذوي الرتب الصغيرة، قليل وذلك لأنهم يتحصلون على إمتيازات أخرى، تتمثل في الحصول على نسبة معينة مما يعينون له في إجبار الناس على دفع ما عليهم، أو فيما يقع من خصومات بين طرف وآخر.

مرتبات العساكر الذين تحت السلاح ومصاريف اللباس والطعام لكل رتبة (10) حوالي سنة 1863 :

الرتبة	المرتب الشهري (ر)	مصاريف اللباس والطعام في السنة (ريال)	الرتبة	المرتب الشهري	المصاريف في السنة (ريال)
أمير الأمراء	1250	27429	ملازم	25	1139
أمير اللواء	500	11979	صنجق دار	25	1139
أمير آلاي	250	7705	صول قول أغاسي	20	1079
قائم مقام	125	4595	باش شاوش	12	494
آلاي أميني	112	3445	شاوش	10	459
بينباشي	87	3449	بلوك أميني	8	441
صاغ قلاغسي	50	2594	أونباشي	7	429
يوزباشي	37	1289	الجندي	5	394

---

(9) ا. و. ت : دفتر رقم 3243 بتاريخ أكتوبر 1280/1860 م.

(10) مخ رقم : 18650 ليس به تاريخ إلا انه بمقارنته مع وثائق 3. 5 من ملف 530 صندوق 143، نعتقد أن تاريخه 1863/ 1280 م. نلاحظ هنا زيادة مرتب أمير الأمراء بخمسين ريالا بالنسبة لما كان عليه سنة 1860 عند صدور قانون الدولة في الرواتب العسكرية الذي هو 1200 ريال في الشهر.

مرتبات ومصاريف الجنود والضباط سنة 1881/1299 م(11):

الرتبة	المرتب الشهري بالريال	المصاريف السنوية
أمير الأمراء	1250	15390
أمير اللواء	500	7506
أمير آلاي	250	4676
القائم مقام	125	4447
آلاي أميني	112	4447
البينباشي	87	1938
الصاغ قول أغاسي	50	1938
يوزباشي	37	796
الملازم	25	691
الصنجق دار	25	691
صول قول أغاسي	20	661
باش شاوش	12	338
شاوش	10	319
أونباشي	7	301
الجندي	5	281

نلاحظ من الجدول أن المرتبات لم تتغير منذ أن وضع القانون سنة 1860 ، وذلك خلال أكثر من 20 سنة . أما المصاريف على المؤونة واللباس فقد نقصت نقصا كبيرا في هذه الميزانية التي هي آخر ميزانية للجيش في عهد الصادق باي ، وهذا يشير إلى الإنهيار الكامل للوضع المالي والتخلي عن الإهتمام بالجيش. وكانت مرتبات الآلايات بصورة جماعية غير ثابتة، فهي تزيد وتنقص تبعا لعدد الجنود العاملين بالوحدات العسكرية النظامية.

وهي تضم مرتب الجنود المباشرين والمسرحين بمرتب والسواقط والزوايد والفقهاء الحنفية والمالكية الملحقين منذ عهد أحمد باي بالجيش النظامي وعددهم 27 مدرس 12 من الحنفية و 15 من المالكية ثم مرتب مدير مكتب الحرب -كمبنون- قبل إستقالته. وهذه أمثلة من مرتبات الجنود النظاميين لبعض الشهور من سنة 1863.

---

(11) أ. و. ت. : صن : 144، مل : 542، وث : 1.

مرتبات الجنود لبعض الشهور من سنة 1863:

الشهر	مرتب الجنود النظاميين والمسرحين والزوايد والفقهاء	مرتب كمبنون مدير مكتب الحرب	المصدر
أفريل	90021 ريال	2000 فرنك	صن : 157 مل : 686 وث : 100
ماي	108245 ريال	2000 فرنك	صن :157 مل : 688 وث : 38
جوان	96738 ريال	2000 فرنك	صن : 157 مل : 689 وث : 6
أوت	95984 ريال	2000 فرنك	صن : 158 مل : 691 وث : 48
سبتمبر	88461 ريال	2000 فرنك	صن : 158 مل : 692 و ث : 111
أكتوبر	98736 ريال	2000 فرنك	صن : 158 مل: 694 وث : 10
ديسمبر	187799 ريال	مرتب كمبنون غير موجود و يبدو أن مهمته إنتهت خلال هذه الفترة	صن : 159 مل :707 وث : 66

- الجدول من اعدادنا

ومن الملاحظ أن هناك تذبذبا كبيرا بين شهر وآخر حتى في السنة الجبائية الواحدة ، ويبدو أن مرد حالة النقص ، هو هروب الجنود ؛ وفي حالة الزيادة نتيجة دخول جنود جدد في بعض الشهور كما تشير لذلك الوثائق نفسها.

لكن الملفت للنظر هو المرتب الخيالي لكمبنون وبالفرنك الفرنسي أي ما يساوي تقريبا 3500 ريال ، بينما مرتب أعلى ضابط تونسي في الشهر 1500 ريال. فهل هذا كرم أو مكافأة أو ابتزاز؟ وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن هناك بعض الإمتيازات الخاصة للضباط مثل كباش عيد

الإضحى، ومنحة شهر رمضان.

فيظفر الضباط الكبار بنقود كباش العيد من 1 إلى 12 كبش حسب الرتبة. وقدر ثمن الكبش ب 10 ريالات وذلك إبتداء من سنة 1861/1278 م (12). والضباط المتمتعون بذلك هم :

1 - أمير الأمراء : 12 كبش

2 - أمير اللواء : 6 كباش

3 - أمير آلاي : 4 كباش

4 - قائم مقام : 3 كباش

5 - آلاي أميني : 3 كباش

6 - بينباشي : كبشان اثنان

7 - صاغ قول أغاسي : كبش واحد

8 - خوجة آلاي : كبش واحد

9 - يوزباشي معين : كبش واحد (يقصد بمعين إذا كان ملحقا لدى الباي أو إحدى الوزارات)

أما الجنود في الأبراج والثكنات ، يمنحون عددا من الكباش بشكل جماعي في مراكز عملهم، ويشترك كل خمسة جنود في كبش واحد. وهذه عينة من الكباش، المعطاة للآليات العسكرية، على إختلاف أنواعها ، كل على حدة، وثمن كل ما ناب من الكباش للآلاي الواحد :

---

(12) أ. و. ت. : دفتر رقم : 3723، ص : 143، مل : 538، وث : 17.

منحة الجنود من الكباش لعيد الإضحى (13):

الآلاي	عدد الكباش	الثمن الجملي بالريال
الأول	42	420
الثاني	70	700
الخامس	25	250
2 - طبجية الابراج والساحل والأعراض	16	160
- قشلة الطبجية	94	940
- الحراسة بباردو	150	1500
- الخيالة	15	150
- مكتب الحرب	136	1360
الجملة	548	5480

ومن الملاحظ هنا تمييز كل من الحراسة بباردو ومكتب الحرب بالعدد الأكبر من الكباش وليس هذا راجع لكثرة عدد الأفراد بهما، فكلاهما أقل عددا من الأماكن الأخرى ولكن الأمر يبدو أنه راجع لأهمية المكانين ومن في داخلهما لا غير.

ولم تشهد المرتبات خلال سنوات طويلة، رغم إرتفاع الأسعار أي زيادة تذكر. ولكن هذا لم يكن بالطلب الملح، فالمشكلة الملحة في هذا الموضوع ليست في قيمة الرواتب، أو الإمتيازات، وإنما في التأخر الدائم والملل للرواتب وكيفية الحصول عليها. وهذا التأخر كما تثبته الوثائق، لم يكن نتيجة فقدان النقود فحسب ، وإنما يرجع في أغلب الحالات لماطلة مدير المال، الذي يدعي دوما قلة النقود، وهو القائد نسيم شمامة في بداية الأمر وقبل ثورة 1864 ، أو من خلفه من الأسر اليهودية المتحكمة في قباضات مالية الدولة، ومنهم شلومو شمامة (14).

---

(13) ا. و. ت : صن : 155 . مل : 675، وثا : 1، 2، 5، 6 ذي الحجة 1278/1861 م والجدول من وضعنا

(14) انظر لاحقا تاثير اليهود في تدهور ميزانية الجيش.

وتورد الوثائق شكوى الضباط من مماطلة مدير المال ونفاد صبرهم، ويطلبون في رسائلهم "تأويل" لذلك. فمثلا معلم الحفصية لم يقبض مرتبه مدة عامين ولم يدفع له القائد نسيم رغم الإلحاح في ذلك (15).

ومنذ بداية عهد الصادق باي، فإن وزير البحر خير الدين أو نائبه في حلق الوادي أمير اللواء حسن، كان يشتكي ويبلغ شكايات الضباط والجنود بكل وضوح من تأخر الرواتب وقلق الجنود الناتج عن ذلك، خاصة من طاقم الفابورات الذين يرفضون السفر كلما تأخر المرتب. وقد نزل فعلا طاقم الفرقاطة الحسينية مرة من البحر، مصمما على الشكاية للباي عن وضعهم.وتأخر "الفابور"المنصور عن السفر لأن الطاقم لم يأخذ مرتبه (16). ويتهم الضباط صراحة مدير المال بمماطلة قابض وزارة البحر كلما ذهب له. وكم من مرة يعلن وزير البحر أو نائبه عن توقف العمل في وزارة البحر لعدم وجود النقود بتاتا. ولا تكاد تخلو الرسائل من تحميل مدير المال، المسؤولية في ذلك. ويطالبون عمل أي شيء للموضوع، لأنه يجيب دائما بعدم وجود الدراهم، حتى ولو خرجت التذاكر من الباي للدفع (17).

وفي زمن تولي أحمد زروق لوزارة البحرية عجزت الدولة عن دفع مرتبات الأجانب بالفرنك، فصدر الامر بأن يدفع لهم راتبهم بالعملة التونسية : الريال ودون حتى مراعاة الفارق بين العملتين، ويقول : "إذا لم يرضوا بذلك يمكن الإستغناء عنهم" (18). ومما يؤكد مسؤولية القباض اليهود، في المماطلة والتأخير، أن قابض وزارة الحرب إدعى ضياع تذكرة بها 4162 ريال ثمن مؤونة طبجية برج باجة (19).

ويذهب أمير عسكر القيروان، إلى أكثر من ذلك، في رسالة إلى الوزير الاكبر، إذ يقول :"إن تعطيل المرتب ليس لعدم وجود الدراهم، وإنما إزدراء العمال بمقام العسكر، وقلة الإعتناء بشؤونهم"، وأمور العسكر كما يقول : "يجب أن لا يقع فيها مماطلة." (20) وهذه شهادة شاهد من أهلها على

----

(15) أ. و. ت. : صن : 163. مل : 790. وث: 5 بتاريخ 1863/1280 م.
ومل : 787. وثا : 12. 30. 35 بتاريخ 1860/1277 م.
(16) أ. و. ت. : صن : 189. مل : 1113. وث : 18 بتاريخ 1859/1276 م.
صن : 190. مل : 1130. وث : 1 بتاريخ 1860/1277 م.
(17) أ. و. ت. : نفس الصندوق مل : 1128. وث : 47.
نفس الصندوق مل : 1134. وث : 126.
نفس الصندوق مل : 1138. وث : 7 بتاريخ 1277-1860/1278-1861 م.
(18) أ. و. ت. : صن : 188. مل : 1104. وث : 123، وهي رسالة من الوزير الاكبر إلى وزير البحر بتاريخ1876/1294 م.
(19) أ. و. ت. : صن : 164. مل : 798. وث : 74.

تعمد إهمال الجيش. واشتكى أمير اللواء عثمان هاشم رئيس القسم الاول في وزارة الحرب، أنه عندما كان وكيلا على مخازن الدولة وتوابعها، لمدة أربع سنوات، بقيت عليه ديون لأربابها قدرها 26 ألف ريال، وخرجت له تذكرة في ذلك. إلا أن القائد نسيم لم يدفع له شيئا ؛ وأرباب الديون يلحون عليه (21). واشتكى معلمو مكتب الحرب الأجانب لقنصل فرنسا، من عدم قبض مرتباتهم، وصدر الأمر بالدفع لهم ؛ لكن وزير الحرب اشتكى من عدم وجود النقود، وأن العسكر لم يأخذ مرتباته منذ خمسة أشهر لأن القائد نسيم إمتنع من ذلك بحجة عدم وجود الدراهم (22).

هذه نماذج من شكاوي الجنود والضباط من تأخر المرتبات، وسنرى الأمر نفسه بالنسبة للمصاريف والكساء. وهي كلها تؤكد لنا الدور الكبير الذي لعبه مدير المال وأعوانه في سوء الوضع المادي للجنود والذي سنوضحه لاحقا. ووقوف الدولة عاجزة عن دفع رواتب الجنود، جعلهم يقومون بعدة تجاوزات تطورت إلى السخط والتمرد والعصيان. ولجأوا في أغلب الحالات إلى الهروب من الخدمة العسكرية مرة واحدة.

ب - المؤونة والعلف :

نعني بالمؤونة، كل ما يأخذه الجنود من لوازم حياتهم اليومية من الطعام. ونعني بالعلف ما تحتاجه دواب الجيش، من التبن والشعير وتوفير المرعى. والذي نؤكده هنا أن مسألة توفير المؤونة للجنود، ليست أهون حالا من المرتب ؛ بل إن مشاكل هذا الميدان، أكثر حدة، والطلبات أكثر إلحاحا لأنها من الطلبات التي لا تقبل التأخير (23). وتتمثل المؤونة، في كل ما يحتاجه الجندي في حياته اليومية، كالحطب والزيت واللحم والخبز والصابون، وهي كما حددها المجلس الخاص، تنقسم إلى قسمين :

- قسم يدفع عينا للعسكر فقط، كالقمح والزيت، وشعير العلف ؛ بشرط أن تكون الانواع طيبة في الكيفية والكيل.

- قسم يدفع نقودا حسب سعر الوقت، وذلك كاللحم والخضر والصابون.

أما الضباط فهم يختلفون عن الجنود، في أخذ المؤونة. فالرتب من صول قلاغسي فما فوق،

---

(20) أ. و. ت. : صن : 165 . مل : 827. وث : 55 بتاريخ 1867/1284 م.

(21) أ. و. ت. : صن : 189 . مل : 1115 ، وث : 6.

نفس الصندوق . مل : 1118 ، وث : 76.

(22) أ. و. ت. : صن : 158 . ° : 690 . وث : 38 بتاريخ 1863/1280 م.

(23) أ. و. ت. : صن : 161 ، مل : 740 ، وث : 69. بتاريخ 1871/1288 م.

لهم نقودا عينا ؛ بحسب ثمن المؤونة في السوق ؛ وتدفع لهم شهريا، وذلك في زمن الإقامة دون السفر(24).

بيد أن وثائق وزارة الحرب ووزارة البحر، إبتداء من بداية حكم الصادق باي، تثبت أن هذه الضروريات، لم تكن في أغلب الأحيان متوفرة. حتى أن الوزراء أنفسهم أو الضباط القياديين، كانوا يتداولون تبليغ الشكاية للسلطات العليا بأنفسهم، ويلحون على طلبات جنودهم. إلا أن رسائلهم كانت تهمل، ولا تتلقى في الغالب إهتماما، وحتى إن تلقت ردا يكون سلبيا، وهو عدم وجود الدراهم.

وكانت بعض الضروريات، تفقد خلال سنوات عديدة، من قائمة طعام الجيش مثال ذلك : اللحم سواء للضباط أو الجنود. إذ كان من المفروض والمقرر، أن يأخذ الضباط ثمن اللحم يوميا، ويأكل الجنود اللحم كل أسبوع ، وهو ما يدعى :"بالخميسية" لأنه لا يعطي لهم اللحم إلا يوم الخميس، لكن الذي حدث هو أن الضباط إنقطع عنهم اللحم مدة 26 يوما، وانقطع عن الجنود تسعة أسابيع في سنة 1867/1284. ثم إستمر هذا الإنقطاع بعد ذلك لسنين عديدة، حتى أن وزير الحرب طالب بإلغاء الخميسيات لتباع الضباط من الجنود، لأن الجنود الآخرين لا خميسيات لهم، وذلك في 1872/1289 (25) ولم تعد الخميسيات للجنود إلا في سنة 1875/1292 ، في وزارة خير الدين، ورستم وزير الحرب، وبعد إلحاح كبير، إذ كلفت الدولة جزارا خاصا بذبح البقر للعسكر (26). أما تأخير الزيت والصابون والحبوب، أياما وشهورا، فقد أصبح أمرا مألوفا لدى آلايات الجيش، وكذلك أمر العلف لخيل الجنود. وساهم اللزامون في عدم توفيرمتطلبات الجيش . من ذلك أن حميدة بن عياد أحد اللزامين كثرت ضده الشكايات، لأنه يتباطا في إحضار العلف اللازم للدواب. ففي قشلة الخيالة بقي حوالي 200 حصان، ثلاثة أيام دون شعير ولا تبن ولا مرعى (27) .

أما جنود الحراسة في شاطئ طبرقة، فكثيرا ما لا يجدون مفرا من بيع أدباشهم، أو رهنها لتوفير ثمن الفحم أو الزيت، نتيجة تأخر المؤونة عنهم (28). وكان هناك أيضا فرق في نوعية الخبز، بين ما يأخذه الضباط وما يعطى للجنود. ويبدو أن ذلك كان يثير المشاكل، مما حدا ببعض الضباط

---

(24) أ. و. ت. : ص ن : 156 ، مل : 671. وث : 10-11 وهو معروض أصدره المجلس الخاص في كيفية إعطاء المؤونة واللباس للعسكر النظامي 1871/1278 م.

(25) أ. و. ت. : ص ن : 165 . مل : 829. وث : 39 بتاريخ 1867/1284 م.

(26) أ. و. ت. : ص ن : 164. " : 799. وث : 2.

(27) أ. و. ت. : ص ن : 160 . مل : 719. وث : 24 بتاريخ 1866/1283 م.

(28) أ. و. ت. : ص ن : 164. مل : 796. وث : 115 بتاريخ 1869/1286 م.

أنفسهم، أن يطالب بإزالة ذلك الفارق في نوعية الخبز، ومساواة أفراد الجند جميعا في ذلك. حيث كان الخبز المخصص للجنود رديئا ويعجن دون تنقية وتصفية ؛ فينزع منه السميد أولا ليجعل خبزا للضباط ويترك الباقي بنخالته لخبز العسكر. لذلك طالب الضباط بتدارك الوضع، فصدر الأمر فعلا بجعل الخبز نوعا واحدا للضباط والعسكر ؛ مع التأكيد على إتقان العجين والخبز. لكن التحسن كما تؤكد الوثائق كان غير كاف (29). وذلك لأنه في كثير من الأحيان لا يوجد الخبز إطلاقا، سواء للجنود أو الضباط، فيقدم بدل ذلك البرغل، صباحا ومساءا، وأحيانا لا يوجد البرغل أيضا أو لا توجد الأواني لطبخه (30).

ج - اللباس :

نتيجة لولع أحمد باي بتقليد النظم الأروبية فيما يخص الجيش، فقد أدخل تغييرا في اللباس العسكري ولم يبق من النوع القديم، إلا القبعة التركية ، مزينة بصفيحة ورباط من الجلد، تحت الذقن، بالنسبة لجنود المدفعية والخيالة. واختلفت ألوان الأزياء لدى فرق الجيش، فكان لون لباس فرسان الخيالة ، أزرقا ، ولون لباس جنود المشاة أحمرا . وأحيانا تختلط الأمور، فيرتدي الجندي ما يستر عورته ولا يبالي إن كان أزرقا أو أحمرا (31) . وبحكم قدم تلك الأزياء، كثيرا ما تفقد حتى ألوانها، ولذلك يصعب التمييز بين أفراد الجنود، وهم يرتدون لباسا ضيقا أسود من كثرة الإستعمال، أما الأحذية فهي رديئة وثقيلة (32). وابتداء من سنة 1864 أبدل الصادق باي، لباس جزء من العسكر النظامي بلباس كان قريبا من اللباس الإسلامي، مأخوذا عن الزي الفرنسي بالجزائر. وكان هذا التغيير كما يشير ابن أبي الضياف، لمجرد التقليد وليست له أية ضرورة، خاصة وأنه كان مرتفع الثمن أكثر من السابق، والحال أن الدولة في ضيق مالي (33).

وتختلف قيمة كساء العسكر حسب الرتبة ونوع اللباس، صيفا أو شتاء، ومستوى القماش. لذلك تحددت القيمة على مقتضى الرتب العسكرية. فبلغت قيمة ما خصص للجندي والضابط من الكساء، من الشاشية إلى الحذاء مع نصف معطف (لأن هذا يعطى قانونيا كل سنتين) في السنة على النحو التالي :

---

(29) أ. و. ت. : ص : 162 ، مل : 754، وث : 25-29 بتاريخ 1875/1292 م.

(30) أ. و. ت. : ص : 164 ، مل : 796، وث : 18-26-27-45-46 بتاريخ 1869/1286 م.

(31) غانياج، أصول... ، نفس المصدر، ص 100.

(32) المصدر نفسه، ص 108.

(33) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 32، 71، 72.

المخصصات المالية للباس الجنود والضباط ومكونات اللباس العسكري (34)

فئات الجيش	المقدار المالي للكساء بالريال (أ)
من أمير الأمراء إلى أمير آلاي	350
من القائم مقام إلى الصاغ	250
من اليوزباشي إلى الصول	113
العسكري	94
مكونات اللباس العسكري	**القيمة المالية لكل نوع بالريال (35)**
كساء كامل من الملف	45
نصف معطف	15
قميص	3
شاشية	05
شملة	07
كشطة	08
جرايب جلد	05
حذاء	11

ويعطى الضباط من صول قلاغسي فما فوق، نقودا بالقيمة المذكورة ، ويكون لباسهم في اللون والهيئة، والكيفية والفصالة، مثل الآلاي الذي ينتمون إليه. أما من الباش شاوش فما دون، تشتري لهم الدولة لوازم الكساء وتخيطها في القشل على نظر الضباط (36).

وتختلف القيمة الجملية لكساء الجيش -مثل الرواتب والمؤونة- من سنة لأخرى حسب عدد

---

(34) أ.و.ت : ص : 161 ، مل : 736 ، و : 110 بتاريخ 1870/1287 م.

(35) أ. و.ت : ص : 144، مل : 542 ، و : 75 بتاريخ 1871/1288 م.

والجدول من وضعنا.

(36) أ. و.ت : ص : 156 ، مل : 671 ، وثا : 10-11 بتاريخ 1861/1278 م.

الجنود من ناحية وحسب الظروف المادية من ناحية أخرى كما أشرنا لذلك في موضوع الميزانية العسكرية.

وقد بلغت قيمة مصاريف الكساء في سنة 1871/1288، 216661 ريالا (37). لكن المعضلة لم تكن في قيمة ما يخصص للباس الجيش، كثرة أو قلة، وإنما تتمثل في تأخير دفع مستحقات اللباس لأصحابها، في الوقت المحدد، الأمر الذي يترتب عليه تأخير التعليم العسكري أو وقت الحراسة نتيجة لفقدان الأحذية مثلا. وفي هذا الشأن ترد الشكايات من أمراء الجيش واحدة تلو الأخرى ولا مجيب، حتى أن وزير الحرب محمد نفسه ، لم يعرف ما يفعل لأن المكلف بتوفير الأحذية للجنود ، توقف عن إحضارها(38).

ونجد الشعور بالمرارة، يسيطر على وزير الحرب أحمد زروق. وظهر ذلك في رسائله لوزير المال سنة 1867/1284 ، فقد أعلمه بتمزق لباس العسكر، ورغم وجود التذاكر بأيديهم ، إلا أنهم لم يجدوا طريقة لتسلمها. وقد خاطب في ذلك المكلف مرارا ، ولكنه لم يدفع شيئا له، مما جعل طابور الحراسة يقدم لحلق الوادي دون كساء. حتى أنه يرجح عدم دخولهم للمكان على تلك الحالة ويصرح بأنه مل من المخاطبة في شأن ذلك، فيطلب من الوزارة الكبرى حلا لذلك (39). واشتكى أمير أمراء عسكر التريس أيوب بالحاضرة، من انعدام الكساء حيث لم يجد الجنود ما يلبسون، وليس لهم حتى أحرمة لرقادهم. وطالب بذلك الوزارة وذكرها مرارا، ولم يرد له علم ولا خبر على حد قوله، وأنه متوقف في كل شيء (40). واشتكى أمير الأمراء سليم أمير الطبجية لوزير الحرب بأن الجنود الصغار بالقشلة الأحمدية بالحاضرة، لم يبق للباسهم أثر، فلا شواشي ولا أحذية إطلاقا، والبعض بقي لديهم قطعة قميص أو سروال تحزموا بها سترا للعورة فقط. أما رؤوسهم وأكتافهم وصدورهم وأفخاذهم على حد قوله : عارية، وحالهم لا يرى مع دخول الشتاء. ويقول : "أنه عجز عن صنع أي شيء لسترهم".

فيطلب «عمل تأويل» لذلك، ويقول : "إذا لم يتيسر ذلك فإن إطلاق سراحهم من القشلة أفضل" (41). وهذه الرسالة أبلغ وصف لحالة العسكر من حيث الكساء.

ولم تكن المحلة المسافرة ، أفضل من غيرها، حتى أن سليما أمير المحلة في قيادته لإحدى

---

(37) ا. و. ت. ص : 144 . مل . وث : 542، وث: 80.

(38) ا. و.ت : ص : 158. مل : 698، وث : 8.

(39) ا. و.ت : ص : 160. مل : 719، وث : 5.

(40) ا. و.ت : ص : 165. مل : 829، وث : 5.

(41) ا. و.ت : ص : 164. مل : 797، وث : 73.

المحلات سنة 1865/1282 ، اشتكى لوزير العمالة رستم، بأن ما وصله من الكساء لا يكفي الجيش في المحلة، لذلك لم يوزعه خوفا من التشويش، فيطلب المزيد لأن غالب من في المحلة عراة، وهو يخشى إذا لم يعطوا الكساء هروبهم ولن يبقى أحد بالمحلة (42). ووصل الأمر حتى إلى جنود حراسة باب البحر بالحاضرة، إذ كانت ثيابهم رثة، وحالتهم سيئة، مما جعل الدولة تشعر بالمهانة من ذلك المظهر، فأصدرت أمرا باختيار جنود وضباط للحراسة على حالة أحسن. لكنها لم تتطرق إلى تحسين المظهر من حيث اللباس (43) وتطور الأمر إلى أكثر من هذا، عندما توقف مارستان الحاضرة عن دفع ثمن تجهيز الموتى، بحجة عدم وجود فاضل من الوقف المخصص لذلك، فتوقف تجهيز الموتى. لذلك فإن الموتى من العسكر بمارستان القشلة الحسينية تعذر تجهيزهم حتى اضطروا لتكفينهم بأغطية النوم (44).

وكانت قلة الكساء عامة، في الجيش البري والبحري على السواء، وضباط عسكر البحرية كثيرا ما كانوا يعملون في البحر دون كساء، وأضر بهم البرد، وليس لديهم زيت ولا خل (45). وليس تلاميذ مكتب الحرب بمنجاة عما يتخبط فيه بقية الجيش، فقد كانوا هم أيضا عراة وطلباتهم لا تجد استجابة (46). وكالعادة كانت الشكاوي تشير إلى رئيس القباض بإصبع الإتهام، في المماطلة في إعطاء كساء العسكر. وكان في هذه الفترة شلومو شمامة، سليل أسرة نسيم السابق الذكر (47). ووصل الأمر بعسكر الخيالة مرة أن تعذر عليهم الخروج من الأخبية لعدم وصول الأحذية والقمصان لهم (48).

وكان تأخر الكساء عن الجنود قد أعاق عملية التعليم العسكري وكذلك الحراسة في كثير من الأحيان. وكان عقبة أيضا في دخول الجنود الجدد. فليس هناك ما يغري بالدخول في الجيش، في مثل تلك الحالة، حتى ولو ظهر للبعض الدخول. فقد تعذر فعلا دخول جنود جدد من الجريد وقفصة بسبب ذلك (49).

----

(42) أ. و. ت. : صن : 180 ، مل : 997 ، وث : دون ترقيم.
(43) أ. و.ت : صن : 150 ، مل : 616 ، وث : 1 بتاريخ 1873/1290 م.
(44) أ. و.ت : صن : 161 ، مل : 729 ، وث : 1 . 2 ، بتاريخ 1867/1284 م.
(45) أ. و.ت : صن : 194 ، مل : 1211 ، وث : 48.
نفس الصندوق ، مل : 1212 ، وث : 6.
(46) أ. و.ت : صن : 163 ، مل : 790 ، وث : 10 بتاريخ 1863/1280 م.
(47) أ. و.ت : صن : 164 ، مل : 798 ، وث : 81 بتاريخ 1871/1288 م.
(48) أ. و.ت : صن : 161 ، مل : 740 ، وث : 6 بتاريخ 1871/1288 م.
(49) أ. و.ت : صن : 164 ، مل : 795 ، وث : 89 بتاريخ 1868/1285 م.

4 - آثار الوضع المادي على الضباط والجنود :

انعكس الوضع المادي للجيش على حياة الجنود والضباط، وتمثلت آثاره بالخصوص إضافة إلى ما ذكرناه ، في غرق الضباط في مجال الديون الخاصة والعامة، ولجوء الجنود للهروب من الثكنات والأبراج والمحلات.

أ - ديون الضباط :

كان ضباط الجيش غارقين، في ديون كثيرة، وهو ما يترجم بوضوح ضعف الدخل من المرتب، وكانت هذه الديون على نوعين : عامة وخاصة.

- الديون العامة :

تتمثل خاصة في ثمن جريدة الرائد، التي يقول مديرها : بأن الضباط لا يدفعون ما عليهم من ثمن جريدة الرائد، سواء على شكل أفراد أو وحدات في الجيش. إلا أن الضباط كانوا دوما يقولون إنهم دفعوا ما عليهم (50).

وهذه أمثلة من الديون على ضباط الجيش للجريدة المذكورة :

- ضباط عسكر التريس بالحاضرة : 1125 ريال
- ضباط عسكر الساحل : 1488 ريال
- ضباط عسكر القيروان : 0474 ريال
- ضباط عسكر الطبجية : 1822 ريال
- ضباط عسكر الخيالة : 0420 ريال
- ضباط عسكر البحرية : 0577 ريال (51)

وكذلك مدير جريدة الجوائب أيضا يشتكي من عدم دفع الضباط ما عليهم . فمثلا أمير لواء البحرية محمد الشاوش عليه دين 160 ريال منها 75 ريال للجريدة ، مما حمل الوزير الأكبر خير الدين أن يطلب بنفسه من ضباط البحرية دفع ما عليهم للجريدة (52).

- النوع الثاني من الديون العامة هو : ما يعرف بريع ربع الوقف الذي في مكترى الضباط. فنجد قائمة تحمل إحدى وعشرين من الضباط والعسكر عليهم دين قدره :9437 ريال ، ماطلوا في دفعه حتى اظطرت الدولة أن تعين لهم ضباطا يجبرونهم على دفع ما عليهم.

---

(50) أ. و. ت. : صن : 162 ، مل : 760 ، وث : دون رقم وهي بتاريخ 1876/1293 م.

(51) أ. و. ت. : صن : 195 ، مل : 1240 ، وث : 31 ، بتاريخ 1876/1294 م.

(52) أ. و. ت. : صن : 194 ، مل : 1233 ، وث : 30، بتاريخ 1875/1292 م،وجريدة الجوائب تصدر باستانبول بالعربية.
أ. و. ت. : صن : 188، مل ،1104، وث : 78، تاريخ 1876/1293 م.

وفي هذا المجال أيضا، أن النقيب يوسف الصغير ترتب عليه دين قدره : 6859 ريال من جهة دخل ساقية سيدي يوسف ؛ وطولب به من طرف قسم العمل التابع للجنة المالية الأروبية، وكان منذ مدة يمتنع عن الدفع (53).

ونجد قائمة أخرى تتضمن أسماء عشرين ضابطا وعسكريا بسوسة، عليهم دين للدولة، من بقايا ريع ربع الحبس، الذي في مكتراهم، قدره : 8875 ريال ، وماطلوا في الدفع لوكيل الاحباس في سوسة (54). وهذه الديون التي في دمة الضباط، الراجعة للأحباس، تؤكد وقوع ما تخوف منه خير الدين أثناء النقاش في مجلس الباي، حول إمكانية تخصيص فاضل الاحباس لشؤون الجيش، والذي أشار إليه ابن أبي الضياف ، وأقره بعد ذلك في قوله: "صدقت فراسة خير الدين."

- **الديون الخاصة :** وهي تتمثل غالبا في ثمن ملبوس، إشتراه الضباط من اليهود والأجانب. فقد عرض أحد الخياطين بأن له قبل 24 نفر من الضباط دينا جملته : 10181 ريال ثمن ملبوس، يطلب دفعه. واشتكى يهودي يدعى : ميخائيل الشمعوني للعدالة يطلب دينا في ذمة ضابط برتبة مقدم يدعى : بالخيرية ماطل في خلاص الدين وكان للصائغ قلاغسي : حسن الترجمان بعسكر البحرية رهن بيد شالوم بن القائد ناتان شمامة (55) ، وكانت الدولة نبهت عن عدم رهن اللباس أو الشعار الخاص بالدولة والذي كثر التعامل به . وهذا يوضح بجلاء الوضع المادي للضباط خاصة الصغار منهم في عهد الصادق باي فكيف حال الجنود ؟

ب - هروب الجنود من الوحدات :

هذه المشكلة بدأت مع الجيش النظامي، منذ أواخر عهد أحمد باي، وقد أصبحت مزمنة، ولازمت الجيش، في عهد الصادق باي إلى دخول فرنسا لتونس. وهي تتمثل في فرار الجنود النظاميين، من الوحدات العسكرية، بالثكنات والأبراج والموانئ البحرية. وكان لهذه المشكلة مضاعفاتها، ونتائجها الخطيرة، تحدث عنها أمراء الجيش، في رسائلهم المختلفة، للوزارة الكبرى ووزارة الحرب والعمالة، بكل دقة سواء عدد الهاربين أو سبب الهروب.

---

(53) ا. و. ت : صن : 149 ، مل : 614، وث : 50 بتاريخ 1873/1290 م.

ا. و. ت : صن : 152 ، مل : 644، وث : 44 بتاريخ 1879/1297 م.

(54) ا. و. ت : صن : 149 ، مل : 612، وث : 60-62 بتاريخ 1872/1289 م.

(55) ا. و. ت : صن : 193 ، مل : 1202 ، وث : 2 بتاريخ 1867/1284 م.

ا. و. ت : صن : 188 ، مل : 1201 ، وث : 85 بتاريخ 1872/1289 م.

- أسباب الهروب وطرقه :

بدأت الظاهرة منذ أواخر عهد أحمد باي، عندما نفد صبر الجنود النظاميين من طول المدة في العمل العسكري، التي لم تحدد بقانون (56) . ثم إزداد الامر في عهد خلفه محمد باي، و إستمرت في الإزدياد بشكل أكثر حدة في عهد الصادق باي نتيجة تأخر الرواتب. وقد شملت عملية الفرار هذه، كل الوحدات العسكرية للجيش البحري والجيش البري بأنواعه، من الطبجية والمشاة والخيالة ؛ سواء كانوا جددا أو قدامى أو معاوضين. بل تجاوز الأمر ذلك، إلى قوة الأمن المحلية، من الخيالة والصبايحية. فالكل يفر كلما وجد لذلك سبيلا. ويتم الفرار بطرق مختلفة، من الثكنة، ومن المحلة، ومن البحر، وكذلك بطريقة التخلف عن اللحاق بالمراكز العسكرية، بعد قضاء الإجازة التي تمنح للجنود، ولا يلتحقون إلا بعد البحث عنهم وجلبهم جبرا إن وقع العثور عليهم.

وأسباب هذا الفرار كثيرة ؛ لكنها تعود في الأساس إلى سوء الوضع المادي، وما يعانيه الجنود من البؤس في المسكن والمؤونة والكساء. ومن ناحية أخرى ، فإن نفسية الجنود أيضا كانت نهارة، إذ لا شئ يضمن لهم حقوقهم في البقاء والعمل بالمعسكر، وذلك بالرغم من وجود القوانين، أعلنت في عهد الصادق باي، لكن تطبيقها كان نادرا ، وخاضعا للظروف والأمزجة. على هذا ساس بقي الذهاب إلى الجندية، كانه ذهاب إلى السجن أو القبر. من هنا فإن الجنود يلجؤون لكل لطرق المؤدية لخارج الثكنة لا إلى داخلها ، مهما كان الأمر ولو أدى ذلك إلى الموت. فالثكنة عند الجندي جحيم لا يطاق ؛ وكل شيء أفضل من البقاء فيها. وكان الجوع والعراء الباعث الاكبر في الغالب ، على الفرار من الثكنات أو المحلة. فقد أشار أحمد زروق وزير الحرب في محلة له سنة 1867/1284 ، إلى ذلك بكل وضوح، إذ قال : "إن فرار الجند من المحلة، سببه الجوع وليست الحرب مع القبائل" (57).

وعندما ازداد الهروب يوما بعد يوم ، ألقت الدولة المسؤولية على الضباط، واتهمتهم بالتساهل، مع الجنود ؛ حتى تمكنوا من إيجاد الوسائل للهروب. فاستدعت بعض الضباط المتهمين بالتساهل، وزجرتهم عن التقصير في مثل هذه الامور (58). واتهمت الدولة أيضا عددا من الضباط بأخذ الرشوة مقابل ترك الجنود يهربون من الخدمة العسكرية (59)، وهذا يشير إلى خطورة الموقف فعلا. ولكن الدولة لم تحاول إيجاد حل جذري للمسالة. وتشتكي رسائل قادة الوحدات العسكرية إلى وزارة

---

(56) انظر الفصل الاول من البحث، إذ من أجل ذلك بدأت فكرة انتداب جند جديد لتعويض من طالت مدته وذلك قبل إحداث قانون الإنتداب.

(57) ا. و. ت : صن : 179 ، مل : 984، وث : 102 بتاريخ 1867/1284 م

(58) ا. و. ت : صن : 151، مل : 636، وث : 21 بتاريخ 1877/1295 م.

(59) ا. و. ت : صن : 143، مل : 526. وث : 40 بتاريخ 1862/1279 م.

الحرب من تكرار هذه الظاهرة دون توقف خلال عهد الصادق باي ، ويطلبون من الدولة ما يدعى بالتعيين ، وهو إرسال عدد من الصبايحية، لمن هرب أو تخلف، لجلبه للثكنة أو البرج التابع له. لكن هذا التعيين كان غير ناجح في الغالب. وذلك لعدة أسباب منها مثلا : أن الهاربين من عسكر البحرية، أغلبه من قرقنة، وكان كثير الهروب، ويصعب جلبه إلا بعد كثير من البحث، مما جعل أمير لواء البحرية حسن يشير على الدولة بأن كثرة تخلف الجنود من قرقنة لا ينفع معه التعيين لعدم وجود ضابط بالجزيرة مستقر بها، لذلك إقترح حلا للمشكل بتعيين ضابط مقيم بالجزيرة وأعطى لذلك إسم البينباشي الحاج جمعة القرقني، وفعلا صدر الأمر بتعيينه (60). ورغم كل المحاولات من الدولة، فإن القائمات تتوالى من الضباط متضمنة أسماء الفارين حتى أن بعض تلك الرسائل تعلم بفراغ القشل من الجند، إذ لم يبق بها حتى من يقوم بعمل الثكنة (61). ويعطي أمير أمراء عسكر التريس قائمة في الذين تخلفوا عن الخدمة تشمل 1093 إسما، من جهات مختلفة، منهم 192 من عسكر الطبجية من الوطن القبلي (62). وهناك من عاوض وهرب، أو من هرب عوضه بعد دخول الجيش (63). وتشير إحدى الرسائل، إلى أن العسكر ازداد هروبه ، فيهرب في اليوم الواحد أكثر من 20 جندي بلباس الجيش (64).

ويؤيد هذا القول، العدد الكبير في القوائم المرسلة. من ذلك أن سليم أمير الطبجية أرسل إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دارسنة 1282/1865 قائمة بها 724 من العسكر الهراب يطلب لهم التعيين ، وهم من الوطن القبلي، والساحل، وبنزرت. ولكن هذا العدد الكبير، وفي نفس الوقت من أماكن مختلفة، يجعل الدولة عاجزة عن توفير عدد الصبايحية اللازمين لجلبهم (65). فقد بلغ عدد الهاربين بين سنتي 1274-1278/1857-1861 أي خلال أربع سنوات : 2385. مما اضطر الدولة ، بعد أن يئست من قدومهم طوعا أو كرها ، أن تصدر أمرا بعدم مطالبة الهاربين، لمن هم خارج البلاد (66). وفي سنة 1285/1868 ، سرح 1900 من الجنود لقضاء إجازات في بلدانهم، فلم يرجع منهم في الموعد إلا 150 جندي فقط (67).

---

(60) أ. و. ت : صن : 193، مل : 1183، وث : 49 ، بتاريخ 1279/1862 م.
أ. و. ت : صن : 191، مل : 1141، وث : 10 ، بتاريخ 1279/1862 م.
(61) أ. و. ت : صن : 163، مل : 781 ، وث : 7
(62) أ. و. ت : صن : 149، مل : 610 ، وث : 29 بتاريخ 1289/1872 م.
(63) أ. و. ت : صن : 160، مل : 716 ، وث : 21 بتاريخ 1283/1866 م.
(64) أ. و. ت : صن : 164، مل : 817 ، وث : 5 بتاريخ 1279/1862 م.
(65) أ. و. ت : صن : 179، مل : 979 ، وث : 16.
(66) أ. و. ت : صن : 143، مل : 525 ، وث : 35-63.
(67) أ. و. ت : صن : 165، مل : 830 ، وث : 125.

وقد شهد الهروب فترتين بارزتين هما : فترة ثورة 1864 ، وفترة دخول فرنسا لتونس. فمثلا كان عدد الهاربين من المحلات المجهزة لملاحقة ابن غذاهم على النحو التالي (68) :

- محلة القبلة :	تريس : 986	
	طبجية: 365	
- محلة باجة :	تريس : 852	
	طبجية: 355	
- محلة الرقبة :	تريس : 214	
	طبجية: 365	الجملة : 3137 جندي

نلاحظ من هذه الأمثلة المعززة بالأرقام، أن الأمر أصبح يشكل خطرا على صلب الجيش. ولا يعود هذا في رأينا إلى قلة وسائل منع الهروب، بقدر ما يعود إلى الغضب الجماعي، والفوضى العامة التي تعيش فيها الدولة، والجيش بالذات.

- وسائل العقاب ونتائج الهروب :

كانت الوسيلة الوحيدة لجلب الفارين إلى ثكناتهم، هي التعيين لهم. وذلك بأن يذهب المعينون إلى بلدان الفارين، وينزلون على أهلهم ضيوفا. وعلى أهالي الجنود ضيافة المعينين، طيلة مدة الإقامة غير المحددة حتى يأتوا بالمطلوبين (69). ولكن هذه الطريقة لم تنجح دوما. فقد اشتكى أمير أمراء الطبجية سليم من تكاثر الهروب، وصعب على الدولة أمر التعيين لكثرتهم، وعدم جدوى من يتعين لهم، لأنهم يرجعون فارغي الأيدي (70). وكانت المشكلة تزداد صعوبة، ويصل التخلف إلى شهور وسنوات، ولا تتمكن الدولة من إرجاعهم، حتى أن المعينين لجلب الفارين فروا بدورهم، والمخلص منهم، تركهم يجولون ببلدانهم وعاد بخفي حنين (71). وذلك لأن المعينين يتعرضون للمشاكل وحتى الضرب بالرصاص سواء من الفارين أو من ذويهم لافتكاك من تحصلوا عليه (72).

---

(68) أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 999، وث : 23، بتاريخ 1281/1864 م.
أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 999 ، وث : 28، بتاريخ 1282/1865 م.
(69) أ. و. ت : صن : 189 ، مل : 1121 ، وث : 41، بتاريخ 1277/1860 م.
أ. و. ت : صن : 194، مل : 1229 ، وث : 66، بتاريخ 1291/1874 م.
(70) أ. و. ت : صن : 157، مل : 683، وث : 33، بتاريخ 1279/1862 م.
(71) أ. و. ت : صن : 164، مل 792 ، وث : 166، بتاريخ 1282/1865 م.
(72) أ. و. ت : صن : 180 ؛ 158 ، مل : 693، وث : 82، بتاريخ 1280/1863 م.

وفعلا فإن وزارة الحرب أصبحت تشكو من المتعينين أنفسهم، لعدم قيامهم بالواجب الموكل لهم. إذ كانوا يمكثون بالمدن، ولا يتوجهون لجلب المطلوبين ؛ فيتغيبون مدة ثم يعودون بأعذار واهية (73). لكن الأخطر من ذلك، هو أن الصبايحية، الذين يكونون عنصر الأمن في البلاد، اشتكى منهم ناظر الأوجاق أحمد زروق ، لكثرة تخلفهم عن الحراسة، وتكرر منهم ذلك مرارا ، من وجق سوسة وتونس وحتى مكتب الحرب (74). وكانت لهذا الفرار، وعدم النجاح في إعادة الفارين، نتائج خطيرة، إنعكست على أوضاع الأمن، فضعفت الحراسة في الاماكن الهامة، وقل حتى من يقوم بالتعويض للحراس (75).وكذلك كثرت المشاكل من الهاربين من العسكر، إذ كانوا يتجولون ببلدانهم مسلحين بسلاح الدولة الذي هربوا به ، فاصبحوا يتسببون في التشويش والفساد (76).

وانعكس الوضع أيضا على التعليم داخل الثكنات، والتدريب للعسكر الجديد، حيث إضطرب الأمر؛ لأن الذين انتخبوا لتعليم العسكر هربوا أيضا كغيرهم ؛ فاختلت عملية التعليم (77).

ثالثا : الوضع الصحي في الجيش :

1 - الإطار الطبي :

كان لانهيار الوضع الإقتصادي والمالي في البلاد، تأثير على الحالة الصحية للجنود بالجيش، وظهر ذلك خاصة في قلة عدد الأطباء، ونوعية الأدوية، بالوحدات العسكرية. وقد كان للجيش التونسي خلال هذه الفترة، حوالي عشرة أطباء، جلهم أجانب، موزعين على الوحدات العسكرية. إلا أن هذا العدد رغم قلته، فإنه لم يكن مشكلة بارزة، وإنما المشكل الحقيقي يكمن في أن هؤلاء الأطباء، أجانب متعاقدون على العمل في الجيش التونسي بمرتبات تعتبر عالية، ولا يتحملون البقاء في البلاد، إذا ساءت ظروف عملهم كتأخر المرتبات مثلا، أو حملوا أكثر مما يتحملون (78).

وتتمثل مهمة الأطباء في فحص ومعالجة مرضى الجيش في الثكنات، قبل كل شيء بالإضافة

---

(73) أ. و. ت : صن : 165 ، مل : 825 ، وث : 40 ، بتاريخ 1866/1283 م.

(74) أ. و. ت : صن : 158 ، مل : 678، وث : 43، 49 ، بتاريخ 1862/1279 م.

(75) أ. و. ت : صن : 165 ، مل : 830، وث : 77، بتاريخ 1866/1283 م.

(76) أ. و. ت : صن : 158 ، مل : 691، وث : 55.

(77) أ. و. ت : صن : 157 ، مل : 688، وث : 5، بتاريخ 1863/1280 م.

(78) أ. و. ت : صن : 148 ، مل : 600، وث : 24، وانظر كريكن، نفس المصدر، ص 222.

إلى قبول الجنود الجدد، أو المعاوضين لهم عند التعويض.

وقد تواجد الأطباء عموما في كل الثكنات، بشكل متفاوت، حسب أهمية القشلة. فكان نصيب قشلة الآلاي الأول بالحاضرة، طبيبان، وكذلك الأمر بالنسبة لقشلة الطبجية فيها. أما بقية القشل فيوجد في كل منها طبيب واحد. وكان يصحب كل محلة للشمال أو الجنوب طبيب. ويصحب كل مركب من مراكب الدولة الحربية عند السفر طبيب. ويبدو أن المرتبات التي يتلقاها الأطباء لم تكن متساوية وهذا خاضع طبعا لكيفية التعاقد مع الطبيب، ومستواه العلمي . وهي تتراوح غالبا بين 100 ريال و 350 ريال في الشهر. ويأتي الطبيب المسلم في آخر السلم من المرتب (79). إلا أن المعضلة الكبرى التي يعاني منها الأطباء مثل غيرهم من الجنود والضباط، هي تأخر الرواتب بشكل مستمر، ويصل تأخرها إلى شهور وسنوات (80). لذلك فإن الكثير من الأطباء كانوا لا يترددون، في تقديم استقالاتهم من العمل ويحجزون أحيانا، ما يقع تحت أيديهم، من ملك الدولة كالتجهيزات والخيل التي خصصت لهم إلى أن يقبضوا مرتباتهم المتخلدة بذمة الدولة (81).

2 - الأدوية ووضع الأطباء :

نتيجة رداءة غذاء الجنود، وقلة الكساء ووسائل الوقاية، فإن الجنود كانوا دوما معرضين لجميع الأمراض العادية والطارئة ؛ ومن لم يمت بالداء مات بالجوع أو البرد. أما إذا حل أي مرض معد، فتلك الطامة الكبرى، لأن ذلك العدد القليل من الأطباء ، عاجز عن القيام بواجبه في تلك الظروف مع قلة ما لديهم من أدوية وأدوات ، لمجابهة تلك الأمراض، مثلما حدث في المرض الذي اجتاح تونس خلال سنة 1867 ؛ حتى أن الطبيب المصاحب للمحلة في باجة، في تلك السنة لم يتوان عن الهروب بجلده إلى الحاضرة (82).

ومن الطبيعي أن تهمل نقاط الحراسة النائية و في مثل هذه الأوضاع. من ذلك أن حراسة طبرقة، كان أفرادها في وضع أسوأ من المرض نفسه ؛ إذ كانوا يسكنون في مكان رطب دون فراش، ودون مؤونة، والمرض يعصر أمعاءهم (83)، والدواء لم يكن متوفرا ، في كل الأوقات، ولا في

---

(79) أ. و. ت : صن : 165، مل : 831، وث : 37، بتاريخ 1868/1285 م.
(80) أ. و. ت : صن : 161، مل : 743، وث : 5، 6، بتاريخ 1872/1289 م.
أ. و. ت : صن : 149، مل : 609، وث : 1.
(81) أ. و. ت : صن : 165، مل : 831، وث : 37.
(82) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 95 بتاريخ 1867/1284 م.
(83) أ. و. ت : صن : 165، مل : 830، وث : 110، بتاريخ 1868/1285 م.

كل الأماكن المتواجدة فيها الجنود. أما نوعية الأدوية فلا سؤال عليها، اذا تذكرنا الميزانية المخصصة للجيش وما كانت تعانيه، ذلك أن وجود الأدوية، يخضع لميزانية ثابتة، ضمن ميزانية الجيش، وهذه كما رأينا غير كافية، حتى للضروريات الحياتية اليومية، فضلا عن الأدوية. وكان شراء الأدوية يتم عن طريق اللزمة، حيث يتولاه لزام طبيب. واشتهر خلال هذه الفترة ، طبيب بحلق الوادي، وهو كبير أطباء البحرية يدعى التاجوري جددت له لزمة الأدوية عدة مرات. ويبين محضر إتفاق بينه وبين الدولة، أنه يلتزم بإحضار الدواء الجيد والجديد، في كل فصل من فصول العام. وإن بقي شئ من الدواء بعد العام فهو للطبيب المذكور صاحب اللزمة. وقد بلغ ثمن الدواء في العام 8000 ريال تدفع للطبيب اللزام عن أربعة أقساط (84).

وكان الطبيب التاجوري هذا يتحمل إلى جانب تأخير مرتبه، دفع الأدوية من عنده لعدة شهور، وحتى أعوام. فقد طالب سنة 1864/1281 وزارة البحر بثمن الأدوية عن ثلاثة أعوام وثلاثة شهور ، في مقدار : 32750 ريال وكراء المسكن والالات (85)، ويقول إنه توقف على شراء الادوية اللازمة للعسكر، لان أصحاب الدواء طلبوا أموالهم، ولم يدفع له قليل ولا كثير من طرف الدولة ، فيطلب عمل شئ في ذلك (86). وفي سنة 1866/1283 ، إشتكى من تأخر مرتبه لمدة ثمانية شهور، وطلب المقدار من الفضة، لأن النحاس نقصت قيمته بمقدار 3/4 القيمة الحقيقية (87). وتكثر شكايات الأطباء عن طريق الضباط، ووزير الحرب نفسه. ففي سنة 1868/1285 أرسل أمير أمراء عسكر التريس أيوب إلى وزير الحرب قائمة في عدد الأطباء والمعلمين الأجانب الذين لم يقبضوا مرتباتهم منذ 20 شهرا (88). نذكر منهم :

الطبيب كاتون ، له عند الدولة 7000 ريال بحساب 350 ريال في الشهر.

الطبيب يوسف بايص ، له عند الدولة 6000 ريال بحساب 300 ريال في الشهر

الطبيب بن ساسون ، له عند الدولة 6000 ريال بحساب 300 ريال في الشهر

الطبيب زاكي ، له عند الدولة 1000 ريال بحساب 50 ريال في الشهر

واشتكى وزير الحرب رستم إلى الوزير الاكبر، في شان دفع مرتبات الأطباء ، بأنهم لم يقبضوا مرتباتهم منذ شهور، من سنوات سابقة (89)، هم :

---

(84) أ. و. ت : صن : 187، • : 1070، - : 26 وهو محضر إتفاق بين الطبيب التاجوري ملتزم الادوية بالجيش ووزارة البحر بتاريخ 1861/1278 م.

(85) أ. و. ت : صن : 192، مل : 1170، وث : 53. بتاريخ 1864/1281 م.

(86) أ. و. ت : صن : 66، مل : 795، وث : 44. بتاريخ 1864/1281 م

(87) أ. و. ت : صن : 193، مل : 1142، وث دون رقم. بتاريخ 1866/1283 م.

(88) أ. و. ت : صن : 165، مل : 831، وث : 37 بتاريخ 1868/1285 م.

(89) أ. و. ت : صن : 161. مل : 743. وث : 6.5 بتاريخ 1872/1289 م.

- طبيب القشلة الحسينية له ثمانية شهور وبطلب من الدولة 2800 ريال
- طبيب القشلة الاحمدية له ثمانية شهور وبطلب من الدولة 2400 ريال
- طبيب القشلة عسة باردو له ثمانية شهور وبطلب من الدولة 2400 ريال
- طبيب القشلة الخيالة الاحمدية له تسعة شهور وبطلب من الدولة 2700 ريال
- طبيب القشلة بقشلة القيروان الأحمدية وبطلب من الدولة 2700 ريال
- طبيب القشلة مسلم بقشلة القيروان الأحمدية وبطلب من الدولة 900 ريال

وإذا كان هذا وضع الأطباء المادي، فإنه حتما سينعكس على الوضع الصحي للجنود، الذي كان أقرب إلى المرض منه إلى الصحة في أغلب الحالات، نتيجة لهذه الأوضاع والأوضاع العامة. وياليت الامر توقف عند هذا الحد، بل إن الدولة ازدادت تقشفا، واعتبرت أن الاوضاع، على النحو الذي ذكرناه، تكاليفه باهضة، فاتبعت طريقة أكثر تقتيرا كما يمكن أن يلاحظ. وابتداء من سنة 1869، رتبت عمل الأطباء بالجيش، بالتداول، لكي تكسب 3000 ريال كل شهر، بالإضافة إلى الإمتيازات الأخرى التي يمكن توفيرها. وهذا الترتيب الجديد، إقتضى أن يباشر الأطباء عملهم في القشل، كل عن نصف عام فقط. واستثنى من ذلك طبيب باردو، وطبيب الخيالة، وطبيب المنستير، حيث بقي عملهم كالعادة. وبالتالي استغنت الدولة عن عدد من الأطباء، وكان إثنان من المستغنى عنهم بلغا سن الشيخوخة، فروعيت ظروفهم الإنسانية، حيث منحوا 100 ريال شهريا. لكن الغريب أن هذه المنحة تؤخذ من مرتب الطبيب الذي يشتغل (90).

رابعا : دور اليهود في التدهور المادي للجيش :

1 - دخول اليهود للوظائف الحكومية :

بدأ دخول اليهود للوظائف الهامة، في تونس، منذ عهد حمودة باشا. وكان دخولهم منذ ذلك الوقت، في المراكز الإدارية، ثم استمرت هذه السياسة في عهود البايات اللاحقين (91).

وفي عهد الصادق باي، بحكم ظهور القوانين، ومنح المساواة للمواطنين، في تونس، إزداد عدد الداخلين منهم في الوظائف المالية، والتجارية والطبية.

وبالإضافة إلى عدد اليهود التونسيين، وفدت على تونس في منتصف القرن 19، أعداد أخرى، من يهود أوروبا، خاصة من مدينة القرنة بإيطاليا، لعبوا دورا هاما، في دواوين الدولة

----

(90) أ. و. ت : صن : 66، مل : 795، وثا : 110، 126، الاولى رسالة من باش طبيب نيكولا فينيالي إلى الوزير الاكبر بتاريخ 1869 والثانية امر من الصادق باي لباش طبيب المذكوربتاريخ 1286/1869

(91) الإمام، سياسة حمودة... نفس المصدر، ص 181.

والوزارات (92). وبذلك أصبح عدد الجالية الإسرائيلية في تونس سنة 1860 ، حوالي 20 الف نسمة، كان عدد الفرنسيين منهم ألف نسمة . ويقطن أغلب اليهود في العاصمة، وفي حي منها يعرف بالحارة ، وكذلك في ميناء حلق الوادي، حيث ينشط التصدير والتوريد، والإتصال بالخارج (93).

وتبعا لتعدد جنسيات اليهود، فإن وظائفهم أيضا كانت متنوعة، طبقا لثقافتهم. فكان منهم الأطباء والصيادلة، والصيارفة والوسطاء، والمترجمين وأصحاب المهن المالية وسيطر بعضهم على التجارة مع مرسيليا وجنوة، ودخل معظمهم تحت حماية الدول الاروبية، وقد ازداد ثراؤهم في ظل الفوضى المالية في تونس، والتي كان لهم دور بارز فيها. حتى أن حكومة الصادق باي كانت تلجأ إلى أثريائهم، في أزماتها المالية، خاصة قبل أن تبدأ فتح القروض ، من البنوك الأجنبية، والتي كانت هي الأخرى عن طريقهم (94).

2 - تغلغل اليهود في الوظائف المالية للدولة :

كان غياب محمود بن عياد، متصرف المالية في تونس، في عهد أحمد باي، الذي هرب إلى فرنسا بأموال الدولة، نقطة البداية لعبور اليهود إلى أعلى منصب مالي في الدولة. وأول من أسند إليه ذلك المنصب، هو القائد نسيم شمامة الذي أصبح مدير مالية تونس سنة 1853 . وكان وصول القائد نسيم لهذا المنصب، مدخلا للعديد من أفراد أسرته، وغيرهم من اليهود، للعمل في قباضات الدولة، بالوزارات المختلفة (95). نذكر منهم الأسماء التي لمعت أكثر من غيرها في هذا الميدان.

- لياه شمامة قابض وزارة البحر
- بيشي شمامة قابض وزارة المال
- شالوم شمامة قابض دار الجلد ثم رئيس القباض (96)
- هود شمامة قابض وزارة المال
- يوسف شمامة قابض وزارة المال (97)

---

(92) ابن الخوجة، نفس المصدر، ص 278.

(93) غانياج، الازمة المالية ....، نفس المصدر، ص 153-155.

(94) المصدر نفسه، ص 173.

(95) كان نسيم شمامة مدير المالية وقائد اليهود بتونس، ولد بصفاقس ووكل على أموال الدولة من 1859 إلى 1864 حيث غادر تونس وتوفي بقرنة. وتبين بعد ذلك أن يده جالت في 27 مليون ريال من مال الدولة.

(96) هو ابن أخ القائد نسيم، كان قابضا للمالية بين 1864-1866 ثم 1869-1873 . حول لحسابه في الخارج ما يزيد عن 10 ملايين ريال وغادر البلاد. توفي سنة 1883 ، حجزت الدولة أملاكه الواسعة.

(97) ا. و. ت : صن : 148 ، مل : 600، وث : 90.
: ٠ ، 193 : ٠، 1191 : 31.

- موشي بن مردخاي شمامة
- رفائيل بن إلياه شمامة قابض أول
- شالوم بن يوسف شمامة
- موشي بن شالوم شمامة (98)
- إسرائيل خياط قابض أيضا
- القائد ناتان شمامة

وفي سنة 1876/1293 كان رئيس القباض شلومو شمامة، والقابض الأول لياه شمامة والقابض الثاني هود شمامة، وقابض الأمحال شالوم شمامة (99) . ومن خلال هذه القائمة الطويلة من أسماء اليهود، نلاحظ مدى سيطرة اليهود فعلا وخاصة عائلة شمامة، على مالية البلاد. ومن الملفت للنظر كثرة أفراد هذه الأسرة، واحتكارها لتلك المناصب الهامة، حتى كأنها أصبحت إرثا خاصا بهم دون غيرهم. وهذا في رأينا ليس أمرا عفويا. وكانت الدولة تنعم على هؤلاء القباض، بالأوسمة من الأصناف المختلفة إكراما لهم، نظرا لخدماتهم الكبيرة لها ، في ميدان المال، سواء كانوا تجارا ، أو تولوا مناصب مالية في الدولة. خاصة عائلة شمامة وعائلة الصباغ (100).

3 - تأثير اليهود المباشر على أوضاع الجيش :

كان على رأس القباض اليهود، مدير المال والذي هو يهودي أيضا تحت إمرة وزير المال، ينفذ أوامره، وأوامر الوزارة الكبرى. وقد برز تأثير اليهود، في أوضاع الجيش المادية عبر ثلاث طرق :

- الطريق الأول : يتمثل في مماطلة مدير المال وقباض وزارتي الحرب والبحر، لدفع ما يستحقه أفراد الجيش، من المرتبات والمؤونة واللباس، وما صاحب ذلك من التسليح والتجهيز في الوقت المناسب. فهم المسؤولون مباشرة عن تزويد الجيش بما يخصه من هذه المصاريف . وتدل رسائل وزراء الحرب وأمراء الجيش، عن قلق كبير من تصرفاتهم وتشير إليهم بكل وضوح بالإتهام والمسؤولية في كل ما يحدث من إهمال الجيش. وتكرر الرسائل ألفاظ الإتهام في : المماطلة، ادعى ، يطلبون عمل تأويل... مع مدير المال، أو القابض... وسبق أن أشرنا لهذا في حينه (101).

---

(98) ا. و. ت : ص : 149 ، مل : 609، وث : 5.
ا. و. ت : ص : 152 ، مل : 639، وث : 60.
(99) لازغلي، نفس المصدر، ص 76 بتاريخ 1876/1293 م
(100) ا. و. ت : ص : 149 ، مل : 611، وثا : 33، 41.
(101) انظر سابقا في عنصر الرواتب وشكوى الضباط من ذلك.

وعملية المماطلة من طرف مدير المال، رغم وجود التذاكر، أمر غير قابل للتفسير، إلا على أساس خفي ومبيت. من ذلك مثلا أن تسليم أمير أمراء الطبجية، إشتكى إلى وزير الحرب من القابض شلومو شمامة، الذي بقيت لديه بعض الطلبات وماطل في دفعها، وعندما طلب منه المحاسبة ، لم يرد على طلبه (102). ويتضح من هذا أن أمير الطبجية يشك في نزاهته، لتمنعه ومماطلته. واشتكى سليم أيضا من قابض وزارة الحرب ، لأنه إدعى ضياع تذكرة مالية مقدارها 4162 ريال ثمن مؤونة الطبجية بباجة (103).

- أما الشكل الثاني من تأثير اليهود في ميزانية الجيش، هو الأموال التي هربها اليهود والقباض أنفسهم. من ذلك ما هربه نسيم شمامة المتقدم الذكر وابن أخيه شالوم شمامة.

والغريب أن تذاكر الصرف، كانت تصدر من الوزارة الكبرى، ولكن القباض لا يصرفونها في وقتها، بحجة فراغ الخزينة. وهو الأمر الذي كان يثير غضب الجنود والضباط. وقد يكون هذا الفراغ صحيحا في جل الأوقات ؛ إلا أن هذا الفراغ كان سببه القباض أنفسهم. فالقائد نسيم شمامة مدير المال، لم يكن حين دخل العمل الوظيفي، صاحب ثروة، ولكنه في أقل من 10 سنوات جمع ثروة كبيرة قدرت ب 20 مليون فرنك ، واستولى على العديد من الإحتكارات والضيعات في ظل حماية الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار، ثم غادر تونس دون محاسبة دقيقة، وبقيت بذمته 27 مليون ريال، حتى أن قضيته تعقدت، أكثر من قضية بن عياد، وكلفت الدولة الجنرال حسين بمتابعة القضية، ولم تنته إلا سنة 1881 ؛ حيث ظفرت الحكومة ب 28 % من التركة (104).

- أما الشكل الثالث من التأثير اليهودي في وضع الجيش، فهو مشاركتهم في التحيل والسمسرة ، مع دور السلاح، وبنوك المال المقرضة. وقد إزداد عدد السماسرة والمحتالين من اليهود وغيرهم، في وزارة الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، إذ جلب إليه قصدا من يساعده على التدليس والتزييف. من ذلك أن يهوديا من قرنة، يدعى : نينو فولتيرا ، يشتغل سمسارا وكان نائبا لابن إسماعيل، وعرف بترويج العملة المزيفة تحت حمايته. وكذلك يوسف ولد عزيزة، يهودي آخر كان يقوم بمعظم عمليات التدليس، في الدفاتر والوثائق وإبدال المصوغ والجوهرات تحت حماية

---

(102) أ. و. ت : صن : 164 ، مل : 797 ، وث : 61 ، بتاريخ 1288/1871م.

(103) أ. و. ت : صن : 164 ، مل : 798 ، وث : 74 ، بتاريخ 1288/1871م.

(104) غانياج، الأزمة المالية...، نفس المصدر، ص 161.

الوزير المذكور (105). والأخوان ليفي : موسى ويوسف، سيطرا على زياتين الساحل وهما من جبل طارق تحت حماية بريطانيا. أما إسحاق شمامة من سوسة كان مختصا في صفقات البورصة، تحت حماية ألمانيا وكذلك حابي الصباغ من صفاقس، كان عونا للقائد نسيم، وأثرى في ظله ثراء كبيرا (106). وكان هؤلاء اليهود إلى جانب وظائفهم الرسمية، يمارسون الوساطة التجارية مع الشركات والمصانع في أروبا، كمصانع السلاح وأحواض السفن، وما يحتاجه الجيش من الضروريات، وتمر على أيديهم، أغلب عمليات التصدير والتوريد. فالقائد شلومو شمامة، كان له نوابا في سائر الموانئ البحرية، يوفرون للمراكب البحرية التونسية الفحم الحجري، لذلك نبهت الدولة المسؤولين على الفابورات ، بألا يشتروا الفحم إلا من نواب القائد المذكور (107). وهو ما يؤكد سيطرتهم على الإحتكارات.

وهكذا نلاحظ من هذا ، أن تحكم اليهود، في المنافذ المالية للدولة ككل وللجيش بصورة خاصة، عن طريق القباض، أو المزودين، كان تحكما كاملا كما إتضح من شكوى الضباط والوزراء، حيث كانت كل طلباتهم تحت رحمة القباض المذكورين الذين وجدوا الفرص ملائمة خلال وزارتي مصطفى خزنه دار ومصطفى بن إسماعيل. وبذلك كانت الدولة كلها في (قبضتهم). ويتضح لنا من خلال تفحص مقادير الميزانية العسكرية، ومعرفة مستوى مخصصات الجنود المالية، سوء الوضع المادي لأفراد الجيش، والذي تجلى بالخصوص في تأخير الرواتب، وانعدام اللباس، ورداءة المؤونة، وقلة العناية الصحية، وما نتج عن ذلك من هروب الجنود من الثكنات، وتدهور حالة الضباط. وكان وراء ذلك كله أصابع اليهود البارزة والخفية ، التي أمسكت بالإدارة المالية في تونس خلال عهد الصادق باي.

---

(105) الإمام، سيرة ...، نفس المصدر، ص 27، 92.

(106) غانياج، - الأزمة المالية ... نفس المصدر ص 162، 172.

(107) ا. و. ت : صن : 192، مل : 1172، وث : 47. رسالة من حسن أمير لواء البحر إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار بتاريخ 1864/1281 م.

الفصل السابع

دور الجيش في عهد الصادق باي

أولا : دور جيش المحلة :

يجوب الجيش التونسي البلاد، مرتين كل سنة، من أجل استخلاص الضرائب وفرض الأمن، يسمى هذا الجيش : المحلة، فماذا تعني المحلة ؟ وما دورها بالتحديد ؟

أ - أهمية المحلة وأهدافها :

المحلة اسم يطلق على الفرقة العسكرية، التي تخرج من الحاضرة تونس، تحت إمرة ولي العهد، أو من ينوبه في الأسرة الحسينية، الحاكمة في البلاد. وهي تخرج كل سنة مرتين، وذلك في الظروف العادية، لكي تجمع الضرائب وتؤمن الطرق، وتفض النزاعات، ويسمى أمير المحلة، باي الأمحال (1). وقد نشأت فكرة المحلة منذ العهد الحفصي، لتثبيت سلطة الدولة، بين القبائل. لكنها تركزت بشكل دائم منذ الفتح العثماني لتونس (2). فكان الهدف من المحلة سياسيا واقتصاديا في نفس الوقت. فهي تحاول فرض النظام بين القبائل، وإبراز سلطة الدولة، إضافة إلى استخلاص معاليم الضرائب. من هنا فإن المحلة لا تتخلف عن موعدها السنوي ؛ لأنها ضرورية لحياة الدولة ؛ إذ لا تستطيع أن تنظم شؤونها المالية والسياسية إلا بتجهيز هذا الجيش، وهي بذلك عمل رسمي، ومدروس، وضع توقيته طبقا للظروف الطبيعية، ونضج المحاصيل، في مواسمها المختلفة ؛ وليس عادة، يمكن التخلي عنها. وخلال هذه الفترة، لا نعرف أنها توقفت أو تخلفت عن موعدها. ولأهمية المحلة فقد صدر قانون خاص بها، في عهد الصادق باي ، ينظم كيفية السفر والإقامة ؛ ورتب لها مجلس حربي، يدعى مجلس المحلة يهتم بفصل القضايا العسكرية، في جيش المحلة وغيرها (3). ويتركب جيش المحلة، خلال هذه المرحلة، أساسا ، من العسكر النظامي، ثم من الفرق غير النظامية، وهم عسكر الحنفية، وعسكر زواوة، وفرسان الأوجاق، ويضاف إليها في الطريق القبائل التي تدعى للتزميل ضد القبائل المستعصية عن الطاعة. ويبلغ عدد جيش المحلة عادة دون فرسان القبائل المزملة، حوالي 4000 جندي، ويصل أحيانا إلى 6000 جندي. ويزداد هذا العدد وينقص، حسب الظروف الامنية، أو نوع المحلة والهدف منها.

---

(1) الإمام، سياسة حمودة... ، نفس المصدر، (الهامش 6) ص 49.

(2) Chater Khalifa, La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864) Tunis 1978 , p 53 - 54.

(3) أ. و. ت : ص ن : 175 ، مل : 934، وث : 1 بتاريخ 1278/1861.

أ. و. ت : ص ن : 177، " : 957، " : 193 وهي حكم صادر عن المجلس الحربي في قضية عسكرية بالمحلة.

وتسند قيادة المحلة أساسا إلى ولي العهد ؛ وكان في عهد الصادق باي، أخوه حمودة باي، ثم بعد وفاته شقيقه علي باي، الذي آلت إليه ولاية العهد. وينوب ولي العهد في قيادة المحلة، غالبا وزير الحرب أو بعض الضباط الكبار. وكان باي المحلة يصحب معه الأقارب والخدم، وكلاب الصيد. وتضم المحلة : قاضيا ومجلس حرب وطبيب . وتجوب هذه القوة العسكرية البلاد بانتظام ؛ حيث تتجه في الربيع نحو الجنوب لتتصل بأقصى قبائل الجنوب، وتسمى بمحلة الجريد. وفي الصيف تتجه نحو الشمال، والجهات الغربية، وتسمى : محلة الجبل (4). والمحلة طبقا لمحتواها، وحتى إسمها، ذات طابع عسكري واضح. وذلك سواء من حيث الكلمة التي تبدو أنها منقلبة في بعض حروفها عن الحملة، التي هي الكر والفر. وحجتنا في ذلك، أن كلمة المحلة، ترد دائما في الوثائق ، مقرونة بكلمة "المنصورة" ، كناية عن الجيش المنصور، وتفاؤلا بالنصر لها، لأنها تعتبر في حالة حرب (5). وكذلك فإن تركيب عناصرها العسكرية، وتجهيزاتها، يدل على الطابع العسكري. فهي تضم الجنود النظاميين المشاة والمدفعية وغير النظاميين، مشاة وخيالة. ثم إن قيادتها الفعلية، تكون عادة لوزير الحرب، أو أحد الضباط الكبار، حتى ولو كان فيها ولي العهد.

لكنها مع ذلك تختلف نسبيا من محلة لأخرى، تبعا للهدف الذي خرجت من أجله. من هنا فإننا نفرق بين المحلات العادية، ذات الوجهة المعروفة، للشمال صيفا، والجنوب شتاء، وبين المحلات الإستثنائية أو الطارئة، التي تكون وجهتها تبعا لظهور تمرد أو ثورة في زمانها ومكانها.

والمحلة العادية، هي تلك التي تخرج كل سنة مرتين : صيفا وشتاء، متبعة خط سير ثابت لا تحيد عنه سواء إلى الجنوب أو إلى الشمال. وكل مراحلها وممراتها محسوبة بدقة ؛ تبعا لوجود الماء، وسهولة العبور والمرعى للإبل والخيل بالمحلة (6). وتستغرق المحلة في السفر ذهابا وإيابا مدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر في أحسن الظروف، إذا لم يحدث ما يعرقل مهمتها، فتطول المدة إلى عدة شهور، أو حتى سنة كاملة ؛ كما حدث في بعض محلات سنتي 1864-1865 (7).

---

(4) كريكن، نفس المصدر، ص 225.

(5) المحلة : منزل الحلول حيث يحل القوم.

(6) الوزالي (أحمد)، اختصار قانون خدمة العسكر في السفر. مخطوط بتاريخ 1276/1859. وتحت رقم 18262 بالمكتبة الوطنية تونس. به تفصيل طريق المحلة من تونس إلى توزر وبالعكس وتقدير لرحلات حتى بالساعات.

(7) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 51.

وا لمحلة حتى في هذه الحالات العادية، عبارة على جيش متحرك بخيله وسلاحه وضباطه، يوجه قصدا إلى القبائل الضاعنة، ذات المنعة في جبالها، وفلواتها، لانها هي المطالبة بالاداءات الضريبية. وهي غالبا ما تكون ممتنعة عن الدفع، أو متباطئة. لذلك فإن صبغة المحلة ، حربية، لانها تحاول فرض قوتها على تلك القبائل. وفي غير هذه الحالات، تحدث أوضاع، تضطر فيها الدولة، أن ترسل حملة طارئة، بهدف إخماد فتنة أو ثورة قامت ضدها هنا أو هناك. وشهد جيش تونس خلال عهد الصادق باي، إرسال بعض المحلات، لهذا الغرض، وبالتحديد فقد أرسل في ثلاث حالات بارزة تميزت بتجهيز الجيش فيها لحالة حرب فعلا.

الحالة الأولى : تمثلت في المحلات التي أرسلت عقب قيام ثورة 1864 ، وتدعى بثورة علي ابن غذاهم، أو ثورة العروش. وقد وجهت لهذا الغرض ثلاث محلات غطت كامل البلاد، ودام بعضها في السفر حوالي العام، من أجل إستتباب الأمن، وإجبار الناس على الطاعة للباي (8). والحالة الثانية : تمثلت في إرسال محلة عسكرية، بقيادة ولي العهد علي باي، لقمع الثورة التي قادها العادل باي، ضد حكم أخيه الصادق سنة 1867 (9). وكانت الحالة الثالثة، والأخيرة، في إعداد المحلات العسكرية لأمر طارئ من طرف الحكومة التونسية، المحلة التي جهزت لاعتراض جيش فرنسا، الذي يعتزم دخول جبال خمير، في جهة الغرب، لكنها لم تعترض سبيل الجيش الفرنسي الذي دخل دون مقاومة من طرف المحلة. فوجهت المحلة حينئذ لتهدئة المواطنين الثائرين على فرنسا. وكان علي باي قائد هذه المحلة.

2 - صعوبة مهمة جيش المحلة :

يلاقي جيش المحلة مصاعب متنوعة، تبدأ بعد الإعلان عن سفر المحلة، وتشكيلها وتجهيزها ولا تنتهي إلا بعودتها للحاضرة.

1 - الصراع مع العروش :

يعلن الباي عن موعد سفر المحلة، ويعين أميرا لها، وتبدأ في التجمع قرب الحاضرة. وهذا التجمع يستغرق وقتا غير قصير، بل يدوم شهورا في بعض الأحيان، تنتظر مؤونة ، وسلاحا، أو وصول فريق من العسكر، قادم من دواخل البلاد (10). وذلك بسبب طبيعة تركيب المحلة، من أماكن

---

(8) وجهت محلة بقيادة الاغا فرحات، ولكنها فشلت بموته ثم محلة بقيادة رستم وأخرى بقيادة علي باي وثالثة بقيادة أحمد زروق، انظر لاحقا في هذا الفصل.

(9) انظر لاحقا في الحديث عن ثورة العادل باي.

(10) ا. و. ت : ص : 179 ، مل : 984، وث : 132.

وعناصر مختلفة، فلا بد إذا من وقت لتجمعها. وفي نفس الوقت، تجد الدولة صعوبة في كيفية تدبير المؤونة والكساء، وعربات النقل والإبل والخيل (11). وكثيرا ما تعجز الدولة عن توفير وسائل النقل، خاصة إلى منطقة الاعراض أو طبرقة. إذ أن الدولة تحاول أن تنقل التجهيزات والمؤونة الثقيلة، عبر البحر، فتضطر هنا لكراء المراكب البحرية، لان مراكب الدولة غير حاضرة، وغير متوفرة، فهي إما مسافرة أو في الإصلاح، وأصحاب المراكب الخاصة ليس لهم ثقة في الدولة، فيطلبون ثمنا مرتفعا ومدفوعا مسبقا (12). وتجد الدولة مشكلة في جمع الجنود المسرحين، أو غير النظاميين مثل عسكر زواوة، وذلك كما حدث في إعداد محلة 1864 ، حيث اشترطوا قبل الذهاب إلى المحلة، دفع مرتباتهم عن سنوات سابقة، فاجيبوا إلى طلبهم (13).

وبعد تسوية مسالة التجهيز وسفر المحلة، تبدأ المشاكل الأخرى، في أرض القبائل، سواء في الشمال أو الجنوب. وما إن تصل أنباء قدوم المحلة، إلى مضارب القبائل، حتى تبدأ هذه في الرحيل، والهرب إلى مناطق منيعة، لا تنالها فيها أيدي جنود المحلة. فقبائل الجبل (الشمال الغربي من تونس) أمنع من عقاب الجو كما يقال. وذلك بشهادة قادة المحلة أنفسهم، من خلال مراسلاتهم للدولة. فلكي تنجو من دفع الأداء السنوي، لا تجد أكثر مناعة من جبالها الوعرة. إذ لا يستطيع حينئذ أن يتبعها جيش المحلة، أو يطمع في مواجهتها، وقد لا تكتفي بذلك، إذا وقع عليها الضغط من السهل والبحر من ناحية طبرقة، حيث لديها ملجأ آخر وهو الدخول إلى الحدود الجزائرية. وبذلك لا تستطيع أن تقترب منها المحلة ؛ وغاية ما تستطيعه، هو أن تطلب من السلطات الفرنسية دحر تلك القبائل، وهذا يستغرق وقتا في غير صالح المحلة، المقيمة على مضض تنتظر الفارين في الجبل أو الحدود (14). لذلك فإن قائد المحلة يطلب عادة المزيد من العسكر، وإرسال الذخيرة الحربية من البارود، لأن شعوب الجبل وأوديته كما يقول في ذلك أحمد زروق سنة 1867/1284 ، تحتاج إلى البارود الكثير"(15) وتضطر المحلة إلى زيادة قوتها العددية وذلك بواسطة ما يعرف في هذا المجال بالتزميل (16) من بعض القبائل المجاورة للجبل، والتي لا تشارك في الهروب ، بهدف الإستعانة بها في إرهاب القبائل المتنعة عن الأداء ، خاصة وأن هذه العملية لا تكلف الدولة مؤونة ولا علفا.

---

(11) فانياج، أصول، نفس المصدر، (الجزء المعرب وهو الخاص بثورة ابن غذاهم) ص 131.

(12) ا. و. ت : صن : 190 ، مل : 1137 ، وثا : 7، 9.

(13) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5 ص 169.

(14) ا. و. ت : صن : 177 ، مل : 957، وث : 62 رسالة من حمودة باي إلى أخيه الصادق بتاريخ 1279 / 1862 م.

(15) ا. و. ت : صن : 160 ، مل : 722، وث : 31.

(16) التزميل : هو الإستعانة بالقبائل في المحلة لحمل الاثقال والإكثار من العدد ضد القبائل الممتنعة في حالة وقوع حرب بين المحلة والقبائل، وهي سياسة ضرب القبائل ببعضها.

والمقابل في ذلك هو التنازل عن أداء العام للقبائل المشاركة في التزميل (17). غير أن بعض الحالات ، لا يفيد فيها التزميل، ولا التهديد، بل تزداد القبائل عنادا، وإيغالا في الجبال. وبذلك تميل المحلة إلى الحيل وأساليب التفاوض، مع شيوخ تلك العروش، وشراء الضمائر بالهدايا والأوسمة، وأحيانا يطول الأمر في الأخذ والرد، وهدف العروش من ذلك هو ربح الوقت وترك المحلة يطول بها السفر، حتى ينفد صبر الجنود، مع نفاد الزاد القليل وقلة الكساء ؛ خاصة إذا تزامن ذلك مع بداية دخول فصل الشتاء، المعروف في المناطق الجبلية الشمالية ، فتموت الإبل والخيل، من البرد والثلج، ويقل العلف كما وقع في محلة 1867/1284. وبذلك يدب الملل الطبيعي في العسكر، ويصبح معرضا لهجوم فرسان العروش، التي لا ترهب أن تمد يدها إلى نهب المحلة، والهجوم عليها (18). لذلك تضطر المحلة إلى الإرتحال، دون أن تحقق هدف استخلاص الجباية، أو تتحكم في القبائل المتمردة. ويترك أمر استخلاص الأداء إلى العامل بالجهة، ويتأجل الأمر أحيانا سنوات متوالية ، بحجة أو بأخرى، ويتراكم الدين على هذا العرش أو ذاك، حتى يصعب خلاصه (19).

وكثيرا ما تتحدى القبائل المحلة، وتفرض شروطها للطاعة، فيطلب المتمردون عرض مطالب المحلة عليهم، فإذا كانت يسيرة يستجاب لها، وإن كانت كثيرة ، فلا أحد يتوجه للمحلة، ويقولون : "أرض الله واسعة ، والذي يقدر على أخذنا من فوق ظهور خيلنا فليفعل" . وينادون في الأسواق جهرة بأن من يدخل في صفهم يعطونه الأمان، والخارج لا أمان له" (20).

ونظرا لهذا التشدد من القبائل، كثيرا ما يصطدم الطرفان في معارك دامية. وعلى سبيل المثال، فقد وقعت معركة شديدة بين المحلة وعروش الجبل سنة 1867/1284 ومات من الطرفين عدد كبير (21). ووقعت معركة بين المحلة وقبائل بني يزيد في الجنوب سنة 1869/1286 مات فيها الكثير أيضا (22). لذلك فإن أمير المحلة يلجأ إلى طلب النجدة والمزيد من المؤونة والكساء، وتفيد مراسلات أمراء المحلات إلى الدولة، أن أوضاع المحلة المادية سيئة للغاية، وتظهر عبارات منتهى الصراحة والوضوح. فهذا حمودة باي ولي العهد وأمير المحلة، يذكر في رسالة إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار:"إن العسكر المسافر بالمحلة المنصورة، تريس وطبجية، تمزقت كسوتهم،

---

(17) أ. و. ت : صن : 177، مل : 956، وثا : 33، 43.

(18) أ. و. ت : صن : 160، مل : 720، وث : 2، إعلان عن وقوع غارة على المحلة 1867/1284 م.

أ. و. ت : صن : 164، مل : 817. وث : 90، إعلان بهجوم على محلة.

(19) أ. و. ت : صن : 177، مل : 956، وث : 44.

(20) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 45. رسالة من احمد زروق إلى الوزير الاكبر.

(21) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984. وث : 102.

(22) أ. و. ت : صن : 180، مل : 998. وث : 9 بتاريخ 1869/1286 م.

ولم يبق لهم لباس يستر، حتى أن بعضهم لم يبق له ما يلبس سوى (سورية) مجرودة، ويلتحف عليها بوزرة". وبذلك منعهم من الخروج، خشية أن يراهم أحد خاصة وهم قرب الحدود الجزائرية فيفتضح أمرهم كما يقول. ويؤكد للوزير أن هذا الإعلام سر لم يعلم به أحد (23).

واشتكى أمير المحلة رستم من هروب عسكر زواوة، من محلته، إلا أنه يعطيهم بعض الحق، لأنهم عراة، ولم يكن لديهم كساء ، وحتى الأخبية تقطعت، وكذلك نفدت المؤونة، وتمزقت حوايا الإبل وسروج الخيل، ويقول :"إن هذا لا يناسب مواصلة رحلة المحلة التي طال سفرها بأي وجه من الوجوه" (24). ويؤكد رستم في رسالة أخرى :"أن العسكر مكشوف العورة فيطلب على الأقل السراول فهي الأوكد من غيرها". وذلك بعد أن ضاق ذرعا بالمطالب (25).

وهذا أحمد زروق في محلة الجبل يقول :"إن القبائل مصممة في كلمة واحدة على عدم دفع الأداء فيطلب النجدة بعدد : 1500 من الجند النظامي". ويقول :"لكن لا يستطيع أن يحارب، والعسكر حافي القدمين في الجبال، والمؤونة "بشماط" دون زيت ليلا ونهارا." وقد كاتب من أجل الزيت دون جدوى (26). وهذه الأقوال من قادة المحلات، تؤكد ما أثبتناه سابقا من سوء حالة الجيش المادية خاصة في المؤونة والكساء.

وليست قبائل الوسط والجنوب، أقل صراعا مع المحلة من قبائل الشمال، بل لكل أسلوبه، وطريقته، في التعامل مع المحلة عند قدومها. فقبائل الوسط الغربي وفي مقدمتها، قبيلة الهمامة وفروعها، وقبائل الأعراض والجنوب الشرقي وعلى رأسها قبيلة ورغمة وفروعها، هذا بالإضافة إلى نفات، وجلاص في الوسط وبني يزيد في الجنوب، كلها دائمة التمرد والعصيان، بشكل جعل جيش المحلة، لا يطمع في السيطرة عليها، ولا يوفر أي مردود ثابت من المال، وإن إستطاعت أن تسلط عليها ضغطا، فإن لها في منطقة الحدود الشرقية والغربية ملجأ إلى حين إرتحال المحلة، ثم تعود إلى مضاربها. وتثبت ما ذهبنا إليه شكاوي قادة المحلات إلى الباي والوزير الأكبر، التي تعلن بوضوح، صعوبة التعامل مع تلك القبائل. من ذلك أن ولي العهد علي باي في محلته سنة 1865/1282، أعلن تذمره الشديد من عروش الهمامة، بعد أن شعر منهم بعدم الإحترام والتوقير كما يقول. ويعزي ذلك إلى تساهل الدولة معهم. فيقول :" إن شيوخ القبائل ينافقون ويخلقون الأعذار الواهية ، ويقولون ما لا يفعلون وقبائلهم مستمرة في العصيان وقطع الطرق" (27).

---

(23) أ. و. ت : صن : 177، مل : 957، وث : 68، بتاريخ 1862/1279 م.

(24) أ. و. ت : صن : 180، مل : 991، وث : 180، بتاريخ 1865/1282 م.

(25) أ. و. ت : صن : 180، مل : 991، وث :160.

(26) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 131.

(27) أ. و. ت : صن : 178، مل : 959، وث : 145، رسالة من علي باي إلى الوزير الأكبر1865/1282 م.

وقبائل ورغمة من عمل الاعراض، على الحدود الشرقية، في حركة مد وجزر هي الأخرى مع المحلة. فإن قرب قدوم المحلة، تتوغل في الحدود، وإن عادت المحلة أدراجها رجعت القبيلة إلى مضاربها، حيث يحتدم نزاعها مع بني يزيد خاصة. لذلك فإن قبيلة ورغمة كما يقول رستم أحد قادة المحلات الشهيرين في هذه الفترة :"لا يضعف قوتها جدب ولا محل، ولا ينقادون بسهولة، بل لا بد لهم من استعمال القوة بما يكفي" (28) . وتتجرأ بعض القبائل بأن تعلن تحذيرها للمحلة، فتبعث بتهديدها لأميرا لمحلة إن هو إقترب منها، وذلك مثل ما فعلت قبيلة بني يزيد مع أمير محلة الأعراض حيدرآغا، إذ بعثوا له يهددونه إن هو إقترب منهم بمحلته (29). ويبدي أمير المحلة هذا عجز محلته بقوله :"إن جميع أهل الأعراض التابعين لبني يزيد، ومطماطة وبني عيسى وغيرهم "فاسدين" والذهاب إليهم بهذه المحلة لا يمكن، فلا بد من القوة العسكرية لأنهم تحصنوا بجبل مطماطة وجبل العيايشة وصرحوا بذلك فعلا" (30).

ويتضح مما تقدم أن عملية توفير الامن بين القبائل ذاتها، وبينها وبين الدولة لم تكن سهلة المنال. فالأمن الحقيقي لم يتحقق ، وما يتحقق منه ظرفي وهش، لا يدوم طويلا ، بل إنه بمجرد رجوع المحلة إلى الحاضرة تعود العروش إلى ما كانت عليه. لذلك فإن المحلة لم تكن إلا عنصرا مهدئا، لفترة قصيرة، وليس في مقدورها بوضعها الذي أسلفنا الحديث عنه، فرض إرادتها بشكل مطلق، على رعايا الدولة، في هذه الآونة. فماذا حققت من الناحية المادية ؟

ب - ضعف المردود المادي للمحلة :

كان أحد الأهداف الرئيسية للمحلة، على اختلاف إتجاهاتها، ماليا قبل كل شيء، متمثلا في مال الإعانة والأعشار والقوانين. إلا أنه بتتبعنا لنتائج تلك المحلات السنوية ثبت لدينا، أن هذا الهدف لم يتحقق في غالب الأحيان، وأن المحلة بالرغم من تكلفها أتعابا وتجهيزات، ومصاريف تعجز الدولة عن سدادها، لا تحصل على كل ما تريد من الأموال ، بل تتعرض إلى حروب تزهق فيها الارواح. حتى أصبح الوضع العادي للقبائل، هو النفور من المحلة، مهما كانت أساليبها أو قيادتها أو هدفها، وبالتالي وقوع الصراع بين الطرفين (31). وسبب ذلك أن القبائل لا تخضع بسهولة لمطالب الدولة المادية، بل تجاهر بالعصيان والتمنع من الدفع، مهما كلفها ذلك، ولا ترضخ إلا

---

(28) أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 992. وث : 74. رسالة من رستم إلى الوزير الاكبر 1282/1865 م.

(29) أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 996. وث : 100 ، رسالة من ميعاد بن يزيد دون تاريخ.

(30) أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 996. وث : 56، رسالة من حيدر آغة إلى رستم وزير العمالة 1284/1867 م.

(31) أ. و. ت : صن : 179 ، مل : 984 ، وث : 102.

مرغمة، خاصة قبائل الجبل التي كانت لها صولات وجولات، مع جيش المحلة أتينا على ذكر بعضها، وكان شعارهم :"إن أرض الله واسعة، والذي يقدر على أخذنا من فوق ظهور خيلنا فليفعل". ثم إن جنود المحلة أنفسهم، ليست لهم القدرة الحقيقية لفرض ما يريدون على العروش، إذ كانوا دوما كما أوضحنا في وضع سيء من حيث المؤونة والكساء وحتى السلاح، ومن الأسباب أيضا أن تلك القبائل تلجأ إلى الهروب نحو الحدود ، حتى تمل المحلة المقام بأرضها، وتعود من حيث جاءت فارغة اليدين. هذا بالإضافة إلى ما تساهم به الظروف الطبيعية، في فشل المحلة، خاصة المنطقة الجبلية، حيث يدركها البرد والثلج والمطر، وكذلك الجدب أو ضعف القبيلة ذاتها. فكل ذلك يضعف المردود، ويساهم في تعجيل رحيل المحلة. حتى أصبح المردود المادي لا أهمية له ، أمام ذلك الحشد العسكري السنوي، والأتعاب التي يتكبدها (32). ويتضح هذا بشكل جلي، في الأمثلة التالية لمحلات مختلفة لسنوات متباعدة وقيادة أشخاص مختلفين.

في سنة 1862/1279 أعلم أمير المحلة حمودة باي أخاه الصادق باي، بأن أهل خمير ليس بإمكانهم دفع ما عليهم، لا مالا ولا حيوانا، وليست لهم القدرة على أداء ما فرض عليهم بوجه من الوجوه وهو 400 ألف ريال، ولهذا قرر سحب المحلة دون نتيجة مادية تذكر (33). وكان قد قال في السنة التي قبلها في يأس كامل، بأنه إستعمل كل الوسائل السياسية، ولم تُقابل العروش عمله، إلا بزيادة التمرد، فقرر أنه لا مطمع من عروش الجبل بخلاص درهم واحد، لا هذا العام، ولا فيما بعد، حتى أن بعضهم لم يدفع بالمرة منذ سنين (34). أما ولي العهد وأمير المحلة علي باي في سنة 1864/1281، فقد أشار إلى "أن أغلب عروش الهمامة، متعذر عليها الدفع، حيث بدر منهم العصيان، خاصة فريق أولاد عزيز من الهمامة، فهؤلاء ليس لهم طاعة، ولا عزم على الدفع، وكل ما يقولونه سفسطة حتى تذهب المحلة" (35). ويعلم في رسالة أخرى :"أن أهل الجريد تسلط عليهم الجراد، ولم يترك لهم رطبا ولا يابسا، فليس عندهم ما يقوم بالمحلة من العلف بسبب ذلك، وأنهم عاجزون على دفع مال الدولة خاصة الفقراء منهم، الذين لا يفي ما عندهم بالقوت فضلا عن الاداء (36).

ويبدو أن أحمد زروق وزير الحرب وأمير المحلة سنة 1867/1284 ، أكثر صراحة ووضوحا،

----

(32) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 45.
(33) أ. و. ت : صن : 177، مل : 957، وث : 160.
(34) أ. و. ت : صن : 177، مل : 957، وث : 34، بتاريخ 1861/1278 م.
(35) أ. و. ت : صن : 178، مل : 958، وث : 137، بتاريخ 1865/1281 م.
(36) أ. و. ت : صن : 178، مل : 959، وث : 145 بتاريخ 1865/1282 م.

إذ يعلن في شجاعة :"بأن الجبالية يد واحدة في الدفاع وعددهم كبير وقت الحرب". لذلك يئس من الغنيمة منهم، ولكن الأمر كله كما يقول :"هو محاولة إجبارهم على الطاعة لأن مكاسبهم ضاعت في الحروب بسبب ما نهبه الجنود منهم، وما أفسدوه بأنفسهم بالحرق وغيره" (37). لهذا فإن المحلة عندما تيأس من وجود المال نقدا، تقنع بقبول الحيوانات من الإبل والبقر والغنم عوضا عن ذلك، بعد أن يقدر ثمنها، بما يناسب ما عليهم من دفوعات، بشرط أن تكون صالحة للبيع ؛ لأن الدولة تضطر، لبيعها وتوزيعها على مناطق عديدة، وتعرضها هذه العملية للسرقة والتلف (38). وحيدر آغا أمير محلة الأعراض في سنة 1867/1284 ، أعلم هو الآخر الدولة بأن قبيلة ورغمة، لا تملك نقودا، وقد تحقق من ضعف حالها، بعد المشاهدة، لذلك قبل منها إبلا (39). وكان مقبوض المحلة من عروش الهمامة سنة 1868/1285 ، على يد أمير أمراء عسكر الساحل عصمان إبلا عدد 2600 بعير وغنما 5780 ؛ ثم بيعت الحيوانات وعادت المحلة بالنقود (40). ورغم محاولة المحلة فرض ما يفي من الحيوانات عوض النقود، إلا أن النتيجة دوما كانت دون المطلوب. فمثلا : قد التزمت قبائل الشمال لمحلة 1865/1282 ، بدفع 18300 رأس من البقر موزعة على القبائل، لكن الذي دفع فعلا هو : 7225 رأس بقر وذلك على النحو التالي :

جدول فيما التزمت به قبائل الشمال للمحلة من البقر وما دفعته فعلا

إسم القبيلة	المقدار المقرر دفعه (41)	المدفوع فعلا (42)
عمدون	6000	2825
نفزة	4000	1527
الشيحية	4000	254
ماكنة	1500	656
الجلاجلة	900	878
فطناسة	800	425
وشتاتة	500	062
قبائل صغيرة	600	598
الجملة	18300	7225

---

(37) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 132 بتاريخ 1867/1284 م.

(38) أ. و. ت : صن : 180، مل : 999، وث : 51.

(39) أ. و. ت : صن : 180، مل : 996، وث : 56.

(40) أ. و. ت : دفتر رقم : 2709.

(41) أ. و. ت : صن : 178، مل : 961، وث : 10 وهو (زمام) به ما قبض من مصاريف محلة 1865/1282.

(42) أ. و. ت : صن : 178، مل : 959، وث : 60، 78، 106. بتاريخ 1865/1282 م. والجدول من تركيبنا.

هذا طبعا عدا الأموال التي تدفع نقدا من القادرين على ذلك ؛ إلا أنها هي الأخرى أقل من المطلوب وذلك بسبب فقدان النقود. لكن الملفت للنظر هنا، هو الفرق الكبير بين المدفوع فعلا، والمقرر دفعه على تلك العروش من الماشية. وهذا يجعلنا نعتقد أحد أمرين : إما أن الدولة تبالغ في المطلوب من القبائل لكي تحصل على أكبر قدر ممكن من الحيوانات، أو أن الجهة فعلا عاجزة عن أداء أكثر مما أعطت، وهذا يؤكد رأينا في ضعف المردود المالي الذي تحصل عليه المحلة. ومع أن عدم وجود النقود العينية يجعل الدولة، أو أمير المحلة أكثر حرية في تقدير ذلك المال، بما يقابله من حيوانات، إلا أن النتائج كانت دوما أقل من المطلوب.

فقد فرض رستم أمير المحلة على أولاد عزيز من الهمامة : 3000 بعير، لكنه لم يستطع أن يظفر إلا ب 2000 بعير فقط (43). وفي بعض الأحيان، لا تحصل المحلة إلا على القليل القليل. فقد صرح أمير المحلة بهرام إلى خزنه دار سنة 1860/1277 ، بأن المحلة لم تحصل هذا العام إلا على القليل، لأن العام جدب والقبائل رحلت تطلب العيش في غير أرضها (44). ويعترف أمراء المحلات أحيانا في رسائلهم للدولة، بثقل الأداء المفروض على جهة أو قبيلة، حتى أنهم كانوا يستعملون لتجنب الرفض من القبائل ، الحيل السياسية ، في طريقة قبولها ، وفي إعلام تلك العروش (45). إلا أنه بالرغم من تنوع الطرق، في جباية الأموال، والأساليب المستعملة ، كان المقبوض الذي تخرج من أجله المحلة هزيلا، بالنسبة للتوقع. وبالتالي يتضح لنا، أن المحلة لم تعد تحقق أهدافها السياسية والإقتصادية. وذلك بسبب عجز الجيش في مواجهة القبائل، والتي كان في ب دائمة معها.

ثانيا : حركات الجيش ضد الدولة :

بالرغم من سوء الأوضاع السياسية والإقتصادية خلال عهد الصادق باي، فإن هذا العهد لم يشهد أي شكل من الحركات العسكرية، ضد حكمه بشكل مباشر، وسبب ذلك يعود في رأينا إلى أن القيادات العسكرية الكبرى بالجيش كانت بيد المماليك. وهؤلاء تحكموا في المناصب الهامة في

----

(43) أ. و. ت : صن : 180 ، مل : 992، وث : 46، بتاريخ 1871/1288 م.

(44) أ. و. ت : صن : 179 ، مل : 977، وث : 44، 45، بتاريخ 1860/1277 م.

(45) أ. و. ت : صن : 180، مل : 991، وث : 151، رسالة إلى خزنه دار فيما يخص أهل جربة من الأداء
أ. و. ت : صن : 993، مل : 31، رسالة فيما يخص أداء الهمامة سنة 1874/1291 م.

الدولة ، ويتمتعون بامتيازات كبيرة ، وبالتالي ليست لهم مطالب ملحة، تستدعي مثل هذا العمل. بيد أن ذلك ليس دليلا على قبول عناصر الجيش الأخرى، الأقل حظا بالأوضاع السائدة، في هذه الفترة. ولا أدل على ذلك من أن هذه العناصر عبرت عن غضبها ، ضمن حركات إجتماعية ضد الدولة. وبرز هذا التعبير بوضوح في ثورة 1864. وثورة العادل باي 1867. وهو ما نريد طرقه في هذا الفصل.

أ - مشاركة الجيش في ثورة 1864 :

إندلعت هذه الثورة أساسا ، من المناطق الريفية والقبلية، في الشمال الغربي والوسط من البلاد، لكنها سرعان ما تميزت بالإنتشار والشمول، إذ إمتدت إلى كامل المدن والقرى عدا العاصمة، وشملت أغلب الطبقات والأصناف الإجتماعية (46). وإن نعت الثورة بثورة ابن غذاهم أو ثورة العروش، نعت غير صائب في رأينا ؛ ففيه إجحاف بحق الثائرين في المدن والقرى. ولا شك أن هذا الإسم الذي أعطي لها ، أطلقته الدولة بهدف التقليل من أهميتها ، في الداخل والخارج. إلا أن الثا أنها كانت ثورة شعبية عارمة وتجلى هذا في المطالب السياسية والإقتصادية للثوار، واشتداد النـ على المتسببين في تدهور الوضع بالبلاد، خاصة من العمال وجباة الضرائب. وكانت مضاعفة المجبى ، هي الشرارة الأولى التي إنتظرها الناس طويلا، لتصبح السبب المباشر فقط لإبراز الغضب المنحبس في النفوس.

ويبرز لنا في هذا الصدد أحد تقارير أمير الأمراء رستم، في محلته التي كانت تطارد فلول ابن غذاهم وأنصاره مدى شمولية الثورة وقلة أنصار الدولة. وذلك عندما سأله الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار، عن أحوال العروش، وما يدور بخواطرها تجاه الدولة فأجابه رستم بكل وضوح وصراحة، قائلا له : "إني لا أعتقد أن يوجد فيهم صديقا للدولة، ظاهرا وباطنا ، غير أفراد قلائل خدام الدولة ، والذي تبين لي أن الناس على أربعة أقسام : قسم أصدقاء وهم المذكورون، وقسم منافقون، يظهرون الطاعة للدولة وقلوبهم مع المفسد، وقسم مذبذب لم يتمحض لهم الميل لجهة من الجهتين، وقسم متظاهرون بالفساد وهم الذين يسعون إثره من مكان إلى مكان، وبهم يتوعد الناس، وقلوبهم متعاضدة على حب وجوده، إلا أن ذا النعمة، يود عدم وقوع الهرج مع وجوده ضد الدولة، وغيره يود وجوده مع الهرج" (47).

هذه إذا شهادة شاهد من أهلها ، وهي واضحة كل الوضوح. ونعتقد أن هذا الرأي ليس خاصا

---

(46) سلامة، نفس المصدر، ص 242.

(47) أ. و. ت : صن : 180، مل : 991، وث : 120 وهو تقرير رستم إلى الوزير الاكبر بتاريخ 1864 ، ويعطينا في نفس الوقت مدى أهمية آراء رستم وادراكه للامور السياسية.

بالمناطق القبلية، التي جابتها محلة رستم خلال الفترة، وإنما هو ينطبق على بقية مناطق البلاد، في المدن والقرى التي تتحد معها في المطالب الشعبية، بل إن مدن وقرى الساحل، تملك عاملا آخر زيادة على المطالب العامة، فهي مصدر تزويد الدولة بالجنود دون القبائل (48). وكانت نقمة الجنود على وضعهم قديمة ، ومستمرة، مما أضاف إلى فتيل الثورة عنصرا جديدا ، أشد حماسا وتصلبا ، وهو عنصر الجنود والضباط.

أ - مدى مشاركة الجنود والضباط في الثورة :

تسارع الجنود في مدن الساحل وقراه، وصفاقس، بالإنضمام إلى الثورة، وكأنهم كانوا ينتظرونها ، وأضافوا بذلك عنصرا جديدا ، كان له تأثيره على سير الأحداث. والواقع أن المؤرخين لم يعطوا هذا الجانب أهمية كبيرة، في الحديث عن الثورة. ولم يتعد ذكرهم له التلميح إرسال عدد الأسرى من العسكر الثائرين من طرف محلة أحمد زروق إلى العاصمة، وهروب الجنود من القشل كعملية إحصائية عابرة، للمشاركين من الجنود. غير أن ما ثبت لدينا ، من خلال وثائق الثورة، وخاصة تقارير أحمد زروق بعد إنتصاره على الساحل، يبرز بأن الجيش لعب دورا مهما ، في قيادة الثورة بالساحل، وأنه كان العنصر المحرك لها. ذلك أن هذه المدن كانت مصدر الجنود ، ومركزا مهما لإقامة فرق الجيش الثاني والرابع. فقد أصبح الجنود الذين فروا ، ورفضوا الإستجابة لنداء الباي، يمثلون دعامة الثورة في الساحل. وقد بذلت اللجنة العسكرية، المكونة في مساكن مركز قيادة الحركة، جهودا مكثفة، في جمع وتنظيم الجنود والضباط من قرى الساحل، وتوطيد العزم على مقاومة أي محلة عسكرية (49). وعلى الرغم من الإختلاف في إيراد الأرقام، لعدد الجنود والضباط، وعدم دقتها فإن دور العسكر في ثورة الساحل كان قياديا ومحركا وجوهريا . فبمجرد أن تسامع الجنود بالثورة ، بدأوا ينسحبون من معسكراتهم ، حتى أن الآلاي الثاني الذي كان تحت إمرة أمير الأمراء رشيد في سوسة، كان يعد 1800 ، فر منه عند قيام الثورة : 1300 ولم يبق معه إلا 500 وقيل 200 فقط ، أغلبهم ضباط، ولم يستطع إرجاعهم لكثرتهم وتضامنهم (50).

هذا عدا الجنود الجدد، والمسرحين، والمراكز الأخرى في صفاقس وقراها. وأخطر من ذلك أنهم أخذوا ما في خزانة الآلاي الثاني من الكساء للعسكر والضباط ؛ واتهم رشيد سكان مساكن بذلك (51). وهذا يؤكد عملية الهروب الجماعية من عسكر الآلاي الثاني، ويفسر الإجراء الذي

---

(48) انظر العنصر الخاص بالتجنيد والقرعة سابقا.

(49) بن سلامة، نفس المصدر، ص 208.

(50) المصدر نفسه، ص 130.

(51) أ. و. ت ، صن : 165 ، مل : 818 ، وث : 5 بتاريخ 1863/1280 م .

اتخذته الدولة مع الفريق رشيد، بعد الثورة لتحمله المسؤولية في هذه الفترة الحرجة.

ومما يظهر أهمية مشاركة الجنود في الثورة، وما يمثلونه من خطر على الدولة، أنه بعد فشل رشيد بالإحتفاظ بجيشه أرسلت الدولة وزير الحرب محمد نفسه إلى الساحل، لإحياء عملية التجنيد، في تلك الظروف الصعبة. وأرسل في نفس الوقت سليم أمير الطبجية إلى المنستير، لإرجاع الجنود ولكنه لم يوفق في مسعاه (52). وقد سخر الجنود في الساحل، من مبعوث الباي بقولهم : "إن الباي بعد أن أذاقنا ألم الجوع والفاقة طيلة 30 سنة ، أصبح اليوم ينادينا إلى الجندية ، لأنه في حاجة إلينا ، ويعدنا بأجر وافر، ولكننا نعرف أنه عندما ينال هو ووزيره مبتغاهما ، سيعاملاننا معاملة الكلاب، ويعطياننا فواضل الزيت والشعير (53). وعلى هذا الأساس فإن ثورة الساحل ، لم تقبل أي صلح مع الدولة على يد رجال الدين أو غيرهم كما قبلته القبائل، بعد وساطة شيوخ الزوايا. وكان استقبالها لمبعوثي الباي من الضباط أو رجال الدين، لا نتيجة له، بل أطردوا أحمد بن عبد الوارث مبعوث الشيخ مصطفى بن عزوز ، ولم يقبلوا واعظا مثل الشيخ العذاري ولا مفاوضا مثل حسن المقرون ، الذي جاء لعرض الصلح على أهل بلده مساكن، حتى أنهم هددوا بالقتل، كل من يقبل بالصلح المعروض من الدولة (54).

وهذا التشدد في قبول التفاوض، ووساطة رجال الدين، يرجع في رأينا لتأثير العنصر العسكري وتصلبه، الذي برز في ثورة الساحل وقراه بشكل واضح، ذلك أن الجنود أكثر الناس شعورا بالنقمة ضد الدولة، نتيجة لوضعهم السيء، بينما قبل الصلح علي بن غذاهم والقبائل التابعة له. من ذلك أن أحد الجنود كان ينادي في الناس ويقول : "إن هذا الباشا لا يصلح لنا ولا نطيعه فاجتهدوا معي يا أهل البلد"(55). وكانت قيادة الثورة في الساحل بيد جندي قديم يدعى : أحمد الماشطة من قرية البقالطة، وهو الذي بدأ إلى جانب بعض الضباط، بتنظيم العناصر الثورية، من المدنيين والضباط والجنود، وساعدهم في التنظيم رجل يدعى : الدهماني البوجي، وضباط آخرون وهم على التوالي :

- الآلاي أميني : محمد غزال
- البلوك أمين : محمد بن حفصة
- البلوك أمين : صالح العيوني

---

(52) ب. سلامة، نفس المصدر، ص 132-133.

(53) المصدر نفسه.

(54) المصدر السابق، وانظر دراستنا حول سياسة مصطفى خزنه دار مع العلماء ورجال الدين.

(55) أ. و. ت : صن : 179، مل : 984، وث : 22 تقرير من الساحل بتاريخ 1864/1281 م.

- الملازم : الحاج بلقاسم قراصة
- القائم مقام : علي بن الحاج عمر

وهؤلاء جميعا من بلدة مساكن. وقد إنظم إلى هذه القيادة عدد من الضباط من قرى الساحل نذكر منهم :

- الملازم : بخوس من قصر هلال
- اليوزباشي : علي رشاح من الطبجية من البقالطة
- الصاغ قلاغسي : محمد الزهروني من القلعة الكبرى
- الآلاي أميني : محمد شبيل من طبلبة
- اليوزباشي : علي القندوز من سوسة.

هذا إلى جانب ذوي الرتب الصغرى والجنود (56). وقد وصل عدد الضباط إلى 23 ضابط، ينتمون إلى مدن عديدة في الساحل (57) ، وهو ما يؤكد لنا الدعامة المتينة، التي ساندت الثورة الشعبية في سنة 1864 . ويعطي لها الطابع العسكري في الساحل، هذا إضافة إلى عدد الجنود الذين شاركوا وتراوح عددهم بين : 3000 و 5000 جندي (58). وقد كانت قيادة الساحل هذه، على إتصال بقيادة الثورة في مناطق القبائل، برئاسة علي بن غذاهم. إلا أن قيادة الساحل إنتقدت الصلح الذي أبرمته الدولة على يد الشيخ مصطفى بن عزوز، واعتبرته تغريرا بهم، حتى أنهم طلبوا من علي بن غذاهم القدوم فورا ، بمن معه، لأنهم علموا بسفر محلة الحكومة ، من تونس في اتجاه الساحل (59). ولم يكن جنود مدينة صفاقس غائبين عن مسرح الأحداث، بل إن التقارير تشير إلى أن العناصر الثورية هناك كانت عسكرية. فقد تجمع في باب الجبلي أكثر من 200 جندي مع المدنيين، وطالبوا بإلغاء الضرائب (60). ويذكر أمير اللواء عصمان مبعوث الباي إلى صفاقس، لتهدئة الوضع، ما لاقاه من الصعوبات في دخول البلاد، حتى أن الإجتماع فرض عليه من الثائرين، في الجامع، عوض وقوعه في دار العامل، التي كان متوجها لها، ورفض الثائرون من الأعيان والعسكر، التوجه له فيها. وعند قراءة الأوامر التي تخص ضباط العسكر قال :"تعالت الأصوات أثناء قراءتها، لأن أكثر عصابة المفسدين من العسكر الجديد (61).

---

(56) أ. و. ت : ص : 179 ، مل : 984، وث : 22.

(57) أ. و. ت : ص :185، مل : 1046، وث : 4 بتاريخ 1281/1864 م.

(58) Chater, la Mehalla... op. cit. p. 137

(59) أ. و. ت : ص : 184 ، مل : 1038 ، وث : 35 رسالة موقعة من البرجي الدهماني وكافة عسكر الوطنين (يقصد وطن سوسة والمنستير) وبتعبيره كافة العسكر يشير إلى أهمية العسكر، ويبدو أن ذلك مقصود لأن القيادة نفسها في الساحل عسكرية.

(60) أ. و. ت : ص : 185 ، مل : 1046 ، وث : 10.

(61) أ. و. ت : ص : 165 ، مل : 819، وث : 133 ، وهو تقرير عن الوضع بصفاقس 1280/1863 م.

أما قابس فقد جاء في تقرير محلة أحمد زروق، أن 29 من الوجق كانوا من المحرضين على الفساد، وأن عدد الجنود فيها قليل. ومعلوم أن الوجق هو قوة الأمن الداخلي في البلاد (62). وهذه التقارير العسكرية رغم صراحتها وسريتها، فهي مع ذلك لا تعطي التعابير الدقيقة والكافية في وصف الثائرين، وتصفهم : بالمفسدين والفساد والعصيان والهرج وما إلى ذلك. وهو أمر طبيعي لأنه يقصد بتلك التقارير، عدم تهويل أمر الثورة والثوار فضلا عن ضعف اللغة الصحيحة عند الضباط وكتابهم. إلا أن الذي نؤكده هو أهمية دور العسكر في الثورة، والخطر الذي شكله على الدولة، إذ إستمر الجنود في الساحل يصولون ويجولون. ويبدو هذا واضح في إهتمام الدولة الكبير بإعداد محلة الساحل بشكل يضمن لها التغلب على الثوار. فحرصت على إختيار قيادتها، وتنويع العناصر المشاركة فيها وتجهيزها بما تملك. وكان عدد جنود المحلة :5222 مكونة من عسكر زواوة والجيش النظامي والأوجاق والقبائل المزملة (63).

وبعد فشل الضباط البارزين المبعوثين من الباي، ورجال الدين في احتواء الثورة في المهد، توجهت المحلة نحو الساحل متثاقلة، وذلك بهدف ما يمكن أن يلتحق بها من المزملين. وفي نفس الوقت لكي تسبقها الدعاية الكافية لما هي عليه من قوة وعدد، حتى تثبط ضعاف العزيمة من الثائرين وبالتالي تخور قواهم. إلا أن الظروف كانت تسير في غير صالح الثورة، إذ يبدو أن سوء التنظيم، وميل القبائل إلى الصلح، قد ساعد احمد زروق في تحقيق النصر على الثورة بسرعة مذهلة في القلعة الصغرى خاصة وأن (المحلة) المضادة كانت تفتقر إلى الأسلحة الكافية والتلاحم بين أفرادها، الذي يرجع في قسم كبير منه إلى دعاية أحمد زروق التي كانت تصاحب المحلة.

ب - تأثير نتائج الثورة على الجنود والضباط :

كانت هزيمة ثوار الساحل، على أسوار القلعة الكبرى، من طرف أحمد زروق، بداية النهاية السريعة، لثورة الساحل العسكرية. وذلك أن الثوار حاولوا التعجيل بالهجوم في 5 أكتوبر 1864 على القلعة الكبرى، التي إنسحبت من التحالف معهم، بقبولها مساعي الشيخ مصطفى بن عزوز، وذلك حتى لا تستفيد منها محلة أحمد زروق، التي قاربت الوصول إلى الساحل. إلا أن المفاجاة أن أهل القلعة الكبرى، إستماتوا في الدفاع عن مدينتهم، إلى أن وصلت طلائع محلة أحمد زروق في اليوم التالي، مما جعل هجوم الثوار يفشل في احتلالها. وبذلك انسحب الثوار للقلعة الصغرى، وحاولوا الصمود فيها. لكن محلة أحمد زروق استطاعت التغلب عليها بقوة المدافع،

---

(62) أ. و. ت : صن : 184، مل : 1039، وث : 95.

(63) Chater, La Mehalla... op. cit., p. 135 - 198.

ومن ثم بدأ العد التنازلي لنهاية الثورة فيها، بعد أن فرضت عليهم المواجهة في الزمان والمكان (64). ويبدو أن أهم عامل في هزيمة الثوار بالساحل هو تخلي القبائل التي مالت إلى الصلح. وتدل على ذلك رسالة الدهماني البوجي إلى علي بن غذاهم والتي تطلب منه النجدة والقدوم إلى الساحل فورا. لكن الرسالة كانت متأخرة، ولم ترسل إلا قبيل وصول أحمد زروق إلى القلعة الكبرى بيومين فقط. فلم تأت النجدة المطلوبة. ومهما تكن أسباب هزيمة ثورة الساحل، فإن النتيجة المباشرة لإنتصار محلة الحكومة ، تمثلت في معاقبة الثائرين من العسكر خاصة، حيث بدأ أحمد زروق بإعدام رؤوس الثورة، على عين المكان وهم : الدهماني البوجي وأحمد الماشطة ومحمد بن حفصة (65). وذلك بهدف التخويف وإظهار سلطة الدولة. ثم كبل بقية الجنود والضباط بالسلاسل وأرسلوا إلى الحاضرة كأسرى حرب ؛ وقد اختلفت الروايات في ضبط عددهم الحقيقي. فأورد ابن أبي الضياف رقم 8000 من العسكر، حتى أنهم وزعوا على قشل عديدة بالحاضرة، بعد أن إستقبلهم الباي في قشلة باردو، وأبدى نحوهم عطفا ولينا وتأثر لحالهم (66) هذا فضلا عن الذين ماتوا على أسوار معارك القلعة الكبرى والقلعة الصغرى. ولكن الأستاذ خليفة شاطر يورد رقما أقل من ذلك بكثير، إذ يرجح أن عدد العسكر كان بين 3000 و 5000 جندي (67).

وعلى أية حال فإن عدد الجنود في الثورة كان كبيرا وله أهميته السياسية والعسكرية. وقد شكلوا خطورة واضحة على الدولة. ومن الأدلة على كثرتهم ذلك العدد من الضباط الذي أرسله أحمد زروق إلى الحاضرة في دفعة أولى بعد إنتصاره في الساحل. فقد كانت الدفعة الأولى تضم 22 ضابطا من مختلف الرتب إضافة إلى ما صاحبهم من الجنود. وكانت رتب الضباط في هذه الدفعة على النحو التالي :

- قائم مقام 2
- بينباشي 1
- يوزباشي 7
- ملازم 2
- صاغ 1
- آلاي أميني 1
- بلوك أمين 1

---

(64) Ibid., p. 140

(65) Ibid., p. 163.

(66) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 5، ص 212.

(67) Chater, Op . cit., p. 137 - 198.

- باش شاوش 2
- أونباشي 4
- صنجق دار 1

حتى أن الباي أصدر أمرا لوزير الحرب محمد بالتوجه للقشلة الحسينية لينزع شعار هؤلاء الضباط، لأنهم كما يقول الأمر أضاعوا شرفهم باتباع هوى غيرهم ولم يرجعوا عن أفعالهم (68). وهذا دليل ولا شك على خطورة الموقف الذي وصلت إليه الدولة من ثورة جند الساحل ضمن الثورة العامة. وقد امتد تأثير النتائج إلى أبعد من هذا، فمس فئة من الضباط الكبار، خاصة الذين كانت لهم مناصب سياسية في الدولة، لأنهم لم يوفقوا في قمع الثورة بالسرعة الكافية، مما جعل الدولة تشك في مدى إخلاصهم لها. وقد شمل الغضب أربعة من الضباط الكبار خاصة هم :

- أمير الأمراء رشيد وزير البحر خلال الفترة .
- أمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع (المشهور بالسني) الذي عاد من محلة باجة مريضا.
- حسن المقرون أمير لواء ورئيس مجلس الضبطية الذي فشل في إقناع أهل بلده بالطاعة
- أمير اللواء مراد عامل صفاقس .

وقد أمر هؤلاء بعدم مقابلة الباي مع الإبقاء على مرتباتهم ورتبهم. وامتد الغضب بدرجة أقل إلى وزير الحرب محمد ، عامل الساحل ونقل إلى وزارة البحرية التي ليست لها أهمية كبرى من الناحية العسكرية وأقل من وزارة الحرب (69). ومن ناحية أخرى التفت الباي إلى من يستحق الترقية من الجنود والضباط. وبرز الشخص الأقوى والأنسب لوزارة الحرب ألا وهو أحمد زروق الذي عين في منصب وزير الحرب. ونال مثله أمير الأمراء رستم ، منصبا ذا أهمية هو وزارة العمالة بعد نجاحه في تشتيت فلول ابن غذاهم (70). ومما يشير إلى ابتهاج الباي بانتصاره على الثائرين بالساحل والقبائل. أنه ضرب أنواعا من الأوسمة، من الذهب والفضة، افتخارا بالنصر، ومنحها للضباط والجنود الذين برزوا في معارك المحلات الثلاث ضد القبائل الثائرة. وكان الهدف من هذه الإلتفاتة من الباي للجنود العائدين أن ينسوا ما كابدوه من مشاق السفر الطويل في السواحل والدواخل، ثم ينعم عليهم بإطلاق سراحهم إلى أهلهم مدة عام كامل، وهي غنيمة الإياب (71).

---

(68) أ. و. ت : دفتر 3237 وهو خاص بالنوازل والجنايات التي نظر فيها مجلس الحرب، والأمر بتاريخ جمادي الثانية 1863/ 1281 م.

(69) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ص 61.

(70) المصدر نفسه، ص 62.

(71) المصدر نفسه، ص 41، 42.

2 - تاثير ثورة العادل باي على القيادات العسكرية :

لم يمر وقت طويل على نهاية حوادث 1864، بجراحها المؤلمة للحكومة والمواطنين على حد سواء، حتى فوجئت حكومة الصادق باي، بهزة أخرى، كان يمكن أن تكون أكثر تأثيرا لو استمرت مدة أطول. ذلك أنها كادت أن تسبب للأسرة الحاكمة شرخا لا تعلم نتائجه. وتمثلت تلك الهزة فيما قام به العادل، الأخ الأصغر للصادق باي، الذي أعلن الثورة عن حكومة أخيه محتميا بجبل باجة، وطالبا نصرة القبائل هناك.

وقد دفعته لهذا العمل كما يبدو حالة نفسية داخلية، كان يعاني منها بسبب ما كان يمر به من ضائقة مالية، ناتجة عن إسرافه (72). وساعده على ذلك صديقه الفريق رشيد، الذي كان منذ حوادث 1864، حبيس بيته بعد فشله في إخماد ثورة الساحل، وغضب الباي عليه. فقد وعد رشيد العادل باي بالمساعدة المالية، وحتى العسكرية، وذلك من جيش الساحل، والجبل وعسة باردو. وهو ما يوحي لنا أنه ما زال يشعر بتاثيره المعنوي على الجنود الذين كانوا تحت إمرته في الساحل. ولذلك تشجع العادل على تنفيذ ما عزم عليه، فكاتب عسكر الطبجية بالجبل، بأن يستعدوا لمناصرته في ثورته على الحكومة، معلنا لهم بأن قيامه بهذا الامر، هو من أجل إصلاح الرعية والوطن (73).

وما إن علمت الأسرة الحاكمة بهذا العمل، حتى اتفقت على ملاحقته مهما كانت الظروف حتى لا يشتد أمره. فجهزت محلة يقودها ولي العهد علي باي الذي طلب ذلك بنفسه، وطلب معاونة الفريق سليم. وقد يكون في هذا إشارة إلى أن الامر يهمه قبل غيره باعتباره الوريث للحكم بعد الصادق باي، وفي نفس الوقت يوحي بضعف الثقة في الضباط الآخرين. إلا أن سياسة الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار كعادته في مثل هذه الظروف تعتمد على بذر الشقاق، بين القبائل، وبذل الأموال والوعود ؛ وبالتالي فإن نتائج هذا العمل أفضل مما يمكن أن تحققه أي محلة ؛ خاصة إذا علمنا أن محلة علي باي ككل مرة تفتقر إلى الغذاء والكساء للجنود. وقد صرح هو نفسه بذلك، حتى أنه تخلى عن محاربة أخيه الثائر، في انتظار رأي الحكومة ولو كان ذلك التخلي يزيد في أنصار العادل باي بالجبل (74).

---

(72) التميمي (عبد الجليل)، "أضواء على شخصية العادل باي" في المجلة التاريخية المغربية، عدد 6، تونس 1976.

(73) المصدر نفسه.

(74) أ. و. ت : ص : 2. مل : 21. وث : 2366. وهي رسالة من علي باي إلى الصادق باي 1867/1284 م

إلا أن الظروف مع ذلك ساعدت محلة علي باي، لكي تنجح في هدفها. وهو أن القبائل في الجبل كانت متخاذلة في نصرة العادل باي، الذي بدأ يفكر في الإحتماء بأحد القناصل الأوروبيين، إذا وصل إلى ضواحي تونس (75). هذا بالإضافة إلى العوامل الطبيعية في تلك السنة ، من الجفاف والمرض. فقد أورد ابن أبي الضياف عن أحد العرب بأن سبب إنتهاء الثورة، شدة الجفاف، والجوع الذي اضطر الناس إلى أكل الميتة وحتى لحم الآدميين (76). وهذا يوضح لنا أن الوقت الذي ثار فيه العادل باي، ليس مناسبا ، وهو ما يدل على سوء التخطيط، وأن الثورة كانت ظرفية لا هدف لها ؛ وإلا كيف يطلب نصرة من هو محتاج إلى رغيف يسد به رمقه. ومهما يكن من أمر فإن مرض العادل باي، وشعوره بالضعف أمام العمل الذي قام لأجله، وفر على الدولة الجهد والوقت ، حيث طلب الأمان واستسلم لمحلة أخيه. ويبدو أن ذلك كان إثر علمه بمقتل الفريق رشيد، السند الحقيقي له في الثورة. وبذلك انتهت حركته بسرعة، ودون متاعب كثيرة للحكومة ؛ وانتهى كل أمل لمن ناصره في الإستمرار (77).

إلا أن هذه الثورة بالرغم من سرعة نهايتها، كانت لها انعكاسات خطيرة على عدد من القيادات العسكرية في جيش الباي ؛ إذ صب الباي جام غضبه على كل من اشتم منه الميل لأخيه. وكان أول المتضررين الفريق رشيد، والفريق إسماعيل السني ، اللذين قتلا دون محاكمة، أو حتى سماع رأيهما. وقد رأينا ما نالهما من ثورة 1864 . وتعجب الناس من سرعة قتلهما ، وهي دون شك تعكس قلق الباي الشديد من هذه الثورة التي نبعت من أهل بيته. وقد ذهب الناس في تأويل هذه السرعة في تنفيذ القتل مذاهب شتى. فقال بعضهم : أن العادل باي ليس بالمحلة الثائرة، إنما كان ذلك سببا لقتل الرجلين : يعني (رشيد وإسماعيل السني). هذا ما رواه الفريق سليم أمير الطبجية للوزير الأكبر عن ما كان يدور من قيل وقال في باب البحر بالحاضرة (78).

ومهما يكن من أمر، فإن الثابت أن هذه الثورة زعزعت عرش الباي، فثارت ثائرته دون حدود. ذلك أنه إن وجد تفسيرا لثورة ابن غذاهم وأقنع به نفسه والناس، فإنه لا يجد هذه المرة التفسير المقنع، في ثورة قام بها من قد يشمله التسلسل الوراثي للعرش الحسيني، في المستقبل القريب. ومن هنا اشتد غضب الباي، وامتد إلى عدد من الضباط بحجة أنهم كانوا السبب القريب أو البعيد لهذا الحدث. وكان عقاب هؤلاء الضباط غير من تقدم ذكره الإبعاد خارج البلاد وهم :

---

(75) المصدر نفسه.

(76) ابن أبي الضياف، نفس المصدر ج 6، ص 111.

(77) التميمي، أضواء.... نفس المصدر، ص 89.

(78) أ. و. ت : صن : 2، مل : 21 ، مجلد 12، وث : 2323 بتاريخ 1284/1867 م.

- الفريق رستم ، أبعد إلى الإسكندرية 1867-1870 .

- الفريق حسين، بعد إلى الإسكندرية 1867-1870 .

- أمير اللواء يونس الجزيري، وهو أحد المماليك من أصل قرجي، حجر عليه الإختلاط والخروج من بيته، ثم نفي إلى الإسكندرية وشمله العفو فعاد سنة 1869 .

- حسين ورديان باش آغة بيت المال، وهو من المماليك أيضا أمر بملازمة بيته ثم نفي إلى الإسكندرية وعاد بعد العفو سنة 1869 .

- أمير الأمراء مراد عامل صفاقس .

- الكاهية يوسف بن بشير .

- حسين المدلجي أمير آلاي في الجيش، عوقب بملازمة بيته ونفي وعاد 1869 (79)

-القائم مقام علي جهان، حجر عليه الخروج من بيته ثم نفي إلى الإسكندرية وعاد سنة 1869 .

ولا شك أن عقاب هذا العدد من الضباط بالموت أو النفي له انعكاس على نفسية أفراد الوحدات العسكرية من الجنود والضباط الذين أبقتهم الحوادث دون عقاب ؛ وهذا يؤثر في معنويات الجنود المنهارة أساسا . وكما فعل الصادق باي مع من نصروه على ابن غذاهم سنة 1864 ، حيث أنعم عليهم بأوسمة من الذهب والفضة، وهم عراة وجياع ، فإنه لم يبخل على من أفشل خطة أخيه بمثل ذلك ، لأنه يعتبره نصرا مبينا. وهو في هذا ، وهذا فقط كريم مع الجنود والضباط، وكان أكثر كرما عندما سرحهم إلى منازلهم لأن الثكنات لا يوجد فيها ما يسد الرمق (80).

ثالثا : فقدان الجيش لأهميته :

إن تناقض عدد الجنود في جيش الصادق باي، سواء عن طريق الفرار من الثكنات، أو التخلي عن عملية التجنيد أصلا ، إضافة إلى ما فقد بالموت أو السجن من جراء قمع ثورة الساحل العسكرية ، كل ذلك جعل الجيش غير قادر عمليا على القيام بدوره حتى في أبسط المهمات ألا وهي الحراسة في الأبراج والمؤسسات.

ولم يكن فقدان القدرة على مستوى العدد فقط، وإنما كذلك على مستوى التجهيز كما سبق أن

---

(79) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ، ص 117-118 . بيرم، نفس المصدر، ص 244-245.

(80) ابن أبي الضياف، نفس المصدر، ج 6 ، ص 117 .

أشرنا ؛ لذلك بدأ الجيش يتخلى عن أهميته، ولم يعد بإمكانه القيام بما يطلب منه على الوجه الأكمل، حتى ضمن المحلة ؛ حيث ظهر ضعف الجيش بشكل مفضوح أمام فشله في السيطرة على القبائل و ضمان جمع أموال الدولة المتأتية من الضرائب والأعشار التي تؤلف القسط الأوفر من ميزانية الدولة. وتمادى في التخلي عن دوره على المستويين الداخلي والخارجي.

1 - التخلي عن الدور العثماني :

من المعلوم أن تونس نهجت سياسة التباعد عن الدولة العثمانية منذ عهد أحمد باي، الذي كان أول من سلك تلك السياسة بتشجيع من فرنسا. إلا أن أحمد باي حتى وإن طلب الإعفاء من الإلتزامات المادية، بسبب ضعف تونس المالي ، فإنه لم يتخل كلية عن واجبه، في الإطار العثماني، كالمشاركة بجنوده في الحروب عندما يطلب منه ذلك. وفعلا فهو عندما طلبت منه الدولة العثمانية المشاركة في حرب القرم سنة 1854 ، بإرسال بعثة عسكرية، سرعان ما لبى النداء فجمع الجيش المسرح وجهزه بما يستطيع وهو على فراش المرض (81).

وبعد انتهاء حرب القرم وعودة الجيش التونسي ، إستمرت العلاقات تسير بشكل تقليدي ؛ طوال عهد محمد باي والصادق باي ، متأثرة في نفس الوقت بمحاولات فرنسا المستمرة في شأن التباعد(82).

وكانت العلاقات السياسية تتأكد من حين لآخر بالزيارات من الطرفين على أعلى المستويات ؛ من ذلك الإتصال المتبادل خلال حوادث 1864 ؛ إذ أرسل السلطان العثماني مبعوثه، حيدر أفندي لتونس ، لاستطلاع الأوضاع، والتأكيد على الترابط الذي يجب أن يكون مستمرا في مثل تلك الظروف. وفي نفس الوقت أرسلت تونس مبعوثا للباب العالي بعد انتهاء خطر الحوادث المذكورة لتشكر السلطان على إلتفاته لتونس، في الظروف العصيبة، ومساعدتها في الخروج من محنتها (83) . وكان مبعوث تونس هو خير الدين باشا الذي تميزت سياسته بموقفه المتشدد دوما في شأن الإبقاء على الروابط المتينة مع الدولة العثمانية ، هذا علي الرغم من أنه في هذه الفترة لا يتولى أي منصب سياسي في الدولة. وهو ما يشير إلي محاولة التمسك بالخط الذي يريده خير الدين.

وحافظت تونس على الإتصال السياسي كلما دعت الضرورة. من ذلك أن خير الدين سافر سنة 1871 إلى استانبول ليطلب الفرمان للباي من السلطان العثماني وتم ذلك فعلا. وقد أكد هذا

----

(81) انظر سابقا في الفصل الاول.

(82) بيرم، نفس المصدر، ص 111.

(83) كريكن، نفس المصدر، ص 113.

الفرمان ربط العلاقات من جديد، وعلى إرسال الجند في حالة الحرب حسب الإمكانيات (84).

وعند اعتلاء السلطان العثماني مراد العرش أرسلت الدولة وزير الحرب رستم سنة 1876 لتقديم التهنئة باسم الباي، ثم عاد في نفس السنة لنفس الغرض، إلا أنه لتهنئة سلطان جديد هو عبد الحميد الثاني. لكن الملفت للنظر هنا، أنه في المرتين لم تستطع تونس، حمل هدية للسلطان وحاشيته، وهو ما كان عادة متبعة، مع كل مبعوث من تونس (85). وهو ما يدل دون شك على تفاقم الأزمة المالية في تونس خلال الفترة.

بيد أن الإتصالات العسكرية بين الطرفين، كانت نادرة، تمثلت في تردد قطع الأسطول الحربي العثماني على الموانئ التونسية، بين الحين والآخر ؛ في محاولة كما يبدو لإظهار وجوده إلى جانب الأساطيل الأروبية المتواجدة بشكل دائم. وكانت هذه الزيارات محل ترحيب من الدولة التونسية ؛ حتى أنها كانت تقوم بتزويد طاقم تلك السفن، مدة إقامتها بالمؤونة يوميا مجانا ؛ وعند العودة تزود بمؤونة الطريق نحو إستانبول (86) ؛ وذلك بالرغم من تكاليف تلك النفقات التي كانت تبلغ 10 آلاف ريال يوميا (87).

ويحدث أحيانا أن ينزل بعض الضباط العثمانيين بتونس كما وقع في سنة 1870/1287 حيث قدم ثمانية ضباط عن طريق طرابلس، ومعهم سبعة من عسكر الخيالة، وتوجهوا لزيارة باردو ومقر الحكومة (88). ويبدو أن ضابطين من هؤلاء أحدهما برتبة صاغ قول أغاسي والثاني برتبة يوزباشي، زارا القشلة الأحمدية بالحاضرة، وتفقدا نوع السلاح والأكل والغرف، وسألا عدة أسئلة للضباط التونسيين عن سور العاصمة، وأبراجه، وخزنة المدافع ؛ وقد علق أحدهما بقوله : "إن شاء الله بوجودها (المدافع) ومولانا السلطان ننتصر على الكفار لو يتحد المسلمون" (89). أما تقديم الإعانة العسكرية من تونس إلى الدولة العثمانية والتي ينص عليها قانون العلاقة بين الطرفين، وأكدها فرمان سنة 1871 (90)، فإنه لم يحدث منذ حرب القرم سنة 1854. إلا أنه في سنة

---

(84) المصدر نفسه، ص 270.

(85) المصدر نفسه .

(86) أ. و. ت : صن : 190، مل : 1139، وثا : 38، 39، 47، 53.

(87) أ. و. ت : صن : 192، مل : 1164، وثا : 30، 37 بتاريخ 1863/1280 م.

(88) أ. و. ت : صن : 194، مل : 1215، وث : 124 بتاريخ 1870/1287 م.

(89) أ. و. ت : صن : 164، مل : 797، وث : 83 بتاريخ 1870/1287 م

(90) انظر نص الفرمان في بيرم، نفس المصدر، ص 411.

1876 عندما دخلت تركيا في حرب البلقان مع الصرب ؛ طلبت رسميا إعانة عسكرية عاجلة. لكن تونس عجزت عن تلبية الطلب ؛ وذلك لعدم وجود الجيش، وفقدان المال اللازم لتجهيزه حتى لو فرضنا جمع عدد من الجنود المسرحين. وبعد مناقشة حامية من طرف مجلس عقده الباي، وقع الإتفاق على إرسال إعانة مالية، بعد أن تصنع الدولة اكتتابا في ذلك للمواطنين، لأن خزينة الدولة فارغة. وقد جمع مقدار مناسب من المال، عن طريق التبرع، بعد إصدار أمر الإكتتاب ؛ وبذلك استطاعت الدولة أن تحفظ ماء وجهها إلى حين (91).

ويعطينا هذا المقدار المالي الذي جمع ، إنطباعا حسنا على مدى رسوخ شعور المواطنين، بالتضامن مع دولة الإسلام في محنتها. وهو في نفس الوقت دليل على نجاح سياسة الوزير الأكبر خير الدين في هذا المنهج واستمرارا لخط تفكيره ؛ وكان له الفضل في إقناع الباي والوزراء والمواطنين بضرورة ذلك الإكتتاب. إلا أن طلب الدولة العثمانية للإعانة من تونس ، لم يقف عند هذا الحد ، بل إنه لما تفاقمت الحرب، طلبت الدولة العثمانية من جديد إرسال ما يمكن إرساله من البغال والخيل للنقل. واتبعت تونس نفس الطريقة التي اتبعت في جمع المال في المرة السابقة. وذلك بمطالبة كل عمل من العمالات التونسية ، بعدد من البغال والخيل. وفعلا تم الأمر، وتنافس المواطنون بكل حماس في جمع ما طلب منهم، حتى أنهم جمعوا أكثر من المطلوب ؛ إلى جانب مقدار المال أيضا وكان المتحصل عليه 810 من الدواب و 843433 ريال. ومن الناس من تبرع بما تيسر له من الحيوانات دون تقييد (92) وهذا دليل آخر على استعداد الناس التلقائي لإعانة الدولة العثمانية وتمسكهم بالإطار العثماني.

ولكن استمرار الحرب لفترة أطول، جعلت السلطان يطالب ويلح من جديد على إرسال الجند من تونس. وقبلت تونس هذه المرة، بعد تردد تلبية الطلب ؛ وجمعت 4000 جندي و 200 دابة ؛ 3500 من عسكر المشاة و500 من عسكر الطبجية بلباسهم وبنادقهم القديمة، تحت رئاسة أمير لواء عسكر التريس محمد بن صالح. وهذا العدد لا يساوي إلا ثلث الجيش الذي أرسل إعانة في حرب القرم 1854 . وبقي الجنود ينتظرون المراكب العثمانية ليحملوا عليها (لانعدام المراكب في تونس خلال الفترة) إلا أنه من حسن حظ أولئك الجنود، أن الحرب انتهت، وأبرم الصلح قبيل السفر . (93).

---

(91) بيرم، المصدرنفس ، ص 296، 297.

(92) أ. و. ت : صن : 164 ، مل : 804، وث : 49.

(93) أ. و. ت : صن : 147 . مل : 589، وثا : 49. 50 بتاريخ 1294/1876 م.

أ. و. ت : صن : 147 . مل : 590. وث : 10 ، بتاريخ 1295/1877 م.

وعلى هذا الأساس نلاحظ، أنه وإن حافظت الدولة على المستوى السياسي على قدر مقبول، من الولاء للسلطان، فإنها على المستوى العسكري لم تحقق المطلوب منها. وهذا مرجعه إلى الضعف الذي إنحدر إليه الجيش منذ سنين خلت ، بسبب إهمال الدولة لشؤونه من التموين والتدريب والتسليح، لذلك لم يعد في إمكانه القيام بدوره إطلاقا ولا ريب في ذلك ، فقد عجز عن تحقيق دوره في الداخل قبل الخارج.

2 - عجز الجيش عن توفير الامن في الداخل وعلى الحدود :

أ - الحراسة :

يطلق على عملية الحراسة في تونس خلال هذه الفترة ، العسة . ولا بد لنا هنا أن نميز بين ما يعرف بالضبطية ونظام الحراسة أو العسة. فقد وجد بحاضرة تونس وميناء حلق الوادي ما يسمى بنظام الضبطية ؛ وهو عبارة عن نظام شرطة ويقوم بحراسة المدينة وميناء حلق الوادي وما فيهما من مؤسسات. ويعتمد هذا النظام على فرقة عسكرية تضم 600 رجل و 40 ضابطا ينتدبون بطريقة التطوع أو الإجبار أحيانا، ويؤخذون أيضا من الجنود بالثكنات. وكانت فرقة الضبطية هذه، مستقرة في خمسة مراكز كبرى بالعاصمة و 22 مركزا صغيرا وهي كلها تحت إمرة ضابط لواء (94) . أما نظام الحراسة بصورة عامة في الحدود والشواطئ والأبراج والجزر والمؤسسات الحكومية ، والثكنات فكان تحت إمرة ضابط يدعى أمير لواء العسة الذي يتبع بدوره وزارة الحرب. ذلك أن من يتولى الحراسة في الأماكن المذكورة هم من أفراد الجيش النظامي والفرق العسكرية غير النظامية، من أوجاق الصبايحية وعسكر زواوة وعسكر الحنفية، وذلك حسب ظروف المنطقة وأهميتها.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من الحراسة هو حفظ الأمن ومنع حركة التهريب من الداخل والخارج، خاصة بالشواطئ التي ينشط بها تهريب السلاح والبارود والدخان (95) ، فإن هذه المهنة لم يكن القيام بها سهلا من طرف جيش جائع ، وحافي القدمين، ممزق الثياب صيفا وشتاء، وأفراده لا يدخرون جهدا في الهروب من الحراسة، عندما ييأسون من وصول المؤونة إليهم وهو الوضع الدائم الذي يعاني منه الجيش (96). فقد تأخرت المؤونة بنحو 12 يوما عن عسة باردو ففر جلهم من الجوع (97)، أما الذين تبلى أحذيتهم من الجنود الحراس، فإنهم لا يجدون حيلة إلا

---

(94) دروفي، نفس المصدر، ص 20.

(95) أ. و. ت : صن : 148 ، مل : 602 ، وث : 95 بتاريخ 1879/1297 م.

(96) أ. و. ت : صن : 157 ، مل : 686 ، وث : 62 رسالة تعلم بهروب 132 من عسكر التريس من عسة باردو وحلق الوادي حيث مقر الحكومة ومؤسساتها.

(97) أ. و. ت : صن : 160 ، مل : 718 ، وث : 160 من وزير الحرب إلى وزير المال بتاريخ 1866/1283 م.

التخفي في الأخبية بعد أن يتعذر عليهم الخروج لأنهم حفاة (98).

وإذا كان هذا حال العسة في تونس وحلق الوادي، من مؤونة وكساء فإن الوضع ولا شك أسوأ في عسة المناطق البعيدة عن الحاضرة، والتي تسمى الأبراج البرانية. وفعلا فإن رسائل المكلفين بالحراسة فيها لا تنقطع عن الشكوى من قلة المؤونة ومن الوضع غير المحتمل في أبراج جربة وجرجيس وسوسة والمهدية والمنستير وطبرقة (99). والأخطر من هذا أنه لا تتوفر لجنود الحراسة، الأسلحة الكافية للقيام بعملهم، حتى أن هناك 32 من عسكر الحنفية بالحاضرة، دون سلاح، وصدر لهم الأمر بأخذ السلاح إن وجدوا، وذلك بعد بداية العمل (100).

ونظرا لحالة الثياب الرثة، أو عدم وجود السلاح، كان الحارس منشغلا بعمل بعض الأعمال اليدوية كالجوارب والمراوح، أو مستلقيا في الظل يغط في نومه. وقد شعرت الحكومة بذلك وطلبت انتخاب عسة باب البحر من أحسن الجنود حتى تناسب المكان (101).

ومن هنا فإننا لا نستغرب الاعتداءات المتوالية، التي يتعرض لها جنود الحراسة أنفسهم، سواء بالمدن أو الأبراج، وذلك مثلما وقع بطبرقة، عندما هجم 50 نفرا من الجبالية على مركز العسة هناك، وحدثت معركة بين الطرفين، واضطرب الأمن بالمنطقة (102).

وكان بعض الأجانب في تونس وصفاقس، يتجرأون على الاعتداء على جنود الحراسة. فقد تعرض حارس بتونس لاعتداء من أربعة فرنسيين فضربوه وكسروا سلاحه (103). وهجم ثلاثة من رعايا الأنقليز على حارس بصفاقس، وهو يغلق باب السور، وأرادوا افتكاك المفتاح منه، ولم ينقذه إلا وجود بعض الناس حوله (104). ونظرا لتكاليف الحراسة المادية، وضعف الميزانية، فإن الدولة كانت تحذف بعض المراكز أو تنقص من أفرادها (105).

من هنا نلاحظ أن نظام الحراسة في البلاد، كان ضعيفا، ولم يستطع أن يمنع التهريب، ولا أن

---

(98) ا. و. ت: صن :161، مل:740، وث : 6 من لواء العسة إلى رستم وزير الحرب 1871/1288 م.

(99) ا. و. ت: صن :161، مل: 735، وث: 62.

ا. و. ت: صن :164، مل. وث :798، بتاريخ : 18.

(100) ا. و. ت: صن: 148، مل: 603، وث: 79 وهي رسالة من خير الدين إلى رستم وزير الحرب بتاريخ 1870/1287 م.

(101) ا. و. ت: صن :161، مل:74، 150، مل: 616، وث: 5 بتاريخ 1873/1290 م.

(102) ا. و. ت: صن: 156، مل: 679، وث: 59.

(103) ا. و. ت: صن: 162، مل: 756، وث: 46 بتاريخ 1875/1292 م.

(104) ا. و. ت: صن: 163، مل: 774، وث: 61 بتاريخ 1879/1297 م.

(105) ا. و. ت: صن: 149، مل: 606، وث: 47.

يوفر الأمن في الأماكن المخصصة له حتى للحراس أنفسهم، وهذا دليل آخر على المستوى الذي تدنى إليه الجيش .

ب - عجز الجيش عن صد غارات القبائل في الداخل :

لم يعرف الأمن خلال حكم الصادق باي إلى قلوب الناس سبيلا، وذلك بسبب ضعف السلطة السياسية والعسكرية، التي ظهرت عاجزة تماما، في السيطرة على القبائل، والحد من غاراتها، ويظهر اختلال الأمن واضحا في الحالات التالية :

- استمرار غارات القبائل ضد بعضها البعض .
- عصيان القبائل لأمر الحكومة ورفض الأداء .
- غارات القبائل على المدن والقرى .
- هجوم فرسان القبائل على الأبراج والمراكز العسكرية .
- تمرد بعض الجنود هنا وهناك .

كل هذه الحركات كانت تقع باستمرار، وعلى مرأى ومسمع وزارة الحرب، والوزارة الكبرى. وكان مصدر هذه الاضطرابات خاصة، من قبائل الوسط والجنوب ؛ ونخص بالذكر منها :

- قبائل الوسط : جلاص، نفات، الهمامة.
- قبائل الجنوب : ورغمة، بني يزيد.

وكانت هذه القبائل تدرك ضعف الجيش، وعدم قدرته على إجبارهم على دفع الأداء، أو التزام الهدوء. لهذا كانت الغارات متواصلة، حتى وصل الأمر بأمير عسكر القيروان الى أن يطلب من الوزير الاكبر، تدارك الأمر، لما وقع بين قبيلة جلاص وقبيلة الهمامة، ويطلب تزويد العسكر بالمؤونة، لأن العمال غير ممتثلين لما أمروا به من دفع مصاريف العسكر (106). ولكن القبائل لم تكتف بالإغارة على بعضها البعض، وإنما هددت بالهجوم على مدن الساحل وقراه بل والوصول إلى البحر. وقد تم لها هذا التحدي، لأن الجيش لم يستطع إيقاف تحركها، خاصة وأن عسكر الآلاي الخامس، المرابط في القيروان ذهب لحراسة باردو (107).

وتعددت هجومات القبائل على الأبراج ومراكز الجيش، مثل ما كان من بني يزيد الذين اعتدوا على طبجية برج الحامة سنة 1867/1284 ، ولم تدخل المحلة الحامة إلا بعد معركة عنيفة مع بني يزيد (108). وكثيرا ما يقع تمرد جنود منطقة على الدولة مثل ما حدث في أكودة سنة

---

(106) أ. و. ت : صن : 165 ، مل : 827، وث : 68 بتاريخ 1867/1284 م.

(107) أ. و. ت : صن : 165 ، مل : 828، وث : 48.

(108) أ. و. ت : صن : 165 ، مل : 832، وث : 29 بتاريخ 1869/1286 م.

1870/1287 حيث تمرد 13 من العسكر، وشهروا السلاح على من اعترضهم (109). ويصور لنا تقرير من أمير آلاي محمد ناصيف بالطبجية 1868/1285 ، حول وضع القبائل في الأعراض ما يلي :"يقول : أنه بلغه أن بني يزيد والحزم والحمارنة وتوابعهم، وسكان مطماطة وجبال وادي قابس، وجبل تمزرط وبني زلطن وورغمة والحامة وودرف والمطوية، اتفقوا على رأي بأن يصيروا قاطعين لجميع الطرقات من كل مكان، وسيأخذون ما يجدونه، فوقع اضطراب بالغ لا مزيد عليه" (110).

ومن خلال هذا الوصف نلاحظ أن كل القبائل والقرى المحيطة بقابس مركز الأعراض كانت في حالة تمرد كامل، وهو ما يؤكد عجز جنود المحلات أمام تلك الحركات. ونظرا لهذا الوضع، جهزت الدولة محلة بقيادة أحمد زروق وزير الحرب نفسه. وزيادة في توفير ظروف النجاح للمحلة ضد القبائل المذكورة، حرص الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار، أن يحمله عدة توصيات من أجل إستتباب الامن وهو متوجه إلى بؤرة التمرد القبلي -الحامة- وقد ركزت هذه التوصيات على تلافي الهفوات الماضية وقد جاء فيها قوله :

"أوجد الالفة بين كبراء المحلة .
- أبذل الجهد في التمكن على من هرب، من المخزن والعسكر .
- رد البال من المسجونين وكل من تظفر به .
- الإعتناء بعسكر زواوة وقدم لهم الشكر على ما فعلوا .
- الإعتناء بالمزملين .
- الحصول على مكاسب بني يزيد التي أودعوها في مساكن العسكر دون هرج .
- أن يسجن ملازم برج الحامة" (111).

وتلمح هذه الرسالة إلى وجود خلاف بين كبراء المحلة وهم عصمان وعلي بن خليفة وغيرهم، ثم إن العسكر بالحامة متعاطفين مع بني يزيد، حتى أنهم تركوا عندهم ما لا ينقل في مساكنهم. وهناك من هرب من العسكر والمخزن. أما إشارته بالإعتماد على المزملين وعسكر زواوة تشير إلى أن العسكر النظامي دوره ثانوي في هذه المحلة، بل إنه متعاطف مع القبائل بدليل سجن الملازم المكلف بالبرج.

وحاول رستم عندما أصبح وزير حرب في وزارة خير الدين، أن يغير من طبيعة تحرك تلك

---

(109) أ. و. ت : صن : 161 . مل : 720. وث : 39.
(110) أ. و. ت : صن : 164 ، مل : 795. وث : 136.
(111) أ. و. ت : صن : 179 . مل : 984. وث : 160 بتاريخ 1869/1286 م.

القبائل، المقلقة للنظام ؛ وذلك بأن نقل بعضها لغير مناطقها، وفرض عليها الإستقرار، مثلما فعل مع الهمامة نصب لهم مركزا إداريا بين صفاقس وسبيطلة لضمان أمن الطرقات (112).

وعندما اتجه رستم إلى الأعراض، وقبائل ورغمة، حاول بعد أخذ الضرائب أن يطبق بعض الإجراءات، فسجن طائفة من عكارة وهم المهربون، واستشار الدولة في تنصيب نائب لقاضي قابس، ليضبط أحوال شهود المكان، ويفصل النوازل الشرعية لكي يستقيم حالهم. وعوض خليفة عكارة، وأعطى انطباعه عن ضابط البرج والعسكر، الذين يعتبرهم مفسدين. ويشير في رسالة له بأن عكارة من الأماكن القابلة للعمران إذا وقع الإعتناء بها (113). وهذا يؤكد لنا مدى تعلق رستم بالإصلاح وتطبيق أفكاره الإصلاحية، المستمدة من أفكار صديقه خير الدين والذي هو وزير أكبر خلال الفترة. ورستم لم يكن مثل قادة المحلات الآخرين الذين همهم إجبار الناس على الطاعة ودفع الأداء، دون الإعتناء بحالهم ومآربهم، فهو لا يبخل على الأقل بإبداء رأيه واقتراحاته . وعلى أية حال، فإن هذه الأمثلة على الوضع الأمني في القبائل، تظهر لنا أنه كان متدهورا، وأن الجيش عاجز عن إحداث أي تغيير فيه.

ج - عجز الجيش عن القيام بدوره في الحدود البرية التونسية :

إن ما يعرف اليوم بالحدود بين تونس والجزائر غربا، وبين تونس وليبيا من الجنوب الشرقي، لم يكن واضحا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بالشكل الذي عليه اليوم، وحتى في هذا الوقت، وبعد قيام الوحدات السياسية المستقلة عن بعضها البعض، توجد نقاط محل نزاع، وأخذ ورد، بين طرفين من الأطراف الثلاثة، شرقا أو غربا. إلا أنها كانت في القرن التاسع عشر، أكثر غموضا واتساعا، بشكل يجعلنا نقر بعدم وجود حدود طبيعية ثابتة، يستطيع أن يتمسك بها طرف أو آخر. وحتى ما يشير إليه مسؤولو تلك الحقبة بلفظة -الحدادة- (كما في الوثائق) لا يزيد عن كونه نقاط مراقبة هنا وهناك لرصد تحركات القبائل بين الجهتين سواء من الشرق أو الغرب، ومحاولة تبنيها من هذا الطرف أو ذاك .

وهم وإن أشاروا إلى اسم مكان كحد بين هذه الجهة أو تلك، فانما ذلك انطلاقا من كونه موطن قبيلة، أو قبائل تعودت أن ترتاده تحت سيطرة هذا أو ذاك. فكانت الحدود البرية بشكل عام، وهمية. والحدود المعتبرة إنما هي بشرية أكثر منها طبيعية. والبشرية عبارة عن قبائل متحركة لها عدة مضارب، ترتادها حسب المواسم أو الظروف السياسية. من هنا فإنه حتى في حالة التمسك بموطن قبيلة ، فإنه غير ثابت، لأن أسباب تلك المشاكل هو تحرك تلك القبائل، وارتيادها لأكثر من موطن،

---

(112) كريكن، نفس المصدر ، ص 229.

(113) أ. و. ت: صن : 180 ، مل : 993، وث : 93 بتاريخ 1291/1874 م.

فأي موطن يعتبر سكنا لها يا ترى (114) ؟

وهذه الحدود وإن كانت من الناحية الغربية أكثر بروزا ووضوحا، بحكم وجود قوة فرنسا بالجزائر التي تحرص على منع وقوع أي تجاوز للأماكن الموغلة في العمق الحدودي من وجهة نظرها، فإنها من الناحية الشرقية، تبدو أكثر وهمية وتحركا، وهذا مرجعه عدم الحاجة لتحديد الحدود، نظرا لشعور كل من سكان تونس وسكان طرابلس بالانتماء العثماني، حتى أن الجانبين عندما يتفاوضان من أجل حل نزاع القبائل لم يكونا حريصين على إبراز رغبتهما في إيجاد معالم واضحة للحدود، وهما يتعاملان في ذلك على أساس تبعية القبائل.

ومن ناحية أخرى، فإنه حتى وإن وجد ما يعتبر حدودا، لم يكن الحفاظ عليها سهلا من طرف الجيش النظامي الذي لم يعد يملك أية مقدرة، خاصة وأن الحدود بشرية متحركة ولم تكن جامدة، ومقيدة بجبل أو واد. وليس في مستطاع أحد من الجانبين السيطرة على تحركات القبائل التي لم تعرف القيد والاستقرار في أرض ليست بها معالم جغرافية مانعة، تحول دون تلك الأمواج البشرية في مدها وجزرها، يحدوها حب العيش والغزو.

وكان الجيش التونسي في هذه الفترة أعجز من أن يملك القدرة على التحكم في القبائل أو حتى مراقبتها بدقة، شرقا أو غربا وذلك للأسباب التالية :

- عدم وضوح الحدود في الجهتين .
- بعد المراكز العسكرية عن الحدود -الغائمة-
- ضعف أية محلة تجهز أمام القبائل السريعة الحركة والتي تلجأ لعملية الكر والفر.

ومع ذلك فقد حاولت تونس من الناحية الغربية بناء برج -حيدرة- كنقطة مراقبة لتحركات القبائل، وكلفت به ضابطا برتبة بينباشي يدعى يوسف ؛ وقد أشار هذا الضابط بأنه أرسل خريطة بها رسم الحدود بين تونس والجزائر (115). وأكد أن الدولتين منذ إقامة هذا البرج، تعيشان في أمن وهناء. ولكن أهل حيدرة والقبائل التي حولها، لم يكونوا مطمئنين لذلك البناء، رغم طمأنة حاكم تبسة لهم في الجهة المقابلة. وقد شمل القلق كل العروش المجاورة، لأنها شعرت أن ذلك يحد من حركتها إضافة إلى ما سيفرض عليها من الأداء والحكم المباشر الذي لم يتعودوا عليه (116).

أما فرنسا فقد أقامت من جهتها في الحدود برجا، في مكان يدعى عين سيدي يوسف، تدعي فرنسا أنها أرض فرنسية، طبقا لأحدث الخرائط التي لديها. وقد حاول قنصل فرنسا بتونس أن

----

(114) تشايجي (عبد الرحمان)، الصراع التركي - الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي العزازي، ص 46، طرابلس 1982.

(115) لم نعثر على هذه الخريطة.

(116) ا. و. ت: صن: 164، مل: 792، وث: 142، 152 بتاريخ 1282/1865 م.

يقنع حكومة الباي، التي قلقت من ذلك البناء، بأن البرج مفيد لتونس أيضا لأنه في الحدود التي تكثر فيها غارات القبائل، فيكون نقطة هامة لتشديد الحراسة في المنطقة (117). ورغم ذلك فإن أغلب الحدود بقيت غير واضحة مما جعل قنصل فرنسا بتونس يطلب من الباي أن يأمر القبائل بالابتعاد عن النزول بمناطق ما تزال مجهولة الملكية، واختلطت فيها الخيام من الجهتين (118). وكانت الحدود الشرقية، هي الأخرى دون وضوح بل إنها أكثر إهمالا، لهذا فإن المراقبة كانت أصعب، والقبائل تتمتع بحرية أكثر في تحركاتها، ويستفاد من الوثائق في الناحية الشرقية والغربية، إلى أن القبائل اشتدت تحركاتها خلال عهد الصادق باي وذلك بسبب ضعف الحياة الاقتصادية من ناحية وضعف الدولة وجيشها من ناحية أخرى. ولنتبين بعض تأثير تلك الغارات على الحياة الإقتصادية والاجتماعية، ومدى ضعف الامن الداخلي وعلى الحدود بسبب ضعف الجيش، نورد أمثلة في حصيلة غارات تلك القبائل على بعضها البعض، شرقا وغربا، من الحيوانات والاموال والأموات :

1 - من الناحية الغربية :

ما أخذته قبائل الهمامة نتيجة 11 غارة على تبسة بالجزائر (119)	ما أخذته القبائل الجزائرية من القبائل التونسية بالقيمة المالية عدا قبائل الهمامة (120)
غنم 8336 إبل 154 معز 763 سلاح 109 خيل 14 حمير 35 موتى 25	8563013

وقد أقامت القبائل التونسية حجة فيما نهب منها بين سنتي 1860/1277 و1865/1282.

---

(117) ا. و. ت : صن : 212، مل : 243، وث : 99، رسالة من قنصل فرنسا إلى الوزير الاكبر 1873 م.

(118) ا. و. ت : صن : 212، مل : 243، وث : 109 رسالة من قنصل فرنسا إلى الوزير الاكبر 1874 م.

(119) ا. و. ت : صن : 212، مل : 245، وثا : 189، 190.

(120) المصدر نفسه، وث : 1.

وكان تاريخ ما أخذته قبائل الهمامة في الجدول المذكور خلال سنتي 1276/1275 1859/1859 م

2 - من الناحية الشرقية

ما أخذته قبائل ورغمة من قبائل طرابلس 96-1297/1878-1879 (121)	ما أخذته قبائل طرابلس من قبائل ورغمة 96-1297/1878-1879 (122)
إبل : 1725	إبل : 5917
غنم : 2500	غنم : 39030
أحمرة : 10	خيل : 15
بقر : 12	موتى : 17
إبل : 2686	إبل : 14398
غنم : 4506	غنم : 63375
معز : 959	معز : 56748
خيل : 50	خيل : 37
بقر : 19	حمير : 154
عدا الأشياء الأخرى كالأثاث والنقود (123)	ريالات : 18762 (124)

وبالرغم من الغارات المتبادلة، إلا أن القبائل التونسية، في الجهتين كانت أشد في هجوماتها المتكررة، وهي التي تبدأ بالغارات. وظهر ذلك في دعاوي الجانبين العديدة، الموجهة ضد قبائل الهمامة غربا، وضد قبائل ورغمة شرقا. وتوضح ذلك القائمات المصاحبة للدعاوي، من المبالغ المالية والحيوانات(125).

من ذلك مثلا أن قافلة من أهل غدامس، بها حوالي 40 جملا تحمل بضائع متنوعة تعرض لها

---

(121) أ. و. ت: صن: 232. مل: 450. وث: 67.

(122) أ. و. ت: صن: 232. مل: 450. وث: 88.

(123) أ. و. ت: صن: 232. مل: 450. وث: 3 دون تاريخ.

(124) أ. و. ت: صن: 232. مل: 449. وث: 6 بتاريخ 1856/1273 م.

(125) أ. و. ت: صن: 212. مل: 245. وث: 17.

عرش الودارنة من قبائل ورغمة فنهب كل ما معها من البضائع بما قيمته : 500 ألف ريال (126) وعلى خلاف تصرف السلطات الفرنسية، في الحدود الغربية، يحاول ولاة طرابلس إيجاد أرضية للتفاوض مع حكومة تونس، وحل المشاكل القبلية والحد من الغارات التي أضرت بالحياة الإقتصادية والإستقرار، ولم يتجاوز التفاوض هذا المعنى.

وقد حدثت عدة إتفاقات بين الطرفين، على إرجاع ما نهب من مال من الجانبين لا غير. ولو أن هذه الإتفاقات سرعان ما تنهار لعودة الغارات ؛ إلا أن الحدود لم تكن موضوع بحث قط، وهذا يدعم رأينا في أن الحدود كانت بشرية وليست طبيعية (127). ولم يكن التشكي من كلا الجانبين ضد التحرك المشروع، والتنقل للتجارة أو السكن من أجل العيش المؤقت، إنما المقصود من الشكاوي هو بمن يتسبب في الغارات لا أكثر. فكانت شكاوي ولاة طرابلس من قبيلة ورغمة وعكارة التي وصل بها الأمر أن تغير من جانب البحر، فلا يمكن ملاحقتها أو معرفتها، وتشير في نفس الوقت إلى أن الغارات تحط من هيبة الحكومة (128).

ويبدو أن قنصل فرنسا بتونس على لسان حكام مناطق حدود الجزائر أكثر جرأة في لوم الحكومة التونسية بعدم سيطرتها على القبائل والعمال في الجهة، حتى أنه يهدد باستعمال القوة، إذا لم تتحكم الحكومة في القبائل. بينما كان أقصى ما يطلبه ولاة طرابلس هو إدخال الراحة في الجهة، ومشاركة الجانبين في إيجاد الأمن إذا عجزت حكومة تونس وحدها في السيطرة على القبائل المغيرة (129).

ولم تخف تونس ضعفها بل صرحت بذلك على لسان وزيرها خير الدين، بأن سبب التراخي في إرسال محلة لإخضاع القبائل، وكف يدها، إنما هي سنوات الجدب التي تمر بها البلاد، حتى أنه يتأسف لتكرر الغارات عن قبائل طرابلس، ويعد بإرسال محلة لإنصاف المظلومين (130). ويعترف حكام الجزائر وطرابلس بالغارات من جانبهم، لكنهم دوما يقولون : أنها رد فعل لغارات القبائل التونسية (131). وتشتكي قبيلة ورغمة المتزعمة للغارات، في الناحية الشرقية، بأنها كثيرا ما تقع تحت الضغط، بين قبائل طرابلس، وبعض قبائل الأعراض المعادية لها. لذلك أرسل ميعاد ورغمة إلى أمير الأعراض حيدر آغا بإعلان الطاعة للحكومة. لكنهم يقولون : بأنهم يتعرضون

---

(126) أ. و. ت : صن : 232، مل : 450، وث : 78، 67.

(127) أ. و. ت : صن : 232، مل : 449، وث: 161 بتاريخ 1295/1877 م.

(128) أ. و. ت : صن : 232، مل : 450، وث : 28 بتاريخ 1296/1878 م.

(129) أ. و. ت : صن : 232، مل : 449، وث : 48 بتاريخ 1289/1872 م.

(130) أ. و. ت : صن : 232، مل : 449، وث :47 من خير الدين الوزير المباشر إلى والي طرابلس.

(131) أ. و. ت : صن : 212، مل : 243، وث: 65 رسالة من قائد تبسة إلى كاهية عروش الشرق بتاريخ 1285/1868 م.

للغارات من الخلف، فهم كما يصرحون : أنه في إمكانهم تحمل الصراع من جهة واحدة، وليس من الجهتين (جهة طرابلس وجهة الأعراض) ويلومون الحكومة لعدم حماية ظهورهم مع أنهم طيلة التاريخ يدينون بالطاعة للحسينيين. ونظرا لتقصير الحكومة معهم كما يقولون، فإنهم سيعتمدون على أنفسهم ويحمون ظهورهم (132). وهذه إشارة لما وصل إليه الجيش التونسي من ضعف، بعد أن عجز عن توفير الأمن بين القبائل في الداخل. وبهذا نلاحظ أن جيش الدولة كان عاجزا خلال هذه الفترة، حتى عن رصد تحركات القبائل فضلا عن ملاحقتها سواء في داخل البلاد أو على الحدود. وبذلك بقيت القبائل تصول وتجول في طول البلاد وعرضها، ولا من رادع. واستمر هذا الوضع إلى دخول فرنسا حيث استمدت منه حجة الإحتلال.

يتضح لنا من خلال هذا الفصل تناقص قدرة الجيش تدريجيا، إلى أن تخلى عن دوره المنوط بعهدته، في الداخل والخارج. وكان ذلك بسبب الإهمال المتزايد لمتطلبات المؤسسات العسكرية. ولم يكن الجيش عند دخول فرنسا لتونس سوى بقايا هزيلة، طاعنة في السن، نسيت حتى مسك السلاح. وهذا يجعلنا نرجح أن وراء هذا الإنهيار الكامل لمؤسسات الجيش مخطط أعد بإحكام، خاصة منذ بداية عهد الصادق باي لجعله يفقد محتواه، حتى إذا ما حان الأوان للإحتلال لا تجد فرنسا صعوبة في الدخول أو البقاء بتونس وهو ما تم فعلا. فكيف تم ذلك الدخول ؟ وما هو موقف الجيش منه ؟

---

(132) أ. و. ت : ص : 232، مل : 449، وث : 15 بتاريخ 1285/1868 م.

الفصل الثامن
مصيرالجيش بعد الإحتلال الفرنسي

أ - التدخل الفرنسي واستسلام الحكومة :

من خلال تتبعنا لمسيرة الجيش في عهد الصادق باي، وتعرفنا على ما كان يجري في تلك الحقبة ، لا نستغرب الموقف السياسي والعسكري، الذي إتخذته الحكومه تجاه دخول الجيش الفرنسي لتونس، ولا التوقيع على معاهدة باردو. ذلك أن الإتفاقية كانت نتيجة لعمل طويل، في الميادين المختلفة قبل ذلك من طرف الفرنسيين، سرا وجهرا. وربما كان آخرها ما أذنت به الوزارة الكبرى لأحد الضباط الفرنسيين ، بزيارة كل من بنزرت والكاف وباجة، وكان ذلك قبل شهر واحد من دخول الفرنسيين لتونس. فليس من الصدفة إطلاقا أن يسمح الوزير الاكبر مصطفى بن إسماعيل لضابط فرنسي يدعى كاهلان بزيارة الأبراج المذكورة ويسجل ما فيها من السلاح وغيره كما تشير الوثائق في وقت كانت تلوح فيه في الافق نذر الإحتلال، وقبل شهر فقط من دخول الجيش الفرنسي، ومن المعلوم أن هذه الأماكن هي التي اتجهت لها الحملة الفرنسية قبل غيرها لأهميتها في تركيز قواتها برا وبحرا. وما إن وصلت طلائع جيش الإحتلال لضاحية باردو، حتى كانت الإتفاقية مكتوبة تنتظر التوقيع؛ وهو ما تم فعلا في نفس اليوم الذي قدمت فيه، وهو 12 ماي 1881 كما هو معلوم (1). واستسلمت الحكومة وقيادتها العسكرية، دون أدنى صراخ ، إلا ما كان من أمير اللواء العربي زروق الذي إمتنع عن التوقيع، ونصح الباي بعدم قبول الإتفاقية، ووجوب مقاومة التدخل(2).

ولم يكن الباي يجهل نوايا فرنسا تجاه تونس منذ سنوات، وبالأخص منذ بداية سنة 1881 ، عندما كثرت تشكيات القنصل الفرنسي بتونس من الحوادث التي تقع على الحدود (3). أما فرنسا فقد كانت تبحث عن حجة لتبرير دخولها المسلح للبلاد. وكان حدوث حادث على الحدود بين تونس والجزائر ، هو خير وسيلة لتبرير ذلك التدخل. وقد وجد الحادث فعلا في شهر فيفري 1881. ورغم أن وقوع الحوادث بين التونسيين والجزائريين كانت أمورا عادية، وتقع باستمرار وكانت تسوى بطريقة أو باخرى. لكن الحادث الذي وقع هذه المرة ، جاء في الوقت المناسب، وهو وإن لم يقع يمكن

---

(1) بيرم، نفس المصدر، ص441. وهو يشير إلى أن مصطفى بن إسماعيل على علم ببنود الإتفاقية.

(2) العربي زروق ضابط من أصل عربي مغربي، تخرج من المدرسة الحربية بباردو وعمل مديرا للمدرسة الصادقية، ثم رئيسا للمجلس البلدي واجبر بعد الإتفاقية على الإقامة بمنزله ثم إلتجا الى الإسكندرية ومنها إلى إستانبول.

(3) أ. و. ت : صن : 212، مل : 245، وثا : 95، 96 الاولى برقية من حاكم عنابة يوسف الليقرو إلى الوزير الاكبر مصطفى بن إسماعيل حول الحوادث المسلحة على الحدود، والثانية رسالة من القنصل الفرنسي بتونس، روسطان إلى الوزير الاكبر حول نفس الحادثة الواقعة في شهر فيفري 1881.

أن يختلق بسهولة (4)، ولا أدل على ذلك من أنه وقع الإتفاق بين الطرفين في تسوية المشكل من طرف ممثل تونسي هو باش شاوش وجق باجة وممثل فرنسي هو حاكم القالة (5). ولم تنتظر فرنسا طويلا بعد أن وجدت ضالتها في الحادث الحجة المعروفة والمشار إليه ؛ فدخلت فعلا الحدود التّونسية من الجزائر يوم 24 أفريل، وصرحت بأن كل ما تريده هو تاديب القبائل وتوفير الأمن على الحدود (6). إلا أن القوات الفرنسية التي دخلت بقيادة لوجرو (Logerot) والتي تضم 35 ألف جندي تمركزت بعد يومين في الكاف. وهي مدينة بعيدة عن الحدود، والقبائل المعنية بالتأديب؛ ثم بدأت في احتلال المراكز الهامة في الشمال. وفي يوم 8 ماي زحف الجنرال بريار(Bréart) قادما من بنزرت في اتجاه تونس إلى أن وصل مقر الحكومة التونسية في باردو (7). أما عمل الباي فكان طوال الفترة التي سبقت توقيع المعاهدة مقتصرا على إرسال البرقيات والإحتجاجات إلى الدولة الكبرى، موضحا لها أن تونس احتلت دون إعلان الحرب. وفي نفس الوقت ، كان يكرر طلبات الإغاثة للسلطان العثماني وكان يقول :"لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدى الصدر الأعظم والسلطان، إننا نسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم" (8).

ورغم وضوح نوايا فرنسا في مسألة الإحتلال، فإن الباي لم يتخذ أي إجراء عملي لمواجهة الموقف عسكريا، سوى تجهيز محلة صغيرة بقيادة وزير الحرب سليم لجهة خمير تعد : 1000 جندي ، 500 عسكر نظامي و 500 من المخازنية تحمل معها 5 مدافع (9) وبعد أسبوع جهزت محلة أخرى تحت قيادة ولي العهد تتركب من 1300 عسكر نظامي و 500 من المخازنية و 500 من زواوة و 500 من الحنفية، تحمل معها 6 مدافع (10)، ولكن هاتين المحلتين بالإضافة إلى ضعفهما في العدد والتجهيز ، فإن الدولة لم تكن تعتزم بهما محاربة القوات الفرنسية المحتمل دخولها، وإنما الهدف من ذلك هو إظهار النية في معاقبة القبائل، وإبراز وجود الدولة في هذه الظروف، بدليل أنه لما دخلت فرنسا فعلا ، أعطي الأمر لمحلة علي باي بالتراجع أمام القوات الفرنسية (11). وفي نفس الوقت أمرت الحكومة عسكر الأبراج بعدم التعرض للعسكر الفرنسي، عندما سأل الضباط الدولة على كيفية العمل عند دخول الفرنسيين، بل أكدت عليهم منع أسباب الإضطرابات التي قد

---

(4) تشايجي، المسالة ... ، نفس المصدر، ص 65-66.

(5) أ. و. ت : صن : 212، مل : 245، وث :101 وهي إتفاق في التصالح بين العروش من الجزائر وتونس بتاريخ فيفري 1881 م.

(6) تشايجي، المسالة ... ، نفس المصدر، ص 95.

(7) المحجوبي (علي)، إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس، ص 44، تونس 1986.

(8) تشايجي، المسالة ...نفس المصدر، ص 99، 126، 127.

(9) أ. و. ت : صن : 147 ، مل : 593، وث : 8 بتاريخ جمادي الاولى 1298/1881 م.

(10) المصدر نفسه: " وث : 9 بتاريخ جمادي الاولى 1298/1881 م.

(11) تشايجي، المسالة ...، نفس المصدر، ص 126.

من المواطنين(12).

والواقع أن حكومة الصادق باي لا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلت، فالباي رجل ضعيف الشخصية كما عرفنا ، وهو واقع تحت سيطرة وزير عرف بشرهه على المال، ولا يهمه من البلاد إلا ما يوفره لنفسه من الصفقات، ولو كانت الصفقة البلاد نفسها. والجيش فقد دوره منذ زمن ولم يبق منه إلا الإسم، ممثلا في بقايا هياكل قديمة غير متجانسة، كثيرة الأسماء قليلة الفائدة، سيئة الإنقياد. وحتى إن وجدت النية للمقاومة لدى الحكومة فإنه ليس في إمكانها جمع غبار جيش متناثر في المدن والقرى نسي التدريب واستعمال السلاح، وليس في وسعها أن توفر له حتى الأحذية أو علف الخيل إن وجدت أصلا. وقد فات الأوان للتدارك بعد أن توالى عليه الإهمال أكثر من 20 سنة متتابعة، صدئت أسلحته وتبلد ذهنه. حتى أن وزير البحر أحمد زروق في ذروة الأحداث ، لا يخفي ما لديه من السلاح، فقد أعلم وزير الحرب بأن جميع بنادق العسكر عاطلة عن العمل فيطلب إصلاحها (13). فكيف يمكن والحالة هذه أن يقاوم أسلحة متطورة وجيشا حديثا مدربا.

وبذلك تم الإحتلال واستسلمت الحكومة للأمر الواقع دون أدنى إعتراض، مما جعل فرنسا تعتقد أنه بمجرد إحتلال المناطق الإستراتيجية في الشمال وتوقيع الباي على معاهدة الحماية يمكنها أن تطمئن لوضعها في البلاد دون أن تتكلف جيشا جرارا ، لذلك سحبت عددا كبيرا من قواتها. غير أن هذا الإعتقاد ثبت بطلانه، ببدء المقاومة الفعلية من طرف القبائل والجنود الهاربين من محلة الباي والتي أخذت زمام المبادرة في هذا الميدان بعد أن توضح عزم فرنسا على البقاء والإستقرار في تونس.

2 - المقاومة ضد الإحتلال ودور الجنود فيها :

ليس في وسعنا هنا أن نبحث موضوع المقاومة، فذلك عمل لا تتسع له هذه الصفحات، بل هو جدير ببحوث وأطروحات عديدة للكشف عن جوانبه المختلفة. وتطرقنا له هنا إنما هو بهدف إبراز الجوانب الضرورية لإثبات مدى مشاركة الجنود في الثورة والدور الذي لعبوه في الدفاع عن البلاد. ثم إنسحاب المقاومة من ميدان المعارك ، وتمركز فرنسا في الثكنات التونسية وهو ما يعني لنا نهاية الجيش الذي هو موضوع البحث. ولعل هذا العمل يساهم في كشف بعض الجوانب الخفية من المقاومة وينير الطريق لمن يروم اقتحام البحث فيها.

---

(12) أ. و. ت : صن : 152 . مل : 646. وث : 42 بتاريخ 1881/1298 م.

(13) أ. و. ت : صن : 178 . مل : 963. وث : 45 وهي رسالة وزير البحر أحمد زروق إلى وزير الحرب سليم في 1881/1298 وهو يدعم رأينا في عملية بيع السلاح الفاسد وقلة الصيانة والتدريب.

لقد رفض أغلب التونسيين ما قبل به الباي والحكومة من الإحتلال السافر والتوقيع على معاهدة الحماية. لذلك بدأت القبائل بالمبادرة بعد أن تناست ما كان بينها من خلافات تقليدية متوارثة(14).

وكانت المقاومة قد بدأت كفاحها من أول يوم دون أن تنتظر إشارة من أحد. فقد حاولت قبائل خمير وعمدون والشيحية ، إعاقة تقدم الجيش الفرنسي في مسالكه برا وبحرا ، ونجحت في مواقع كثيرة. إلا أن الإنطلاقة الحقيقية للمقاومة البارزة ، جاءت بشكل عملي بعد إنعقاد الإجتماع الهام للقبائل الرافضة للإحتلال، في جامع عقبة بن نافع بالقيروان في 15 جوان 1881 برئاسة علي بن خليفة النفاتي. وقد ضم الإجتماع مسؤولين عن مختلف القبائل، مثل الحاج حسين بن مسعي قائد جلاص، والحاج حراث شيخ الفراشيش، وأحمد بن يوسف ، قائد أولاد رضوان من الهمامة، وعلي بن عمار قائد سابق لأولاد عيار (15).

وقد عبر الذين حضروا الإجتماع عن مواصلة الكفاح إلى النهاية وضرورة التنسيق بين عناصر المقاومة مع ربط الصلات مع حكومة طرابلس. وأرسل المجتمعون في نهاية شهر جوان ثلاثة ممثلين عن القبائل التونسية إلى طرابلس ، حاملين عريضة حررت بالقيروان يطلبون فيها تدخل السلطان العثماني ضد فرنسا في تونس (16). وقد عرفت الحركة انتشارا واسعا خلال شهر جوان، حتى أن فرنسا قدرت ما يكفيها لمقاومتها 50 ألف جندي (17).

وقد انضمت الى الثورة القرى والارياف وبعض المدن، خاصة قابس وصفاقس وقفصة. وحتى المدن التي لم تشارك في الثورة بشكل مباشر، لم تكن غائبة تماما ، فقد شارك منها أبناؤها المجندون، والذين هربوا من جيش الباي إلى صفوف الثورة مباشرة، من عسكر المشاة والطبجية من حلق الوادي وحتى صسة الدريبة وباردو وباب البحر (18). وتوقعت حكومة الباي هجوم الثوار على الحاضرة وثبت عندها أن بعض الفرسان قاصدين الحاضرة عن طريق حمام الانف ؛ لذلك طلب الوزير الاكبر من وزير الحرب جمع العسكر خارج المدينة، واستعمال الحزم في رد المهاجمين، وطلب من رئيس الضبطية غلق أبواب الحاضرة وإظهار المدافع والسلاح من الابراج، وأن يكون العسكر القائم بالحراسة في غاية الحزم واليقظة (19). وفعلا فقد وصل الثوار إلى ضواحي الحاضرة

---

(14) القصاب (أحمد)، تاريخ تونس المعاصر، تع : حمادي الساحلي، ص 24، 25، 26 تونس 1985.

(15) المحجوبي، نفس المصدر، ص 47.

(16) تشايجي، المسالة ... نفس المصدر، ص 153.

(17) المحجوبي، نفس المصدر، ص 47، 48 وانظر تشايجي ، المسالة .. نفس المصدر، ص 156.

(18) أ. و. ت : صن : 152 ، مل : 647 ،وث : 65 بتاريخ 1298/1881 م.

(19) المصدر نفسه : وثا 34، 74، 75 بتاريخ 1298/1881 م.

وغاروا على إبل الدولة وأخذوها، وهو ما يدل على قوة المقاومة ومدى تهديدها للإحتلال (20).

غير أنه من المفارقات العجيبة أن ما تبقى من جيش الباي - وهو ضئيل - لم يكتف بالإستسلام بل وقف إلى جانب "المحلة" الفرنسية ضد المقاومين. وسنتناول هنا الأحداث البارزة للمقاومة والتي التحم فيها الثوار بشكل مباشر مع قوات الإحتلال لإبراز دور الجيش فيها.

أ - المقاومة في الشمال :

بقيت القبائل التونسية على الرغم من إستسلام الحكومة ثابتة على خطها المعارض للتدخل الفرنسي، لذلك كانت تهاجم جيوش الإحتلال كلما سنحت لها الفرصة. ومن ناحية أخرى جهزت الدولة محلة جديدة بعد اتفاقية باردو لتهدئة القبائل التي ما تزال رافضة للإستسلام ، وهي بقيادة علي باي ولي العهد، وتضم من العسكر النظامي 868 جندي ، ومن الحنفية 500 جندي، ومن عسكر زواوة 500 جندي، وكذلك 500 من المخازنية وتحمل معها 5 مدافع (21).

والملاحظ هنا هو قلة عدد الجنود النظاميين، وهو ما يدل على هروب الجنود وفراغ القشل، إلا أن هذه المحلة جعلت عملية المقاومة ضد الفرنسيين أكثر صعوبة، وذلك لأن المحلة التونسية ، بدأت تتعاون رسميا مع الفرنسيين. غير أن ذلك لم ينقص من عزيمة الثوار ؛ بل كان عددهم في ازدياد يوما بعد يوم، وشنوا هجوماتهم على المحلتين على حد السواء، حتى أن أولاد عيار إلتحموا مع المحلة التونسية وأوقعوا بها خسائر فادحة، ولولا دفاع المدافع عن المحلة، كما يقول قائدها لدخل الثوار وسط المحلة، وكان عددهم في هذه المعركة أكثر من 5000 فارس (22)، مما إضطر باي المحلة أن يطلب النجدة من الدولة، من الجند والذخيرة الحربية وقال : إنه إن لم يصل إليه ذلك بسرعة ، فإن المحلة في خطر عظيم لقلة السلاح والعسكر. وقد أحاط الثوار بالمحلة من الجهات الاربع، وختم طلبه بقوله :"فاحفظونا والحفظ بالله باعظم قوة". ويقول :"إني لا اقدر على توجيه واحد من المحلة لاي مكان وأي حاجة" (23). ونتيجة لهذا الإنتصار، ازداد الثائرون جرأة فهجموا على محطة القطار بوادي الزرقاء ليلا وقتلوا عددا من الاروبيين هناك (24).

أما ما طلبه أمير المحلة من الدولة من السلاح والجند، فلم يتحقق شيء منه لان الدولة ليس لديها

---

(20) ا. و. ت : صن : 152، مل : 647 ، وث : 71 بتاريخ 1298/1881 م يطلب الوزير الاكبر من وزير الحرب تجهيز محلة ضد من إعتدى على إبل الدولة.

(21) ا. و. ت : صن : 147، مل : 593، وثا : 9، 30 بتاريخ 1298/1881 م.

(22) ا. و. ت : صن : 178 ، مل : 964، وث : 3 ، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881 م.

(23) ا. و. ت : صن : 178 ، مل : 964، وث : 11 ، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881 م.

(24) ا. و. ت : صن : 178 ، مل : 964، وث : 28 ، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881 م.

أكثر مما أعطت، لهذا أوصى الصادق باي أخاه أمير المحلة بالتعاون مع القوات الفرنسية كما عبر عنها بقوات الدولة الحبيبة الفخيمة لردع القبائل الثائرة، وأن يكون مع الفرنسيين يدا واحدة بهدف إيجاد الامن وكف أيد "الأعادي". وقد لاقت هذه التوصيات قبولا حسنا لدى باي المحلة، فنفذها بسرعة وحصل التقارب بين المحلتين، وتبادل الطرفان الزيارات والضيافات. من ذلك أن ألفا من جنود فرنسا قاموا بزيارة ودية لمحلة علي باي الذي أكرمهم غاية الكرم وذبح في مأدبة العشاء التي أقيمت لهم خمسة رؤوس بقر وعشر شياه (25). واستمر التعاون بين الطرفين وتبادل الشكر على ما يقدمه أحدهم للآخر. ولكن هذا التحالف بين الطرفين لم يقلل من عدد الثوار أو القبائل المشاركة في الثورة، حتى أن علي باي نفسه قال : "إن عدد الثوار في الشمال بلغ 7000 ، منهم ألف فارس ينتمون إلى قبائل دريد وماجر ورياح والغرابة ومليتة والوسلاتية والجبالية وأفراد من عروش متفرقة" (26).

ورغم تعاون المحلتين التونسية والفرنسية، فإن الثوار هجموا على القوات الفرنسية في عين طنقة قرب مجاز الباب ، غير عابئين بالنتائج المترتبة عن مثل ذلك التعاون ضدهم. وقد فعل الثوار بقيادة علي بن عمار الأعاجيب في القتال ؛ لكن قوة المدافع هذه المرة ومواجهة القوتين في نفس الوقت ، جعل الثوار ينهزمون ويفقدون عددا من الرجال والخيل (27). إلا أن الصراع إستمر بشكل أشد في الطرق المتوجهة من العاصمة إلى الساحل، وذلك بهدف إيقاف القوات الفرنسية المتجهة من حمام الأنف إلى الحمامات، والأخرى الرابضة في زغوان.

وتطور القتال بصورة أعنف بفضل تزايد الثوار، بعد أن إنضمت بلدان الساحل، متحدة مع القبائل من أولاد سعيد وجلاص والسواسي والمثاليث والمهاذبة المقيمين في النفيضة وبوفيشة. وبهذا الإتحاد تكبدت القوات المتحالفة خسائر جسيمة عندما أحاط المقاتلون بالمحلتين : التونسية والفرنسية، وقطعوا عنهما جميع الطرق، ثم هجموا على الفرنسيين ، فلم يستطيعوا جلب الماء ولا العلف، نتيجة الحصار المضروب عليهم حتى أنهم إضطروا لطلب الماء من المحلة التونسية فأنجدوهم بذلك، واجتمع معهم الأمير آلاي محمد الطيب الذي قال لهم : "كونوا على حذر إننا خائفين عنكم من العربان الظالمين ، وقد أعلمناكم بقدومهم إليكم". وطلب الفرنسيون منه أن يشتري لهم البقر والشعير وقالوا له : "إننا من الآن عسكر واحد" (28).

---

(25) أ. و. ت : صن : 178 ، مل : 964 ، وث : 43 ، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881 م.

(26) أ. و. ت : صن : 178 ، مل : 964 ، وث: 42 ، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881 م.

(27) أ. و. ت : صن : 178 ، مل : 964 ، وث : 44 ، رسالة من علي باي إلى الوزير الاكبر بتاريخ 1298/1881

(28) أ. و. ت : صن : 178 ، مل : 968 ، وث : 56 ، رسالة من أمراء مقدمة المحلة : محمد تاصيف ومحمد بن عمار والطيب بن الحاج إلى الوزير الاكبر مصطفى بن إسماعيل بتاريخ 1298/1881 م.

وكانت قيادة المقاتلين في هذه المعركة بيد الحاج الواعر والشاوش الهذيلي وحسين بن مسعي. ولم يخف ضباط المحلة التونسية وضع المحلة السيء إذ كتبوا إلى علي باي القائد الأعلى للمحلة فقالوا: "والحاصل إننا اليوم محصورين لا نقدر على جلب الماء والعلف، ولا نستطيع إرسال جوابات وكل من يخرج يأخذه العرب" (29). وهذه أدلة واضحة في نجاح الثوار في حربهم ضد المحتلين في كثير من المواقع. ومما زاد الوضع سوءا بالنسبة للمحلة التونسية ، فرار عسكر زواوة وعسكر الحنفية من المحلة، وبقي الضباط في خوف من هروب بقية الجنود القلائل والأخطار محدقة بهم ؛ والثوار في ازدياد بعد انضمام بعض القبائل من المناطق الأخرى ، وانضمام عسكر القلعة الكبرى. لذلك ضاق الخناق مرة ثانية على المحلة من كل الجهات، ومنع عنها العلف والماء أيضا (30). وهو ما يشير إلى انتصار المقاومة بفضل الجنود الفارين من زواوة والقلعة الكبرى ، الذين لعبوا دورا هاما في محاصرة المحلتين وعرقلة تقدم القوات الفرنسية بطريق الحمامات التي اضطرت إلى التراجع إلى الوراء ؛ وبذلك فرضت المقاومة سيطرتها خلال أشهر الصيف من سنة 1881 م.

ب - المقاومة في صفاقس :

كانت هذه المدينة إحدى قلاع المقاومة الصلبة، في بداية الإحتلال، ويبدو أن ذلك كان بفضل المشاركة الفعالة لقائد المدفعية بالمدينة محمد الشريف، مما شجع العناصر الوطنية من المدنيين على الوقوف مع الجنود، أمام الأسطول الفرنسي. ومن أجل ذلك تأسست لجنة دفاع عن المدينة، تضم 50 عضوا تحت رئاسة ضابط المدفعية المذكور. وبرزت عمليات المقاومة ضد الأوروبيين، خاصة الفرنسيين منهم، حيث هوجمت قنصلية فرنسا، وأطاح المقاومون بالعلم الفرنسي، وضربوا نائب القنصل فيها. ثم هاجموا العامل حسين الجلولي ، الذي بقي على ولائه للباي، حتى اضطر الأوروبيون إلى اللجوء للسفن في عرض البحر (31).

وعزز هذه الوقفة للمدينة عدد من رجال القبائل برئاسة علي بن خليفة زعيم المقاومة الذي وصل إلى ضواحي المدينة وأصبح هو القائد الفعلي لها ، بعد أن إعترف سكانها بنفوذه وسلطته. لكن هذه المقاومة تخلت عن المدينة، بعد أن دكت بالمدافع من طرف الأسطول الفرنسي أياما عديدة، ومات حول أسوارها عدد كبير من الثوار، ثم احتلت بقوة سلاح الأسطول الحربي الذي يضم 17 سفينة و 6000 جندي (32).

----

(29) أ. و. ت : ص : 178، مل : 963، وث : 41، 42.

(30) أ. و. ت : ص : 178، مل : 968، وث : 58.

(31) المحجوبي، نفس المصدر، ص 49.

(32) المصدر نفسه.

ولذلك تفرق أهلها نحو القيروان والساحل، ومنهم من تبع علي بن خليفة الذي إنسحب في إتجاه الاعراض (33). أما ضابط المدفعية ورئيس لجنة الدفاع عن المدينة محمد الشريف فقد توجه إلى طرابلس(34).

ج - المقاومة في قابس وقفصة :

كانت قابس قد أعدت نفسها أيضا في الفترة ذاتها، لمقاومة الاسطول الفرنسي المتوقع نزوله بميناء المدينة. وفعلا فقد رست بالميناء في 21 جويلية باخرة حربية فرنسية، لذلك إجتمع الناس في بيت خليفة المنزل بحضور القاضي والمفتي بالمكان، وهو ما يشير للدعم الديني للمقاومة، وشجعهم على ذلك خبر وصول القوات العثمانية إلى طرابلس التي كانوا يتوقعون مساندتها لهم. وأصبح المنزل مركز المقاومة بعد أن قدم إليه ممثلو قرى قابس، وقبائل نفات وبني يزيد والحزم وورغمة إلا أهالي جارة (وهم الشق الثاني من قابس والقريب من البحر) كانوا قد رحبوا بالاسطول الفرنسي في 24 جويلية والذي بدأ يقصف المنزل بالمدافع، ولكن ذلك لم يمنع الثوار من أن يفرضوا على جارة ، والفرنسيين ، معركة بسوق جارة جعلت الفرنسيين يعودون إلى الشاطئ ليحتموا بسفنهم. وفي 26 جويلية أعادوا الكرة واحتلوا جارة. ومع ذلك صمد الثوار أكثر من أربعة أشهر واصلوا فيها هجوماتهم على الفرنسيين الذين تمركزوا بالمدينة، ولم يتمكنوا من السيطرة الفعلية على قابس وقراها إلا في نهاية نوفمبر 1881 م (35).

وكان الثوار من أهل الأعراض قد وضعوا حريمهم وأثقالهم بجبال المنطقة، وبقوا مخففين من الاثقال يدافعون عن القرى والمدن حتى إذا ما غلبوا سهل عليهم الإنسحاب والتوجه حيث يريدون. وقد اتفقوا مع قبيلة ورغمة ، إذا ما صعبت عليهم المقاومة بأن يتوجهوا إلى مضاربها ليكونوا جميعا قريبين من طرابلس (36). أما قفصة فقد إتفق أهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة ووضعوا نظاما للشرطة. وكان للجنود دور مهم وخاصة الحنفية . ومن أشهر الضباط المشاركين : الصاغ عثمان والملازم محمد بن أحمد والشاوش إسماعيل بن محمد، وشارك أيضا المفتي والقاضي والأعيان.

إلا أنهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الذي بقي مواليا للدولة، ولم يقدم لهم أية مساعدة رغم إتهامهم له بالتنصر والإتفاق مع الفرنسيين لدخول المدينة. بيد أن حشود القوات الفرنسية القادمة من الجزائر، قللت من صلابة موقف القبائل والجنود في الدفاع عن المدينة لذلك لم

---

(33) أ. و. ت : ص : 166 ، مل : 845، وث : 11 تقرير محمد المرابط أمير عسكر القيروان إلى الوزير الاكبر.

(34) أ. و. ت : ص : 164 ، مل : 808، وث : 112 رسالة من ضابط يدعى بن محمود إلى وزير الحرب.

(35) الحجوبي، نفس المصدر، ص 50.

(36) أ. و. ت : ص : 166 ، مل : 845، وث : 11 نفس التقرير السابق من أمير عسكر القيروان.

تكن مشاركة المدينة مشاركة فعالة (37).

د - المقاومة في الساحل :

اختلفت مواقف مدن الساحل وتفاوتت في الإنضمام للثورة أو البقاء على الطاعة لحكومة الباي المستسلمة، لذلك إنقسمت مدن الساحل وقراه تجاه المقاومة إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : المدن التي انضمت بالكامل للثورة وهي : جمال، المنزل، زاوية قنطش، حمام سوسة، القلعة الكبرى، قصور الساف، سيدي علوان.

الفئة الثانية : المدن التي لم تشارك في الثورة ، لكنها لم تستطع السيطرة على أبنائها من الجنود الذين إنضموا للثورة وعددها : 19 بلدا.

الفئة الثالثة : المدن التي بقيت على ولائها الكامل وعددها 14 بلدا (38).

ونظرا لعدم المشاركة الفعالة من بعض المدن في الساحل ، فإن المعارك كانت محدودة بالمنطقة، وما دار منها كان في أطراف الساحل حول القلعة الصغرى. إلا أن جنود الساحل ، كان لهم دور بارز في المقاومة حتى في المدن التي بقيت خاضعة لأوامر الحكومة. وقد إجتمع عسكر الساحل والقبائل ليرسلوا إلى المحلة التونسية بأن تكون معهم يدا واحدة على الفرنسيين. وإن لم يوافق أفراد المحلة ، سيهجم عليها الثوار مثل المحلة الفرنسية (39).

وقد تجمع جنود الساحل مع فرسان القبائل حول القلعة الصغرى لمنع القوات الفرنسية من الدخول للساحل، ودارت معارك عنيفة أشهرها معركة وادي لايا التي إستشهد فيها علي بن عمارة ومحمد الهذيلي زعماء المقاومة في الجهة ؛ مما جعل الثوار ينسحبون تحت ضغط القوات الفرنسية المدعمة بالعتاد القوي وتاثير الإنتكاسة النفسي بعد موت الزعماء. وانعكست هذه الهزيمة على موقفهم في الدفاع عن القيروان، خاصة بعد أن أدركوا حجم القوات الفرنسية القادمة من ثلاث جهات للقيروان، فتركوا المدينة تستسلم دون دفاع. ولعل ذلك أيضا كان ناتجا عن خوفهم من تدمير المدينة، فاكتفوا باعتراض وملاحقة قوات الإحتلال خارجها (40).

---

(37) ° ° : ° ، 164 : ° ، 808 : ° ، 84 نسخة من رسالة أمير لواء المدفعية بقفصة إلى وزير الحرب بتاريخ 1298/1881 م.

(38) أ. و. ت : صن : 215، مل : 300، وثا : 271، 272، 273، وهي رسائل عامل الساحل حسين الجلولي إلى رئيس الجيش الفرنسي بالجهة القبلية وهو يحاول تبرئة مدن الساحل من الثورة حتى تعفى من الغرامة الحربية المسلطة على المدن المشاركة في المقاومة وذلك بتاريخ1299/1881م.

(39) أ. و. ت : صن : 178، مل : 968، وث : 70، رسالة من ضباط مقدمة المحلة محمد بن عمار ومحمد ناصيف إلى الوزير الاكبر 1298/1881 م.

(40) المحجوبي، نفس المصدر، ص 50، 51.

هـ - إستسلام مدينة القيروان :

كان الفرنسيون يعرفون جيدا أهمية هذه المدينة الدينية، ومكانتها في نفوس المسلمين. ويعلمون أنها كانت مركز تجمع القبائل التي تعاهدت على الإستمرار في الثورة ضدهم، واستمدت منها طاقة الجهاد الديني خلال الشهور الفارطة. من هنا فإن هذا كله قد انعكس على خططهم وتصرفاتهم في إحتلال المدينة، فقد أجلوا الدخول إليها إلى وقت ملائم. ومن ثم وضعوا خطة خاصة لاحتلالها بكل الطرق، وكانت الخطة تقضي بدخول المدينة من ثلاث جهات على النحو التالي :

- فرقة تحركت من زغوان
- فرقة جاءت من سوسة بعد تغلبها على الثوار في القلعة الصغرى
- فرقة جاءت من الغرب تجمعت وحداتها في الجزائر (41).

وهذه الخطة تعكس دون شك تخوفات الفرنسيين من المقاومة مما جعلهم يعتقدون أن إستسلامها لن يكون سهلا. ثم إن هذا يمكن أن يعتبر دلالة واضحة على أن فرنسا لمست خلال صراعها مع المقاومة الطابع الجهادي بشكل فعلي وإلا ما كانت تضع هذا الإعتبار للمدينة بعد أن احتلت أماكن عديدة هامة قبلها. بيد أن المقاومة لم تحاول الصمود في الدفاع عن المدينة فاستسلمت في أكتوبر 1881 . وهذا يرجع إلى أن المقاومة أدركت مدى خسارة المناطق التي احتلت في الشمال وزغوان والساحل وصفاقس، فلم تجازف بتدمير المدينة بعد أن خسرت مواقع كثيرة كانت كخط حماية للقيروان ؛ فهزيمة القلعة الصغرى ومعارك المقرن في طريق زغوان ، كانت المفتاح لاحتلال المدينة لذلك لا مناص الآن من تركها تستسلم دون تدمير على الأقل.

وما إن تمت السيطرة على القيروان حتى تفرق رجال المقاومة والتحق الجانب الأكبر منهم بعلي بن خليفة في الجنوب. ويعتبر احتلال القيروان إستراتيجيا ونفسيا بداية النهاية للمقاومة، التي استمرت أكثر من 5 شهور، وانزاحت بقاياها لجهة الاعراض وحدود طرابلس أملا في تدخل الدولة العثمانية أو الدخول لطرابلس التي دخلها حوالي 100 ألف نسمة إلى نهاية موت علي بن خليفة سنة 1884 م بطرابلس (42).

3 - تراجع المقاومة ونهاية الجيش :

لم يكن فرار الجنود من الثكنات والمعسكرات أمرا صعبا مهما كانت الاسباب. بل كاد يكون

---

(41) القصاب، نفس المصدر ، ص 37، 38.

(42) المحجوبي، نفس المصدر، ص 55.

القاعدة العامة لأفراد الجيش التونسي ؛ إلا أنه منذ أن تسربت القوات الفرنسية داخل الحدود، وتأكد لدى التونسيين أن الحكومة لا ترغب في المقاومة أو لا تقدر عليها ؛ إتخذ فرار الجنود من المعسكرات طابعا آخر وأسبابا أخرى مختلفة عن الأسباب السابقة. فقد أصبح تسلل الجنود من الثكنات لا إلى منازلهم بل إلى صفوف المقاومة، حتى كاد الفرار يأخذ طابع الإنسحاب الجماعي. فمن لم يكن معارضا للإحتلال كان رافضا الوقوف في صف المحلة التونسية التي تقاتل إخوته المقاومين للإحتلال (43).

وقد جاءت رسائل الضباط من الجهات المختلفة حاملة لأسماء الهاربين وأعدادهم ؛ فقد ذكر أمير الأمراء بعسكر الساحل والقيروان محمد المرابط في رسالة إلى وزير الحرب :أن الذي هرب أكثر من الذي بقي. وأشار أحد الضباط أيضا : أنه لم يبق إلا القليل في القشلة الصادقية بسوسة؛ وأكد ضابط آخر أنه عندما قرأ المنشور على الجنود الذي يحث على الهدوء ، فإن بعض العسكر رفض جهرة الفرنسيين (44). وعندما انتهت المقاومة في القيروان والوسط واندحرت إلى الجنوب الشرقي لحدود طرابلس لم يعد أحد من الجنود يفكر في العودة إلى وحدته العسكرية، لأن سبب فراره ما زال قائما. ومن هنا فإن الجيش إنتهى بانتهاء المقاومة، وحل نفسه دون قرار سياسي.ولم يبق مع الحكومة التي أصبحت مزدوجة السلطة ، إلا القليل في حراسة القصر أو كشرطة. وبقي وزير الحرب بلا جيش ، واقتصرت مهمته في هذه الفترة على تسهيل نقل المؤسسات العسكرية التابعة له لقيادة الجيش الفرنسي. وفعلا فقد بدأت عملية التغلغل الفرنسي داخل الثكنات التونسية، واستجابت حكومة الباي لكل ما طلب منها لصالح قوات الإحتلال والتي تنفذ ما نصت عليه معاهدة باردو في البند الثاني الذي يقول :"إنه يمكن للجيش الفرنسي أن يضع قواته في الاماكن التي يراها لازمة لتثبيت الأمن والهدوء في الحدود والشطوط" (45).

وطبقا لمعاهدة باردو أيضا منع على التونسيين جلب مواد الحرب، مثل السلاح والبارود، لأن التونسيين لم يعد لهم الحق في التعامل مع غير فرنسا (46). ومن ثم منع عليهم كل ما يجلب من الخارج من المواد التالية : الرصاص، الكبريت، ملح البارود، نترات الصودا ، كبوس الإلتهاب، أسرة أسلحة النار، وكل الأسلحة والذخائر الحربية ، إلا ما كان موجها من ذلك للعساكر الفرنسية - التونسية(47).

---

(43) أ. و. ت : صن : 178 . مل : 964 . وث : 86 رسالة من علي باي إلى أخيه الصادق.

(44) أ. و. ت : صن : 166 . مل : 845. وث : 59.94.95.112.

(45) بيرم، نفس المصدر، ص 440.

(46) أ. و. ت : صن : 147 . مل : 593. وث : 27.

(47) أ. و. ت : صن : 215. مل : 300. وث : 182.

وبدأت الخطوات الناتجة عن الإحتلال تتوالى، فلا بد للجيش الفرنسي الآن أن يجد مكانا يقيم فيه مؤقتا على الأقل كما تنص على ذلك بعض الأوامر من حكومة الباي، فقد صدر أمر في التسويغ لطائفة من عسكر الدولة "الفخيمة" الفرنسية للدخول للقصبة للإقامة بها وقتيا، ويطلب الأمر الصادر من الباي فتح باب القصبة، وبذل الجهد مع الضبطية، في منع الأقوال والأفعال التي تفضي إلى تشويش الأفكار، وكذلك ينص الأمر على تسليم قشلة سوق الوزر، وقشلة سيدي عامر بالحاضرة (48). وكذلك صدر الأمر للدخول لبرج الرابطة وبرج الجلاز في وقت واحد مع القصبة (49). ويظهر واضحا من خلال هذه الأوامر، تخوف حكومة الباي من معارضة المواطنين بالحاضرة عند مشاهدة الجنود الفرنسيين يدخلون أسواقهم وحاضرتهم المحمية، كما يقولون في الإصطلاح الحكومي وقتها. وهو الطلب الوحيد الذي طلب الباي تأجيله عند توقيع معاهدة باردو، واستجيب لطلبه في بادئ الأمر، لكن الظروف تغيرت وتعود الناس رغما عنهم بالوجود الفرنسي.

وأضيف إلى ما سبق تسليم القشلة الحسينية لرئيس العسكر الفرنسي وتسليم بعض الأماكن من قشلة الطبجية لتوضع بها دواب ومهمات الفرنسيين؛ وأهم من ذلك كله تسليم مفاتيح خزائن البارود ببرج الرابطة (50)؛ وبنفس الطريقة صدرت الأوامر تباعا إلى مختلف المناطق كأبراج جربة والساحل والقيروان، سواء في ذلك التي دخلوها حربا أو سلما. ففي القيروان تخلى أمير أمراء العسكر بها محمد المرابط عن قشلته وسلم مفاتيحها بيده لقائد القوات الفرنسية، وانتقل ليسكن في وكالة الأوقاف بالجامع (51). وهكذا إنتهى الجيش إلى مصير فرض عليه فرضا، والذي لم يهرب قبل الإحتلال أجبر الآن على الخروج من ثكنته، وخضع لمصير التشتت والقتل والتشرد في الفيافي أو الهجرة؛ وغاية ما تكرم به المحتلون هو أنهم فتحوا الباب لمن يرغب في الدخول ضمن جيشهم.

وانتقل الفرنسيون إلى خطوة أخرى تتمثل في أنهم طلبوا إدماج بعض الجنود في الجيش الفرنسي، وهي خطوة في طريق إدماج السلطة العسكرية بعد دمج السلطة السياسية. ففي القيروان طلبوا دخول ملازم وأونباشي و 18 جندي ويفضلون أن يكونوا غيرمتزوجين، وستجرى لهم مرتبات مثل الجنود الفرنسيين.

---

(48) المصدر نفسه، وث : 22.

(49) أ. و. ت : صن : 152، مل : 648، وث : 50 رسالة من الوزير الأكبر محمد إلى وزير الحرب سليم.

(50) أ. و. ت : صن : 147، مل : 593، وثا: 43، 47، 48.

(51) أ. و. ت : صن : 166، مل : 845، وث : 54 بتاريخ 1299/1881 م.

وما إن توفي الصادق باي في 28 أكتوبر 1882 م حتى بدأ التفكير رسميا في إيجاد هيكلة جديدة للجيش الفرنسي (بالمفهوم الجديد المشترك) وعهد للجنرال فورجمول بإعادة تشكيل الجيش في نوفمبر 1882، وتكونت الإدارة المركزية للجيش التونسي كما سمي، من 3 ضباط فرنسيين يساعدهم ضابط مترجم وضابط محتسب (52).

وكان على علي باي الذي تولى بعد الصادق باي أن يكمل تسليم بقايا مؤسسات الجيش التونسي للجيش الفرنسي من القشل وخزائن البارود في سوسة والقيروان وتوزر وكافة الابراج ، ثم أعلن رسميا أن من يدخل في الجيش المختلط تجرى عليه أحكام العسكر الفرنسي (53). ولعل هذا الجيش الجديد فرع من الجيش الإستعماري في إفريقيا الذي أوكلت إليه حماية الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا وآسيا. وهكذا استسلمت الحكومة التونسية وقيادتها العسكرية للإحتلال الفرنسي دون إطلاق رصاصة واحدة. فقد هيأت فرنسا لذلك منذ زمن بعيد ؛ ومن ثم كان وصول القوات الفرنسية لقصر باردو في سرعة البرق وفرضها الحماية كانه نزهة عسكرية. بيد أن المجابهة الحقيقية لقوات الإحتلال كانت من طرف الجنود الهاربين من جيش الباي وفرسان القبائل ، فهم الذين واجهوا العدو دون سند، ولم يلقوا السلاح إلا بعد أن نفد عتادهم ويئسوا من الدعم السياسي العثماني، ومن ثم إنتهى ما كان يسمى بالجيش التونسي.

---

(52) دروفي، نفس المصدر، ص 32.

(53) أ. و. ت : صن : 147 ، مل : 595، وثا : 22، 25، 26، 37 امر من علي باي 1300/1882 م.

الخاتمة

بذل أحمد باي منذ توليه الحكم جهودا كبيرة في تحديث الجيش بتونس. إلا أنه لم يوفق في بناء جيش نظامي كما كان يطمح أن يكون ؛ وذلك لأن بناءه العسكري لم يرافقه بناء اقتصادي ؛ بل صاحبه في نفس الوقت إسراف مالي مفرط، في شؤون أخرى لا مبرر لها، ولا ترجع فائدتها للجيش بشكل مباشر. فجاءت عملية التجديد هذه عقيمة، لأنها اهتمت بالمظهر دون الجوهر ؛ وكانت تكاليفها باهضة ؛ مما جعل الباي يعجز عن إيجاد المال الدائم لها، فشاهد في آخر أيامه انهيار ما بناه سريعا. وحتى أفضل أعماله في هذا الميدان وهو المدرسة الحربية لم يكتب له الإستمرار لنفس السبب. ومع ذلك فإن عمله في ا لمجال العسكري كان تجربة مفيدة تستحق التقدير بالرغم من نهايتها السريعة. ثم إن من جاء بعده لم يعطها الإهتمام الكافي لكي تستمر ؛ بل أن خلفه محمد باي واصل التنقيص من عدد الجند بشكل أكثر جدية بحجة عدم الحاجة إليه ، لأن السلم ثابت الأركان في العالم. إلا أن مساهمة هذا الباي الإيجابية برزت في عملين هامين هما : إعادة المدرسة الحربية للعمل لما أنشئت له، وإحداث القوانين العسكرية التي تضمنها عهد الأمان المعلن سنة 1857 . وهذا عمل بالغ الأهمية في الحياة العسكرية، لو كتب له التطبيق الفعلي والدوام.

وكان يمكن أن يتحسن وضع الجيش، وتنتعش مؤسساته لو توفرت الرغبة في عهد الصادق باي بحكم بداية تطبيق القوانين. إلا أن وضعية الجنود لم تشهد أي تحسن ، بل إنهم عاشوا أسوأ فترة في التاريخ العسكري، وذلك بسبب ضعف الباي وحبه للترف والملذات ؛ مما فسح المجال لعدد من مماليكه المتنفذين في مؤسسات الدولة السياسية والمالية والعسكرية، الذين كان همهم الوحيد ملك الضيعات وبناء القصور وجمع الأموال على حساب أجهزة الدولة، بالطرق المشروعة وغير المشروعة بالتعاون مع التجار والسماسرة ؛ فاستباحوا خزينة الدولة وسخروا ما فيها لأغراضهم الشخصية. وكان أهم من قام بهذا الدور الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار مدة أربع عشرة سنة من حكم الصادق باي، ثم في نهاية المطاف الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل.

ورغم تولي الوزير المصلح خير الدين الوزارة الكبرى بعد سقوط خزنه دار وقبل وصول مصطفى بن إسماعيل، فإنه لم يستطع في مدة وزارته القصيرة ، أن يصلح كل ما أفسد قبله ؛ لذلك لم يقدم لميدان الجيش عملا له أهمية . وهكذا لم تتح لتلك القوانين الفرصة الكافية للتطبيق إلا في فترة قصيرة وبمقدار ما يتلاءم مع رغبة الوزراء والقناصل الأوروبيين، وطرق تسرب نفوذهم السياسي والمالي للبلاد .

وسرعان ما أهملت تلك القوانين، وبقيت السلطة في يد المماليك الذين أتيح لهم التلاعب

بالقوانين العسكرية، ومسالة العوض المالي من عملية قانون القرعة ؛ ووصل بهم الامر إلى إغلاق المدرسة الحربية لتوفير المقدار المالي الزهيد المخصص لنفقات المدرسة سنويا وهو : 150 الف ريال الذي لا يمثل سوى نصف مرتب الوزير الأكبر السنوي. وكان لنهاية المدرسة تأثير في ضعف المستوى العلمي للجنود، سواء في فهم القوانين أو حتى مسك السلاح الرديء والمتعدد المصادر. وأثر ذلك أيضا في إسناد الرتب، فوقع فيها التلاعب ومنحت بالوراثة لأبناء الوزراء أو من ظفر بحظوة لديهم ولدى الباي.

لقد كان الجيش يشكو عدم التجانس، بين فرقه النظامية وغير النظامية ، واعتمدت الدولة في الغالب على العناصر غير النظامية لقلة تكاليفها المالية، ومن ثم أهملت العناصر النظامية ؛ وظهر ذلك الإهمال في الابراج والقشل والموانى التي تأوي الفرق النظامية، والقطع البحرية الحربية التي وصل بها الحال إلى عدم قيامها حتى بمراقبة التهريب على السواحل من الداخل والخارج ؛ وهي لا تبرح الموانىء، حتى أصبحت على حد قول أحد أمراء البحرية أنفسهم بأنها لا تصلح إلا حطبا. لذلك فإن البنية العسكرية كانت في منتهى الهشاشة، وليس هناك أي تماسك بين عناصرها العديدة حتى كأن عملية ضعفها تكمن في ذلك التعدد.

وبالرغم من وجود ميزانية للجيش قانونيا، فإن الوضع المادي للجنود كان دوما سيئا، فالرواتب تتأخر شهورا ولا تفي بالغرض، واللباس يأتي بعد فوات أوانه وقد لا يأتي ، والمؤونة رديئة ونادرة. وليس الوضع الصحي بأفضل من غيره، فهو يشكو دوما نقص الأدوية والأطباء لأن الطبيب الملتزم بإحضار الدواء يدفع من عنده ثمن الدواء، ولا يظفر بشئ من الدولة إلا بعد لأي . وعلى هذا الأساس أصبح هروب الجنود من هذا الوضع هو القاعدة والوجود في القشل هو الإستثناء.

وكان لليهود الدور الأكبر في إفساد الوضع المالي للجنود والضباط، لأنهم يتحكمون في صرف الرواتب ونفقات اللباس والمؤونة، بل إن كل ما يخص الجيش ماليا يصدر عن طريق القباض اليهود. وهؤلاء إضافة إلى ما يهربون من الأموال لصالحهم فهم يعملون لحساب الوزراء الكبار ويتبادلون معهم المصالح وتوزيع الإحتكارات.

من هنا فإن الجيش كان لا يستطيع خلال هذه الفترة، وهو على الحال التي وصفنا، أن يقوم بأي دور في البلاد، فضلا عن خارجها، سواء كان ذلك ضمن المحلة السنوية العادية أو الحراسة ، وليس في مقدوره أن يلبي نداء السلطان العثماني. وما إن قدمت فرنسا لتونس حتى كان الجيش في حالة إعياء كامل ماديا ومعنويا. وهذا ما يجعلنا نتأكد بأن ضعف الجيش وإهماله كان أمرا مبيتا ومخططا من طرف عناصر في الداخل والخارج، وبالتالي فإن الفراغ العسكري في البلاد

كان سببا مهما في إقدام فرنسا على احتلال تونس.

ومع ذلك فإن فرنسا لم تستطع أن تفرض الإستسلام على بقية السكان كما فرضت على الحكومة في باردو. بل إن الجنود الذين هربوا من الوحدات العسكرية المتلاشية أصلا بما لديهم من سلاح أو بدونه ، شكلوا مع فرسان القبائل مقاومة عنيفة لجنود الإحتلال وكبدوا فرنسا خسائر غير منتظرة. لكن عدم التكافؤ بين الجانبين فرض عليهم في النهاية الهزيمة. وبانتهاء المقاومة تفرقت عناصر الجيش هنا وهناك، لتفسح المجال لدخول الفرنسيين القشل والأبراج . وانتهى ما كان يدعى يوما بالجيش التونسي سنة 1882 ، ليحل محله الجيش المختلط للمستعمرات الفرنسية.

الملاحق

نظرا لكثافة عدد الوثائق التي أوردناها في أصل الأطروحة فقد تعذّر علينا نشرها هنا. ويمكن لمن يرغب في الاطّلاع عليها أن يرجع إلى أصل الأطروحة المرقونة. وحرصا منا على تزويد القارئ بفكرة عن تلك الوثائق ، اكتفينا باثبات مدخل لكل مجموعة وثائقية وردت في الأصل مع المحافظة على تقسيمها الأول ضمن مجموعات تبعا لموضوعاتها المرتبة طبقا لمواضيع الدراسة. ورغبة في مزيد الايضاح أتبعنا بعض المجموعات بنماذج من الوثائق ، مرقونة أحيانا ومصوّرة ومرقونة أحيانا أخرى. نرجو أن نكون قد وفّقنا فيما ذهبنا إليه.

المواضيع التي أثبتنا لها وثائق في الملحق وعدد الوثائق لكل موضوع

1 - القوانين العسكرية وترقية الضباط عدد الوثائق المثبتة في الملحق 9

2 - الأبراج العسكرية عدد الوثائق المثبتة في الملحق 5

3 - المراكب الحربية والسلاح عدد الوثائق المثبتة في الملحق 8

4 - الميزانية العسكرية عدد الوثائق المثبتة في الملحق 6

5 - المرتبات عدد الوثائق المثبتة في الملحق 10

6 - المؤونة عدد الوثائق المثبتة في الملحق 11

7 - اللباس عدد الوثائق المثبتة في الملحق 11

8 - الأدوية وأطباء الجيش عدد الوثائق المثبتة في الملحق 1

9 - فرار الجنود من الثكنات عدد الوثائق المثبتة في الملحق 6

10 - محلات الشمال عدد الوثائق المثبتة في الملحق 8

11 - محلات الجنوب عدد الوثائق المثبتة في الملحق 9

12 - الأوجاق المخزنية وفرسان القبائل عدد الوثائق المثبتة في الملحق 3

13 - تحركات القبائل عدد الوثائق المثبتة في الملحق 3

14 - إعانة تونس للدولة العثمانية عدد الوثائق المثبتة في الملحق 1

15 - محلات الحكومة عند احتلال فرنسا لتونس ومقاومة القبائل للإحتلال عدد الوثائق المثبتة في الملحق 3

16 - تسليم قشل وأبراج وسلاح الجيش لقوات الإحتلال الفرنسي : عدد الوثائق المثبتة في الملحق 8

المجموعة الأولى

أ - مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بالقوانين العسكرية وترقية الضباط

هذه المجموعة تضم تسع وثائق جمعنا فيها نماذج متفرقة يمتد تاريخها من 1848 إلى 1879 م. وجعلناها في قسم واحد لتقاربها في الموضوع حيث تتضمن مواضيعها القوانين العسكرية وما يتعلق بضباط الجيش من الناحية القانونية.

ويغلب على هذه الوثائق طابع الأمر ما عدا وثيقتين : إحداهما إعلام بموضوع خاص بالقوانين العسكرية والأخرى تمثل شكوى ضابط من وضعه في إطاره.

وتبرز هذه النماذج طريقة التجنيد في عهد أحمد باي وإحداث القوانين العسكرية في عهد الصادق باي وما يتعلق بشؤون بعض الضباط قانونيا.

ونظرا لخصوصية كل وثيقة فإننا نورد ما يتعلق بها من البيانات على حدة مرتبة طبقا لتاريخها من 1 إلى 9 على النحو التالي :

1 - رسالة من المشير أحمد باشا باي بتاريخ 14 رجب 1848/1265 م إلى القاضي والفقهاء بالقيروان ومحمد أمير لواء عسكر القيروان يطلب منهم انتخاب من يصلح للخدمة العسكرية من القيروان وعملها لتعويض الجنود الذين تحت السلاح وطال بهم المقام.

2 - رسالة من المشير محمد باشا باي إلى رشيد أمير عساكر الساحل والقيروان يعلمه بصدور الإذن في لباس نجوم بعض الضباط وذلك بتاريخ 29 جمادى الأولى 1857/1274 م.

3 - أمر من المشير محمد الصادق باشا باي إلى وزير الحرب مصطفى آغا في إحداث قانون العسكر مؤرخ في 15 جمادى الأولى 1859/1276 م.

4 - رسالة من ضابط برتبة أمير آلاي بعسكر سوسة يدعى اسماعيل إلى وزير العمالة مصطفى خزنه دار يشتكي فيها بأنه منذ أربعة عشر عاما وهو في هذه الرتبة وله في العمل 20 عاما وهو يتذمر من وضعه ويطالب بحقه بتاريخ 3 رجب 1859/1276م.

5 - إذن من الصادق باي إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار باجتماع 16 من الضباط في مقر وزارة الحرب يومين من كل أسبوع بتاريخ 20 محرم 1861/1278م للنظر في نوازل العسكر إلى أن يصدر قانون.

6 - أمر من الصادق باي إلى وزير الحرب مصطفى آغا باجتماع 5 ضباط برئاسة أمير الأمراء رشيد لجعل قانون الجزاء العسكري مؤرخ في 8 شوال 1861/1278م.

7 - رسالة من البينباشي محمد بالحاج عمر رئيس القسم الأول من وزارة الحرب إلى محمد وزير الحرب يعلمه بانتهائه من ترجمة عدد من الكتب الخاصة بالجيش وهو مستمر في إعداد بعض الكتب في هذا الموضوع بتاريخ 25 رجب 1862/1279 م.

8 - رسالة من خير الدين الوزير الأكبر إلى رستم وزير الحرب يعلمه بصدور أمر بإعلام القناصل الأجانب بأن شعار العسكر ولباسهم لا يرهن ولا يباع ومن يوجد عنده شيء من ذلك يؤخذ منه ولا يسمع مطلبه بتاريخ 23 محرم 1874/1291 م.

9 - رسالة من الوزير الاكبر مصطفى بن اسماعيل لوزير الحرب سليم يعلمه بزيادة مولود له وصدور لإذن له مباشره بإثباته بينباشي ومعينا لدى الحضرة العلية بتاريخ 12 رمضان 1879/1287 م.

وثيقة عدد 5 *

مير الامراء وزير الحرب ابننا مصطفى باش ءاغة الاوجاق

مير الامراء الوزير ابننا محمد كاهية رئيس المجلس الاكبر وءاغة وجق الساحل

مير الامراء ابننا رشيد المكلف بعساكر الساحل

مير اللوا ابننا عصمان

مير اللوا ابننا محمد

امير اللوا ابننا فرحات ءاغة وجق الكاف

امير اللوا ابننا احمد ءاغة وجق القيروان

امير اللوا ابننا مصطفى ءاغة وجق الجريد

امير اللوا ابننا بهرام ءاغة وجق الاعراض

امير لواء البحرية ابننا محمد

امير لواء الالاي الخامس ابننا حسن المقرون

امير لواء البحرية ابننا حسن

امير لواء الطبجية ابننا سليم

امير اللوا ابننا فرحات ءاغة وجق باجة

امير لواء عسنتنا ابننا رستم ءاغة وجق الحوانب والمكاحلية ومن تبعهم

امير لواء الالاي الاول ابننا ايوب

الحمد الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وصحبه وسلم

عدد 62

الصدر الهمام امير الامراء جناب الوزير الاكبر ابننا مصطفى خزنه دار حرسه الله تعلى السلام عليكم وبعد فانا اذنا بانعقاد مجلس حربي وقتي وعينا له من الاعضاء ابناءنا الستة عشر المذكورين اعلاه يجتمعون بوزارة الحرب بسراية باردو المعمور يوم الاثنين ويوم الثلاثا من كل اسبوع تحت رياسة الهمام المفخم امير الامراء ابننا مصطفى وزير الحرب لقبول ما يعرض عليهم منا من النوازل التي تخص العسكر فيما يتعلق بالخدمة العسكرية وواجباتها والنوازل التي تخص عسكر المخازنية فيما يتعلق بما ذكر ايضا والتامل فيها وعرض ما يستقر عليه رايهم في ذالك على حضرتنا وذالك بعد التثبت وامعان النظر الواجبين في مثل هذا المجلس ويستمر ذلك لصدور القانون العسكري ليكن ذلك في علمكم والله ولي اعانتكم والسلام من الفقير الى ربه عبده المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله اعماله وكتب بسراية باردو المعمور في 20 محرم الحرام سنة 1278 ثمان وسبعين.

---

* أ. و. ت : صن : 144، مل : 555، وث : 4

وثيقة عدد 9 *

الحمد لله　　　　صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

-- 798"

الهمام المفخم امير الامراء وزير الحرب السيد سليم دام حفظه اما بعد السلام عليكم ورحمة الله فالذي نعرفكم به انه ازداد مولود لجناب الوزير الاكبر سمي محمد العزيز وقد صدر الاذن العلي باثباته بينباشي وان يكون معينا للحضرة العلية اعزها الله ودمتم بحفظ الله والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء مصطفى الوزير الاكبر عفا عنه وكتب في 12 رمضان المعظم سنة 1297.

---

* أ.و.ت. : صن : 152، مل : 642، و : 35.

المجموعة الثانية

II - مدخل إلى قسم الوثائق الخاص بالأبراج العسكرية

هذا القسم جمعنا فيه خمس وثائق ينحصر تاريخها بين 1861 و 1879 م ويتعلق موضوعها بوضع الأبراج العسكرية في كامل البلاد من حيث الإصلاح والمقادير المالية المخصصة لذلك.

وتبرز الوثائق حاجة تلك الأبراج للإصلاح وما قدر لها من مال، ثم مدى الضرر الذي لحقها من عملية إنزال الأرض للأجانب أمام الأبراج الامر الذي عطل المدافع عن أداء مهمتها ونورد ما يتعلق بها من البيانات مفصلة ومرتبة زمنيا من 1 إلى 5 على النحو التالي :

1 - وثيقة تبين ما يلزم من المال لإصلاح الأبراج البرانية وهو : 160500 ريال بتاريخ شعبان 1861/1278 م.

2 - رسالة من سليم أمير أمراء عساكر الطبجية إلى وزير الحرب رستم يبعث له بقائمة في الأبراج التي في حاجة إلى إصلاح وقيمة ما تحتاجه من المال وهو : 374724 ريال بتاريخ 1875/1292م.

3 - رسالة من عصمان أمير أمراء عساكر الساحل إلى رستم وزير الحرب يعلمه بأن 14 يهودي وأجنبي طلبوا إنزال أرض خارج باب البحر في سوسة وقرر مع جمعية الأوقاف أن ذلك البناء إذا لم يتجاوز ثلاثة أمتار لا تحصل منه المضرة للمدافع بتاريخ 23 جمادى الثاني 1876/1294 م.

4 - رسالة من سليم وزير الحرب إلى الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل يعلمه بأن بعض رعايا الطليان الذين أعطوا أرض إنزال بسوسة شرعوا في البناء وهذا يضر بالمدافع الموجهة من الأبراج لباب البحر يطلب صدور الإذن بالمنع إلا ما كان دون 3 أمتار، بتاريخ 24 ذي القعدة 1879/1297 م.

5 - رسالة من الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل إلى وزير الحرب سليم يعلمه بصدور الإذن لجمعية الأوقاف بإصلاح ستة أبراج وردت في الرسالة كان قد طلب إصلاحها بتاريخ 19 جمادى الأولى 1879/1297 م.

المجموعة الثالثة

III - مدخل إلى قسم الوثائق الخاص بالمراكب الحربية والسلاح

يضم هذا القسم ثمان وثائق مؤرخة بين سنتي 1860 و 1865 م ما عدا وثيقة واحدة لا تحمل تاريخا وضعناها في آخر الترتيب. وتتعلق هذه الوثائق ببيان عدد المراكب الحربية والموجود من السلاح في الأبراج ومشتريات الدولة من المدافع والبنادق. وهي تبرز بصورة عامة النقص الحاصل في السلاح والمراكب الحربية والعلاقة بين الدولة ودور السلاح في أوربا والوسطاء ونورد بيانات كل وثيقة على حدة مفصلة ومرتبة من 1 إلى 8 على النحو التالي :

1 - وثيقة تبين عسكر البحرية بحلق الوادي وعدد المراكب الحربية بتاريخ 15 ربيع الانور1277

1860/ م. وهي عبارة على جداول للحضور والغياب عدد الجنود البحرية بها : 798 وعدد المراكب 18.

2 - بيان السلاح الموجود لدى طبجية الساحل والأعراض بتاريخ 2 جمادى الأولى 1278 /1861 م.

3 - رسالة معربة من السنيورا مان بيوردو إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يشكو من عدم إيفاء رشيد الدحداح بما على الدولة من أقساط مالية ثمن المدافع بتاريخ 8 أوت 1864 م.

4 - رسالة من رضوان أمير لواء الطبجية إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه أنه وقع الاطلاع على المدافع المشتراة واتضح أنها قديمة مصنوعة من 40 و 50 سنة وليست متساوية في القياس وقد علاها الصدأ، بتاريخ 16 شعبان 1865/1282م.

5 - المطلوب من الدولة لحساب دار أرلانجي 22350 فرنك بتاريخ سبتمبر 1865م.

6 - إعلام بوصول 8000 بندقية في الفرقاطة الصادقية مع 5 آلاف كبسون بتاريخ ديسمبر 1865.

7 - المطلوب من الدولة التونسية لدار أرلانجي 32810 فرنك حساب كور المدافع بتاريخ سبتمبر 1865.

8 - تقرير عن نوع مدافع تصلح للبر والبحر وتطلق على أربع جهات لمسافة 5 آلاف متر لها تأثير كبير ورخيصة، بدون تاريخ (يبدو أنها دعاية إحدى دور السلاح في أروبا)

المجموعة الرابعة

١٧ - مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بالميزانية العسكرية

أثبتنا من هذه المجموعة ست وثائق ينحصر تاريخها من 1869 إلى 1879 جمعنا فيها نماذج من ميزانيات متنوعة لوزارة الحرب والخازنية والمماليك.

وأضفنا لها وثيقة تخص التخفيض في العملة لعلاقة ذلك بالميزانية وتبرز هذه الوثائق عموما الفروق بين ميزانية الجند النظامي والخازنية والمماليك وكذلك الإختلاف في ميزانية الجيش خلال عشر سنوات . ونورد بيانات كل وثيقة مرتبة طبقا لتاريخها من 1 إلى 6 على النحو التالي :

1 - وثيقة تمثل ميزانية ستة آلاف من العسكر النظامي وما يخص عدد : 2500 جندي منهم لمباشرة الخدمة العسكرية، وذلك بتاريخ رجب 1869/1286 م.

2- ميزانية الخازنية من المرتب والمُلف والعلف وما يخص 300 منهم معينين لعسة باردو وهي بتاريخ 1869/1286 م.

3 - ميزانية وزارة الحرب لسنة 1872/1289 م لمرتب العساكر النظامية والخازنية وهي في شكل رسالة من الوزير المباشر خير الدين إلى رستم وزير الحرب وهي بتاريخ 25 رمضان 1872/1289

4 - بيان مؤونة ومرتب وكسوة المماليك عن عام 1872/1289 م وهي بتاريخ 12 رمضان

1872/1289 م.

5 - رسالة من الوزير الأكبر محمد إلى وزير الحرب رستم يعلمه بتخفيض أنواع العملة من الذهب والفضة والسبب في ذلك كما يقول هو خروج نقود الذهب ونقص أنواع سكة الفضة ولكن ما كان من القطع صرفه مائة ريال و 50 و 25 ريال يبقى على حاله، وهي بتاريخ 28 جمادى الأولى 1877/1295 م.

6- رسالة من الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل إلى سليم وزير الحرب يعلمه بميزانية وزارة الحرب 1297 بتاريخ 10 شوال 1879/1297 م.

وثيقة عدد 1 *

الحمد لله تحرر ما سيذكر بالاذن العلي في رجب الاصب من سنة 1286

ملخص ستة آلاف عسكر بضباطهم مرتبين في ثلاثة الايات تريس وطبجية وخيالة مع بيان ما يلزم لهم في العام

ريالات		رقاب
0002376·00·	الفقهاء الحنفية	0012·
0003168·00·	الفقهاء المالكية	0016·
0005544·00·		0028·
16·0900496·	امرا امرا	0002·
0022847·07·	امرا الوية	0002·
0028307·04·	امرا الايات	0004·
0015134·10·	قايم مقامات	0004·
0014534·10·	امناء الايات	0004·
0021221·11·	بينباشية	0007·
0018001·11·	صاغ قلاغسية	0007·
0129663·10·		0030·
0008040·07·	صنجق دارات	0007·
0010886·07·	صول قلاغسية	0010·
0077919·03·	يوزباشية	0020·
0120209·08·	ملازمية	0105·
0031759·04·	باش شواش	0059·
0115787·03·	شواش	0230·

----

* ا. و. ت : صن : 143، مل : 538، و : 39.

0534666.04		0501
0027183.10	بلوك امين	0056
0201579.01	اونباشية	0428
0016192.42	بلطاجية	0036
0039941.04	طنبورجية	0090
0058664.10	بورجية	0134
0027876.10	حجامة	0056
2057213.08	انفار	4699
2963319.08		6000

1263185.20 يصح من القدر المذكور للعدد "2500 ضباط وعسكر المعينين لمباشرة الخدمة

وثيقة عدد 3 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

الهمام المفخم امير الامراء سيدي رستم وزير الحرب حرسه الله السلام عليكم وبعد فان وزارة الحرب اعتبر لها بميزان الدولة عن العام الذي اوله اكتوبر عام التاريخ مليون واحد ومايتا الف ريال لمصروف ومرتب العساكر النضامية والمخازنية ومصروف الكوشة وصدر الاذن العلي باعلامكم بذلك في تحرير ميزان وزارة الحرب عن العام المذكور على ما تعين بميزان الدولة بحيث لا يتجاوز جملة ميزان وزارة الحرب المبلغ المذكور ودمتم بامن الله والسلام من الفقير الى ربه تعلى امير الامراء خير الدين الوزير المباشر وفقه الله وكتب في 25 رمضان سنة 1289.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

الهمام الفخم امير الامراء سيدي رستم وزير الحرب حرسه الله السلام
عليكم وبعد فان وزارة الحرب اعتبر لها بميزان الدولة عن العام الذي اوله
اكتوبر عام التاريخ مليون واحد ومايتا الف ريال لمصروف ومرتب العساكر
النضامية والمخازنية ومصروف الكوشة وصدر الاذن العلي باعلامكم بذلك في تحرير
ميزان وزارة الحرب عن العام المذكور على ما تعين بميزان الدولة بحيث لا يتجاوز
جملة ميزان وزارة الحرب المبلغ المذكور ودمتم بامن الله والسلام من الفقير الى ربه
تعلى امير الامراء خير الدين الوزير المباشر وفقه الله وكتب
في 25 رمضان سنة 1289

---

* أ.و.ت. : صن : 149، مل : 611، و : 45.

وثيقة عدد 6 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى ءاله وصحبه وسلم

ريالات

1693390٠ ما تعين لميزان وزارة الحرب

0078881٠ ما تعين لميزان الكوشة

0067293٠ ما تعين لخزنة الخيل والابل

الهمام المفخم أمير الامراء السيد سليم وزير الحرب حرسه الله السلام عليكم ورحمة الله تعلى وبعد انه بلغتنا مكاتيبكم المورخة في رجب عام التاريخ عدد 211 وفي 15 منه عدد 215 وفي 13 شعبان الموالي للشهر المذكور عدد 245 مصحوبة بكراسة ميزان وزارة الحرب وكراسة ميزان الكوشة وكراسة ميزان خزنة الخيل والابل عن العام الذي اوله اكتوبر الاتي في عام التاريخ وعلمناها وعلى الحضرة العلية دام عزها وعلاها عرضناها فصدر الاذن العلي بتعيين المبالغ الثلاثة المبينة اعلاه التي جامعتها ثمانية عشر ماية الف وتسعة وثلاثون الفا وخمسماية وثلاثة وستون ريالا وثلاثة ارباع الريال كما بين اعلاه بميزان الدولة عن العام المذكور ومن ابتداء العام المذكور تتكلف وزارة الحرب بفبركة الدبداية وخزنتي الخيل والابل ولوازمهما ويصير الفصلان اعلاه بمنزلة فصول وزارة الحرب التي بميزانها بحيث ان ميزان وزارة الحرب وما اضيف اليه يصير مجموعه المبلغ المذكور لا يزاد عليه في العام المذكور وان وزارة الحرب توزع المبلغ المذكور بغاية الاقتصاد على فصول الموازين الثلاثة لا تعتبر في ذلك شراء خيل ولا سروج للمعينين وانها لا تزيد في عدد الضباط والعسكر واحرى زيادة مرتبات جديدة وتطرح من مصروف الكوشة كراء فبركة الدبداية الذي قدره عشرة ءالاف ريال لانها من املاك البايليك وكذلك ستة ءالاف ريال مرتب ناظرها وان وزارة الحرب تستمر على التوفير الذي فعلته بالنسبة للاشخاص الذين تعينوا لمباشرة ما كلفتهم به وتحرر وزارة الحرب فصول ميزانها على مقتضى ذلك بغاية الاقتصاد وتعرضه وها نحن وجهنا لكم الكرارس التي وجهتموها لتبدلوها على نحو ما حررناه لكم اعلمناكم بذلك ودمتم في امن الله تعلى والسلام من الفقير الى ربه عبده امير الامراء مصطفى الوزير الاكبر وفقه الله وكتب في 10 شوال المبارك سنة 1297 .

المجموعة الخامسة

٧ - مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بمرتبات الجيش

ومصاريف وزارة الحرب ووزارة البحر.

أثبتنا في هذا القسم 10 وثائق تمثل نماذج متنوعة من رواتب الجند. وهي مؤرخة بين سنتي 1859 - 1867م ويغلب على صيغة هذه الوثائق طابع الشكوى والإلحاح من الضباط ووزراء الحرب والبحر إلى وزارة المال والوزارة الكبرى. وتبرز بوضوح تبرم وقلق عناصر الجيش في الوحدات المختلفة من تأخر

---

* أ. و. ت: صن: 152، مل: 644، و: 2.

الرواتب وتوقف العمل بوزارة الحرب والبحر في كثير من الأحيان بسبب النقص في المخصصات المالية.

وتشير هذه الوثائق باصبع الاتهام لكل من مدير المال والقابض بالوزارة (وهما يهوديان) سواء وزارة الحرب أو وزارة البحر بسبب مماطلتهما في الدفع كلما طلب منهما.

ونورد هذه الوثائق مرتبة من 1 إلى 10 كما يلي :

1 - مرتب آلاي مركب من 3000 جندي بتاريخ 12 جمادى الثاني1276 /1859

2- رسالة من حسن أمير لواء البحر إلى خير الدين وزير البحر يعلمه بتاخر مرتب العسكر لمدة 6 شهور وأن قابض وزارة البحر لياه شمامة طالما يتوجه للقائد نسيم المدير المالي ولم يعطه شيئا بتاريخ 26 جمادى الأولى 1278/ 1861م.

3 - رسالة من حسن أمير لواء البحرية إلي خير الدين وزير البحر يعلمه بتوقف وزارة الحرب عن كل شيء بسبب قلة الدراهم لأن قابض وزارة البحر يعود من مدير المال فارغ اليدين. بتاريخ 28 جمادى الثانية 1278/1861 م.

4 - رسالة من رشيد أمير أمراء عسكر الترس إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بتاخر رواتب العسكر مدة أربعة وخمسة شهور لذلك تكاثر الهروب ووقع الكلام من العسكر بما لا يناسب ويضيف في ملحق الرسالة أن العسكر لم يعودوا يسمعون الكلام لقلة المؤونة بتاريخ 12 ذي الحجة 1278/1861م.

5 - رسالة من وزير الحرب محمد إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بما يجب من الميزانية للعسكر النظامي الذي تحت السلاح لشهر ابريل بتاريخ 29 ذي القعدة 1279/1862 م.

6 - رسالة من وزير الحرب محمد إلى مصطفى خزنه دار الوزير الاكبر ووزير المال يعلمه بما يجب من مرتب للعسكر النظامي لشهر ماي بتاريخ 11 محرم 1280/1863 م.

7 - رسالة من وزير الحرب محمد إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بتوقف وزارة الحرب في المصروف والمرتب ورغم صدور الإذن فإن القابض توقف في الدفع بتاريخ 13 شوال 1280 / 1863م.

8 - رسالة من وزير الحرب محمد إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بشكوى معلمي مكتب الحرب للقنصل الفرنسي بسبب عدم أخذ مرتبهم ولكن وزارة الحرب لا يوجد بها دراهم بتاريخ 21 ربيع الانور 1280/1863 م.

9 - رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى محمد العزيز بوعتور وزير المال يعلمه أن قابض الدولة والمكلف بمهمات العسكر امتنع عن دفعها ولم يجدوا معه وجه خلاص وتوقفت الامور بتاريخ 6 رجب 1284/1867 م.

10 - رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى محمد العزيز بوعتور وزير المال يقول له أن قابض

الدولة لم يدفع شيئا من المهمات التي طلبت منه وقد توقفت الامور بسبب ذلك بتاريخ 4 رجب 1284 / 1867 م.

وثيقة عدد 1 *

الحمد لله بيان حساب ما يخرج من المرتب لالاي مركب من ثلاثة ءالاف عن عام واحد على حساب ترتيب تونس الجاري بها الان تحرر في 12 جمادى الثانية سنة 1276

ريالات		عدد الانفار	ما لكل واحد في الشهر ريالات
004320·	امير الاي	0001·	360·
001680·	قايم مقام	0001·	140·
001530·	الاي امين	0001·	127·
003510·	بينباشية	0003·	97·
001980·	صاغ قلاغسية	0003·	55·
011700·	يوزباشية منهم 1 خزناجي و 1 كاتب	0026·	37·
015600·	ملازمية منهم 1 مزكجي و 3 خزناجية	0052·	52·
000900·	صنجق دارات	0003·	25·
000720·	صول قلاغسية	0003·	20·
003750·	باش شواش منهم 1 ماجور	0025·	12·
012372·	شواش منهم 1 مزكجي و 2 ماجورين و3 كتاب و 1 بلطاجي	0103·	10·
002448·	بلوك امينية	0024·	08·
017730·	اونباشية منهم 2 مزكجية و 3 طنبورجية	0197·	07·
003000·	حجامة منهم 1 مزكجي	0025·	10·
001296·	بلطاجية	0018·	02·
002838·	طنبورجية منهم 1 مزكجي	0043·	05·
148320·	نفرات	2472·	05·
002400·	طبيب	0001·	200·
000450·	خوجة الاي	0001·	037·
236544·		3002·	

---

* أ.و.ت.، صن : 143، مل : 533، و. : 14

وثيقة عدد 3 *

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

الهمام المفخم امير الامرا سيدي خير الدين وزير البحر حرس الله كماله بمنه اما بعد اهداء السلام اللايق بعزيز ذلك المقام نفكر جنابكم الرفيع في خلاص الدراهم الباقية قبل مدير المال وتوقفنا من اجل ذلك ولم يبق عندنا من الدراهم شيء وطالما يتوجه له قابض وزارة البحر لخلاص ما ذكر فلم يخلصه في شيء واحتجنا لذلك احتياجا كليا وكما نفكر السيادة في كمال قسط شتنبر من عام 77 وقدره 42206 ريالات وها نحن اعلمنا جنابكم والنظر الاعلى لكم ودمتم بحفظ الله والسلام من الفقير الى ربه حسن امير لوا البحرية وفقه الله بمنه وكتب في 28 جمادى الثانية من سنة 1278

---

* ا.و.ت. : صن : 195 ، مل : 1134 ، و : 126 .

وثيقة عدد : 4 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى ءاله وصحبه وسلم

الصدر الهمام جناب الوزير الاكبر امير الامراء سيدي مصطفى خزنه دار ابقاه الله وجنابه ماصون(مصان) من طوارق الاغيار وبدر علاه محفوظ من الكسوف والمرار ءامين اما بعد السلام التام الموفي لحق ألمقام فانه لا يخفى على كريم الجناب ان العساكر الان لهم مدة لم ياخذون الراتب فمنهم من له مرتب اربعة اشهر ومنهم من لهم خمسة اشهروقد طال امد ذلك الى ان تكاثر فرار العسكر من القشلة بسبب ما ذكر اكثر من المدة السالفة مع ما بلغنا ان جميع القسيلات والعسكر الان صاروا يتكلمون بما لا يناسب الوقت والحال ونخشى ربما ان يتزايد منهم ما ذكر فان ذلك مما يجلب العار ونحن سيدي يلزمنا نذكرو السيادة في مثل هذا الامر لان العساكر المذكورة كلفني جنابكم بساير متعلقاتهم فوجب علينا تعريفكم بهذا وعلى ما يظهر لكم ودمتم محفوظين الجوانب من كل حادث وجانب ءامين والسلام من الفقير الى ربه رشيد امير امراء عساكر التريس كان الله له بمنه وكتب في 12 يوم الاثنين الثاني عشرين من ذي الحجة الحرام سنة 1278

ملحق خير جميع عساكر فلا عاد يسمعوا كلام من قلة اقامتهم وسيادتكم اعرف مني احوال العسكر هاذا اذا كان يظهر لسيادتكم تبادر باعطاء رواتب ابجل من كل شيء وكذلك رواتب الاتراك هاذا كله انا لم يلزمني نتكلم لاكن لما عرفت نفسي بقرب لسيادتكم مهما يخطر في بالي مصلحة نعرف لسيادتكم هاذا ما ظهر لي وربنا يصلح الاحوال على ايديكم والسلام من كاتبه .

وثيقة عدد : 8 * *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

الصدر الهمام جناب الوزير الاكبر امير الامراء سيدي مصطفى وزير المال حرسه الله السلام عليكم ورحمة الله وبعد فالمعروض على وزارتكم السامية انه وافانا مكتوب من وزير الامور الخارجية مورخ بالخامس عشر من سنة التاريخ يتضمن ان معلمي مكتب الحرب تشكو لقنصلهم قنصل الفرنسيس من عدم خلاصهم في مرتبهم وصدر الاذن العلي بخلاصهم فيه وعدم تعطيلهم وعلى اننا تناجزوا بتنفيذ ما صدر به الاذن المطاع والذي نعلم به جنابكم ان وزارة الحرب لم يوجد بها دراهم الان لخلاص المذكور كما ان العساكر لهم مدة خمسة اشهر لم ياخذوا مصروفهم وكنا عرفنا جنابكم بذلك وامرتنا بطلب ذلك من الاعز

----

* أ.و.ت. : صن : 164، مل : 816، و : 147.

* * أ.و.ت. : صن : 158، مل : 690، و : 38.

المنتخب السيد امير اللوا القايد نسيم شمامة ولما طلب ذكر انه ليس عنده دراهم فان ظهر لجنابكم تاذنه بدفع جانب دراهم لخلاص المذكورين ولادارة وزارة الحرب ودمتم بامن الله تعلى والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء محمد وزير الحرب عفي عنه وكتب في 21 ربيع الانور سنة 1280 .

المجموعة السادسة

VI – مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بمؤونة الجيش

أثبتنا لهذه المجموعة إحدى عشرة وثيقة. وكلها مؤرخة بين سنتي : 1863 – 1874م يغلب على هذه الوثائق طابع الشكوى والتبرم من فقدان المؤونة وهي توضح مدى قلق ضباط الوحدات العسكرية ووزراء الحرب وتبين الوضع السيء الذي يعاني منه الجنود والضباط.

حرصنا على إيراد هذا الكم منها لمزيد الإطلاع على الوضع المادي للجيش خلال الفترة.

ونورد ما يخص كل وثيقة من بيانات على النحو التالي :

1 – رسالة من وزير الحرب محمد إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بأن طبجية الابراج لم يأخذوا مؤونتهم منذ شهرين وقابض وزارة الحرب يجيب بعدم وجود ذلك. بتاريخ 19 رمضان 1280 /1863 م.

رسالة من أحمد زروق وزير الحرب إلى محمد العزيز بوعتور يطلب بإلحاح المؤونة التي انتهت وخاصة الزيت. بتاريخ 1 صفر 1867/1284 م.

3 – رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى وزير المال محمد العزيز بوعتور يطلب الزيت والبشماط والسميد ويطلب الاخبية للمخازنية بتاريخ 14 صفر 1867/1284 م.

4 – رسالة من أمير عسكر القيروان محمد إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار يخبره عن وقائع جلاص والهمامة وهجوم بعض القبائل على القرى. ويطلب منه التدارك بالمؤونة أو تسريح العسكر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1867/1284 م.

5 – رسالة من أيوب أمير عسكر التريس بالحاضرة إلى أحمد زروق وزير الحرب تفيد أن العسكر بدون كساء ودون مؤونة بتاريخ 5 شوال 1867/1284 م.

6 – رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى محمد العزيز بوعتور وزير المال يعلمه بأن لزام الشوبان إمتنع عن دفع اللحم ليومية الضباط وخميسية العسكر مع أن البقر موجود ولكنه غالي الثمن وأن المكلف بدفع كساوي العسكر تعلل بعدم وجود الملف وبقي العسكر دون كساء. بتاريخ 8 ذي القعدة 1284 /1867 م.

7 – رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى محمد العزيز بوعتور يقول أن لزام الشوبان عطل اعطاء اللحم للعسكر والتعطيل مستمر. بتاريخ 14 ذي الحجة 1867/1284 م.

8 – رسالة من محمد أمير عسكر القيروان إلى سليم أمير الطبجية ونائب وزير الحرب يطلب التدارك

بالمؤونة وإلا يسرح العسكر بتاريخ 13 جمادى الاولى 1285/1868 م.

9 - رسالة وزير الحرب أحمد زروق إلى وزير المال محمد العزيز بوعتور يعلمه بأن عسة باردو من المخازنية لم ياخذوا ثمن المؤونة منذ 25 يوما وأضر بهم الجوع وقابض وزارة الحرب لم يجد النقود بتاريخ 1 جمادى الثانية 1284/1867 م.

10 - رسالة من الملازم صالح بعسة طبرقة إلى القائم مقام حمدة المملوك بتونس يعلمه بأن عسة طبرقة بقيت دون مؤونة ووصل بهم الامر أن باعوا أدباشهم. بتاريخ 5 ذي الحجة 1285/1868 م.

11 - رسالة من رستم وزير الحرب إلى خير الدين الوزير الاكبر يعلمه بأن العسكر لم ياخذ خميسيته منذ سنين عديدة ولا زالوا يطالبون بتاريخ 3 صفر 1291/1874 م.

وثيقة عدد 1 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

الصدر الهمام جناب امير الامراء سيدي مصطفى الوزير الاكبر حرس الله كماله اما بعد اهداء ما يجب من التحية للمقام فان امير لوا الطبجية عرض على الحضرة العلية ادام الله عزها ان طبجية الابراج البرانية لم ياخذوا ثمن مونتهم عن شهري ينابر وفبراير الحال وقد طلب قابض وزارة الحرب في ذلك فاجابه بعدم وجود الدراهم عنده ولا يخفى ان ثمن المونة لا يقبل تاخير اولا يدري ما يكون العمل في ذلك فصدر الاذن العلي باعلام جنابكم بذلك فاعلمناكم بذلك ودمتم بامن الله تعلى والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء محمد وزير الحرب عفي عنه وكتب في 19 رمضان المعظم سنة 1280.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

الصدر الهمام جناب امير الامراء سيدي مصطفى الوزير الاكبر حرس الله كماله اما بعد
اهداء ما يجب من التحية للمقام فان امير لوا الطبجية عرض على الحضرة العلية
ادام الله عزها ان طبجية الابراج البرانية لم ياخذوا ثمن مونتهم عن شهري
ينابر وفبراير الحال وقد طلب قابض وزارة الحرب في ذلك فاجابه بعدم وجود
الدراهم عنده ولا يخفى ان ثمن المونة لا يقبل تاخيرا ولا يدري ما يكون العمل
في ذلك فصدر الاذن العلي باعلام جنابكم بذلك فاعلمناكم بذلك
ودمتم بامن الله تعلى والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء محمد وزير الحرب
عفي عنه وكتب في 19 رمضان المعظم سنة 1280

* أ.و.ت. : ص : 158 ، مل : 696 ، و : 17.

وثيقة عدد 9 *

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وصحبه وسلم

الهمام المفخم امير الامراء سيدي محمد العزيز بوعتور باش كاتب ووزير المال حرسه الله السلام عليكم ورحمة الله وبعد فان المخازنية بعسة باردو المعمور لهم نحو الخمسة والعشرين يوما لم ياخذوا ثمن مونتهم واضر بهم الجوع وقابض وزارة الحرب اجاب ان ليس تحت يده دراهم المراد ان تاذن بدفع جانب دراهم له لادارة الوزارة ودمتم بامن الله تعلى والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء احمد زروق وزير الحرب عفي عنه في 1 جمادى الثانية سنة 1284.

المجموعة السابعة

VII - مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بلباس الجيش

أثبتنا في هذه المجموعة عشر وثائق يتحصر تاريخها بين 1862 و 1872، أدرجنا فيها نماذج عديدة تتعلق بطلبات لباس عناصر الجيش، ويغلب عليها طابع الشكوى والقلق من انعدام الكساء وعدم تلبية طلبات الجنود.

وتبرز هذه النماذج بوضوح شكوى وزراء الحرب والضباط من وضع جنودهم. وتعطينا صورة جلية على حالة الجنود في جيش الصادق باي.

وقد اثبتناها من 1 إلى 10 طبقا لتاريخها كما يلي :

1 - رسالة من خمودة باي أمير الأمحال إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بأن كساوي العسكر تمزقت من القميص إلى الحذاء وليس عندهم ما يستر حتى أن بعضهم ملتحف بوزرة ونبه عليهم بعدم الخروج من الأخبية حتى لا ترهم العيون بتاريخ 24 ربيع الاول 1279/1862 م.

2 - رسالة من محمد وزير الحرب إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بتوقف دفع أحذية العسكر ولذلك لم يتمكنوا من التعليم ولا العسة بتاريخ 4 ذي القعدة 1280/1863 م.

3 - رسالة من محمد وزير الحرب إلى مصطفى خزنه دار الوزير الأكبر يطلب إجراء المؤونة والكساء والتبن والأحذية والأمر لا يقبل التاخير بتاريخ 21 صفر 1281/1864 م.

4 - رسالة من أحمد زروق وزير الحرب إلى وزير المال محمد العزيز بوعتور يقول أن كسوة العسكر بليت وأن مطالبهم لم تأت بشيء حتى أن العسكر القادم من سوسة للحراسة بدون كساء ويقول أن ذلك غير معقول ويدخل للمكان على هذه الحال بتاريخ 4 محرم 1284/1867 م.

5 - رسالة من وزير الحرب أحمد زروق إلى سليم أمير أمراء الطبجية يلح عليه في طلب الكساء

---

* أ.و.ت. : صن : 161، مل : 724، و. : 1.

والاحذية ومؤونة زواوة بتاريخ 15 ربيع الثاني 1867/1284 م.

6 - رسالة من أحمد زروق وزير الحرب إلى سليم أمير عسكر الطبجية يعلمه بالضرر الذي حصل للعسكر من جراء قلة الكساء والأحذية من المطر والبرد. ويطلب إرسال البشماط فالحاجة له أكيدة بتاريخ 2 جمادى الاولى 1867/1284 م.

7- رسالة من أحمد زروق إلى بوعتور وزير المال يطلب كساء العسكر، وأن مارستان الحاضرة لم يدفع ثمن تجهيز الموتى وتوقف الامر في ذلك لأن الوقف ليس فيه فاضل. بتاريخ 2 ذي القعدة 1284/ 1867 م.

8 - أيوب يعلم الباي بأن المتوفين من العسكر بمارستان القشلة الحسينية لم يجد بما يجهزهم واضطر لتجهيز الأموات بالملاحف الخاصة بالنوم بتاريخ 1 ذي القعدة 1867/1284 م.

9 - رسالة من سليم أمير أمراء الطبجية إلى رستم وزير الحرب يعلمه أن صغار الجنود لم يبق لديهم كساء وليس لهم سوى أسمال بالية مربوطة على العورة وهم بدون أحذية أيضا مع دخول الشتاء. بتاريخ 10 شعبان 1870/1287 م.

10 - رسالة من الوزير الأكبر خير الدين إلى وزير البحر رستم يقول له أن عسة باب البحر كساؤها رث وبعضهم منهمك في عمل الحلفاء والحصر فصدر الأمر بانتخاب عسة نظيفة . بتاريخ 10 شوال 1872/1290 م.

وثيقة عدد 1 *

الحمد لله جناب الصدر المولى الوزير الاكبر امير الامراء والدنا سيدي مصطفى خزنه دار حرسه الله ان الذي نعلم به جنابكم دام عزكم هو ان العسكر المسافر بالحلة المنصورة تريس وطبجية تمزقت كساويهم كلها من الشاشية الى السباط ولم يبق لهم لباس يستتر حتى ان بعضهم لم يبق عنده ما يلبس سوى سورية مجرودة ويلتحف عليها بوزرته وبموجب ذلك صرت انبه على بعضهم ان لا يخرج من خبايه احتشاما من ان يراه احد او تقع العيون على هيئته الرثة لا سيما ونحن في بلاد ربما ياتي اليها احد من السبابيس ويرون هيئة عسكرنا في لباسه فتقع لنا الحشمة من ذلك فالمرغوب من فضلكم ان تصنع لهم تاويلا في تجديد كساويهم لا سيما وقد قرب فصل الشتاء وزمن البرد وهذا الاعلام سر بيني وبينكم من غير ان يشعر به احد والله تعلى يحرس مجدكم والسلام من معظم قدركم امير الامراء حمودة باي وفقه الله كتب في 24 ربيع الاول سنة 1279

----

* ا. و. ت : ص : 177، مل : 957، و : 68.

الحمد لله

جناب الصدر الموقر الوزير الاكبر امير الامراء سيدنا مصطفى خزنه
دار رعاه الله ان الذي نعلم به جنابكم ان عزمكم ان العسكر المنصور بالمحلة المنصورة
تونس والطبجية [illegible] كما [illegible] من [illegible] الى [illegible] ولم يبق لهم لباس [illegible]
حتى ان بعضهم لم يبق عنده ما يلبس سوى سرويله [illegible] وبلغ عليها [illegible]
ويوجب ذلك [illegible] على بعضهم ان لا يخرج من جنابه [illegible] من ان [illegible] الافراد
تنفع العيون على [illegible] لا سيما وهي في بلاد [illegible] امرنا [illegible]
ويرون [illegible] عسكرنا في لباسه [illegible] لنا [illegible] من ذلك [illegible] ان تضع
لهم [illegible] كما [illegible] [illegible] الله [illegible]
[illegible] الله تعالى [illegible] فرسان [illegible] في [illegible]
امير الامراء [illegible] الله [illegible] 22 [illegible] سنة 1279

وثيقة عدد 2 *

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

الصدر الهمام جناب امير الامرا سيدي مصطفى الوزير الاكبر ادام الله مجده اما بعد اداء ما يجب للمقام من التحية فالمنهي لجنابكم الرفيع ان امير لوا الطبجية اخبر ان المكلف بسبابط العسكر توقف في دفعها ولم يدفع حتى النصف من التذاكر التي بيده واكثر العسكر سبابطهم مقطعة وبسبب ذلك لم يتيسر لهم خدمة التعليم ولا العسة ولم يعلم كيف يكون العمل في ذلك وعرضنا النازلة على حضرة مولانا دامت معاليه فصدر اذنه الرفيع بمخاطبة وزارتكم السامية بذلك ودمتم بامن الله ورعايته والسلام من الفقير الى ربه عبده امير الامرا محمد وزير الحرب وفقه الله في 4 ذي القعدة الحرام من سنة 1280.

---

* أ. و. ت : ص : 158 ، مل : 698 ، و : 8.

وثيقة عدد 8 *

الحمد لله

جرنال عساكر التريس بالحاضرة

الذي نعلم به مولانا وسيدنا نصره الله هو المتوفيين من العسكر بمارستان القشلة الحسينية قد توجدوا ولم نجدوا تجهيزهم حتى ان الملاحف الذي كانوا عندنا بالمكان انفصلوا في تجهيز الاموات من العسكر وقد احترنا في ذلك اعلمنا بذلك الحضرة العلية ولمولانا النظر الاصلح السديد كتب في 1 قعدة سنة 1284

الحمد لله
جرنال عساكر التريس
بالحاضرة

الذي نعلم به مولانا وسيدنا نصره الله هو
المتوفيين من العسكر بمارستان القشلة
الحسينية قد توجدوا ولم نجدوا تجهيزهم
حتى ان الملاحف الذي كانوا عندنا بالمكان
انفصلوا في تجهيز الاموات من العسكر
وقد احترنا في ذلك اعلمنا بذلك الحضرة
العلية ولمولانا النظر الاصلح السديد
كتب في 1 قعدة 1284

---

* أ. و. ت : صن : 161 ، مل : 729 ، و : 2.

وثيقة عدد : 9 *

الحمد لله، صلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم

الهمام المفخم امير الامراء سيدي رستم وزير الحرب حرسه الله تعلى بمنه امين اما بعد اهداء السلام التام ومزيد التحية والاكرام اعلامكم الخير هو ان صغار السن بالقشلة الاحمدية بالحاضرة لم يبقى لهم اثر كساوي ولا شواشي ولا سبابط بالكلية وبعضهم بقي لهم قطع من اثر سواري واخرين من اثر كنابر وسراول متحزمين بهم على ستر العورة فقط ورءسهم واكتافهم وصدورهم وافخاضهم عرات وحالتهم لا ترى مع دخول الشتاء والبرد الان ولم نجدوا ما نصنعوا في سترتهم فنطلبوا منكم رعاكم الله تنظر لهم تاويلا في كساوي يستترون بها حال الشتاء بما يراه رايكم واذا لم يتيسر فالضاهر سراحهم من القشلة احسن من ابقايهم على الحالة المذكورة وها اني كاتبت جنابكم بهذا المكتوب خصوصا بما ذكر ونرجو الاشارة بما يظهر لكم في هذا الشان ليكن باشرف علمكم ودمتم في امن الله وحفضه والسلام من الفقير لربه سليم امير امراء عساكر الطبجية وفقه الله وكتب في 10 شعبان الاكرم سنة 1287.

---

* أ. و. ت : صن : 164 . مل : 797 . و : 73.

المجموعة الثامنة

VIII - مدخل إلى الوثائق المتعلقة بأطباء الجيش والأدوية

إخترنا لهذا القسم نموذجا واحدا في وثيقة واحدة وهي تبرز لنا بوضوح وضع الأطباء والأدوية بالجيش وتتمثل هذه الوثيقة في :

رسالة من جوزاف التاجوري طبيب العسكر بحلق الوادي ولزام الأدوية للجيش إلى مصطفى خزنه دار وزير المال يقول له : أنه منذ مدة ثلاثة أعوام لم يقبض من وزارة البحر شيئا من ثمن أدوية العسكر وثمن الآلات الطبية وكراء منزله وأنه توقف على شراء الأدوية اللازمة للعسكر. وهي بتاريخ 1281/1864 م.

المجموعة التاسعة

مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بفرار الجنود

أوردنا في هذه المجموعة ست وثائق تمثل نماذج مختلفة لهروب الجنود من وحداتهم خلال عشرين سنة حيث ينحصر تاريخها بين 1862 و 1881. ويغلب على هذه الوثائق طابع الإعلام بفرار الجنود وهي تبرز الوضع المتأزم الذي يعيش فيه الجنود حتى أصبحوا يفرون من ذلك الوضع دون انقطاع كلما وجدوا لذلك سبيلا واتهمت الدولة الضباط بالتساهل مع الجنود والمتعينين بعدم الجد في اعادة الفارين إلى وحداتهم. وقد رتبناها من 1 إلى 6 كما يلي :

1 - رسالة من أمير أمراء عسكر التريس إلى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بارسال قائمة في أسماء الهاربين ويقول أن العسكر تكاثر فيه الهروب حتى أنه بلغ أكثر من 20 جندي في اليوم يهربون بلباسهم. بتاريخ 4 محرم 1279/1862

2 - رسالة من محمد وزير الحرب إلى وزير العمالة مصطفى خزنه دار يعلمه بتكاثر هروب الجنود وعدم التمكن من التعيين لهم لكثرتهم وعدم جدوى التعيين الذي لم يعد بنتيجة لأن المتعينين يرجعون بعد مدة طويلة دون فائدة. بتاريخ 8 شعبان 1279 / 1862 م.

3 - رسالة من وزير الحرب محمد إلى وزير العمالة مصطفى خزنه دار يشكو له من كثرة هروب العسكر رغم التاكيد على الضباط في البحث عنهم ويشير إلى عدم استعمال الشدة بتاريخ 2 ذي الحجة 1279/ 1862 م.

4 - رسالة من رستم أمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بأن عسكر زواوة لم يبق منه بالمحلة إلا القليل وأن العسكر النظامي هو الآخر صرح بالملل من طول السفر وهم عراة ولم يبق في الكساء وجه للإصلاح وكل ما في المحلة لا يناسب مواصلة الرحلة. بتاريخ 15 محرم 1282/1865 م.

5 - رسالة من أيوب أمير عسكر التريس بالحاضرة إلى أحمد زروق وزير الحرب يعلمه بكثرة الهروب من العسكر أيام الحصاد وعمال الأوطان لم يحصلوا على أحد منهم ووقع الضيق في العمل والعسة لكثرة المرضى ولم يزل أمر الهروب في ازدياد بتاريخ 29 محرم 1285/1868 م.

6 - رسالة من البينباشي محمد إلى سليم وزير الحرب يعلمه بهروب العسكر من القشلة الصادقية بسوسة ولم يبق إلا القليل. بتاريخ 9 شعبان 1298/1881 م.

وثيقة عدد 2 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى ءاله وسلم

الصدر الهمام جناب الوزير الاكبر امير الامرا سيدي مصطفى وزير العمالة حرس الله كماله اما بعد اهداء ما يجب من التحية فالمعروض على مسامعكم الزكية هو ان الاعز المنتخب السيد سليم امير لوا الطبجية اخبر بتكاثر هروب العسكر ببلدانهم وتعسر التعيين لهم من القشلة لكثرتهم وعدم جدوى من يتعين من القشلة لانه يتعين ويغيب مدة ويقدم للقشلة صفر اليدين ويتعلل بعدم وجود من يتعين له وتفاقم الامر ولا زال في الازدياد وارسل تجارد بها اسماء الانفار 253 الهاربين وطلب التعيين لهم واعانة مجالس الضبطية في اعانتهم والزدمة على ديارهم واجنتهم ان اختفوا بها طبق الاذن العلي السابق ودمتم ودامت لكم المعالي على مر الايام والليالي والسلام من الفقير الى ربه امير الامرا محمد وزير الحرب وفقه الله بمنه في 8 شعبان الاكرم سنة 1279

وثيقة عدد 5 * *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

الهمام المفخم امير الامراء سيدي احمد زروق وزير الحرب حرس الله كماله وبلغه ءاماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فالذي نعلم به السيادة هو انه تكاثر الهروب من العسكر في هاته الايام لكونها وقت الحصاد وكثيرا ما نرسل اسماء من يهرب منهم الى عمال الاوطان ولا يحصل من ذلك طايل وقد تضايقنا في العسس والخدمة لكثرة المرضى بالقشلة والمارستان ولم يزل امر الهروب في الزيادة متى لم يقع الحث على ارسالهم وبموجب ذلك ها هو يصل الى السيادة صحبة هذا الجواب زمام و 3 تجارد تشتمل على اسماء الهراب والمتخلفين من القشلة ونظر السيادة اصلح ودمتم للامن والكرامة والحفظ والسعادة والسلام من الفقير الى ربه تعلى ايوب امير امراء عساكر التريس بالحاضرة عفا عنه في 29 محرم الحرام سنة 1285

---

* أ. و. ت : صن : 157، مل : 683، و : 33.

* * أ.و.ت. : صن : 165، مل : 830، و. : 32.

المجموعة العاشرة

مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بمحلات الشمال

أوردنا في هذه المجموعة ثماني وثائق اخترناها كنماذج لمحلة الشمال فيما بين سنتي 1861 و1867 م وتحت قيادة باي الأمحال ووزراء الحرب وبعض كبار الضباط. ويغلب على صيغتها الطابع الإعلامي بما يجري بين المحلة والقبائل.

وهي تبرز حاجة المحلة دوما إلى اللباس والمؤونة والسلاح وضعف المحلة أمام القبائل الممتنعة عن دفع الأداء وما يدور بينهما وبين القبائل من حروب وكر وفر. أدرجناها مرتبة من 1 إلى 8 على النحو التالي :

1 - رسالة من حمودة باي أمير المحلة إلى الصادق باي يعلمه بأن قبيلة ماكثة في الجبل عليها مطالب مالية لأربع سنوات رفضت أداءها وأنه إستعمل معهم أقصى أنواع السياسة ولا يطمع منهم في شيء لا هذا العام ولا فيما بعد ويسري ذلك على بقية العروش وينتظر الأمر بالتزميل والتقدم إليهم بتاريخ 14 ربيع الثاني 1278/1861م.

2 - رسالة من حمودة باي أمير المحلة إلى المشير محمد الصادق باي يعلمه بأن بعض القبائل دفعت ما عليها وأما ماكثة فهي في منزلة بين الطاعة والعصيان ومعظم فرقهم لا زالت متمنعة حتى أن أيديهم إمتدت بالسرقة والنهب إلى المحلة ويشيرإلى الريح والمطر الأمر الذي تمزقت منه الأخبية بتاريخ 27 ربيع الثاني 1278/1861 م

3 - رسالة من رستم أمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بتعذر القيام بالجباية نظرا للمطر والثلج خاصة وأن بعض العروش دخلوا تبسة وعناية بالجزائر وأغلبهم حفاة عراة. ويؤكد على إرسال الكساء لأن أغلب العسكر مكشوف العورة ويطلب على الأقل توجيه السراول فهي الأوكد. بتاريخ 9 شوال 1281/1864م.

4 - رسالة من سليم أمير المحلة إلى وزير العمالة والوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يشير له بأنه مجتهد في أخذ الجباية وهو متحفظ من دخول الحدادة (الحدود الغربية) ويحاول منع المحلة من نهب أموال الناس وهو يقبل عوض النقود بقرا أما الحبوب متوقف على الإذن. بتاريخ 7 ربيع الأنور 1865/1282م.

5 - رسالة من وزير الحرب وأمير المحلة أحمد زروق إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بامتناع بعض القبائل عن القدوم للمحلة بحجة كثرة مطالب المحلة التي لا قدرة لهم عليها وهم يقولون أن أرض الله واسعة والذي يقدر على أخذنا من

6 - رسالة من أحمد زروق وزير الحرب وأمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بوقوع غارة على أطراف المحلة وسلب الجنود ووقوع قتال بين جيش المحلة وقبيلة عمدون. بتاريخ غرة صفر 1867/1284 م.

7 - رسالة من وزير الحرب وأمير المحلة احمد زروق إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بوقوع

معارك كبيرة بين الجبالية وجيش المحلة وأن أهل الجبل على رأي واحد بعدم الدفع يطلب النجدة من العسكر ويلحاح بسبب موت من معه بالمرض والجرب، وأن جل العسكر حافي القدمين والمونة بشماط دون زيت وحتى أن ذخيرة البنادق فاسدة. بتاريخ 14 ربيع الثاني 1284/1867 م.

8 - رسالة من أحمد زروق وزير الحرب وأمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يذكره بطول سفر المحلة و أن القبائل في الجبل لا تقدر المحلة على الوصول إليها وأن الجبالية يد واحدة في الدفاع وهو يائس من الغنيمة خاصة وأن مكاسبهم ضاعت من نهب الجنود وما أحرقوه بأنفسهم. بتاريخ 15 ربيع الثاني 1284 هـ.

المجموعة الحادية عشر

11 - مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بمحلات الجنوب

يضم هذا القسم تسع وثائق اخترناها كنماذج شاهدة على ما يقع في المحلات الموجهة لجنوب البلاد، وهي مؤرخة بين 1861 و 1877 وقادها باي الأمحال ووزراء الحرب وبعض الضباط الكبار. ويغلب عليها الطابع الإعلامي.

وتبرز بصورة عامة المصاعب التي تتعرض لها المحلات مع القبائل الضاعنة وما يفرض على تلك القبائل من الأداءات الثقيلة خاصة عندما يبدو منها العصيان والتمرد على الدولة.

وقد أدرجنا مع هذا القسم وثيقة لها علاقة كاملة مع المحلات وهي تمثل قائمة في حساب أوسمة الافتخار التي أصدرها الصادق باي 1865 بمناسبة عودة المحلات منتصرة على علي بن غذاهم.

ونورد بيانات كل وثيقة على حدة مرتبة من 1 إلى 9 على النحو التالي :

1 - رسالة من حمودة باي أمير المحلة إلى المشير محمد الصادق باي يعلمه بنزول المحلة في وطن المثاليث وأن هذا العرش يعيش في ضائقة بسبب القحط وأفراده متفرقون في العمالة وقد استخلص بعض الأداءات إبلا عوضا عن النقود لتعذر وجودها وهي بتاريخ 2 ذي القعدة 1278/1861 م.

2 - رسالة من سليم آغا الأعراض وأمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يطلب منه أوامر الباي في تزميل عشرة عروش مع المحلة للحاجة إلى ذلك وذكرت العروش في الرسالة وذلك بتاريخ 22 شعبان 1279/1861 م.

3 - رسالة من سليم آغا الأعراض وأمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه أن المبعوثين لقبائل ورغمة أطردوا، لهذا يطلب التزميل من خمسة عروش ذكروا في الرسالة ويقول : انه يجب اغتنام الفرصة قبل حصاد الزرع وهي بتاريخ 26 شوال 1279/1861 م.

4 - رسالة من علي باي أمير المحلة إلى الوزيرالأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بالعجز التام لأهل الجريد عن دفع ما عليهم من مال الدولة ويعلمه بوفاة الشيخ مصطفى بن عزوز وذلك بتاريخ 30 ذي الحجة 1282/1865 م.

5 - رسالة من علي باي أمير المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار يعلمه بأن عروش الهمامة ليس لهم طاعة ولا عزم على الدفع وليسوا مكترثين بالمحلة بسبب تساهل الدولة معهم. وشعر منهم بعدم الإحترام وبلاد الجريد لا تقوم بالمحلة بسبب تسلط الجراد عليها. وهي بتاريخ 19 ذي الحجة 1282/ 1865 م.

6 - قائمة في حساب أوسمة الإفتخار من الذهب والفضة للعسكر والضباط التي دفعت لهم بعد انتصار المحلات الثلاث على ثورة ابن غذاهم 1864، وهي بتاريخ 28 ربيع الانور 1865/1282 م.

7 - رسالة من المشير الصادق باي إلى وزير الحرب رستم أمير المحلة يعلمه بما فرض على قبائل ورغمة لمصروف المحلة المتوجهة إليهم دون ما عليهم من الأداءات وذلك بتاريخ 22 جمادي الثانية 1291/ 1874 م.

8 - رسالة من وزير الحرب رستم وأمير المحلة إلى الوزير الأكبر خير الدين يعلمه بإنهاء عملية الأداء ضد قبائل ورغمة وتركيز لبعض الأسس الإدارية في المنطقة ويعطي رأيه في بعض الأشخاص وصلاحية المنطقة للإعمار إذا وقع الإعتناء بها وهي بتاريخ 23 رجب 1874/1291 م.

9 - رسالة من سليم أمير محلة الأعراض إلى الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل يعلمه بما جمعه من الإبل من القبائل مقابل أداء مال الإعانة ويستشيره في طريقة بيعها وتوزيعها على أسواق العمالة بتاريخ 30 شوال 1877/1295 م.

المجموعة الثانية عشر

12 - مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بمشاركة الأوجاق المخزنية وفرسان القبائل والعروش المزملة في المحلات الحكومية

هذا القسم يضم ثلاث وثائق ينحصر تاريخها بين 1861 و 1868 وهي عبارة على قائمات بأسماء القبائل المزملة مع المحلة وقائمات بأسماء الأوجاق المخزنية.

وتبرز هذه الوثائق حاجة المحلة واعتمادها على الأوجاق المخزنية وفرسان العروش بدل الجيش النظامي الذي ضعف دوره ونوردها مرتبة من 1 إلى 3 على النحو التالي

1 - بيان عدد خيل وتريس العروش المزملين مع المحلة بتاريخ 8 جمادي الاولى 1861/1279 م وتوقيع أحمد زروق.

2 - قائمة في الأوجاق المسافرة مع المحلة بتاريخ 23 ذي الحجة 1865/1282 م.

3 - قائمة في عدد المخازنية المسافرين مع محلة الأعراض والمزملين من العروش بتاريخ 10 صفر 1868/1286 م.

المجموعة الثالثة عشر

مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بتحركات القبائل

أوردنا في هذا القسم ثلاث وثائق ينحصر تاريخ إثنتين بين1867-1879 والثالثة دون تاريخ ونرجح أنها في نفس الفترة، وتتعلق بهجومات القبائل ضد بعضها وتمردها ضد الدولة.

وهي تبرز مدى عجز جيش الدولة على توفير الأمن والإستقرار في البلاد رتبناها على النحو التالي :

1 - رسالة من محمد أمير أمراء عسكر القيروان إلى وزير الحرب أحمد زروق يعلمه بأن بعض العروش تريد الهجوم على مدن الساحل وقراه وتتوعد بالوصول إلى البحر بتاريخ 10 رمضان 1284/1867 م.

2- رسالة من والي طرابلس الغرب إلى المشير محمد الصادق باي يعلمه باستمرار هجوم قبائل ورغمة على أهالي طرابلس خاصة التجار القادمين من غدامس الأمر الذي عطل الحركة التجارية وعطل الإقتصاد ويستغرب وجود هذا العمل بين إيالتين مسلمتين فيطلب عدم إهمال الموضوع وهي بتاريخ ربيع الأنور 1297/1879 م.

3 - رسالة من ميعاد بني يزيد إلى حيدر آغا الأعراض وأمير المحلة يهددونه إن هو قدم إليهم بالمحلة - دون تاريخ -.

المجموعة الرابعة عشر

14 - مدخل إلى قسم الوثائق المتعلقة بإعانة تونس عسكريا للدولة العثمانية.

اكتفينا في هذا القسم بوثيقة واحدة اخترناها لأنها تبرز عزم تونس في 1876 على إعانة الدولة العثمانية بعد الإلحاح بالرغم من عجز البلاد ماليا وضعف جيشها.

وهي رسالة من المشير محمد الصادق باشا باي إلى وزير الحرب رستم يطلب منه احضار 3500 من العسكر وما يلزمهم من الضباط والسلاح تحت رئاسة أمير لواء عسكر التريس محمد بن صالح ليكونوا حاضرين في انتظار المراكب العثمانية بتاريخ 25 ذي الحجة 1294/1876 م.

المجموعة الخامسة عشر

مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بدخول فرنسا لتونس والمقاومة الوطنية

هذه المجموعة أوردنا لها عشر وثائق كلها بتاريخ 1881 وتتعلق بموضوع احتلال فرنسا لتونس يغلب عليها الطابع الإعلامي.

يشير بعضها إلى توجيه المحلات في اتجاه الجيش الفرنسي القادم لاحتلال تونس، ويفيد البعض الآخر باعطاء معلومات عن توغل الجيش الفرنسي في البلاد ومواجهة الثوار له. وتعلم بسير المعارك التي تدور بين الطرفين والمقاومة العنيفة التي يواجهها جيش الإحتلال. وهي تبرز بوضوح ضعف محلة الحكومة وتعاونها مع القوات الفرنسية في حربها ضد أهل البلاد.

وقد أوضحنا ما يتعلق بها من بيانات على النحو التالي :

1 - رسالة من المشير محمد الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يطلب منه توجيه محلة إلى جهة خمير يقودها بنفسه مركبة من 1000 جندي وتحمل مدفعين بتاريخ 8 جمادي الأولى 1298/1881 م.

2 - رسالة من وزير الحرب سليم وتوقيع مصطفى صفر بالنيابة إلى الوزير الاكبر مصطفى بن اسماعيل يعلمه بقدوم الضابط الفرنسي كاهلان لزيارة أبراج الكاف وباجة وبنزرت وتسجيله لكل ما فيها من السلاح والكتابة بتاريخ 14 جمادى الاولى 1881/1298 م (وهذه الزيارة تمتد قبل دخول فرنسا بشهور واحد لتونس)

3 - رسالة من المشير محمد الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يطلب منه توجيه محلة لجهة خمير مركبة من 1800 جندي وتحمل 6 مدافع تحت قيادة أمير الأمحال علي باي. بتاريخ 15 جمادي الأولى 1881/1298م.

4 - رسالة من المشير محمد الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يأمره بتجهيز محلة لتقرير الأمن وتتكون من 2368 من العسكر النظامي وغير النظامي وتحمل 5 مدافع وتحت قيادة علي باي وذلك بتاريخ 25 رمضان 1881/1298 م

5 - رسالة من ثلاثة ضباط مكلفين بمقدمتي المحلة إلى الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل يعلمونه بوقوع الحرب بين الثوار والفرنسيين دامت حوالي سبع ساعات وتعاونت المحلة التونسية مع الفرنسيين وقد أعطوا الماء للفرنسيين وطلبوا منهم أن يكونوا يدا واحدة على العربان الظالمين واشتروا للفرنسيين الشعير والبقر، بتاريخ 2 شوال 1881/1298م.

رسالة من الضباط المكلفين بمقدمتي المحلة إلى سليم وزير الحرب يعلمونه بهجوم الثوار على المحلة وإحاطتهم بها من كل جانب ويعلمونه بهروب أكثر عسكر زواوة والحنفية والثوار ما زالوا يتكاثرون من الساحل والعسكر والاخطار محدقة بهم. بتاريخ 3 شوال 1881/1298 م

7 - رسالة من أحمد زروق وزير البحر إلى سليم وزير الحرب يعلمه برداءة السلاح فيطلب صنايعية لإصلاحه بتاريخ 6 شوال 1881/1298م.

8 - رسالة من علي باي أمير المحلة إلى الصادق باي يعلمه بهجوم الثوار على المحلة من جهاتها الأربع ويعطيه عدد الجرحى والموتى. بتاريخ 3 ذي القعدة 1881/1298م.

9 - رسالة من علي باي أمير المحلة إلى أخيه محمد الصادق باي يعلمه بتعاضد المحلة مع الفرنسيين ضد الثوار ويعلمه باكرامه للقائد الفرنسي مع الف من عسكره الذي زار المحلة التونسية بتاريخ 12 ذي القعدة 1881/1298م.

10 - رسالة من علي باي أمير المحلة إلى الصادق باي يعلمه بعدد الثائرين وعدد القبائل المشاركة في الثورة بتاريخ 12 ذي القعدة 1881/1298م.

وثيقة عدد : 6 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

---

*1. و. ت، ص 178 ، مل 968 ، و: 58.

الهمام المفخم امير الامراء سيدي سليم وزير الحرب والمكلف بالحنفية حرس الله اجلاله سلام عليكم ورحمة الله وبعد فا المخبر به جنابكم انه بسبب الحوادث من هجوم العربان واحاطتهم بنا من كل الجهات وقد قطعوا الطريق وسلبوا زوج اوضباشية زواوة وشاوش عسكر طبجية وافتكوا الحرطونات وسلبوا اهلها وسلبوا بعض من عسكر الحنفية وزواوة وجروهم قريب من المقدمة وقد صدر اذنكم في قلامة وبيان عدد العسكر الموجود من زواوة والحنفية لم يمكن لنا ذلك بسبب هذه الحوادث المكدرة لكن المخبر به جنابكم ان اكثر عسكر زواوة والحنفية من الحمامات وقليبية فروا وبقينا نرغبوا من العسكر الباقي ان لا يفروا ونسيسوا فيهم لان الاخطار عظمة ولا زالت تتكاثر العرب من الساحل والقبلة وقد بلغنا ان فيهم عسكر القلعة والعرب قد حصرونا من الجهات وبقينا من غير علفة ولا نقدر على جلبها من بعيد ولا من قريب حتى اننا في جلب الماء توجهوا مع السقاية عسكر زواوة والحنفية مع السقاية لجلب الماء مع قرب الماء الينا والسلام من امراء الالايات محمد ناصف ومحمد بن عمار والطيب بن الحاج حسن عفى عنهما في 3 شوال سنة 1298

المجموعة السادسة عشر

16 - مدخل إلى قسم الوثائق الخاصة بتسليم أبراج وقشل ومؤسسات الجيش التونسي للجيش الفرنسي أوردنا لهذا الموضوع ثماني وثائق اخترناها كنماذج لطريقة تخلي الجيش التونسي عن مؤسساته وسلاحه لقوات الاحتلال بأمر من الباي وهي مؤرخة في 1881 ما عدا وثيقة واحدة مؤرخة في 1882 في عهد علي باي. ولهذه الوثائق طابع الأمر بوجوب تسليم القشل والأبراج وخزائن البارود للقوات الفرنسية وتبرز نهاية الجيش التونسي بعد تسليم مؤسساته وسلاحه . رتبناها من 1 إلى 8 كما يلي :

1 - رسالة من الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يطلب منه السماح للفرنسيين بوضع مهماتهم في برج سيدي أبي سعيد. بتاريخ 4 رمضان 1298/1881 م.

2 - رسالة من الوزير الاكبر محمد إلى سليم وزير الحرب يعلمه بدخول الفرنسيين إلى برج الرابطة والجلاز للإقامة بهما وقتيا ويطلب منه منع ما يمكن أن يصدر من قول أو فعل يؤدي إلى تشويش بتاريخ 17 ذي القعدة 1298 / 1881 م.

3 - رسالة من الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يطلب منه تسليم مفاتيح خزائن البارود ببرج الرابطة للعسكر الفرنسي بتاريخ 22 ذي القعدة 1298/1881م

4 - رسالة من المشير محمد الصادق باي إلى سليم وزير الحرب يطلب منه تسليم القشلة الحسينية لرئيس العسكر الفرنسي وينقل ما بها لقشلة سوق الوزر. بتاريخ 4 ذي الحجة 1298/1881 م.

5 - رسالة من الصادق باي إلى وزير الحرب سليم يطلب منه تسليم البطاح والبراطل التي بقشلة الطبجية لرئيس العسكر الفرنسي يضع به الدواب والمهمات وقتيا. بتاريخ 8 ذي الحجة 1298/1881م.

6 - رسالة من محمد المرابط أمير أمراء عسكر القيروان إلى سليم وزير الحرب يعلمه بأن الجنرال ايتيان يريد دمج عناصر من العسكر التونسي في الجيش الفرنسي بالقيروان ويجري عليهم مرتبهم مثل

أفراد الجيش الفرنسي ويشترط أن يكونوا غيرمتزوجين. بتاريخ 27 ذي الحجة 1298/1881 م.

7 - رسالة من الصادق باي إلى وزير الحرب سليم يطلب منه تسليم قصبة الحمامات للعسكر الفرنسي مؤقتا. بتاريخ 17 محرم 1298/1881 م.

8 - رسالة من علي باشا باي صاحب المملكة التونسية إلى أمير اللواء مصطفى صفر يطلب منه تسليم ما في خزائن البارود من الذخائر والأسلحة والمهمات العسكرية بخزينتي باردو وتونس وقشلة الطبجية بما فيها للعسكر الفرنسي. بتاريخ 8 جمادى الاولى 1330/1882 م.

وثيقة عدد 3 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الهمام المفخم أمير الامراء وزير الحرب ابننا سليم حرسه الله اما بعد السلام عليكم فالعمل أن تسلم مفاتيح خزانتي البارود التي ببرج الرابطة لضابط العسكر الفرانساوي الذي هناك وعلى هذا العمل والسلام من الفقير الى ربه تعلى عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله تعلى وكتب في 22 ذي القعدة الحرام من سنة 1298

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

---

* أ. و. ت، ص 147، مل 593، و: 43.

وثيقة عدد 4 *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد واله وصحبه وسلم

الهمام المفخم امير الامراء وزير الحرب ابننا سليم حرسه الله اما بعد السلام عليكم فالعمل ان تسلم القشلة الحسينية لرئيس العسكر القرانساوي يقيم بها وقتيا وتنقل جميع من بها من العسكر والمهمات لقشلة سوق الوزر وقشلة سيدي عامر وعلى هذا العمل والسلام من الفقير الى ربه عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله في 4 حجة الحرام من سنة 1298

* أ. و. ت، ص 147، مل 593، و: 47.

كشاف الأعلام

س

ش

ص

ع

غ

ف

كشاف القبائل والجماعات والطوائف والدول

غ

ف

ق

ك

كشاف اسماء الأماكن الجغرافية

كشاف المؤسسات والتنظيمات المدنية والعسكرية

كشاف الرتب العسكرية

كشاف الوظائف والمهن

كشاف الأسلحة والذخيرة

كشاف المعادن والعملات

كشاف الأزياء

كشاف الأطعمة

كشاف الكتب والقوانين والعلوم

كشاف الجداول والقوائم

كشاف الوثائق المرقونة والمصورة

كشاف الفهارس

منشورات متبعم

تحت إشراف د. عبد الجليل التميمي

تاريخ الولايات العربية أثناء العهد العثماني :

- الولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني ، مع إقامة فهارس لها ، ج 1 و 2 610 ص ، ج 3 ، 412 ص ، (بالعربية والفرنسية والإنقليزية) ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، تونس ، 1984 .
- الحياة الإقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني ، 3 اجزاء ، 970 ص، جمع و تقديم د. عبد الجليل التميمي ، (بالعربية و الفرنسية والإنقليزية) زغوان ، 1986.
- اعمال مؤتمر اللجنة العالمية للدراسات العثمانية المنعقد بكامبريدج سنة 1984، من الولايات العربية في العهد العثماني، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي، 183 ص، (بالإنقليزية و الفرنسية) زغوان، 1986 .
- الحياة الإجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني 3 اجزاء ، 1068 ص ، جمع و تقديم د. عبد الجليل التميمي ، (بالعربية و الفرنسية والإنقليزية) ، تونس ، 1988 .
- الحياة الفكرية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني (3 اجزاء) 920 ص ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، (بالعربية والإنقليزية والفرنسية) زغوان ، 1990 .
- اعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية عن : الحياة الإدارية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني ، 700 ص جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي (بالعربية والفرنسية والإنقليزية) متبعم 1990 .
- اعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات العثمانية عن : المدن العربية والديموغرافية والبحر الأحمر خلال العهد العثماني (جزءان ، سيصدر في جويلية 1994) .
- د. التميمي، عبد الجليل ، دراسات في التاريخ العربي - العثماني ، (1453-1918) 202 ص (بالعربية والفرنسية والإنقليزية) ، متبعم-زغوان مارس ، 1994 .

المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية :

- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد الأول و الثاني ، 452 ص ، متبعم- زغوان 1990 .
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 3 - 4 ، 340 ص ، متبعم-زغوان 1993 .
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 5 - 6 ، 700 ص ، متبعم-زغوان 1993 .
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 7 - 8 ، 1993 ، 690 ص ، متبعم-زغوان 1993 .
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 9 و10 ، 640 ص ، اوت 1994 .
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 11 و12 ، 637 ص ، اكتوبر 1995 .

تاريخ الموريسكيين-الأندلسيين :

- د. لوي كاردايك ، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون : المجابهة الجدلية ، تعريب د. عبد الجليل التميمي 196 ص ، الطبعة الثانية (بالعربية) ، زغوان ، 1989 .
- تطبيق الموريسكيين الأندلسيين للشعائر الإسلامية (1492 - 1609) (النص الإسباني و الفرنسي) جمع و تقديم د. عبد الجليل التميمي ، 200 ص زغوان ، 1989 .
- النص العربي ، 220 ص ، متبعم ، زغوان 1991 .

- د. عبد الجليل التميمي ، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين ، 180 ص (بالعربية والفرنسية) ، متيمم- زغوان ، 1991.

- محن الموريسكيين-الأندلسيين وحياتهم الدينية ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 408 ص ، (بالفرنسية و الانقليزية و الاسبانية و الموجز بالعربية) ، زغوان ، 1990.

- لوث لوباث بارلد ، اثر الإسلام في الأدب الإسباني من العصور الوسطى إلى الوقت الحاضر تعريب د. جيب بن جميع، مراجعة وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 224 ص ، زغوان ، 1990.

- اعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة 1492-1992 ، (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، متيمم-زغوان 1993 ، جزءان 1053 ص.

- لونقا ، الحياة الدينية للموريسكيين ، تعريب د. محمد جمال عبد الرحمان، 203 ص (بالعربية) ، متيمم - زغوان 1993 .

- د. التميمي عبد الجليل ، دراسات في التاريخ الموريسكي الأندلسي (بالعربية والفرنسية) ، 173 ص شهر جانفي 1993 .

- وضعية الدراسات الموريسكية الأندلسية خلال الثلاثين سنة الماضية (سيصدر في نوفمبر 1994) .

- اعمال المؤتمر العالمي السادس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول : وضعية الدراسات الموريسكية-الأندلسية في العالم ، 368 ص ، جانفي 1995 .

- لوي كارداياك ، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون : المجابهة الجدلية ، الطبعة الثانية للنص الفرنسي، 324 ص ، متيمم - زغوان ، جانفي 1995 .

- د. لوث لوباز بارالت ، نص لموريسكي من تونس حول الجنس ، تعريب د. جمال عبد الرحمان ، مارس 1995 .

- د. التميمي ، عبد الجليل ، البيبليوغرافيا العامة للدراسات الموريسكية الأندلسية (مارس 1995) .

- كتاب تقديري للأستاذ لوي كارداياك ، جمع وتقديم الدكتور عبد الجليل التميمي ، جزءان 1022 ص، متيمم-زغوان ، افريل ، 1995 .

تاريخ المغرب العربي :

- د. عبد الجليل التميمي ، بايلك قسنطينة والحاج احمد باي 1830-1837 ، 303 ص + 24 اسماء (بالفرنسية) تونس ، 1978.

- د. عبد الجليل التميمي ، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، 116 ص، تونس ، 1979 (نفذ)

- د. عبد الجليل التميمي ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي ، الجزائر ، تونس و ليبيا (1816 - 1871) 208 ص ، (بالفرنسية) الطبعة الثانية تونس ، 1980.

- دو مينيك موتيي، القنصلية الانقليزية بتطوان اثناء تولي اوتوني هتفيد (1717 - 1728) 112 ص ، (بالفرنسية) تونس، 1980.

- د. عبد الجليل التميمي ، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، 92 ص ، (بالعربية و الفرنسية) ، تونس ، 1980.

- شانتال دو لافارون، مصادر فرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى في القرن الثامن عشر (بالفرنسية) ج 2، 128 ص ، تونس ، 1983.

- شانتال دو لافارون ، مصادرفرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى في القرن الثامن عشر 120 ص ، ج 3 ، (بالفرنسية) زغوان ، 1990.

- شانتال دو لافارون ، مصادرفرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى في القرن الثامن عشر 120 ص ، ج 4 ، (بالفرنسية) زغوان ، 1993.

- د. شنتال دولا فيرون و د. احمد فاروق ، المصادر الفرنسية لتاريخ المغرب الأقصى ، ج 5 ، 120 ص (بالفرنسية) ، متيمم - زغوان 1994 .

- د. عبد الجليل التميمي ، الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس و ليبيا ووسط و غرب إفريقيا خلال العصر الحديث (بالعربية والفرنسية) ، 80 ص ، تونس ، 1981.

- د. عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517 - ج 2 ، (بالعربية)، تونس، 1983.

- د. عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الطبعة الثانية ، 256 ص ، (بالعربية) زغوان، 1985.

- د. ص. بوبكر ، إيالة تونس في القرن السابع عشر و علاقاتها الإقتصادية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط : موسيليا و ليفورنة (بالفرنسية) 224 ص ، زغوان ، 1988 .

- د. بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، 224 ص (بالعربية) ، تقديم د. عبد الجليل التميمي ، زغوان ، 1989 .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم ، وثائق المغاربة من سجلات المحاكم الشرعية المصرية إبان العصر العثماني ، الجزء الأول . 376 ص ، متبعم-زغوان 1992 .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم ، وثائق المغاربة من سجلات المحاكم الشرعية المصرية إبان العصر العثماني ، الجزء الثاني ، 367 ص ، متبعم ، أوت 1994 .

- د. عبد الجليل التميمي ، دراسات في التاريخ العربي-الإفريقي ، 170 ص ، متبعم-زغوان ، أكتوبر 1994 .

- د. الناجي جلول ، التحصينات العسكرية للسواحل التونسية أثناء العهد العثماني (جزءان) 875 ص سيصدر في جانفي-فيفري 1995 .

- كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية ، اعداد وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 320 ص، منشورات متبعم (افريل 1995) .

- د. الشيباني بنبلغيث ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882) ، 294 ص ، منشورات متبعم (نوفمبر 1995) .

- د. أحمد جدي ، أحمد بن أبي الضياف ، آثاره وتفكيره : محاولة في التاريخ الثقافي ، 550 ص ، منشورات متبعم (نوفمبر 1995) .

المجلة التاريخية المغاربية :

صدر منها منذ صدورها في أول جانفي 1974 الى اليوم 80 عددا .

التوثيق والمعلومات :

- د. عبد الجليل التميمي ، كشاف المجلة التاريخية المغربية من العدد 1 إلى 50 ، 402 ص ، (بالعربية والفرنسية) زغوان ، 1988 .

- د. التميمي ، عبد الجليل ، كشاف المجلة التاريخية المغاربية من العدد 53 الى 72 ، 184 ص (بالعربية والفرنسية) متبعم-زغوان ماي 1994 .

- اعمال الندوة العربية الأولى حول : التكشيف والتصنيف في مراكز المعلومات العربية، 180 ص (بالعربية) ، متبعم- مكتبة الملك فهد الوطنية زغوان - الرياض 1991 .

- د. وحيد قدورة ، بداية الطباعة العربية في إستانبول وبلاد الشام تطور المحيط الثقافي (1707 - 1787) ، 288 ص، متبعم - مكتبة الملك فهد - الرياض - زغوان (بالعربية) ، ماي 1992 .

- المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، 490 ص ، منشورات متبعم - مركز التوثيق القومي (بالعربية) ، 1993 .

- اعمال الندوة الرابعة حول : المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي ، منشورات متبعم و مركز التوثيق القومي ، تونس (أوت 1994) .

- اعمال الندوة الخامسة حول : وضعية دراسات المكتبات والمعلومات في الوطن العربي ، التوجهات المستقبلية ، 480 ص ، منشورات متبعم و مركز التوثيق القومي ، تونس (سبتمبر 1995) .

- د. حسين العباتلي ، المعالجة اللغوية للمعلومات ، متبعم - زغوان ، ماي ، 1995 .

الشرق الاوسط واوروبا :

- دراسات في الحوار الثقافي العربي الأوروبي : الكتب العربية الأولى المطبوعة باوروبا ، 167 ص ، متبعم - مكتبة الملك فهد الوطنية-زغوان-الرياض (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، 1992 .

- اعمال مؤتمر : وضعية الدراسات عن الشرق الأوسط 264 ص (بالعربية والانقليزية) منشورات مؤسسة التميمي - زغوان 1994.

- اعمال المؤتمر العالمي الأول حول : دور المؤسسات البحثية في تطوير العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي وتركيا ، 356 ص (بالعربية) 228 ص (بالفرنسية والانقليزية) ، منشورات مؤسسة التميمي و مؤسسة كونراد اديناور ، زغوان - تونس ، اكتوبر 1995 .

قيد الإعداد

- د. محمد الارناؤوط ، دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان

- د. عبد الجليل التميمي ، الأمير عبد القادر بالمشرق العربي .

- اعمال المؤتمر العالمي السادس للدراسات العثمانية حول : وضعية الدراسات العثمانية في العالم خلال الثلاثين سنة الماضية .

- كتاب تقديري للأستاذ شارل روبار اجيرون ، جانفي 1996 .

- د. عبد الجليل التميمي ، دراسات ووثائق حول التاريخ المغاربي في العهد الحديث .

- د. عبد الجليل التميمي ، دراسات ووثائق حول الحركة التبشيرية بالمغرب العربي خلال العهد الحديث.

- د. ايفات كارداياك هيرموسيلا ، السحر في اسبانيا ، الموريسكيون والمسيحيون القدامى في القرنين 16-17 .

- خليفة حماش ، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني .

- المجلة التاريخية المغاربية الأعداد 81-82-83-84 (ستصدر في مارس 1996).

- كتاب تقديري للأستاذ خليل الساحلي .

- اعمال الملتقى الدولي المنعقد في تمبكتو (مالي) حول : الثقافة العربية الإسلامية في افريقيا السوداء جنوب الصحراء : حالة افريقيا الغربية.

- اعمال الملتقى الدولي المنعقد بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية - تونس I حول : التاريخ الاجتماعي والمعلوماتية : المشاكل المنهجية والتطبيقات الموضوعية .

- اعمال الندوة العربية السادسة حول : المكتبات الوطنية والعامة ودورها في ارساء النظم العربية للمعلومات .

mille piastres. D'autre part, la fermeture de cette école s'est manifestée négativement sur le niveau scolaire des militaires, la perception des lois et l'utilisation des armes déjà usées. Desormais, la promotion professionnelle concerne les fils des ministres et des courtisans.

En outre, les troupes régulières et non régulières manquaient d'harmonie. L'Etat s'est généralement appuyé sur les éléments non-réguliers eu égard à la baisse de leur coût. De ce fait il a négligé les éléments réguliers ainsi que l'état des forts, des casernes et des ports militaires ; la flotte de guerre ne pouvait même pas assurer la supervision des côtes et contrecarrer la contrebande. Selon les propres mots d'un amiral elle ne servait qu'à être utilisée comme du bois. La structure militaire était donc fragile, ses éléments étaient disloqués.

En dépit de l'existence d'un budget militaire, la situation matérielle des soldats étaient toujours mauvaise : les paiements des salaires qui étaient déjà insuffisants, enregistraient des retards de quelques mois, les uniformes arrivaient elles-aussi en retard, les vivres étaient mauvaises et rares. La situation sanitaire n'était pas meilleure, il y avait toujours manque de médicaments et de médecins ; le médecin qui s'occupait des médicaments devait en acheter de son propre argent mais l'Etat le remboursait avec difficulté. A cet effet, la fuite des militaires était devenue la règle.

Les juifs ont joué un rôle fort intéressant dans la dégradation de la situation financière des soldats et des officiers parce qu'ils détenaient les comptabilités et tout ce qui touchait au financement de l'armée : salaires, uniformes, vivres ... Ils détournaient les deniers publics et travaillaient en collaboration avec les grands ministres qui partageaient avec eux les intérêts et les monopoles.

A cet égard l'armée ne pouvait remplir aucune tâche soit intérieure ou extérieure. Elle ne pouvait pas répondre à l'appel du Sultan Ottoman. A l'arrivée des troupes françaises en Tunisie, elle était en état d'impuissance totale ; ce qui nous pousse à croire que cet état était voulu et planifié d'avance par des éléments autochtones et étrangers. Le vide militaire qu'a connu le pays était la raison majeure pour laquelle la France ait décidé d'occuper la Tunisie. Cependant, elle n'a pas arrivé à soumettre facilement les habitants. En outre, les soldats qui s'évadaient de leur unité militaire, avec ou sans armes, avaient participé, à côté des chefs tribaux, à la résistance à l'armée d'occupation et lui avaient infligé des pertes inattendues avant qu'ils ne soient obligés à la soumission et à la dispersion. C'est en 1882, que l'armée tunisienne s'est effondrée pour être remplacée par une armée mixte des colonies françaises.

Chibani BENBILGHITH

INTRODUCTION

Chibani BENBILGHITH

Depuis son intronisation, Ahmed Bey a employé tous ses efforts pour moderniser l'armée tunisienne et en créer une armée régulière mais il n'a pas réussi parce que la construction militaire n'a pas été suivie d'une construction économique. Aussi, elle a été suivie par le gaspillage d'argent sous des rubriques sans intérêt pour l'armée. Cette oeuvre novatrice s'est révélée stérile, elle s'est intéressée à l'aspect non pas à l'essence. Les dépenses qu'elle a dues étaient énormes de sorte que le financement continu était impossible, le Bey a assisté à la fin de ses jours à la chute de ce qu'il a construit. Même l'Ecole Militaire qui est le meilleur de ses oeuvres a connu le même sort pour la même raison financière. Cependant, son oeuvre militaire était une expérience fort intéressante et très estimable malgré qu'elle s'est terminée rapidement. Alors que ses successeurs ne s'y sont pas intéressés : le nombre des soldats a continué à baisser à l'époque de Mohamed Bey sous prétexte qu'ils sont inutiles eu égard à l'instauration de la paix dans le monde. Cependant ce bey a contribué positivement en rouvrant l'Ecole Militaire et en promulgant des lois militaires dans le cadre du Pacte Fondamental de 1857. Cette action aurait d'énormes conséquences positives sur la vie de l'armée si elle était mise en application. En effet, les conditions militaires auraient être meilleures et les institutions de l'armée s'épanouiraient si Mohamed Sadok Bey mettait en application les lois.

Par ailleurs, les soldats vivaient dans des conditions jamais vues dans l'histoire militaire, eu égard à la faiblesse du bey et à son amour à une vie de mollesse et de délices. Ses mamelouks qui détiennent les rouages du gouvernement et dont le seul souci est de posséder les domaines, construire les palais et amasser l'argent au détriment des institutions étatiques et en collaborant avec les commerçants et les courtiers, se sont emparés des derniers publics. Parmi ceux-ci Mustapha Khaznadar et Mustapha Ben Ismaïl qui étaient tous les deux Grands Ministres à l'époque de Sadok Bey. Déjà, après la chute du premier et l'avènement du second on a nommé à la tête du gouvernement le ministre réformateur Khaïreddine ; néanmoins, il n'a pas arrivé à réparer tout ce qui a été atteint par la corruption, il n'a pas même manifesté beaucoup d'intérêt à l'armée ; c'est ainsi que les lois n'ont été mises en application que pendant une brève période suivant les désirs des ministres et des consuls européens et leur influence politique et financière dans le pays.

Ces lois militaires ont été vite abandonnées, les mamelouks ont les mains libres pour les transgresser et s'emparer de l'indemnité financière, ils ont même fermé l'Ecole Militaire afin de faire des économies malgré l'insignifiance de la subvention annuelle octroyée à cette école et qui ne vaut que la moitié du traitement annuel du grand ministre à savoir 150

de Mohamed Sadok Bey (1859 - 1882).

Les études militaires dans notre pays et dans les universités arabes sont quasi-absentes et ce malgré l'importance de ce genre d'études et du rôle de l'armée dans les rouages de l'Etat. L'étude du Dr. Benbilghith nous a fait connaître de graves réalités historiques, en procédant à l'analyse des causes de la dégradation de la situation de l'armée par le recrutement qui était arbitraire , par la formation qui était incorrecte, par le manque d'équipement et de financement à tel point que les militaires ne trouvaient de quoi se nourrir ou se vêtir. Par conséquent, l'armée était totalement marginalisée et sa situation s'était dégradée, ce qui prouve que l'armée n'existait que nominalement et justifie son inertie pendant l'occupation du pays par l'armée française en 1881 ; d'ailleurs l'Etat-major français a qualifié cette conquête de visite touristique.

Cette grave situation est due au système politique de l'époque, et principalement aux hommes d'Etat qui, par leur ignorance et leur manque de patriotisme, ont participé à la détérioration de la situation économique et sociale, ce qui s'est répercuté négativement sur les troupes militaires. En dépit des réformes menées par le ministre Khaireddine, la situation restait irréparable. Les lecteurs de cette recherche découvriront combien sont profonds les dégâts non pas seulement militaires mais aussi socio-économiques, ce qui constitue l'élément majeur de cette excellente thèse. Par ailleurs nous attendons de cet historien qui est le premier spécialiste d'histoire militaire, d'autres études sur l'histoire relative à l'armée tunisienne à l'époque moderne.

Je tiens à remercier le Prof. Dr. Fathi Triki, Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université de Sfax, pour sa collaboration et sa détermination à ouvrir une nouvelle page de coopération scientifique avec notre Fondation en procédant à la co-édition de cette thèse pour favoriser le rayonnement des sciences historiques dans notre pays.

Abdeljelil TEMIMI

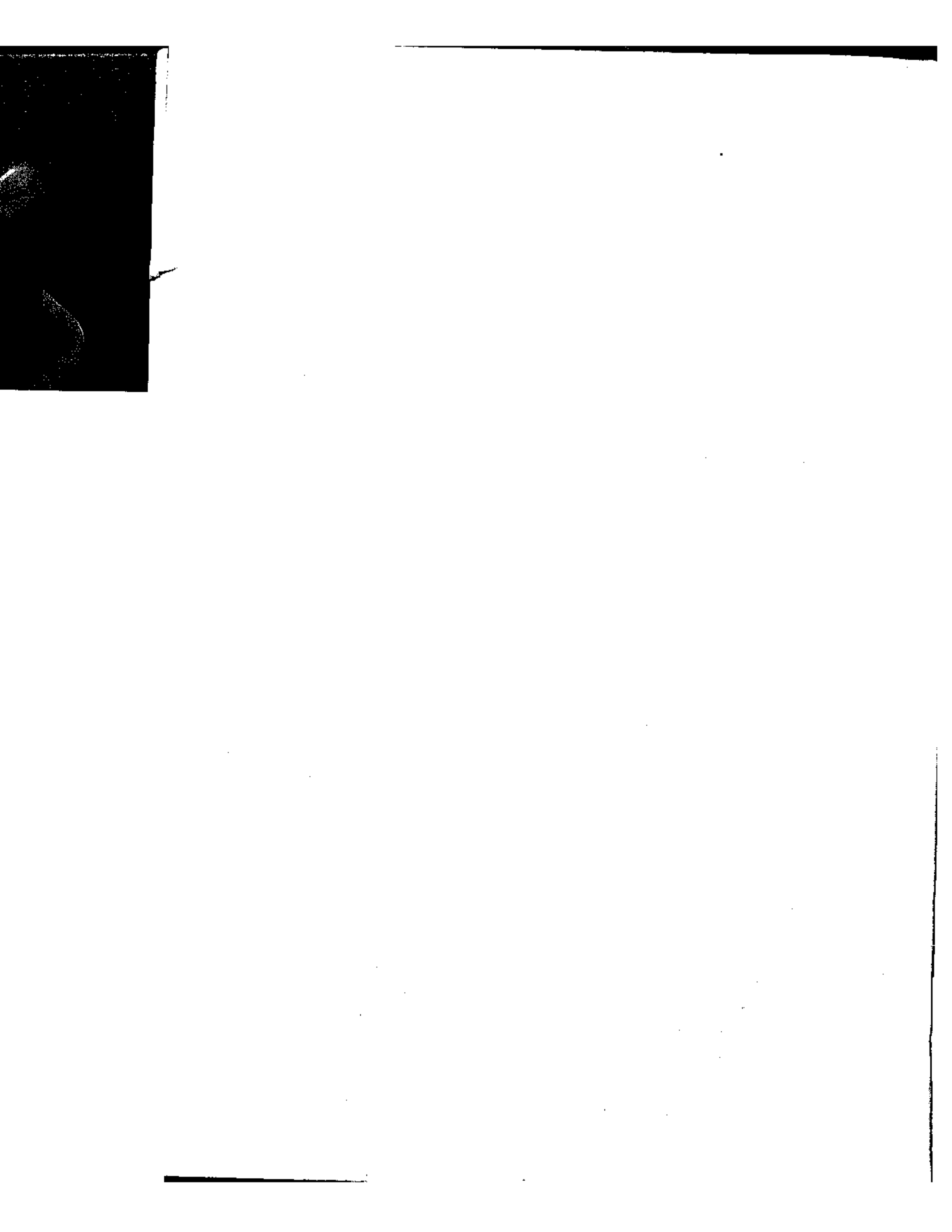
PREFACE

Abdeljelil TEMIMI

C'est après mon retour de France en Octobre 1970, que j'ai été intégré aux Archives Nationales Tunisiennes pour assumer la restructuration et l'indexation des documents historiques dans le but d'en faciliter l'utilisation aux spécialistes, car les Archives étaient semi-fermées, les chercheurs et les historiens y'avaient difficilement accès.

Notre expérience aux Archives françaises, turques, anglaises et américaines, nous a facilité la tâche en adoptant le principe de l'accès et l'utilisation de ces fonds pour tous les chercheurs tunisiens, arabes ou étrangers, sans exception, en respectant les lois en vigueur .

Nous avons découvert la richesse de notre fonds archivistique, alors qu'il avait été totalement délaissé par l'ensemble des chercheurs ; la preuve en est la nature des études historiques parues avant 1970 et qui ne se réfèrent guère à ce patrimoine, car les spécialistes se sont intéressés en effet aux Archives françaises uniquement. Depuis notre recrutement à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales en 1972, nous avons attiré l'attention de nos étudiants moyennant des visites sur le terrain et ce pour les sensibliser à cet important patrimoine documentaire et les inciter à son utilisation dans leur future recherche. Ces orientations ont abouti à un enrichissement des études historiques non pas seulement en Tunisie mais aussi dans certains pays arabes, du fait que nous avons eu l'occasion de donner des conférences dans certaines universités arabes où nous avons insisté sur l'importance des sources documentaires locales et turques. En effet, nous relevons une tendance vers la diversification et la richesse des problématiques et des thèmes abordés, en utilisant notre fonds archivistique dans beaucoup d'études d'histoire et ce durant les vingt dernières années. D'ailleurs, toutes les études que nous avons dirigées à la Faculté ont utilisé ces documents d'archives et c'est avec intérêt que je présente ici la thèse de Chibani Benbilghith qui a utilisé essentiellement les documents des Archives Nationales pour traiter pour la première fois le sujet suivant : *L'armée tunisienne à l'époque*



Chibani BENBILGHITH
Maître Assistant
Faculté des Lettres et Sciences Humaines -Université de Sfax

L'ARMEE TUNISIENNE A L'EPOQUE DE MOHAMED SADOK BEY (1859-1882)

Préface du Prof.
Abdeljelil TEMIMI

Publications de la :

Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI) & Faculté des Lettres et Sciences Humaines Université de Sfax

Zaghouan-Sfax, Novembre 1995

Publications de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI)

Directeur
Abdeljelil Temimi
Prof. à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de l'Université de Tunis I

Des objectifs de la FTERSI :

- La création d'un centre d'information d'histoire ottomane, morisco-andalouse, de documentation et d'une banque de données bibliographiques relatives à ces sujets, et ce grâce à un fonds personnel du Prof. A. Temimi qui porte sur plus de quinze mille titres;

- L'exécution d'études et de recherchés sur l'histoire ottomane, morisque de documentaion, processus de la recherche scientifique et publications de tous les actes des symposiums (dix-huit pour le moment) organisés par la Ftersi (voir sa dernière liste pp.);

- La consolidation des liens de collaboration scientifique entre les chercheurs arabes, turcs, français, espagnols, américains et avec tous les autres spécialistes internationaux;

- La Ftersi met à la disposition des chercheurs internationaux une vingtaine d'appartements pour leur séjour.

- La Ftersi veille à la publication de trois revues académiques :

Revue d'Histoire Maghrébine, (RHM), depuis 1974 et dont ses numéros 77-80 sont parus au mois de Mai 1995, **l'Arab Historical Review for Ottoman Studies** (AHROS) dont les n[os] 11 et 12 viennent de paraître en Octobre 1995, ainsi que la **Revue Arabe de Documentation et d'Information (READI)** dont le premier numéro paraîtra au mois de juin 1996.

- La composition de cet ouvrage a été réalisée sur l'Unité Informatique Apple Macintosh de la Ftersi ; un tirage limité à trois cents exemplaires numérotés, fut tiré à l'Imprimerie Papyrus à Nabeul en Novembre1995.

1 ère édition, Novembre 1995.

- Pour toute information, s'adresser à la : Ftersi ; BP 50, Zaghouan (1118) - Tunisie.

Tél pour la Tunisie :	02 676 446
De l'étranger :	216 2 676 446
Fax pour la Tunisie :	02 676 710
De l'étranger:	216 2 676 710

- Ou à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Université de Sfax :

Tél pour la Tunisie : 04 248 385

ISBN 9973-719-60-3

L'ARMEE TUNISIENNE A L'EPOQUE DE MOHAMED SADOK BEY (1859-1882)

Chibani BENBILGHITH
Maître Assistant
Faculté des Lettres et Sciences Humaines -Université de Sfax

L'ARMEE TUNISIENNE A L'EPOQUE DE MOHAMED SADOK BEY (1859-1882)

Préface du Prof.
Abdeljelil TEMIMI

Publications de la :

Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI) & Faculté des Lettres et Sciences Humaines Université de Sfax

Zaghouan-Sfax, Novembre 1995